g



رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ـ وزارة الثقافة العراقية لسنة ٢٠١٨ - ٤٢٩

مصدر الفهرسة:	IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda
رقم تصنيف LC:	BP145.S25 S2 2018
المؤلف الشخصي:	صبر الرحمة، حكمت جارح. مؤلف.
العنوان:	حديث السفينة : دراسة علمية شاملة وفق اصول وقواعد الحديث عند اهل السنة
بيانات الطبعة:	الطبعة الأولى
بيانات النشر:	كربلاء: العتبة الحسينية المقدسة - قسم الشؤون الفكرية والثقافية. شعبة الدراسات والبحوث الاسلامية ١٤٣٨هـ= ٢٠١٧م
الوصف المادي:	[٤٧٩] صفحة
سلسلة النشر:	العتبة الحسينية المقدسة (٣٣٠) قسم الشؤون الفكرية والثقافية؛ (٢٤٢)
تبصرة ببليوغرافية:	يتضمن هوامش، لائحة المصادر (الصفحات ٤٥٢-٤٧٠).
مصطلح موضوعي:	حديث السفينة.
مصطلح موضوعي:	احاديث اهل السنة.
مصطلح موضوعي:	حديث السفينة – اسناد.
مصطلح موضوعي:	الحديث الشريف - اسناد.
مصطلح موضوعي:	حديث السفينة – شبهات وردود.
مصطلح موضوعي:	اهل البيت (عليهم السلام) – احاديث اهل السنة – فضائل.
اسم هيئة اضافي:	العتبة الحسينية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية – جهة مصدرة.

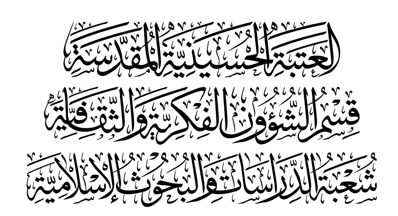
تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة



دراسة علمية شاملة وفق أصول وقواعد الحديث عند أهل السنّة

تأليف

د. حكمت جارح صبر



الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م



العراق: كربلاء المقدسة - العتبة الحسينية المقدسة

قسم الشؤون الفكرية والثقافية - هاتف: ٣٢٦٤٩٩

www.imamhussain-lib.com

E-mail: info@imamhussain-lib.com



الإهداء

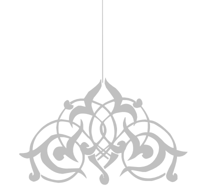
إلى الهداة إلى الله

ودعاة التوحيد الخالص

حملة رسالة الإسلام والسلام في الأرض

إلى محمّد وأهل بيته الأطهار

أهدي هذا الجهد المتواضع



مقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمّد وآله الطاهرين، وبعد:

يُعدّ الحديث الشريف المصدر التشريعي الثاني في حياة المسلمين بعد القرآن الكريم، حيث إنّ القرآن يرسم عادةً الخطوط العامّة للمسلمين في جميع جوانب الحياة، وكان غرضه الرئيس هو هداية البشرية.

وقد تكفّل الحديث الشريف ببيان الأحكام والعقائد وما يتعلّق بحياة الفرد والمجتمع بصورة تفصيلية، إلا أنّه ولعوامل عديدة قد تعرّض الحديث إلى التحريف والتغيير والدسّ والتزوير، فكان لزاماً على العلماء الفحص والتحرّي والتدقيق في الأحاديث للتعرّف على صحيحها من سقيمها؛ ليتمّ العمل بالصحيحة والانتهال من معينها وطرح السقيمة وتركها.

فظهرت دراسات مختلفة في علوم الحديث تناول فيها العلماء الحديث من جوانب شتّى سواء من حيث السند أم من حيث المتن، فوُجِدت دراسات في مُشكل الحديث وفي غريب الحديث ومختلف الحديث، وكُتبت كُتب عديدة في علم المصطلح والدراية، وانبرى مجموعة من العلماء لفرز الحديث الموضوع من غيره، فجمعوا الروايات الموضوعة في كتب معيّنة؛ لكي يتمّ تجنّبها وعدم التعويل عليها، وكذا كانت هناك

جهود حثيثة في تمييز الحديث الصحيح عن الضعيف.

لكنّ هذه الدراسات مع قيمتها العلميّة، إلاّ أنّ بعضها تأثّر بالتوجّه العقدي، بل والفقهي، فما إنْ تجد أنّ الخبر يفيد إحدى المسائل المختلف فيها، إلا ورأيت الابتعاد عن المنهجية، وعن اتّباع القواعد المقرّرة، وكلّ فريق يجرّ النار إلى قرصه، فمؤيّدوها يسعون بشتّى الوسائل إلى القول بصحّة خبرها، ومخالفوها يتفنّنون في بيان ضعفها.

ولعلّ من أهمّ المسائل التي وقع فيها الخلاف هي الروايات الواردة في مسألة الإمامة والخلافة بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، إذ انقسمت على إثرها الأمّة الإسلاميّة إلى فريقين، ذهب فريق إلى أنّ الإمامة منصب إلهي يتعيّن عن طريق النص، ولا دخل للبشر مهما بلغت مستوياتهم في تحديده، وذهب فريق آخر إلى القول إنّ الخلافة بعد الرسول إنّما تتعيّن عن طريق الشورى والانتخاب، ويترتب على هذا الخلاف كثير من الأمور المهمّة المتعلّقة بحياة الإنسان المسلم، لعلّ أهمّها هو معرفة المنبع الصحيح والسليم في استقاء العقائد والأحكام الشرعية منه.

وبقي هذا الخلاف مستمراً إلى يومنا الحاضر، وكلّ فرقة ترمي أختها بعدم اتّباع تعليمات النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم.

فكان من الطبيعي أنْ تجد الكلام الكثير في كلّ خبر ورواية تتعلّق بهذا الموضوع، إذ يدّعي الفريق النافي أنّه لا توجد أدلّة شرعية على الإمامة، لا من القرآن ولا من السنّة، بينما يذهب الفريق المُثبت إلى أنّ الإمامة من صلب التوجيهات الإسلامية، ودلّ عليها القرآن وكذا السنّة.

ومن المؤسف أنّ الحوار العلمي بدأ يغيب عن الساحة، وصار سلاح التشهير، بل التكفير عند بعضهم هو المتّبع، الأمر الذي زاد من هوّة الشقاق بين المسلمين، بل وصل

الأمر إلى التقتيل والتهجير لاختلاف المذهب لا غير!

ولعلّ أُولى النقاط التي يمكن أنْ تجمع المسلمين هي العودة إلى الحوار العلمي الهادئ المبتني على الأسس الصحيحة؛ لأنّه سيكشف ما يتبنّاه كلّ فريق من أدلّة أدّت به إلى التمسّك بمذهبه، وعندها يمكن للمخالف من كلّ فريق أنْ يتعايش مع الآخر بناءً على أنّه صاحب دليل ورؤية معيّنة، وغير متمسّك بخرافة ليس لها أصل، وإنْ كان هذا الدليل غير تام عند الآخر، فإنّ الاختلاف أمر بدهي بين الناس أجمعين.

من هنا وقع اختيارنا على دراسة أحد الأحاديث التي وقع فيها الكلام حول سندها ودلالتها بين الفريقين، وهو حديث السفينة (مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح...) حيث يدّعي الشيعة صحّته واشتماله على دلالات عديدة كمرجعيّة أهل البيت وإمامتهم على الأمّة، بينما يدّعي غيرهم ضعفه، بل وعدم دلالته على المقصود، فكان من الضروري إثبات صحّته أوّلاً طبق المباني والقواعد الحديثية التي قرّرها علماء أهل السنّة، ثمّ النظر في دلالاته ليتبيّن صحّة هذا الادعاء من عدمه؛ إذ من البدهي في الحوار أنْ تحتجّ كلّ فرقة على أختها بمصادرها وما تتبنّاه من روايات صحيحة؛ إلزاماً لهم بما يتبنّونه من قواعد وأصول.

وقد تحرّينا في ذلك الموضوعيّة وعدم التعصّب أو التأثّر بميل أو هوى؛ لأنّ الحقّ أحقّ أنْ يتّبع، عسى أنْ يكون هذا الحديث أحد الأدلّة التي تجمع المسلمين أوتقلّل من فجوة الفراق بينهم.

وقد يتساءل البعض عن جدوى دراسة هذا الحديث مع توفّر دراسات سابقة له على المستويين الشيعي والسنّي؟

فنقول في الإجابة عن ذلك: إنّه يمكن أنْ نُقسّم الدراسات حول الحديث محلّ البحث على قسمين:

الأوّل: الدراسات التي قام بها علماء الشيعة

وفي الحقيقة أنّنا لم نجد هناك أيّ دراسات مفصّلة حول حديث السفينة عند الشيعة الإماميّة سوى ما كتبه العلامة النقوي، وإلا فالجميع مرّ عليه مروراً سريعاً، وسنعرض مختصراً لأهمّ ما كُتب حول الحديث، فممّن تطرّق للحديث:

١ـ العلامة السيّد حامد النقوي (ت: ١٣٠٦هـ) في كتابه "عبقات الأنوار":

ولعلّه أوّل من أفرد بحثاً مستقلاً حول حديث السفينة، وقد بذل في كتابه جهداً كبيراً في تخريج الحديث من مصادره الأوّليّة والثانوية وقام بترجمة مؤلّفيها مبيّناً مقامهم العلمي عند أهل السنّة، وذكر بعضاً ممّن صحّح الحديث، مع ذكر بعض دلالاته من كلماتهم، إلا أنّ هذا الجهد الكبير رغم قيمته العلميّة فإنّه غير وافٍ وغير قادر على إعطاء أجوبة للإشكالات الموجّهة لسند الحديث خصوصاً الواردة من قبل المعاصرين كالشيخ الألباني، فالعلامة النقوي لم يُخضع أسانيد الحديث للنقاش بصورة مفصّلة ليتبيّن من خلالها صحّة الحديث من عدمه، بل كان كلّ جهده منصبّاً على تخريج الحديث وذكْر رواته من أصحاب المصنّفات الأساسيّة أو الثانوية، مع أنّ كثرة هؤلاء لا تعطي قيمة علمية كبيرة للحديث؛ إذ إنّ الروايات التي يرويها هؤلاء ترجع في حقيقتها إلى أسانيد معيّنة، فإنْ صحّت الأسانيد فبها، وإنْ ضعفت فلا يغنيها كثرة نقلها في الكتب مع عدم تعدّد طرقها.

٢ـ الشيخ نجم الدين العسكري (ت: ١٣٩٠هـ) في كتابه "حديث الثقلين" إلا أنّه اقتصر على تخريج الحديث عن الصحابة، وذكر مصادر عديدة للحديث من كتب أهل السنّة مُعتمداً في أكثر تخريجاته على العلامة النقوي مع التصريح بذلك، وذكر أيضاً بعض دلالاته من كتب القوم، ولم نجد منه أيّ دراسة لأسانيد الحديث، ولا إجابة عن

الشبهات الموجّهة إلى السند أو المتن.

٣ـ الشيخ المرجع الديني لطف الله الصافي (حفظه الله) في كتابه "أمان الأمّة من الاختلاف" حيث تطرّق إلى ذكر عدّة أسانيد للحديث مع ذكر بعض الدلالات من كتب أهل السنّة، ولم يتعرّض لدراسة أي سند منها ومناقشته، ولا إلى الشبهات الموجّهة إلى السند أو المتن.

٤ـ الشيخ أبو طالب التجليل التبريزي(معاصر) في كتابه "تنزيه الشيعة الاثني عشرية عن الشبهات الواهية" وقد اقتصر فيه على تخريج الحديث وذكر مصادره المختلفة فقط.

٥ـ الشيخ محمّد حياة الأنصاري (معاصر) في كتابه "المسند الصحيح" حيث ذكر مجموعة من طرق الحديث وقد ذكر خلاصة حكمه على كلّ سند ذكره منها، من دون أنْ يذكر في كتابه أي دراسة لرجال الأسانيد، لذا يبقى الحكم الذي ذكره محلّ كلام ما لم يعرف المنهج والطريقة التي سلكها في الوصول إلى هذه الأحكام، خصوصاً أنّها مخالفة لما ذكره علماء أهل السنّة.

٦ـ السيّد علي الميلاني (معاصر)، ولعلّه أفضل من تطرّق إلى أسانيد الحديث في كتابيه "تشييد المراجعات" و"دراسات في منهاج السنّة"، أمّا في كتابه "نفحات الأزهار" ـ والذي هو في حقيقته خلاصة لكتاب "عبقات الأنوار" مع قيامه بتعريبه وإرجاع بعض المطالب المنقولة إلى مصادرها الأصلية وغير ذلك ـ فقد سار فيه على خُطى العلامة النقوي، فلم يتطرّق فيه إلى أسانيد الحديث بصورة مفصّلة، بل ركّز جهده على تخريج الحديث من المصادر الأساسيّة والثانويّة، وترجمة مؤلّفيها، مع بيان بعض دلالات الحديث من كلمات أهل السنّة.

أمّا في كتابيه الآخرين، فقد قام بجهود قيّمة حين تعرّض لبعض الأسانيد وحاول دراستها بصورة موضوعيّة، إلاّ أنّ دراسته غير وافية وذلك:

أ ـ إنّه لم يقف على كثير من المواضع التي ضُعّف فيها الإسناد.

ب ـ قيامه بنقل توثيقات الرجال المختلف فيهم دون ملاحظة مَن ضَعّفهم وردّه ومناقشته.

ج ـ إنّه قال بصحّة بعض الطرق وهي تشتمل على عدّة من المجهولين بحسب ادّعائهم، ولم يبيّن حقيقة الحال فيهم.

دـ إنّه تطرّق للحديث بصورة مختصرة ولم يتطرّق إلى جميع أسانيده.

هـ ـ لم يتطرق إلى الإشكالات السندية التي طرحها الشيخ الألباني المتربع على قمّة الهرم السلفي في عصرنا الحاضر، والتي تمسّك بها الكثير من بعده.

الثاني: الدراسات التي قام بها علماء السنّة

لم نرَ هناك دراسات مفصّلة عن حديث السفينة عند أهل السنّة، بل مرّ أكثرهم عليه مروراً سريعاً، واتّسم حكم أكثرهم بتضعيف الحديث من دون دراسته دراسة مفصّلة طبق القواعد الحديثيّة المقرّرة عندهم، وممّن تطرّق للحديث عندهم:

١ـ عليّ بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) في كتابه العلل، حينما سُئل عن الحديث بطريق حنش بن المعتمر عن أبي ذر، فذكر أنّ الحديث نقله جماعة عن أبي إسحاق السبيعي عن حنش، وخالفهم إسرائيل فرواه عن أبي إسحاق عن رجل عن حنش، وقدّم قول إسرائيل عليهم، فهو يرى أنّ حديث أبي ذر برواية حنش ضعيف، لوجود رجل مبهم في إسناده، ولم يتعرّض إلى بقيّة طرق الحديث الأخرى سواء عن أبي ذر أو غيره من الصحابة.

٢ـ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية(ت: ٧٢٨هـ) في كتابه "منهاج السنّة"، حين حكم على حديث السفينة بالضعف مدّعياً أنّه لا يُعرف له إسناد، ولا هو في شيء من كتب الحديث المعتبرة، وأنّ الذين رووه هم من حُطّاب الليل، وممّن يروون الموضوعات، وهذا ما يزيد الحديث وهناً حسب مدّعاه!! ولم يتطرّق إلى من خرّج الحديث ولا درس أسانيده.

٣ـ محمّد بن أحمد الذهبي(ت: ٧٤٨هـ) حيث ضعّف الحديث مُعِلاً له بالمفضّل بن صالح، ولم يشر إلى بقيّة طرقه، كما في "تلخيص المستدرك"، وحكم عليه بالنكارة في كتابه "ميزان الاعتدال"، ولم يُبيّن علله، ولا أشار إلى كثرة طرقه.

٤ـ إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي(ت: ٧٧٤هـ) حيث ضعّفه من طريق واحد غاضّاً الطرف عن بقيّة الطرق، كما في كتابه "تفسير القرآن العظيم".

٥ـ نور الدين الهيثمي(ت: ٨٠٧هـ) حيث تطرّق في كتابه "مجمع الزوائد" لنقد بعض الأسانيد ولم يستوعب دراستها، كما أنّ بعض نقوده لم تكن علميّة.

٦ـ أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) حيث حكم بنكارة الحديث وضَعْفهِ برواية أربعة من الصحابة، كما في كتابه" الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع، ويليه أسئلة من خط الشيخ العسقلاني" لكنّه لم يذكر جميع الصحابة الذين رووا الحديث، ولم يُطبّق عليه القواعد الحديثيّة التي يؤمن بها.

٧ـ الشيخ ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ) ولعلّه أوّل من درس الحديث دراسة مُفصّلة في "سلسلته الضعيفة"، حيث تطرّق لعدّة أسانيد وناقشها مُفصّلاً، إلاّ إنّا لاحظنا عليه عدم جمعه لكافّة الطرق، مضافاً لعدم إنصافه العلمي في النقد، حيث ضعّف فيه رواة قد وثّقهم في أحاديث أخرى، كما ادّعى شدّة الضعف في بعضهم مع أنّه أقرّ بأنّ ضعفهم خفيف في أحاديث أخرى، وهكذا لم نجده قد طبّق القواعد العلميّة التي يعتمدها في بقيّة الأحاديث.

كما أنّ هناك دراسات للحديث في المنتديات الحوارية في شبكة المعلومات (الإنترنت) وكلّها فاقدة للدراسة العلميّة المتّبعة في تقييم الأحاديث، كما أنّنا قد رأينا أنّ كثيراً ممّن يُحاور أو يُناقش في هذا الحديث إنّما يتمسّك بتلك التضعيفات، وكأنّها من الأمور المسلّمة وغير القابلة للنقاش.

وفي قبال ذلك يوجد عدد من العلماء حكموا بصحّة الحديث أو حسنْه من دون أنْ يفردوه بتصنيف خاص أو دراسة مفصّلة، سنأتي على ذكرهم أثناء البحث.

ومن هنا يتّضح أنّه لا توجد دراسات وافية يتبيّن من خلالها صحّة الحديث أو ضعفه وفق منهج أهل السنّة، ونحن في ظلّ الصراع العقدي والفكري الدائر هذا اليوم، وفي ظلّ ما نراه من استدلال للإماميّة في مختلف كتاباتهم ومناظراتهم بهذا الحديث، وما نجده من الطعن في سنده من قبل كثير من علماء أهل السنّة، بل ومحاولة التشكيك في دلالته أيضاً، بات من الضروري أنْ نُخضع الحديث لدراسة جادّة حياديّة وفق رؤى وشروط أهل السنّة؛ لنرى حقيقة الحال فيه، خصوصاً أنّه يُمثل منهجاً وطريقاً يُمكن أنْ تلتقي حوله الأمّة بكافّة أطيافها ومختلف مشاربها.

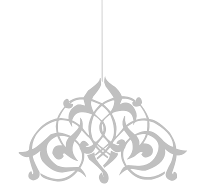
هذا، وقد تضمّن البحث فصولاً أربعة، يدور الأوّل منها حول بيان بعض المصطلحات والقواعد الحديثيّة عند أهل السنّة، ويشتمل الثاني على دراسة مُفصّلة لأسانيد الحديث وفق قواعد أهل السنّة، ويتمحور الثالث حول موقف علماء أهل السنّة من صدور الحديث ومناقشة شبهاتهم في ذلك خصوصاً ما ورد من قِبَل الشيخ الألباني، ويتكفّل الرابع بيان دلالات الحديث وشواهده من القرآن والسنّة، والشبهات الموجهة إلى المتن مع الإجابة عنها.

وذكرنا بعد ذلك النتائج التي توصّلنا إليها في هذا البحث.



الفصل الأول

بحوث تمهيديّة (نظرة مختصرة في الاصطلاحات والقواعد الحديثيّة عند أهل السنّة)

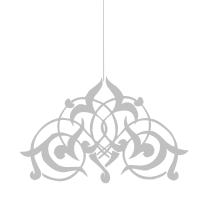


توطئة

لّما كان موضوع رسالتنا يتناول دراسة لأحد الأحاديث النبويّة الشريفة، رأينا من المناسب أنْ نقدّم بعض المباحث التي لها تأثير في فهم الموضوع ودراسته والوصول به إلى النتائج المطلوبة.

فهناك اصطلاحات وتعاريف وقواعد في علوم الحديث والرجال، يتوقف عليها البحث، كان لابدّ من بيانها وإيضاحها، وقد حاولنا جهد الإمكان أنْ لا نتناول إلا ما نراه ضرورياً ومرتبطاً بالموضوع بصورة مباشرة.

وحيث إنّ بحثنا يتعلّق بدراسة الحديث وفق منهج وقواعد أهل السنّة، فكان من الطبيعي أنْ تكون البحوث التمهيدية ناظرة إلى اصطلاحاتهم وقواعدهم، وليست بحوثاً مقارنة.



المبحث الأول: تعريف الحديث وبيان النسبة بينه وبين الخبر والأثر والسنّة

أولاً: الحديث في اللغة والاصطلاح

الحديث لغة: يُطلق الحديث في اللغة على معنيين:

١ـ الشيء الجديد، وهو ما يقابل القديم، قال الأزهري: «الحديثُ: الجديد من الأشياء»[(١)].

وقال الجوهري: «الحديثُ: نقيض القديم»[(٢)].

٢ـ الخبر، وكلّ ما يتحدث به المتحدث، بل وكلّ ما يبلغ الإنسان ولو في المنام أو من جهة الوحي، قال الأزهري: «والحديثُ: ما يحدِّث به المحدِّث تحديثاً»[(٣)].

وقال الجوهري: «والحديث: الخبر، يأتي على القليل والكثير، ويُجمع على أحاديث على غير قياس»[(٤)].

وقال الراغب: «وكلّ كلام يبلغ الإنسان من جهة السمع أو الوحي في يقظته أو منامه، يقال له حديث، قال عزّ وجلّ: ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ

(١) الأزهري، أبو منصور محمّد بن أحمد، تهذيب اللغة: ج٤ ص٢٣٤.

(٢) الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: ج١ ص٢٧٨.

(٣) الأزهري، أبو منصور محمّد بن أحمد، تهذيب اللغة: ج٤ ص٢٣٤.

(٤) الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: ج١ ص٢٧٨.

حَدِيثًا } ...»[١].

الحديث اصطلاحاً: عرّف الحديث عند أهل السنّة بأنّه: «ما أضيف إلى النبيّ قولاً له أو فعلاً أو تقريراً أو صفة حتّى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام»[٢].

وعلى هذا التعريف لا يدخل في الحديث ما أضيف إلى غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فيخرج الموقوف وهو ما أضيف إلى الصحابي، والمقطوع وهو ما أضيف إلى التابعي، وإليه ذهب الكرماني حيث قال: «واعلم أنّ الحديث موضوعه هو ذات رسول الله من حيث إنّه رسول الله، وحدّه: هو علم يعرف به أقوال رسول الله وأفعاله وأحواله»[٣].

واختاره من المعاصرين الشيخ ابن عثيمين، حيث قال: «الحديث: ما أضيف إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصف»[٤].

إلا أنّ جمهور المحدثين من أهل السنّة على شمول الحديث لما أضيف إلى الصحابي والتابعي، قال الطيبي: «والسلف أطلقوا الحديث على أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان وآثارهم وفتاواهم»[٥].

وقال ابن حجر: «الخبر عند علماء الفن مرادف للحديث»[٦] يريد بذلك شمولهما للمرفوع والموقوف والمقطوع[٧].

---

(١) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم، الحسين بن محمّد، المفردات في غريب القرآن: ص١١٠.

(٢) السخاوي، شمس الدين، محمّد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث: ج١ ص١٠.

(٣) الكرماني شمس الدين، محمّد بن يوسف بن علي، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ج١ ص١٢.

(٤) العثيمين، محمّد بن صالح، مصطلح الحديث: ص٥.

(٥) الطيبي، الحسين بن عبد الله، الخلاصة في أصول الحديث: ص٣٣.

(٦) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٤١.

(٧) انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ج١ ص٢٩.

وقال الدهلوي: «اعلم أنّ الحديث في اصطلاح جمهور المحدثين يطلق على قول النبي صلّى الله عليه وسلّم وفعله وتقريره.

ومعنى التقرير أنّه فَعَلَ أحدٌ أو قال شيئاً في حضرته صلّى الله عليه وسلّم ولم ينكره ولم ينهه عن ذلك، بل سكت وقرّر، وكذلك يطلق الحديث على قول الصحابي وفعله وتقريره، وعلى قول التابعي وفعله وتقريره»[١].

وقد خلُص الدكتور الخطيب إلى أنّه: «إذا أطلق لفظ الحديث أريد به ما أضيف إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خِلقية أو خُلُقية. وقد يراد به ما أضيف إلى صحابي أو تابعي، ولكنّ الغالب أنْ يُقيّد إذا ما أريد به غير النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم»[٢].

ثانياً: النسبة بين الحديث وبين الخبر والأثر

حيث عرفنا معنى الحديث عند جمهور المحدّثين، يُحسن بنا أنْ نتطرّق إلى بيان النسبة بينه وبين كلٍّ من الخبر والأثر؛ لكي يتّضح مدى إمكان إطلاق الأخيرين على الحديث من عدمه، وقد اتّضح ممّا تقدّم أنّ جمهور المُحدّثين يُطلقون الحديث على ما أضيف إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم والصحابي والتابعي، كما أنّهم يُسوّون بين الحديث والخبر، وفي ذلك نقلنا قول ابن حجر بأنّ علماء الفن يرون الترادف بين الخبر والحديث، وفي قبال ذلك أقوال أخرى:

فقيل: الحديث ما جاء عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم والخبر ما جاء عن غيره، ومن ثمّ قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها الأخباري، ولمن يشتغل بالسنّة

---

(١) الدهلوي، عبد الحق بن سيف الدين، مقدمة في أصول الحديث: ص٣٣.

(٢) الخطيب، محمّد عجاج، السنّة قبل التدوين: ص٢١ـ ٢٢.

النبوية المحدّث.

فتكون النسبة بينهما على هذا القول هي التباين.

وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، فالخبر يشمل ما أضيف إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وكذا إلى الصحابي والتابعي بخلاف الحديث فإنّه مختص بالمرفوع، أي المضاف إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، فكلّ حديث خبر وليس كلّ خبر حديثاً(١).

ولا يختلف الكلام في (الأثر) كثيراً عمّا تقدّم، فقد ذكر النووي أنّ المحدّثين يسمّون المرفوع والموقوف بالأثر، وفقهاء خراسان يُسمّون الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر(٢)، وقال السيوطي: «يُقال: أثرتُ الحديث بمعنى رويته، ويسمّى المحدّث أثرياً نسبة للأثر»(٣).

وهذا القول يؤيد ما ذكره النووي من نسبة التساوي بين الحديث والأثر.

وقال السخاوي في بيان الموقوف: «وبعض أهل الفقه من الشافعية سمّاه الأثر، بل حكاه أبو القاسم الغوراني من الخراسانيين عن الفقهاء وأطلق، فإنّه قال: الفقهاء يقولون الخبر ما كان عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم والأثر ما يروى عن الصحابة، انتهى.

وظاهر تسمية البيهقي كتابه المشتمل عليهما بمعرفة السنن والآثار معهم...

ولكنْ المحدّثون، كما عزاه إليهم النووي في كتابيه، يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف.

وظاهر تسمية الطحاوي لكتابه المشتمل عليهما شرح معاني الآثار معهم»(٤).

---

(١) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٤١ والجزائري الدمشقي، طاهر بن محمّد، توجيه النظر إلى أصول الأثر: ج١ ص٤٠.

(٢) انظر: النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير: ص٣٣.

(٣) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ج١ ص٢٩.

(٤) السخاوي، شمس الدين محمّد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث: .ج١ ص١٠٨ـ ١٠٩.

وقال اللكنوي في تعريفه للأثر: «واصطلاحاً: هو المرويّ عن رسول الله، أو عن صحابي، أو تابعي مطلقاً، وبالجملة مرفوعاً كان أو موقوفاً، وعليه جمهور المحدثين من السلف والخلف، وهو المختار عند الجمهور، كما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم»(١).

والنتيجة التي نخلُص إليها من كلّ هذا، أنّ الحديث والأثر والخبر كلّها بمعنى واحد عند جمهور المحدّثين من أهل السنّة، وتشمل ما أضيف إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أو الصحابي أو التابعي، فيصحّ أنْ نطلق على ما أضيف إلى أحدهم أيّ اصطلاح شئنا، يقول الدكتور عتر: «إنّ هذه العبارات الثلاث: الحديث، الخبر، الأثر، تُطلقُ عند المحدّثين بمعنى واحد هو: ما أُضيف إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة خِلقية أوخُلُقية أو أُضيف إلى الصحابي أو التابعي»(٢)، وبنحو ذلك صرّح الدكتور محمّد عجاج أيضاً(٣).

ثالثاً: النسبة بين الحديث والسنّة

وبعد أنْ بيّنا النسبة بين الحديث وكلٍّ من الخبر والأثر عند المحدّثين، رأينا من المناسب بيان معنى السنّة عندهم، ومعرفة علاقتها بالحديث.

أمّا السنّة في اللغة فتطلق على عدّة معانٍ، منها:

١ـ السيرة: حسنة كانت أم قبيحة(٤)، ومنه الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ سنّ في الإسلام سنّة حسنة فله أجرها وأجر مَنْ عمل بها بعده... ومَنْ سنّ في الإسلام سنّة سيّئة كان عليه وزرها ووزر مَنْ عمل بها من

(١) اللكنوي، محمّد عبد الحي، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: ص٢٥.

(٢) عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث: ص٢٩.

(٣) انظر: الخطيب، محمّد عجاج، السنة قبل التدوين: ص٢٢.

(٤) ابن منظور، محمّد بن مكرم، لسان العرب: ج١٣ص٢٢٥.

بعده...»[١].

٢- الطريقة: مرضية كانت أو غير مرضية[٢] وخصّها بعضهم بالطريقة المستقيمة[٣].

٣- الطبيعة: وبه فسّر بعضهم قول الأعشى: كريم شمائله من بني معاوية....الأكرمين السنن[٤].

٤ - الدوام: فقولنا: سنّة، معناه الأمر بالإدامة من قولهم: سننت الماء إذا واليت في صبّه، حكاه الشوكاني عن الكسائي[٥].

٥ - المثال المتّبع، والإمام المؤتم به: يقال منه: سنّ فلان فينا سنّة حسنة، وسنّ سنّة سيئة: إذا عمل عملاً اتّبع عليه من خير وشر[٦].

السنّة اصطلاحاً: اختلف علماء أهل السنّة في تعريف السنّة، وذلك حسب اختلاف فنوهم وأغراضهم، فهي عند المحدثين تختلف عمّا عند الفقهاء والأصوليين، وما يهمّنا في هذا البحث، معرفة معناها عند علماء الحديث.

ويبدو أنّ أكثر محدثيهم يرون ترادف السنّة مع الحديث، فقد قال الملا عليّ القاري، بعد ذكره لتعريف الحديث: «ويرادفه السنّة عند الأكثر»[٧].

وقال اللكنوي: «واختلفت عباراهم في تفسير الحديث، فقال بعضهم: هو ما أُضِيفَ إلى رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله قولاً أو فعلاً أو تقريراً، أو إلى الصحابي

(١) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج٣ ص٨٧.

(٢) الجرجاني، علي بن محمّد، التعريفات: ص١٦١.

(٣) الأزهري، أبو منصور محمّد بن أحمد، تهذيب اللغة، ج١٢، ص٢١٠.

(٤) ابن منظور، محمّد بن مكرم، لسان العرب: ج١٣ص٢٢٦.

(٥) الشوكاني، محمّد بن علي، إرشاد الفحول: ج١ ص٩٥.

(٦) الطبري، محمّد بن جرير، جامع البيان: ج٤ ص١٣٤.

(٧) القاري، علي بن سلطان محمّد، شرح شرح نخبة الفكر: ص١٥٣.

أو إلى التابعي، وحينئذ فهو مرادف للسنّة، وكثيراً ما يقع في كلام الحفّاظ ما يَدلُّ على الترادُف»[١].

وقال مُعلّقاً على تعريف الحديث عند الجرجاني: «وتفسيرُ المصنّف الحديثَ بالأعمّ من قولِ رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، والصحابيِّ والتابعيِّ وفِعلِهم وتقريرِهم: يُشعر بترادُفِهِ للسنَّة، لأنّها عند الأكثر مفسّرة بهذا التفسير»[٢].

ولذلك عرّفها الدكتور عتر بأنّها: «ما أُضيف إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم خاصّة عند بعضهم، والأكثر أنّها تشمل ما أضيف إلى الصحابي أو التابعي»[٣].

غير أنّ هناك من يرى أنّ السنّة في اصطلاح المحدثين مختصّة بما أُضيف إلى النبي صلّى الله عليه وآله، فقالوا: «السنّة في اصطلاح المحدثين هي: كلّ ما أُثر عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خِلقية أو خُلقية، أو سيرة سواء أكان ذلك قبل البعثة كَتَحَنُّثهِ في غار حراء، أم بعدها»[٤].

فتلخّص أنّ السنّة في عرف المحدّثين إمّا أنْ تكون مختصّة بما أضيف إلى النبيّ فتكون أخصّ من الحديث، أو شاملة للصحابة والتابعين وهو الذي عليه الأكثر، وتكون بهذا المعنى مرادفة للحديث عندهم.

ولابدّ من التنبيه على أنّ الكلام هنا في الاصطلاح لا في الحجيّة، فلا يُفهم من إمكانيّة إطلاق السنّة على ما أُضيف إلى الصحابي أو التابعي أنّه يدخل في باب الحجيّة، فالحجية لها شرائطها الخاصّة بها وغير خاضعة للاصطلاح.

(١) اللكنوي، محمّد عبد الحي، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: ص٢٤.

(٢) اللكنوي، محمّد عبد الحي، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: ص٢٥.

(٣) عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث: ص٢٨

(٤) الخطيب، محمّد عجاج، السنة قبل التدوين: ص١٦، والسباعي، مصطفى حسني، السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ص٦٥، والسلفي، محمّد لقمان، السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام: ص١٥.

وهناك اصطلاح آخر للسنّة ارتأينا التنويه إليه وهو إطلاقها عند بعض المحدّثين على ما عمل عليه الصحابة سواء أكان ذلك في الكتاب الكريم أم أُثر عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلم أم لا، كما فعلوا في جمع المصحف وتدوين الدواوين ونحو ذلك[١]. واحتجوا له بقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء المهديين الراشدين من بعدي...»[٢].

أمّا السنّة عند علماء الأصول فباعتبار أنّ نظرهم كان متّجهاً إلى الرسول المشرع وأنّ أقواله وأفعاله وتقريراته حجّة يجب الاستناد إليها في مقام الاستنباط، فقد ذكروا في تعريفها بأنّها: ما صدر عن النبيّ من غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير ممّا يصلح أنْ يكون دليلاً لحكم شرعي[٣].

وأمّا السنّة عند الفقهاء: فتطلق على ما يُثاب فاعله، ولا يُعاقب تاركه[٤]، أو هي الطريقة المتّبعة في الدين من غير افتراض ولا وجوب[٥] كما أنّها تطلق على ما يقابل البدعة، كقولهم: فلان من أهل السنّة[٦]، ونُسِب هذا الإطلاق إلى علماء العقيدة والوعظ والإرشاد أيضاً[٧].

---

(١) انظر: أبو زهو، محمّد محمّد، الحديث والمحدثون: ص٩ـ ١٠ والخطيب، محمّد عجاج، السنة قبل التدوين: ص١٨ـ ١٩ وصالح، محمّد أديب، لمحات في أصول الحديث: ص٣٣.

(٢) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود: ج٢ ص٣٣٩.

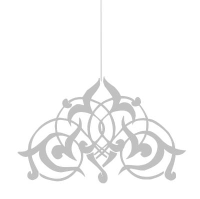
(٣) انظر: الشوكاني، محمّد بن علي، إرشاد الفحول: ج١ ص٥٣ والخطيب، محمّد عجاج، السنة قبل التدوين: ص١٦.

(٤) عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث: ص٢٨ والسلفي، محمّد لقمان، السنّة حجيتها ومكانتها في الإسلام: ص١٢.

(٥) أبو زهو، محمّد محمّد، الحديث والمحدثون: ص١٠ والخطيب، محمّد عجاج، السنة قبل التدوين: ص١٨، وفلاتة، عمر بن حسان عثمان، الوضع في الحديث: ج١ ص٣٨.

(٦) الشوكاني، محمّد بن علي، إرشاد الفحول: ج١ ص٩٥.

(٧) انظر: أبو زهو، محمّد محمّد، الحديث والمحدثون: ص١٠ وفلاتة، عمر بن حسان عثمان، الوضع في الحديث: ج١ ص٣٩ـ ٤٠.



المبحث الثاني: بيان أقسام الحديث

ينقسم الحديث باعتبار طرق نقله إلى قسمين: متواتر وآحاد، ويدخل تحت الآحاد المشهور والعزيز والغريب، وينقسم الآحاد بما فيه المشهور والعزيز والغريب، من حيث القبول والرد إلى ثلاثة أقسام: الصحيح والحسن والضعيف، وينقسم كلّ من الصحيح والحسن على قسمين، لذاته ولغيره. وهذا التقسيم هو الذي عليه أكثر المحدثين[(١)].

قال اللكنوي بعد ذكره لتقسيم الخبر عند الأصوليين: «وأمّا عند أصحاب هذا الفن [يعني أهل الحديث] على ما ذكره ابن الصلاح وغيره على قسمين: متواتر وآحاد، ثمّ الآحاد مستفيض وغيره»[(٢)].

وقسّم في موضع آخر خبر الآحاد على ثلاثة أقسام: المشهور والعزيز والغريب[(٣)]. وسيأتي أنّ هناك من يُطلق على المشهور اسم المستفيض.

ثمّ ذكر أنّ خبر الواحد إمّا أنْ يكون مقبولاً أو لا، وقسّم المقبول إلى الصحيح

---

(١) نعم، الحديث الحسن لم يكن له ذكر في كلمات المتقدمين، وكانوا يقسّمون الحديث من حيث القبول والرد إلى صحيح وضعيف، وسيأتي أنّ الترمذي أوّل من ذكر الحسن بصورة جليّة وإن كانت له إشارات عند من تقدّمه.

(٢) اللكنوي، محمّد عبد الحي، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: ص٣٩ـ ٤٠.

(٣) المصدر نفسه: ص٦٧ـ ٦٩.

لذاته وغيره والحسن لذاته وغيره[١].

كما أنّ الحافظ ابن حجر، قسّم الحديث إلى متواتر ومشهور وعزيز وغريب، وقال بعد ذلك: «وكلّها أي الأقسام الأربعة المذكورة سوى الأوّل ـ وهو المتواتر ـ آحاد، ويُقال لكلّ منها خبر واحد»[٢].

ثمّ أضاف: «وفيها ـ أي الآحاد ـ المقبول وهو ما يجب العمل به عند الجمهور، وفيها المردود»، وشرع بعد ذلك بتقسيم المقبول إلى الصحيح لذاته ولغيره والحسن لذاته ولغيره[٣].

وإلى هذا التقسيم ذهب ابن جماعة[٤] ورضي الدين الحنفي[٥] وطاهر الجزائري[٦] ومحمّد أبو شهبة[٧] والشيخ ابن عثيمين[٨] والشيخ مصطفى العدوي[٩] والدكتور الطحان[١٠] وغيرهم.

والذي دعاني إلى ذكر ما تقدّم بنوع من التفصيل هو وجود بعض الغموض والاختلافات في التقسيم، بين المحدثين أنفسهم، وبين المحدثين وغيرهم، فابن الصلاح في مقدمته وتبعه النووي وغيره جعلوا المتواتر قسماً من أقسام المشهور[١١]، والجصّاص مثلاً

(١) المصدر نفسه: ص١٢٠.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٥٠.

(٣) المصدر نفسه: ص٥١، ٥٨.

(٤) ابن جماعة، محمّد بن إبراهيم، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ص٣١ـ ٣٣.

(٥) الحنفي، رضي الدين، محمّد بن إبراهيم، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر: ج١ ص٤٦ـ ٤٨.

(٦) الجزائري الدمشقي، طاهر بن محمّد، توجيه النظر إلى أصول الأثر: ج١ ص١١١ـ ١١٣، ١٧١.

(٧) أبو شهبة، محمّد بن محمّد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: ص١٩٨، ٢٢٤.

(٨) العثيمين، محمّد بن صالح، مصطلح الحديث: ص٦ـ ٧.

(٩) ابن العدوي، مصطفى، تيسير مصطلح الحديث في سؤال وجواب: ص٨ـ ١٠.

(١٠) الطحان، محمود، المنهج الحديث في مصطلح الحديث: ص١١ـ ١٤، ص٢٢ـ ٢٣.

(١١) انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص١٦٢ والنووي، يحيى بن شرف، ←

جعل المشهور من أقسام المتواتر[١] في حين أنّ الأصوليين من الحنفيّة جعلوا المشهور قسيماً للمتواتر وكذا لخبر الواحد لا قسماً من أحدهما[٢]، ولربّما تبعهم كثير من المحدّثين على ذلك، قال طاهر الجزائري: «وقد ذهب كثير من العلماء إلى تقسيم الخبر إلى ثلاثة أقسام متواتر ومشهور وآحاد فيكون المشهور قسماً مستقلاً بنفسه فينبغي الانتباه لذلك»[٣].

وذكر الدكتور أديب أنّ الجمهور على التقسيم الثنائي للخبر: المتواتر والآحاد، وخصّ التقسيم الثلاثي بالحنفية، وأنّ الخبر المشهور عندهم قسيم لخبر الآحاد لا قسم من أقسامه[٤].

كما أنّ الكثير من كتب المصطلح لم تبيّن التقسيم بصورة جليّة، فتراهم يُقسّمون الخبر إلى صحيح وحسن وضعيف من دون التقييد باختصاص هذا التقسيم بخبر الآحاد، لكن يمكن الاعتذار لهم بأنّ خروج الخبر المتواتر تخصّصاً من موضوع علم الدراية يُعدُّ قرينة كافية على اختصاص التقسيم بخبر الواحد، قال طاهر الجزائري: «إن المحدّثين لا يبحثون عن المتواتر لاستغنائه بالتواتر عن إيراد سند له حتّى أنّه إذا اتفق له سند لم

التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث: ص٨٥، ولربّما يقال إنّ المراد من المشهور هنا هو اصطلاح خاص بقائله، ويكون مراده كل خبر نقله جماعة فهو مشهور وهو قسمان: فما أفاد العلم فهو مشهور متواتر وما لم يفد العلم فهو مشهور غير متواتر، ولذا؛ قال الجزائري: فصاحب هذه العبارة[أي ومن المشهور المتواتر] يسوغ له أن يقول كل متواتر مشهور وليس كل مشهور متواتراً ولا ينتقد عليه ذلك وإنما ينتقد عليه مخالفة الجمهور في الاصطلاح...» الجزائري الدمشقي، طاهر بن محمّد، توجيه النظر إلى أصول الأثر: ج١ ص١١٢. ويحتمل أنّه أراد المعنى اللغوي للمشهور، فهو شامل لكل ما اشتهر على الألسن سواء كثرت طرقه أم قلّت، بل شامل لما لم يكن له إسناد أصلاً. انظر: أبو شهبة، محمّد بن محمّد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: ص١٩٩ـ ٢٠٠.

(١) انظر: الجزائري الدمشقي، طاهر بن محمّد، توجيه النظر إلى أصول الأثر: ج١ ص١١١ ، ١١٤.

(٢) انظر: اللكنوي، محمّد عبد الحي، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: ص٣٩.

(٣) الجزائري الدمشقي، طاهر بن محمّد، توجيه النظر إلى أصول الأثر: ج١ ص١١١.

(٤) انظر: صالح، محمّد أديب، لمحات في أصول الحديث: ص٩٥.

يُبحث عن أحوال رواته... فقول المحدثين إنّ الحديث ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف يُريدون به الحديث المروي من طريق الآحاد وأمّا الحديث المتواتر فهو خارج عن مورد القسمة»[١]. وبنحو ذلك صرّح الدكتور عتر[٢].

وكيف ما كان فإنْ كان ثمّة اختلاف في التقسيم فهو لا يعدو الاصطلاحات والتقسيم بلحاظات معيّنة، وليس بذاك الأمر المهم، وما يهمّنا هو بيان المصطلحات السابقة الذكر لما لها من دخل رئيسي في رسالتنا هذه.

أوّلاً: أقسام الحديث من حيث تعدّد طرقه

أ. المتواتر

عرفنا أنّ المتواتر لا يدخل في علم الدراية، وقد عنى به المتكلّمون والأصوليون أكثر من المحدّثين، بل يظهر أنّ المحدثين أخذوه منهما، وليس لهم فيه اصطلاح جديد، وقد صرّح ابن الصلاح بأنّ أهل الحديث لم يذكروا المتواتر باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وذكره أهل الفقه وأصوله، وإنْ كان الحافظ الخطيب قد ذكره ففي كلامه ما يُشعر بأنه اتّبع فيه غير أهل الحديث؛ ولعلّ ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم[٣].

فالخطيب على ما في كلام ابن الصلاح هو أوّل من ذكر المتواتر من المحدّثين، وليس له فيه اصطلاح خاص بل تبع فيه الأصوليين والمتكلمين، فتناوله ابن الصلاح بهدف بيان أنّه ليس من علم الدراية مدّعياً ندرة وجود مثال له في الأحاديث، فقال: «ومن سُئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروي من الحديث أعياه طلبه وحديث: إنّما

---

(١) الجزائري الدمشقي، طاهر بن محمّد، توجيه النظر إلى أصول الأثر: ج١ ص٤٠.

(٢) عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث: ص ٤٠٥.

(٣) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص١٦٢.

الأعمال بالنيات ليس من ذلك بسبيل وإن نقله عدد التواتر وزيادة؛ لأنّ ذلك طرأ عليه في وسط إسناده، ولم يوجد في أوائله على ما سبق ذكره، نعم حديث من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار نراه مثالاً لذلك، فإنّه نقله من الصحابة رضي الله عنهم العدد الجم...»[١].

إلا أنّ جمعاً من العلماء كابن حجر والسيوطي وغيرهم تعقّبوا كلام ابن الصلاح وأوضحوا وجود المتواتر في الحديث النبوي[٢].

وعلى أيّة حال فابن الصلاح ومن بعده من المتأخرين من أهل الحديث ذكروا المتواتر في كلماتهم وأوضحوا شروطه عندهم، وحيث إنّه ليس من موضوع بحثنا تحقيق معنى التواتر عند المدارس المختلفة، بل غرضنا بيان معناه عند أهل الحديث، لذا سنتناوله مختصراً من خلال ذكر بعض كلماتهم في تعريفه وبيان شروطه.

١. تعريف وشروط المتواتر

فقد قال فيه ابن الصلاح: بأنّه «عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولا بدّ في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه»[٣].

وقد أوضحه الطيّبي بصورة جليّة فقال: «والمتواتر: هو خبر بلغت روايته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطؤهم على الكذب... وله شرطان:

(الأوّل): أنْ يكون علمهم ضرورياً مستنداً إلى محسوس، إذ لو أخبرونا عن

(١) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص١٦٢.

(٢) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٤٥ـ ٤٦ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ج٢ ص٦٢٩ـ ٦٣١.

(٣) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص١٦٢.

حدوث العالم أو صدق الأنبياء أو عن ظن لم يحصل لنا العلم.

(الثاني): أنْ يستوي طرفاه والوسط في عدم تواطئهم على الكذب لكثرتهم، ويدوم هذا الحدّ فيكون أوّله كآخره، ووسطه كطرفيه»[(١)].

وأوجزه الدكتور عتر بعبارة دقيقة مختصرة، فقال: «الحديث المتواتر هو الذي رواه جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى انتهاء السند، وكان مستندهم الحسُّ»[(٢)].

وبهذا النحو عرّفه التهانوي[(٣)] والشيخ محمّد أبو شهبة[(٤)] ومصطفى العدوي[(٥)] وغيرهم.

وكيف ما كان، فقد ذكر أهل الحديث شروطاً ثلاثة أساسيّة للتواتر:

١ـ تعدّد المخبرين بحيث يرويه عدد كثير يستحيل تواطؤهم وتوافقهم على الكذب.

٢ـ استنادهم إلى الحس من مشاهدة أو سماع أو غير ذلك.

٣ـ أنْ يكون ذلك في جميع الطبقات، وهو ما عبر عنه البعض باستواء الطرفين والوسط.

وبعضهم عدّها أربعة باحتساب الأوّل شرطين وهما الكثرة واستحالة التواطؤ على الكذب[(٦)].

---

(١) الطيبي، الحسين بن عبد الله، الخلاصة في أصول الحديث: ص٣٤ـ ٣٥.

(٢) عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث: ص٤٠٤.

(٣) التهانوي، ظفر أحمد، قواعد في علوم الحديث: ص٣١.

(٤) أبو شهبة، محمّد بن محمّد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: ص١٨٩.

(٥) ابن العدوي، مصطفى، تيسير مصطلح الحديث في سؤال وجواب: ص٨.

(٦) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٤٣ وابن جماعة، محمّد بن إبراهيم، ←

وأضاف ابن حجر شرطاً آخر وهو إفادة العلم، فقال: «وانضاف إلى ذلك أنْ يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه»(١).

وفي مراد ابن حجر اضطراب، إذ بعد اشتراطه حصول العلم، لم يجزم بحصول العلم دائماً عند تحقق الشروط، بل ادّعى أنّه غالباً سوف يفيد العلم(٢)، وهذا من مثل ابن حجر لا يخلو من غرابة، ولربّما يكون مراده أنّ تحقّق الشروط الثلاثة الأخرى يوجب العلم غالباً من غير نظر للرابع، فمع وجود الشرط الرابع كيف يتخيّل عدم حصول العلم.

ومع ذلك فهو لا يخلو من شوب إشكال، إذ إنّ شروط التواتر إذا تحققت أفاد العلم دائماً لا غالباً.

وكيف ما كان، فإنّ إفادة العلم هي ثمرة التواتر لا شرط فيه، ولذا أُشكِل على الحافظ اشتراطه العلم بأنّ كون المتواتر موجباً للعلم يقتضي تقدّمه بالذات على حصول العلم منه، فإنّه أثر من آثاره المترتبة عليه، والشيء يتقدّم بالذات على أثره فكيف يُعدّ حصول العلم به من شروطه؟!(٣).

٢. اشتراط العدد في حصول التواتر

هناك من عيّن عدداً محصوراً في حصول التواتر، فقيل بتحقّقه في أربعة من الرواة ومنهم من اعتبر الخمسة، ومنهم من عيّن السبعة، ومنهم من قرّر العشرة

المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ص٣١ واللكنوي، محمّد عبد الحي، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: ص٤١ـ ٤٣.

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٤٣.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ص٤٣.

(٣) انظر: اللكنوي، محمّد عبد الحي، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: ص٤٣ـ ٤٤.

ومنهم من عين اثني عشر، ومنهم من قال: يحصل التواتر برواية الأربعين، وقيل في عشرين، وقال بعضهم: يحصل ذلك في السبعين، وقيل: أقلّ ما يفيد العلم ثلاثمائة وبضعة كعدد أهل بدر[١].

لكن غالب المحققين لا يشترطون عدداً معيّناً للتواتر والعبرة عندهم بحصول العلم القطعي.

قال النووي: «المختار الذي عليه المحقّقون والأكثرون أنّ ذلك لا يضبط بعدد مخصوص»[٢].

وقال ابن تيمية: «فالصواب الذي عليه الجمهور: أنّ المتواتر ليس له عدد محصور، بل إذا حصل العلم عن إخبار المخبرين كان الخبر متواتراً»[٣].

وبهذا الرأي قال ابن حجر[٤] وكذا اللكنوي[٥].

٣. اشتراط الإسلام والعدالة في رواة المتواتر

الأكثر على عدم اشتراط ذلك، قال النووي: «ولا يشترط فى المخبرين الإسلام ولا العدالة وفيه مذاهب أخرى ضعيفة»[٦].

وقال ابن تيمية: «والصحيح الذي عليه الجمهور أنّ التواتر ليس له عدد

---

(١) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر وبهامشه تحقيق الدكتور عتر: ص٤٢ واللكنوي، محمّد عبد الحي، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: ص٣٣ـ ٣٤.

(٢) النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي: ج١ ص١٣١.

(٣) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى: ج١٨ ص٤٠.

(٤) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٤٢ـ ٤٣.

(٥) اللكنوي، محمّد عبد الحي، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: ص٤٠.

(٦) النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي: ج١ ص١٣١.

محصور، والعلم الحاصل بخبر من الأخبار يحصل في القلب ضرورة، كما يحصل الشبع عقيب الأكل والرِّي عند الشرب...كذلك العلم الحاصل عقيب الخبر، تارة يكون لكثرة المخبرين، وإذا كثروا فقد يفيد خبرهم العلم، وإن كانوا كفّارًا»[١].

كما أنّ ذكر العلماء ثلاثة شروط للتواتر على ما تقدّم يعني عدم اشتراطهم لغيرها، ولذا قال بدر الدين بن جماعة بعد ذكره لشروط التواتر: «والصحيح أنّه لا يشترط في المتواتر سوى الثلاثة المذكورة»[٢].

٤. أقسام الحديث المتواتر

ينقسم المتواتر على قسمين:

٤ـ١ـ المتواتر اللفظي: هو ما تواتر لفظه ومعناه، ومن أمثلته حديث: «من كذب عليّ متعمداً...».

٤ـ٢ـ المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه، كأن يروي جماعة وقائع مختلفة تشترك في أمر معيّن، فيكون هذا الأمر متواتراً، وكثيراً ما يمثّل له بكرم حاتم الطائي الذي دلّت عليه وقائع مختلفة، ومن أمثلته في الحديث: حديث رفع اليدين في الدعاء فقد ورد نحو مئة حديث فيه أنّ النبيّ رفع يديه بالدعاء، لكنّها في وقائع مختلفة لم تتواتر أي منها[٣].

---

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى: ج١٨ ص٥٠.

(٢) ابن جماعة، محمّد بن إبراهيم، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ص٣١.

(٣) انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ج٢ ص٦٢٧ـ ٦٣١ والقاسمي، محمّد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: ص١٤٦ـ ١٤٧ وعتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث: ص٤٠٥ـ ٤٠٦، و أبو شهبة، محمّد بن محمّد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: ص١٩٠.

٥. مفاد الحديث المتواتر وحكمه

عرفنا فيما تقدّم أنّ التواتر يفيد العلم، والأغلب على إفادته العلم الضروري[١]، وهو الذي يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه، وثمّة من ذهب إلى أنّ العلم الحاصل بالتواتر نظري وليس بضروري، وردّه ابن حجر قائلاً: «وليس بشيء؛ لأنّ العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهلية النظر كالعامي، إذ النظر: ترتيب أمور معلومة أو مظنونة يتوصل بها إلى علوم أو ظنون، وليس في العامي أهلية ذلك، فلو كان نظرياً؛ لما حصل لهم»[٢].

وإذا ما عرفنا أنّه يفيد العلم الضروري كان من الطبيعي وجوب العمل به من دون البحث عن آحاد إسناده، ولذا قال الحافظ: «والمتواتر لا يبحث عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث»[٣]، وقال القاسمي: «ويجب العمل به من غير بحث عن رجاله»[٤].

ب. الآحاد

ويسمّى خبر الواحد، وهو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر، سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر[٥]، وينقسم على ثلاثة أنواع:

---

(١) انظر: النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي: ج١ ص٢٠ والعسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٤٤- ٤٥ والقاسمي، محمّد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: ص١٤٦ واللكنوي، محمّد عبد الحي، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: ص٤٤- ٤٥ والتهانوي، ظفر أحمد، قواعد في علوم الحديث: ص٣١ وعتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث: ص٤٠٥.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٤٤- ٤٥.

(٣) المصدر نفسه: ص٤٥.

(٤) القاسمي، محمّد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: ص١٤٦

(٥) انظر: النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي: ج١ ص١٣١ والجزائري الدمشقي، طاهر بن محمّد، توجيه النظر إلى أصول الأثر: ج١ ص١٠٨.

١. المشهور

هو ما رواه في كلّ طبقة ثلاثة فأكثر من غير أنْ ينتهي إلى التواتر[١]، سُمّي بذلك لوضوحه، وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمّة الفقهاء، سُمّي بذلك لانتشاره، من فاض الماء يفيض فيضاً[٢].

وكذلك ساوى بين المشهور والمستفيض جماعة من الأصوليين وبعض المحدثين[٣].

وبه قال الملا علي القاري[٤]، وكذا الدهلوي[٥].

حكم الحديث المشهور

حيث إنّ العلماء عدّوا المشهور من أقسام الآحاد، وقسّموا الآحاد إلى الصحيح وغيره، اتّضح إذن أنّ المشهور لا يكتسب حكم الصحّة دائماً فقد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

ومع ذلك فقد صرّح جملة من المحدّثين بانقسامه إلى الصحيح وغيره، منهم: ابن الصلاح[٦] والنووي[٧] والعراقي[٨] والسخاوي[٩] والسيوطي[١٠] وغيرهم.

(١) انظر: السخاوي، محمّد بن عبد الرحمن، التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر: ص٤٩ وابن العدوي، مصطفى، تيسير مصطلح الحديث في سؤال وجواب: ص٩-١٠ والعثيمين، محمّد بن صالح، مصطلح الحديث: ص٧.

(٢) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٤٦.

(٣) السخاوي، شمس الدين محمّد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث: ج٣ ص٣٤.

(٤) القاري، علي بن سلطان محمّد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ج٣ ص٩١.

(٥) انظر: الدهلوي، عبد الحق بن سيف الدين، مقدمة في أصول الحديث: ص٧٤.

(٦) انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص١٦١.

(٧) انظر: النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث: ص٨٥.

(٨) انظر: الصنعاني، محمّد بن إسماعيل الأمير، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ج٢ ص٤٠٧.

(٩) انظر: السخاوي، شمس الدين محمّد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث: ج٣ ص٣٤.

(١٠) انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ج٢ ص٦٢١.

نعم لربّما يحتفّ الخبر المشهور بقرائن تفيد العلم بصدوره، وهذا الكلام شامل حتّى للعزيز والغريب وسيأتي بيان ذلك لاحقاً.

٢. العزيز

وهو على ماذكره ابن مندة، وقرره ابن الصلاح والنووي وغيرهم: أنْ يرويه اثنان أو ثلاثة[١]، وعليه يكون بين المشهور وبينه عموم وخصوص من وجه[٢]، فيتّحدان في الثلاثة ويفترقان في الاثنين والأكثر من ثلاثة.

وقد خصّه جماعة برواية الاثنين، منهم ابن حجر[٣]، وأوضح مراده منه بقوله: «والمراد بقولنا أنْ يرد باثنين: أنْ لا يرد بأقلّ منهما، فإنْ ورد بأكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضرّ، إذ الأقلّ في هذا يقضي على الأكثر»[٤].

وقال طاهر الجزائري: «إنْ كانت رواته في بعض الطبقات اثنين ولم تنقص في سائرها عن ذلك يسمّى عزيزاً»[٥].

وحكم العزيز كالمشهور فقد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً[٦]، بل وقد تحفّه القرائن فيفيد العلم.

---

(١) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص١٦٣ والنووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث: ص٨٥ واللكنوي، محمّد عبد الحي، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: ص٢٥.

(٢) انظر: اللكنوي، محمّد عبد الحي، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: ص٢٥ والصنعاني، محمّد بن إسماعيل الأمير، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ج٢ ص٤٠٦.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٤٧.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٤٤.

(٥) الجزائري الدمشقي، طاهر بن محمّد، توجيه النظر إلى أصول الأثر: ج١ ص٤٩٠.

(٦) انظر: عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث: ص٤٠١.

٣. الغريب

هو ما رواه راوٍ واحد في كلّ الطبقات أو بعضها أو انفرد بزيادة في متنه أو إسناده، سواء تفرّد به عن إمام يُجمع حديثه، أو راوٍ غير إمام.

وإنّما سُمّي غريباً لانفراد راويه عن غيره، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه.

وينقسم إلى الغريب متناً وإسناداً، كما لو انفرد بمتنه واحد، وهو ما يسمّونه بالفرد المطلق، وفيه يقول الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وإلى الغريب إسناداً لامتناً كحديث معروف روى متنه جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر، وهو ما يسمّونه بالفرد النسبي، وفيه يقول الترمذي: «غريب من هذا الوجه»، وسُمّي بذلك لأنّ التفرّد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معيّن، وأهل الاصطلاح أكثر ما يطلقون الفرد على الفرد المطلق، وأكثر ما يطلقون الغريب على الفرد النسبي.

وفي الفرد والغريب تفاصيل أخرى لا نرى ضرورة لذكرها[١].

وحكم الغريب كقسيميه المشهور والعزيز فقد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً[٢].

---

(١) انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص ٦٩ وص١٦٣ والعسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، مع تعليقات الذكتور عتر: ص٥٥ـ ٥٧ والقاسمي، محمّد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: ص١٢٥ والسخاوي، محمّد بن عبد الرحمن، التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر: ص٤٧ وعتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث: ص٣٩٦ـ ٤٠١.

(٢) انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص١٦٣ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ج١ ص٦٣٣ـ ٦٣٤ والدهلوي، عبد الحق بن سيف الدين، مقدمة في أصول الحديث: ص٧٦.

ثانياً: أقسام الحديث من حيث القبول والرد وتعريفها

عرفنا أنّ الحديث ينقسم من حيث القبول والرد إلى المقبول وهو أربعة أقسام، الصحيح لذاته ولغيره، والحسن لذاته ولغيره، وإلى المردود وهو الضعيف، فتحصّل لدينا خمسة أقسام:

أ ـ الصحيح لذاته

عرّفه ابن الصلاح بأنّه: «الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذّاً ولا مُعلّلاً»(١).

وقد ذكر الشيخ الألباني بأنّ هذا هو تعريف الحديث الصحيح عند المحدثين(٢).

وقد تبيّن لنا من التعريف أنّ شروط الحديث الصحيح خمسة:

١ـ اتصال السند: ومعناه أنْ يكون كلّ راوٍ سمع ما رواه من الذي فوقه مباشرة، وهكذا إلى منتهاه، بحيث لا يكون بينهما راوٍ محذوف، فخرج بهذا الشرط ما لم يكن متصل الإسناد، كالمرسل(٣) والمنقطع والمعضل والمعلّق(٤).

ويعرف الاتصال بقول الراوي حدثني أو سمعت أو أخبرني وغيرها، بل يثبت حتّى بالعنعنة وهي الرواية بلفظ (عن) ما لم يكن الراوي مدلّساً مع معاصرته لشيخه(٥).

---

(١) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص١٥ـ١٦.

(٢) الألباني، محمّد ناصر الدين، تمام المنّة في التعليق على فقه السنّة: ص١٥.

(٣) إلا أنّه في حجية المرسل كلام طويل، لا نرى هنا ضرورة لبحثه، ونكتفي بالتنويه إلى أنّ هناك جمعاً قالوا بحجيته.

(٤) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٥٩ وأبو شهبة، محمّد بن محمّد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: ص٢٢٥ وعتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث: ص٢٤٢.

(٥) انظر: الطيبي، الحسين بن عبد الله، الخلاصة في أصول الحديث: ص٥٠ والسيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: ج١ ص٢٤٥.

٢ـ العدالة في الرواة: والمراد بالعدل على ما ذكره ابن حجر: «من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة»[١].

ولم نجد عند الغالب ذكْر قيد البدعة، فقد فسّر ابن الصلاح وتبعه كثيرون، العدلَ بأنّه المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة[٢].

غير أنّ عدم ذكرهم لهذا القيد لا يعني تركهم له، بل أفردوه في مسألة خاصّة به، ولهم فيه اختلاف كبير تأتي الإشارة إليه لاحقاً.

بيد أنّ التعريف المذكور للعدالة لا يخلو من تأمّل، إذ إنّ الظاهر من تطبيقاتهم العمليّة في التصحيح والتضعيف وكلمات علمائهم في الجرح والتعديل هو إثبات صدق الراوي وضبطه فقط، دون إثبات العدالة بالمعنى المتقدّم، فغاية ما يثبتونه في الراوي كونه ثقة ثبتاً، أو ثقة، أو صدوقاً، وغير ذلك من ألفاظ التعديل الكاشفة بظاهرها عن الصدق والضبط بدرجات متفاوتة دون العدالة بالمعنى المتقدّم، فكيف ينسجم تطبيقهم العملي مع التعريف؟

ولربّما يُقال: إنّ ألفاظ التوثيق تلك كاشفة عن كون الراوي عدلاً بالمعنى المتقدّم؛ أي أنّهم لا يُطلقون لفظ الثقة والصدق عليه إلاّ بعد تحقّقهم من عدالته في الدين، فإنّ لفظ الثقة يكون شاملاً للعدالة الدينيّة والضبط؛ فكما أنّ الوثاقة تختزل بداخلها الضبط، حيث صرّحوا بأنّ المراد من الثقة: هو «من جمع بين العدل والضبط»[٣]، فكذلك هي تختزل بداخلها العدالة بمعنى التديّن.

(١) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٥٨.

(٢) انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدّمة ابن الصلاح: ص٨٤ وابن الملقّن، عمر بن علي، المقنع في علوم الحديث: ص٢٤٤ والعراقي، عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة: ص٣٢٧.

(٣) الطيبي، الحسين بن عبد الله، الخلاصة في أصول الحديث: ص٤٦.

غير أنّ هذا الكلام لا ينسجم مع توثيقهم للخوارج والقدرية وغيرهم من الفرق المخالفة لهم، فإنّ هؤلاء مبتدعة بنظرهم، وهم فسقة على أقلّ أحوالهم، فلا بدّ من المصير إلى الاكتفاء بصدق الراوي كي يكون التصحيح مقبولاً.

إلاّ أنْ يُقال: إنّ العدالة المطلوبة إنّما هي عدالة الراوي وفقاً لمذهبه وعقيدته التي تأوّلها بدليل مُستساغ بحسب الظاهر، فما دام صادقاً ضابطاً، وكان متديناً متّقياً وفق اعتقاده، قُبلت روايته، فيكون التصحيح طبق التعريف المذكور أوّل البحث بلا خدشة.

بيد أنّ هذا الكلام لا ينسجم مع ذكر قيد اجتناب البدعة في التعريف، ولا ينسجم مع توثيقهم للنواصب بما فيهم المتجاهر بسبّ علي بن أبي طالب، فلا يوجد مذهب إسلامي يجيز سباب المؤمن فضلاً عن سبّ أمير المؤمنين، فإنّ السابّ فاسق بسبّه فكيف يكون عدلاً؟ إلاّ أنْ يوجّه: بأنّ السبّ إذا كان ناتجاً عن تأويل، ويراه صاحبه تديّناً وتقرّباً إلى الله، فهو لا يخرج صاحبه عن حدّ العدالة المطلوبة!

وكيف ما كان، فإنّ السبيل التي نسلكها في معرفة عدالة الراوي هي كلمات علماء الجرح والتعديل في الراوي بوصفه ثقة أو حجّة أو صدوقاً أو لا بأس به، وغير ذلك من الأوصاف المذكورة في مراتب الجرح التعديل، فإنّ هذه الألفاظ وما شابهها تدلّ على توثيق الراوي عندهم، كما أنّ وصفهم للراوي بكونه كذاباً أو متروكاً أو واهياً أو غير ذلك تدل على جرح الراوي(١)، ومع وقوع الخلاف يصار إلى الترجيح، مع ملاحظة القواعد المقررة في جميع ذلك(٢).

وأمّا المبتدع من الرواة، فقد وقع اختلاف شديد في قبول روايته أو ردّها، ونظراً

(١) انظر ألفاظ الجرح والتعديل في: الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج١ ص٤.

(٢) من قبيل ملاحظة الجرح هل مفسر أم لا وإذا كان مفسّراً فهل مفسر بما هو قادح أم لا، وغير ذلك على ما سيأتي بيانه لاحقاً.

لأهمية الموضوع فقد أفردنا له بحثاً مستقلاًّ سيأتي التطرق له لاحقاً.

ونَنوه هنا بأنّ مرادهم من العدل هو عدل الرواية لا عدل الشهادة، فيشمل العبد والمرأة والمكفوف والمحدود في قذف إذا تاب عند الجمهور، أمّا عدل الشهادة فلهم فيه شروط أخرى كالحرية والإبصار والتعدد والذكورة في بعض الموارد(١).

٣ـ الضبط: والمراد به تمام الضبط، وهو نوعان: ضبط الصدر: ويراد به أنْ يحفظ الراوي ما سمعه حفظاً يتمكن معه من استحضاره متى شاء من حين سماعه إلى حين أدائه.

وضبط الكتاب: ومرادهم منه صيانة كتابه الذي كتب فيه منذ سمع فيه وصحّحه إلى أنْ يؤدي منه(٢).

وخرج بهذا القيد من ليس بضابط، وهو من كثرت مخالفته لرواية الثقات المتقنين، وخرج عنه أيضاً من ليس بضابط ولكنّه لم يبعد عن درجة الضابط، فإنه إذا روى حديثاً كان حسناً ولم يكن صحيحاً(٣).

٤ـ عدم الشذوذ: ومرادهم من الشذوذ: هو رواية الثقة ما يخالف الثقات أو من هو أحفظ منه(٤)، وقد أشكل ابن حجر على هذا الشرط بقوله: «وهو مشكل لأنّ

---

(١) انظر: القاري، علي بن سلطان محمّد، شرح شرح نخبة الفكر: ص٢٤٣ وأبو شهبة، محمّد محمّد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: ص٢٢٧ وصالح، محمّد أديب، لمحات في أصول الحديث: ص١٠٩.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٥٨ـ ٥٩ والسخاوي، شمس الدين محمّد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث: ج١ ص١٦ـ ١٧ وأبو شهبة، محمّد محمّد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: ص٢٢٨.

(٣) انظر: الزركشي، بدر الدين، محمّد بن بهادر، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج١ ص٩٨.

(٤) انظر: النووي، يحيى بن شرف، المجموع: ج١ ص٥٩ والعسقلاني، أحمد بن حجر، النكت على ابن الصلاح: ج١ ص٢٣٦ وعتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث: ص٢٤٢.

الإسناد إذا كان متصلاً ورواته كلّهم عدولاً ضابطين فقد انتفت عنه العلل الظاهرة، ثم إذا انتفى كونه معلولاً فما المانع من الحكم بصحته، فمجرد مخالفة أحد رواته لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً لا يستلزم الضعف، بل يكون من باب صحيح وأصح»، وقال: «ولم يرو مع ذلك عن أحد من أئمة الحديث اشتراط نفي الشذوذ المعبر عنه بالمخالفة، وإنما الموجود من تصرفاتهم تقديم بعض ذلك على بعض في الصحة، وأمثلة ذلك موجودة في الصحيحين وغيرهما...»[1].

٥ـ عدم العلّة: والمراد منها هي العلّة الخفيّة القادحة في الحديث، مع كون ظاهره السلامة[2]، كرفع الموقوف ووقف المرفوع والرواية عمّن عاصره بلفظ (عن) مع أنّه لم يسمع منه[3].

فإذا اجتمعت الشروط الآنفة صحّ الحديث إجماعاً، لذا قال ابن الصلاح: «فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث، وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه أو لاختلافهم في اشتراط بعضها كما في المرسل»[4].

ب. الصحيح لغيره

عرّفه بعضهم بأنّه الحسن لذاته إذا تعدّدت طرقه[5]، لكن التتبّع يُظهر أنّ

(١) انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ج١ ص٦٤.

(٢) انظر: النووي، يحيى بن شرف، المجموع: ج١ ص٥٩ و العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٥٩.

(٣) انظر: صالح، محمّد أديب، لمحات في أصول الحديث: ص١١١.

(٤) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص١٦ـ ١٧.

(٥) انظر: العثيمين، محمّد بن صالح، مصطلح الحديث: ص٨ وأبو شهبة، محمّد بن محمّد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: ص٢٣٠.

الصحيح لغيره غير مختص بهذا النوع، بل يشمل ما إذا كان أحد طرقه حسنة وورد من وجوه أخرى خفيفة الضعف، بل حتّى لو كان ضعيفاً مع تعدّد طرقه وكثرتها، وفي ذلك يقول الشيخ الألباني: «ليس من الضروري عندهم أنْ يكون للحديث الصحيح عندهم طريق صحيح، فقد يكون الطريق حسناً لذاته، فيصير الحديث صحيحاً لغيره ـ بطريق آخر، أو بطرق أُخَرـ، وقد يكون ضعيفاً فيصير حسناً أو صحيحاً لغيره بحسب طرقه قلّة وكثرة»(١).

وقال رضي الدين الحنفي: «فإنْ تعدّدت طرق الحسن لذاته بمجيئه من طريق آخر أقوى أو مساوية أو طرق أخرى ولو منحطة فهو الصحيح لغيره»(٢).

حكم الحديث الصحيح

من المشهور والمعروف بين العلماء حُجيّة الخبر الصحيح، ولهم بحوث معروفة في بيان حُجيّة خبر الثقة، الذي عليه مدار الخبر الصحيح، مع تحقّق الشرائط الأخرى المتقدّمة، لذا لا نرى ضرورة في التوسّع بهذا الموضوع، ونكتفي هنا بنقل نصّين يبيّنان رأي جمهور أهل العلم في حُجيّة الخبر الصحيح:

قال النووي: «فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أنّ خبر الواحد الثقة حجّة من حجج الشرع يلزم العمل بها...»(٣).

وقال الدكتور عتر: «أجمع العلماء من أهل الحديث ومن يُعتدُّ به من الفقهاء

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنّان لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة: ص٢٥٧.

(٢) الحنفي، رضي الدين، محمّد بن إبراهيم، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر: ج١ ص٥٠.

(٣) النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي: ج١ ص١٣١.

والأصوليين على أنّ الحديث الصحيح حجّة يجب العمل به...»[١].

إلاّ أنّه قد يقال إنّ هذه الحجيّة مختصة بالأحكام دون الاعتقادات، لذا سنذيّل هذا المبحث بالحديث عن حجية خبر الواحد في الاعتقادات عند أهل السنّة.

ج. الحسن لذاته

لم يرد ذكر الحديث الحسن في كلمات المتقدّمين بصورة جليّة وواضحة، فكانت طائفة من العلماء تعدّه من قسم الصحيح، كابن حبّان وابن خزيمة والحاكم[٢] وذكر ابن تيمية أنّ المتقدمين يعدّونه من الضعيف المقبول، إذ الحديث عندهم إمّا صحيح أو ضعيف، والضعيف عندهم نوعان: ضعيف متروك، وضعيف ليس بمتروك وهو الحسن[٣].

ولعّل أوّل من أظهر تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف هو الترمذي، قال ابن الصلاح: «كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوّه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه ويوجد في متفرّقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما»[٤]. وأقرّ كلامه ابن حجر بقوله: «لا اعتراض عليه فيه، لأنّه نبّه مع ذلك على أنّه يوجد في متفرّقات كلام من تقدمه. وهو كما قال ـ والله أعلم ـ»[٥].

وحيث إنّ الحديث الحسن هو وسط بين الحديث الضعيف وبين الحديث

---

(١) عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث: ص٢٤٤.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي: ج١ ص١٧٤.

(٣) انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، منهاج السنّة: ج٤ ص٣٤١ـ ٣٤٢.

(٤) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٣٦.

(٥) العسقلاني، أحمد بن حجر، النكت على ابن الصلاح: ج١ ص٤٣١.

الصحيح، فهو فوق الأول وأدنى من الثاني، لذا اختلفت كلماتهم في ضبط حدّه، وقد ذكرت كتب المصطلح تعريف الخطابي والترمذي وغيره وأوردوا عليها بعض الإشكالات، وحاولوا الجمع بين كلماتهم وتوضيح مرادهم، وذكروا أنّ معرفة الحسن من أدق علوم الحديث وأصعبها(١)، بل يَئِس الذهبي من الوقوف على قاعدة تندرج كلّ الأحاديث الحسان فيها(٢). ولا نرى ضرورة في دخول هذه المعركة، بقدر ما يهمّنا خلاصة كلامهم في معرفة الحسن لذاته، وهي التي أوضحها ابن حجر في نزهته، حيث عرّف الحديث الصحيح لذاته: بأنّه: «خبر الآحاد، بنقل عدل تام الضبط، مُتّصل السند، غير مُعلّل ولا شاذ» وقال بعد ذلك: «فإن خفّ الضبط...، فهو الحسن لذاته»(٣).

فالمائز الرئيسي بين الصحيح والحسن هو الضبط، فما كان فيه الراوي تامّ الضبط فهو الصحيح لذاته، وما خفّ فيه ضبطه فهو الحسن لذاته، لذا عرّف ابن عثيمين الحسن لذاته بأنّه: «ما رواه عدل خفيف الضبط بسند متصل وسَلِمَ من الشذوذ والعلة القادحة»(٤) ويبدو أنّ هذا هو مراد ابن الصلاح حينما قال: «أنْ يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنّه لم يبلغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يقصر عنهم

(١) انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٣١ـ ٣٥ والطيبي، الحسين بن عبد الله، الخلاصة في أصول الحديث: ص٤٢ـ ٤٤ والذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد: الموقظة في علم مصطلح الحديث: ص٢٦ـ ٢٨.

(٢) حيث قال: «ثمّ لا تطمع بأنّ للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغيّر اجتهاده في الحديث الواحد، فيوماً يصفه بالصحّة، ويوماً يصفه بالحسن ولربّما استضعفه». الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الموقظة في علم مصطلح الحديث: ص٢٨ـ ٢٩.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٥٨ وص٦٥.

(٤) العثيمين، محمّد بن صالح، مصطلح الحديث: ص٩.

في الحفظ والاتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعدُّ ما ينفرد به من حديثه منكراً، ويُعتبر في كلّ هذا مع سلامة الحديث من أنْ يكون شاذّاً ومنكراً سلامته من أنْ يكون مُعلّلاً»[١].

د. الحسن لغيره

وخلاصة ما يقال فيه: إنّه الضعيف إذا تعدّدت طرقه على وجه يجبر بعضها بعضاً، بحيث لا يكون فيها كذاب، ولا متّهم بالكذب[٢]، وهو الذي يطلق عليه الترمذي أنّه حديث حسن، حيث عرّفه بقوله: «كلّ حديث يروى لا يكون في إسناده من يتّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن»[٣]، وقال فيه رضي الدين الحنفي: «وأمّا الحسن لغيره فهو الواحد الذي يرويه مَنْ يكون سيّئ الحفظ ولو مُختلِطاً لم يتميّز ما حدّث به قبل الاختلاط أو يكون مستوراً أو مُرسِلاً لحديثه أو مُدلّساً في روايته من غير معرفة المحذوف فيهما فيتابع أيّاً كان منهم من هو مثله أو فوقه في الدرجة من السند»[٤].

وسيأتي استيضاح الحال أكثر عند الكلام عن قاعدة تقوية الحديث بكثرة طرقه.

حكم الحديث الحسن

ذهب الجمهور إلى أنّ الحسن كالصحيح في الاحتجاج به، قال النووي: «ثمّ الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة؛ ولهذا أدرجته طائفة في نوع

(١) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٣٥.

(٢) العثيمين، محمّد بن صالح، مصطلح الحديث: ص٩.

(٣) الترمذي، محمّد بن عيسى، سنن الترمذي: ج٥ ص٤١٣.

(٤) الحنفي، رضي الدين، محمّد بن إبراهيم، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر: ج١ ص٥٠.

الصحيح، والله أعلم»[١]، وقال ابن كثير: «وهو في الاحتجاج به كالصحيح عند الجمهور»[٢].

وقال القاسمي: «قال الأئمّة: الحسن كالصحيح في الاحتجاح به وإنْ كان دونه في القوة ولهذا أدرجه طائفة من نوع الصحيح كالحاكم وابن حبّان وابن خزيمة مع قولهم بأنه دون الصحيح»[٣].

هـ. الضعيف

وهو ما تخلف فيه أحد شرائط الصحيح أو الحسن، أو قلْ أحد شرائط الحديث المقبول، وهي على ما تبيّن ممّا سبق ستة:

العدالة، الضبط ولو لم يكن تامّاً، الاتصال، عدم الشذوذ، عدم العلّة، والعاضد عند الاحتياج إليه كما في حالات الحسن لغيره[٤].

وعليه تكون أقسامه عديدة جداً، باعتبار أنّ فقد كلّ واحدة من الصفات يعدُّ نوعاً من أنواع الضعيف، فإذا فقدت صفتان مع تغايرهما في كلّ مرة تكاثرت الأنواع، وهكذا إذا فقدت ثلاث صفات أو أربع أو خمس أو جميعها، فتكون الأنواع كثيرة جدّاً، وقد أوصلها ابن حبّان إلى تسعة وأربعين نوعاً، والعراقي إلى اثنين وأربعين قسماً وبعضهم إلى ثلاثة وستين قسماً وذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك بكثير[٥] قال الدكتور

(١) النووي، يحيى بن شرف، التقريب: ص٢٩.

(٢) انظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر، اختصار علوم الحديث، المطبوع مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر: ج١ ص١٢٩.

(٣) القاسمي، محمّد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: ص١٢٩.

(٤) انظر أيضاً: العسقلاني، أحمد بن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ج١ ص٤٩٣.

(٥) انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٤٠، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ج١ ص١٩٦.

عتر: «بلغت في إحصاء فضيلة أستاذنا الشيخ محمّد السماحي (٥١٠) مع إمكان الزيادة إذا اعتبرنا تفاصيل الشروط وفروعها»[1].

تذييل: في إفادة خبر الواحد العلم وثبوت العقيدة به

رأينا من المناسب قبل الانتهاء من هذا المبحث أن نتناول إفادة خبر الواحد للعلم من عدمه في نظر أهل السنّة، وكذا ثبوت العقيدة به من عدمها، لما له من تعلّق كبير بالنتيجة التي نخلص إليها من دراسة حديثنا محلّ البحث.

وفي الحقيقة أنّ هذا البحث أخذ حيزاً من الجدال والحوار بين أهل السنّة، وأُلّفت فيه الكتب والمقالات، ولا يمكن لنا أنْ نستوعبه في هذه الصفحات، لذا سنتناوله مختصراً ونعرض زبدة وخلاصة آرائهم في الموضوع.

قولان في المسألة:

هناك قولان رئيسيان في هذه المسألة:

أحدهما: أنّ خبر الواحد يفيد العلم

ولا شكّ حينئذ في كونه حجّة في العقائد والأحكام وسائر الأمور الدينية، وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء:

قال ابن حزم: «قال أبو سليمان [يعني به داود الظاهري] والحسين بن علي الكرابيسي، والحارث بن أسد المحاسبي وغيرهم، إنّ خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب العلم والعمل معاً، وبهذا نقول، وقد ذكر هذا القول أحمد بن إسحاق المعروف بابن خويز منداد، عن مالك بن أنس»[2].

---

(١) عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث: ص٢٨٧.

(٢) الأندلسي، ابن حزم، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام: ج١ ص١٠٧.

وقال ابن القيّم: «فممّن نصّ على أنّ خبر الواحد يفيد العلم مالك والشافعي وأصحاب أبي حنيفة وداود بن عليّ وأصحابه كأبي محمّد بن حزم، ونصّ عليه الحسين ابن علي الكرابيسي، والحارث بن أسد المحاسبي»(١).

ونسبه ابن عبد البر إلى بعض العلماء من دون أنْ يذكرهم، فقال: «والضرب الثاني من السنّة: خبر الآحاد الثقات الأثبات المتصل الإسناد فهذا يوجب العمل عند جماعة علماء الأُمّة الذين هم الحجّة والقدوة ومنهم من يقول إنّه يوجب العلم والعمل جميعاً»(٢).

وقال القاضي أبو يعلى الفراء الحنبلي: «خبر الواحد يوجب العلم إذا صح سنده ولم تختلف الرواية به وتلقته الأُمّة بالقبول وأصحابنا يطلقون القول فيه وأنّه يوجب العلم وإن لم تتلقه بالقبول والمذهب على ما حكيت لا غير»(٣).

فقد صرّح بأنّ علماء الحنابلة يرون إفادته للعلم وإنْ لم تتلقه الأُمّة بالقبول.

وممّن ذهب إلى ذلك ابن القيم وذكر له مجموعة كثيرة من الأدلة، وادّعى أنّ على ذلك إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة وإجماع التابعين وإجماع أئمّة الإسلام(٤).

واختار ذلك الشيخ أحمد محمّد شاكر، وقال: «والحقّ الذي ترجحه الأدلّة الصحيحة ما ذهب إليه ابن حزم ومن قال بقوله: من أنّ الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي، سواء أكان في أحد الصحيحين أم في غيرهما...»(٥).

---

(١) ابن قيّم الجوزية، محمّد بن أبي بكر بن أيّوب، مختصر الصواعق المرسلة: ص١٤٧٢ ـ ١٤٧٣.

(٢) النمري القرطبي، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: ج٢ ص٣٤.

(٣) حكاه ابن قيّم الجوزية، محمّد بن أبي بكر بن أيّوب، في: مختصر الصواعق المرسلة: ص١٤٧٤ ـ ١٤٧٥.

(٤) انظر: ابن قيّم الجوزية، محمّد بن أبي بكر بن أيّوب، مختصر الصواعق المرسلة: ص١٤٦٦ ـ ١٤٧٢.

(٥) شاكر، أحمد محمّد، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ج١ ص١٢٧.

وقد ذهب إلى ذلك من المعاصرين الشيخ الألباني، وله في ذلك تأليف عنونه بـ "وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين" ذكر فيه عشرين وجهاً في الرد على القول بأنّ خبر الآحاد لا يفيد العلم ولا تثبت به عقيدة، ذكر في الوجه الأول منها بأنّ القول بإفادته الظنّ وعدم العلم هو قول مبتَدع محدَث، لا أصل له في الشريعة الإسلامية الغراء، وهو غريب عن هدي الكتاب وتوجيهات السنّة، ولم يعرفه السلف الصالح، ولم ينقل عن أحد منهم، بل ولا خطر لهم على بال، ومن المعلوم المقرر في الدين الحنيف أنّ كلّ أمر مبتدع من أمور الدين باطل مردود، لا يجوز قبوله بحال[1]، ثمّ ساق تسعة عشر وجهاً آخر بيّن في بعضها أنّه حتّى على القول بإفادته الظنّ فإنّه حجّة في العقيدة أيضاً[2].

كما أنّ له كتاباً آخر بعنوان: "الحديث حجّة بنفسه في العقائد والأحكام" وقد ذكر فيه دلائل عدّة يرى أنّها تامّة في حجية خبر الآحاد في العقيدة والأحكام.

والمتتبّع يرى أنّ الغالبية العظمى من السلفيين المعاصرين يذهبون إلى هذا الرأي، كما هو واضح لمن يراجع مؤلفاتهم ومواقعهم الألكترونية.

هذا، وقد عرفنا من خلال الكلمات السابقة أنّ هذا الفريق من الذين يرون إفادة خبر الواحد للعلم ينسبون ذلك لبعض من الأئمة الأربعة، بل ويرون أنّ ذلك رأي الصحابة والتابعين، لكنّ نسبة ذلك لأي من الأئمة الأربعة فضلاً عن الصحابة والتابعين محلّ كلام وأخذ ورد، فالفريق الآخر الذي يرى ظنيّة أخبار الآحاد ينسب ذلك إلى الأئمّة الأربعة، بل وإلى الصحابة والتابعين، ولا يمكن لنا ولوج البحث بتفاصيله؛ لأنّ الذي يهمّنا من البحث هو نتيجة آرائهم التي ينتهون إليها، إذ إنّ بحثنا

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين: ص٥ـ٦.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ص٢٧، الوجه السابع.

من الأساس مبتنٍ على القواعد المقرّرة عند أهل السنّة.

والآخر: أنّ خبر الواحد يفيد الظنّ

وهذا الفريق وإن اتّفق أصحابه على إفادة خبر الآحاد للظنّ إلاّ أنّهم اختلفوا في أمرين: أحدهما: في إفادته العلم عند احتفافه بالقرائن. والثاني: في حجيته والسير طبق مفاده في الأمور الاعتقادية، فلابدّ حينئذ من طرح ثلاثة مباحث بصورة مختصرة:

الأوّل: في إفادة الخبر للظن دون العلم.

الثاني: في إفادته العلم مع القرينة.

الثالث: في حجيّة الخبر الظنّي في الاعتقادات.

أمّا الأوّل: وهو إفادة الخبر للظنّ:

فهذا القول نسبه السبكي والشوكاني للأكثر[١]، وحكاه ابن حزم عن الحنفية والشافعية وجمهور المالكية وجميع المعتزلة والخوارج[٢].

وبه صرّح ابن عبد البر ونسبه إلى الأكثر وقال: «واختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد العدل، هل يوجب العلم والعمل جميعاً أم يوجب العمل دون العلم؟ والذي عليه أكثر أهل العلم منهم أنّه يوجب العمل دون العلم، وهو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر، ولا يوجب العلم عندهم إلاّ ما شهد به على الله، وقطع العذر بمجيئه قطعاً ولا خلاف فيه»[٣].

وممّن تبنى هذا القول النووي، وقال: «وأمّا خبر الواحد فهو ما لم يوجد فيه

(١) السبكي، تاج الدين، عبد الوهاب بن علي، جمع الجوامع: ص٦٦، والشوكاني، محمّد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: ج١ ص١٣٨.

(٢) الأندلسي، ابن حزم، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام: ج١ ص١٠٧.

(٣) النمري القرطبي، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ج١ ص٧.

شروط المتواتر سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر، واختلف في حكمه، فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدّثين والفقهاء وأصحاب الأصول أنّ خبر الواحد الثقة حجّة من حجج الشرع، يلزم العمل بها ويفيد الظن، ولا يفيد العلم»[١].

وإليه ذهب الغزالي، وقال: «خبر الواحد لا يفيد العلم، وهو معلوم بالضرورة، أنّا لا نصدّق بكلّ ما نسمع، ولو صدّقنا وقدرنا تعارض خبرين فكيف نصدق بالضدّين...»[٢].

وأمّا الثاني: في إفادته العلم مع القرينة:

وقع الخلاف بينهم في خبر الواحد المحفوف بالقرائن، فقيل يفيد العلم، وقيل: لا يفيده، وقد عرفنا أنّ السبكي وكذا الشوكاني نسبوا إلى الأكثر القول بعدم إفادته العلم مطلقاً حتّى لو احتفّ بالقرينة[٣].

وذهب الشوكاني إلى أنّ هذا الخلاف لفظي، معللاً ذلك بأنّ القرائن إنْ كانت قوية بحيث يحصل لكلّ عاقل عندها العلم كان من المعلوم صدقه وإلا فلا، فلا وجه لما قاله الأكثرون من أنّه لا يحصل العلم به لا بالقرائن ولا بغيرها[٤].

ويمكن أنْ نجيب على كلام الشوكاني بأنّه لا يلزم من وجود القرينة إفادة العلم عند الجميع، فقد تكون قرينة موجبة للعلم عند جماعة دون آخرين، لأنّ إفادة العلم هي مسألة وجدانية تحصل بنفس السامع، فقد يدّعي البعض أنّ شهرة الحديث أو

(١) النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي: ج١ ص١٣١.
(٢) الغزالي، أبو حامد، محمّد بن محمّد، المستصفى: ص١١٦.
(٣) انظر: السبكي، تاج الدين، عبد الوهاب بن علي، جمع الجوامع في أصول الفقه: ص٦٦، والشوكاني، محمّد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: ج١ ص١٣٨.
(٤) انظر: الشوكاني، محمّد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: ج١ ص١٣٨.

وجوده في الصحيحين أو غير ذلك ممّا يأتي من القرائن لا تُصيّر خبر الآحاد علماً، بينما يدّعي آخر خلاف ذلك.

وكيف ما كان، فقد ذهب جماعة إلى أنّ خبر الواحد يفيد العلم مع القرينة، منهم الآمدي، ونسبه إلى النظام أيضاً(١) ومنهم السبكي، ونسب إلى الإسفراييني وابن فورك بأنّ الخبر المستفيض يفيد علماً نظرياً(٢)، ومنهم إمام الحرمين الجويني، والغزالي، وتبعهم ابن الحاجب(٣)، وإليه ذهب البيضاوي وتبعه الأسنوي(٤) وبه قال الموفق بن قدامة(٥).

وبه صرّح الدكتور عتر ونسبه إلى الأئمّة الأربعة وجماهير أهل الفقه وقال: «المعروف أنّ الخبر الآحادي الصحيح الذي لم تتلقه الأُمّة بالقبول، ولم يحتف بقرائن تقويه لا يفيد العلم اليقيني، بل يفيد علم غلبة الظنّ، وهذا هو مذهب الأئمّة الأربعة وجماهير علماء أصول الفقه، وعباراتهم في ذلك أكثر من أنْ تحصر»(٦).

وهو مختار ابن حجر وذكر أنّ الخبر المحتفّ بالقرائن أنواع:

منها: ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما ممّا لم يبلغ التواتر ولم ينتقده أحد من الحفاظ ولم يقع التجاذب بين مدلوليه حيث لا ترجيح لأحدهما على الآخر، وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحّتهما(٧).

---

(١) الآمدي، علي بن محمّد، الإحكام في أصول الأحكام: ج٢ ص٣٢.

(٢) السبكي، تاج الدين، عبد الوهاب بن علي، جمع الجوامع في أصول الفقه: ص٦٦.

(٣) انظر: السبكي، تاج الدين، عبد الوهاب بن علي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: ج٢ ص٣٠٩ـ ٣١٠.

(٤) انظر: الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن، نهاية السول شرح منهاج الوصول: ج٢ ص٢٨.

(٥) انظر: المقدسي، عبد الله بن أحمد بن قدامة، روضة الناظر وجنّة المناظر: ج١ ص١٠٠.

(٦) عتر، نور الدين، مقالة بعنوان: خبر الواحد الصحيح وأثره في العمل والعقيدة، مجلة التراث العربي، العدد ١١و١٢، جمادى الآخرة ورمضان ١٤٠٣هـ.

(٧) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٥٢ـ ٥٣.

ومنها: المشهور إذا كانت له طرقٌ متباينةٌ سالمةٌ مِن ضعف الرواة والعلل، وممّن صرح بإفادته العلمَ النظريَّ أبو منصور البغدادي، وأبو بكر بن فُوْرَك، وغيرهما[١].

وتقدم عن السبكي أنّه نسب إلى الإسفرائيني وابن فورك بأنّ الخبر المستفيض يفيد علماً نظرياً[٢] ولم يقيّده بما إذا كانت طرقه سالمة من ضعف الرواة والعلل، وجاء في المسودة: «وأثبت أبو إسحاق الإسفرائيني فيما ذكره الجويني قسماً بين المتواتر والآحاد سمّاه المستفيض وزعم أنّه يفيد العلم نظراً والمتواتر يفيد العلم ضرورة»[٣].

ومنها: الحديث المسَلْسَلُ بالأئمّةِ الحفاظِ المتقنين، حيث لا يكونُ غريباً[٤].

هذا، ويمكن أنْ نضيف قرينة أخرى إذا احتفّت بالخبر أفاد العلم النظري، وذلك إذا نظرنا للمجتمع الإسلامي بصورة كيان واحد، ورأينا أنّ الخبر ورد مشهوراً عند الفريقين، بحيث كانت له ثلاث طرق أو أكثر عند أهل السنّة وثلاث طرق أو أكثر عند الشيعة، فمع تباين المخارج واختلاف عقيدة الرواة وتوافقهم على نقل الخبر لا يبعد حصول العلم أو لا أقل من حصول الاطمئنان بصدوره من النبي صلى الله عليه وآله وسلم خصوصاً إذا كانت له بعض الطرق الصحيحة عند الفريقين.

وأمّا الثالث: في حجيّة الخبر الظنّي في الاعتقادات

فقد ذهب جماعة من العلماء إلى أنّ خبر الواحد وإنْ كان يفيد الظنّ دون العلم إلا أنّه حجّة في الأحكام والاعتقادات على السواء:

---

(١) انظر: المصدر نفسه: ص٥٤.

(٢) السبكي، تاج الدين، عبد الوهاب بن علي، جمع الجوامع في أصول الفقه: ص٦٦.

(٣) آل تيمية، عبد السلام بن عبد الله، عبد الحليم بن عبد السلام، أحمد بن عبد الحليم: المسودة في أصول الفقه: ص٢١٦.

(٤) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٥٤.

قال ابن عبد البرّ: «الذي نقول به إنّه يوجب العمل دون العلم كشهادة الشاهدين والأربعة سواء، وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر وكلّهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات ويعادي ويوالي عليها ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنّة»(١).

وقال ابن دحية بعد أنْ نسب إلى الشافعي وجماعة من أهل النظر عدم إفادة العلم من خبر الواحد: «وكلّ هؤلاء يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات ويعادي ويوالي عليها ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده».

وقال ـ بعد أنْ ذكر مجموعة ممّن يقولون بإفادته العلم ـ: «وعلى قبول خبر الواحد الصحابة والتابعون وفقهاء المسلمين وجماعة أهل السنة، يؤمنون بخبر الواحد ويدينون به في الاعتقاد»(٢).

وقال الدكتور عتر: «قد قرّر العلماء من كلّ المذاهب لزوم الاعتقاد بالخبر الآحادي الصحيح، كما قرّروا وجوب العمل به أيضاً، ولم يُفرّقوا بين الأمرين كما قد يُظن». وأيّد قوله بذكر كلمات للبزدوي والسرخسي والشافعي(٣).

وقد يُقال: إنّه مع قبول خبر الواحد في العقيدة حتّى لو أفاد الظن فما الفرق بينه وبين ما يوجب العلم كالتواتر والنص القرآني؟

وقد أجاب الدكتور عتر عن هذا الإشكال بأنّ العلماء يُكفّرون من يرد الخبر المقطوع به كالمتواتر ولا يكفرون من يرد الخبر الآحادي، وذكر أنّهم قالوا: «من أنكر

---

(١) النمري القرطبي، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ج١ ص٨.

(٢) ابن دحية، أبو الخطاب، عمر بن حسن، الابتهاج في أحاديث المعراج: ص٧٨.

(٣) عتر، نور الدين، مقالة بعنوان: خبر الواحد الصحيح وأثره في العمل والعقيدة، مجلة التراث العربي، العدد ١١و١٢، جمادى الآخرة ورمضان ١٤٠٣هـ.

مسألة فكرية وردت في خبر آحادي صحيح فإنّه لا يحلّ له ذلك ويأثم، لكنّه لا يكفّر، أمّا إذا جحد ما ثبت بالتواتر القطعي أو بنصّ القرآن القطعي فإنّه يُكفّر عياذاً بالله تعالى».

وقال في بيان سبب ذلك: «إنّ إنكار النصّ اليقيني القطعي يعني التكذيب بالشارع لا محالة، أمّا إنكار الخبر الآحادي ففيه شبهة احتمال الإنكار على الرواة، وشبهة خطئهم، لما عرفنا أنّ رواة الخبر الصحيح غير معصومين من الخطأ والكذب، وإن كان ذلك مستبعداً كما ذكرنا، لكنّ ذلك أورث شبهة منعت من الحكم عليه بالكفر»[١].

هذا وقد ذهب بعض العلماء إلى أنّ العقيدة لا تثبت بخبر الآحاد لعدم إفادته العلم، منهم الأسنوي حيث قال: «لأنّ الآحاد إنْ أفادت فإنّما تفيد الظن، والشارع إنّما أجاز الظنّ في المسائل العملية وهي الفروع دون العلميّة كقواعد أصول الدين»[٢].

ومنهم السمرقندي حيث قال: «فأمّا إذا ورد في الاعتقادات ـ وهي مسائل الكلام ـ فإنّه لا يكون حجة؛ لأنّه يوجب الظن»[٣].

ومنهم الشيخ شلتوت حيث قال: «وقد أجمع العلماء على أنّ أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة ولا يصحّ الاعتماد عليها في شأن المغيّبات»[٤].

ومنهم الغزالي المعاصر، وقال في ذلك: «خبر الآحاد لا يفيد إلا العلم الظنّي ولا

(١) عتر، نور الدين، مقالة بعنوان: خبر الواحد الصحيح وأثره في العمل والعقيدة، مجلة التراث العربي، العدد ١١و ١٢، جمادى الآخرة ورمضان ١٤٠٣هـ.

(٢) الإسنوي، جمال الدين، عبد الرحيم بن الحسن، نهاية السول شرح منهاج الأصول: ج١ ص٣٤٩.

(٣) السمرقندي، محمّد بن أحمد، ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه: ج٢ ص٦٣٢.

(٤) شلتوت، محمود، الفتاوى، دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية العامة: ص٥٣.

مدخل له في إنشاء العقائد»[١].

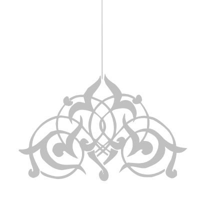
ويظهر أنّ هذا هو مذهب الخطيب البغدادي في كفايته، حيث قال: «(باب ذكر ما يقبل فيه خبر الواحد وما لا يقبل فيه): خبر الواحد لا يقبل في شيء من أبواب الدين، المأخوذ على المكلّفين العلم بها، والقطع عليها، والعلّة في ذلك أنّه إذا لم يعلم أنّ الخبر قول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كان أبعد من العلم بمضمونه، فأمّا ما عدا ذلك من الأحكام التي لم يوجب علينا العلم بأنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم قرّرها وأخبر عن الله عزّ وجلّ بها، فإنّ خبر الواحد فيها مقبول، والعمل به واجب»[٢].

فاتّضح إذن أنّ المسألة فيها خلاف كبير، ويبدو من خلال النظر في كلماتهم أنّ الأكثر على قبول خبر الواحد في العقائد، إذ إنّ الطائفة التي ترى إفادة الخبر للعلم تقول بحجيّته في العقائد، وعدد كبير من الطائفة التي تقول بإفادته للظن تقول بحجيّته في العقائد أيضاً.

أمّا دعوى الإجماع من قبل الفريقين فهي دعوة لا تحظى بنصيب من الصحّة، فالخلاف في المسألة واضح ومشهود، فلا دعوى الإجماع على حجيّته في العقائد مقبولة، ولا دعوى الإجماع على عدم حجيته بمقبولة أيضاً.

(١) الغزالي، محمّد، هموم داعية: ص٩٠.

(٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: ص٤٣٢.



المبحث الثالث: نظرة في بعض القواعد الحديثية عند أهل السنّة

حيث إنّ دراستنا تتناول حديث السفينة وفق ما يعتقده ويقرّره أهل السنّة من قواعد حديثية ورجالية، كان من الضروري أنْ نسلّط الضوء على بعض القواعد التي لها دخل في دراسة هذا الحديث، ونفردها في البحث هنا، لنعتمد عليها لاحقاً في الدراسة كأصل معلوم.

ولّما كانت القواعد كثيرة جدّاً، ولا يمكن تناولها جميعاً؛ لذا سنقتصر على ما نراه ضرورياً ويتوقف عليه عموم البحث، وسنشير إلى بعضها الآخر ممّا يتعلّق ببعض الموارد أثناء البحث إنِ اقتضت الضرورة ذلك:

أولاً: الحديث يتقوى بكثرة طرقه

من القواعد التي لها أثر كبير في تصحيح وتضعيف الأحاديث، هي مسألة تقوية الحديث بكثرة طرقه، وهي ما يعبّر عنها في كتب المصطلح بالاعتبار بالمتابعات والشواهد، ومرادهم من الاعتبار: هو تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لحديث معين روي من أحد الوجوه ليعرف هل له متابع أو شاهد أم لا[1].

(١) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٧٤ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ج١ ص٢٨١ـ ٢٨٢.

فإنْ وُجد أنّ راوي الخبر لم ينفرد به وقد شاركه غيره في رواية الخبر عن الصحابي نفسه فهو المتابع، والمتابعة إنْ حصلت للراوي نفسه فهي التامّة، وإنْ حصلت لشيخه فمَنْ فوقه فهي القاصرة، وإنْ وُجد متن يروى من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط، فهو الشاهد، وخصّ قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك.

وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل[1]؛ إذ إنّ الغرض من ذلك هو تقوية الحديث، وهو حاصل.

غير أنّ المهم في هذا البحث أنْ نعرف أنّ الضعف في السند تارة يكون خفيفاً يمكن أنْ يزول بمجيئه من طريق آخر، وتارة يكون شديداً، ولا يزول بتعدّد طرقه، فكان لابدّ أنْ نستعرض بعضاً من كلماتهم لنتعرّف على الطرق التي يمكن أنْ يتقوّى بها الحديث من غيرها، ومعرفة الضابطة في تمييز ما خفّ ضعفه من الحديث أو اشتدّ:

قال ابن الصلاح: «ليس كلّ ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك، بأنْ يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنّه ممّا قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك، لقوّة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متّهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذاً، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك، فإنّه من

---

(١) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٧٣ـ ٧٥.

النفائس العزيزة، والله أعلم»(١).

وقال ابن حجر: «ومتى توبع سيّئ الحفظ بمعتَبرٍ وكذا المستور والمرسل والمدلّس، صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل بالمجموع»(٢).

وقال التهانوي: «وخبر الواحد الذي يرويه من يكون سيّئ الحفظ ولو مختلطاً لم يتميّز ما حدّث به قبل الاختلاط أو يكون مستوراً أو مرسلاً لحديثه أو مدلّساً في روايته من غير معرفة المحذوف فيهما فيتابع أيّاً كان منهم من هو مثله أو فوقه في الدرجة من السند، فهو الحسن لغيره»، وبنحوه قال رضي الدين الحنفي(٣).

وقال الألباني تحت عنوان: (تقوية الحديث بكثرة الطرق ليس على إطلاقه): «من المشهور عند أهل العلم أنّ الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنّه يتقوّى بها، ويصير حجّة، وإن كان كلّ طريق منها على انفراده ضعيفاً، ولكنّ هذا ليس على إطلاقه، بل هو مقيّد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئاً من سوء حفظهم لا من تهمة في صدقهم أو دينهم، وإلاّ فإنّه لا يتقوّى مهما كثرت طرقه»(٤).

وصرّح في موضع آخر بأنّ شرط تقوي الحديث بكثرة الطرق هو خُلُوّها من متهم(٥).

ومن خلال ما تقدّم يظهر أنّ الضابط في كون الخبر شديد الضعف أنْ يرويه من

(١) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٣٥.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، نخبة الفكر: ص٦٣.

(٣) التهانوي، ظفر أحمد، قواعد في علوم الحديث: ص٣٤، وانظر: الحنفي، رضي الدين، محمّد بن إبراهيم، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر: ج١ ص٥٠.

(٤) الألباني، محمّد ناصر الدين، تمام المنّة في التعليق على فقه السنّة: ص٣١.

(٥) الألباني، محمّد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: ج١ ص١٦٠.

ثبت كذبه أو اتّهم بالكذب[١]؛ ولذا نرى الذهبي، وهو أحد أعمدة المحدّثين، يُصحّح أحاديث زيارة قبر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بتعدّد طرقها، ويُعلّل ذلك بعدم وجود متّهم بالكذب فيها، فيقول: «وفي الباب الأخبار الليّنة ممّا يُقوي بعضه بعضاً، لأنّ ما في رواتها متّهم بالكذب»[٢].

وعرفنا سابقاً أنّ الترمذي اشترط في الحديث الحسن لغيره أنْ لا يكون في رواته متّهم بالكذب، ونحوه ما تقدّم في عبارة ابن الصلاحً أيضاً، غير أنّهما أضافا قيداً آخر لتقوية الحديث الضعيف، وهو عدم كونه شاذاً، وقد علّل ذلك الشيخ الألباني بكون الشاذ خطأً والخطأ لا يُتقوّى به[٣].

وينتج من جميع ذلك أنّ الحديث الضعيف يتقوى بثلاثة شروط:

١ـ أنْ لا يكون في سنده كذّاب أو متّهم بالكذب.

٢ـ أنْ لا يكون شاذاً.

٣ـ أنْ يروى من وجه آخر.

وفي حكم المتّهم بالكذب ما كان مغفّلاً كثير الخطأ، فهو لا يصلح في المتابعات أيضاً، حيث قال الترمذي: «فكلّ مَنْ كان متهماً في الحديث بالكذب أو كان مغفلاً يُخطىء الكثير فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمّة أنْ لا يشتغل بالرواية عنه»[٤]. ويبدو أنّ المراد هو اجتماع الشرطين معاً، وهما الغفلة وكثرة الخطأ بحيث لا

---

(١) والمتّهم بالكذب هو من كان مشهوراً بالكذب ومعروفاً به في كلام الناس ولم يعلم كذبه في الحديث النبوي، والكذّاب هو من ثبت كذبه في الحديث النبوي. انظر: الدهلوي، عبد الحق بن سيف الدين، مقدّمة في أصول الحديث: ص٦٣ـ ٦٤.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج١١ ص ٢١٢ـ ٢١٣.

(٣) الألباني، محمّد ناصر الدين، صلاة التراويح: ص٦٦.

(٤) الترمذي، محمّد بن عيسى، العلل الصغير: ج١ ص٧٣٩.

يدري ما يحدّث به، ولذا ترك العلماء حديثه[١]، أو يكون المراد هو كثرة الخطأ الفاحش في رواياته بحيث تكون أغلب رواياته خاطئة[٢]، أمّا من يُعبّر عنه بكثير الخطأ فقط فهو ممّن يُستشهد به؛ وهذا صنيع الترمذي نفسه حيث حسّن أحاديث في رواتها من كان كثير الخطأ لورودها من طريق آخر[٣]. وقال ابن تيمية: «وقد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه ويكون حديثه الغالب عليه الصحة [فيروون حديثه] لأجل الاعتبار به والاعتضاد به، فإنّ تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها ولو كان الناقلون فجاراً فساقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً، ولكن كثر في حديثهم الغلط... وأما من عرف منه أنّه يتعمد الكذب، فمنهم من لا يروى عن هذا شيئاً، وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره»[٤].

وعلى هذا سار الشيخ الألباني أيضاً، حيث قال: «وأبو عامر اسمه صالح بن رستم المزني، وهو صدوق كثير الخطأ كما في التقريب، فمثله يستشهد به»[٥]، وقال: «عبد الله بن موسى التيمي كثير الخطأ، فمثله يستشهد به»[٦].

فتحصّل أنّ رواية الكذّاب والمتّهم والمتروك لغفلته وكثرة خطئه غير صالحة للمعاضدة والتقوية، وفي غير ذلك يتقوّى الحديث بمجيئه من وجه آخر، مع ملاحظة

---

(١) انظر: ممدوح، محمود سعيد، التعريف بأوهام من قسّم السنن إلى صحيح وضعيف: ج١ ص٣١٠.

(٢) فالراوي تارة يكون كثير الخطأ لكن الغالب على رواياته الصحّة، وتارة يكون كثير الخطأ والغالب على رواياته الخطأ فهذا الذي لا يستشهد به، انظر تفصيل ذلك في: المرتضى الزين أحمد، مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة: ص٨٣ـ ٨٧.

(٣) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، النكت على ابن الصلاح: ج١ ص٣٩١ وعتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث: ص٢٧٠.

(٤) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى: ج١٨ ص٢٦.

(٥) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج١ ص١٨٤.

(٦) الألباني، محمّد ناصر الدين الألباني، ظلال الجنّة في تخريج السنّة: ج٢ ص٥٥٥.

عدم كونه شاذاً.

ومن خلال ذلك يتّضح أنّ الضعف القابل للمعاضدة غير مختص بما ذُكر آنفاً من الأوصاف كالإرسال وسوء الحفظ، بل هو شامل لكلّ من انتفى عنه تهمة الكذب ولم يكن مُغفّلاً كثير الخطأ.

وإذا ما عرفنا أنّ بعض الأوصاف تحتاج إلى بيان وتوضيح، فضلاً عن الاختلاف في حكمها، إذ إنّ بعضها قابل للاحتجاج به لذاته عند جملة من العلماء؛ لذا كان لابدّ أنْ نُسلّط الضوء على أهمّ ما يصلح في المتابعات والشواهد مع تعريفها وبيان حكمها.

بيان أنواع الضعف الخفيف

إنّ الضعف القابل للمعاضدة ناشئ من أمور عديدة أهمّها:

أ. التدليس

فقد تقدّم سابقاً أنّ المدّلس يصلح حديثه في المتابعات والشواهد، فلا بدّ لنا من بيان المراد من التدليس وحكمه، وسنقصر الكلام فيه على ما ذكره الشيخ الألباني حيث أوجز فقال: «التدليس ثلاثة أقسام:

١ـ تدليس الإسناد، وهو أنْ يروي عمّن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنّه سمعه، وقد يكون بينهما واحد أو أكثر، ومن شأنه أنّه لا يقول في ذلك: أخبرنا فلان، ولا: حدّثنا، وما أشبهها، وإنّما يقول: قال فلان، أو: عن فلان.. ونحو ذلك من الصيغ الموهمة للسماع.

٢ـ تدليس الشيوخ، وهو أنْ يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

٣ـ تدليس التسوية، وهو أنْ يجيئ المدلّس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعة ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف، وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة، فيعمد المدلّس الذي سمع الحديث من الثقة الأوّل فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف، ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، كالعنعنة ونحوها، فيصير الإسناد كلّه ثقات، ويصرّح هو بالاتصال بينه وبين شيخه؛ لأنّه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذٍ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل، ولذلك كان شرّ أقسام التدليس، ويتلوه الأوّل ثمّ الثاني.

وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلاً أنْ لا يقبل منه إلاّ ما صرّح فيه بالتحديث، وبعضهم لا يقبل حديثه مطلقاً، والأصحّ الأوّل، كما قال الحافظ ابن حجر، على تفصيل لهم في ذلك، فليراجع من شاء كتب المصطلح»[١].

وما ذكره من قبول رواة المدلّس إذا صرّح بالسماع هو المشهور عند المحدثين، إلاّ أنّ هذا لا يشمل النوع الثالث من التدليس، إذ ليس فيه شكّ في السماع، بل الشك حاصل في تحديد هوية شيخه، فإنْ عُرفت هويته لقرائن معيّنة وكان ثقة أُخذ به، وإلا وجب التوقف ما لم يرد من وجه آخر صالحاً للاعتضاد فيرتقي الحديث بالمجموع إلى درجة القبول.

كما أنّه ليس كلّ مدلّس يشترط في قبول روايته التصريح بالسماع، بل قبلوا روايات بعضهم ما لم يعلم أنّه دلس فيها بعينها، فالمدلّسون طبقات ومراتب، فبعضهم لا يُدلّس إلا نادراً، وبعضهم أخرجوا له في الصحيحين لإمامته وقلّة تدليسه مقايسة بعدد ما رواه، أو كان لا يُدلّس إلا عن ثقة، فالأصل في روايات هؤلاء هو القبول[٢].

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، تمام المنّة في التعليق على فقه السنّة: ص١٨ـ ١٩.

(٢) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، طبقات المدلسين: ص١٣.

ب. جهالة الراوي

والمجهول قسمان:

الأوّل: مجهول الحال، وهو ما يُعبّر عنه بالمستور: وهو من روى عنه أكثر من واحد ولم يُجرح ولم يوثّق بل سُكت عنه[١]، وقد تقدّم صلاحيته في المتابعات والشواهد، بل احتجّ البعض بحديثه، قال النووي: «والأصحّ قبول رواية المستور»[٢]، بل نسب الاحتجاج بروايته إلى كثير من المحققين[٣]، وذكر ابن الصلاح أنّ الاحتجاج به هو قول بعض الشافعيين وبه قطع منهم الإمام سليم بن أيوب الرازي، ثم قال: «ويشبه أنْ يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذّرت الخبرة الباطنة بهم»[٤]، وقال ابن حجر: «وقد قبل جماعة روايته بغير قيد»[٥]، وقد فسّر السخاوي عبارة (بغير قيد) بعدم اختصاصه بعصر دون آخر[٦].

وممّن اختار قبول روايته، ابن جماعة وكذا الطيبي، وقالا: «والمختار قبوله وقطع به سليم الرازي»[٧].

وقال الزركشي حول المستورين: «فذهب أكثر أهل الحديث إلى قبول رواياتهم

(١) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص١٠٢ والحنفي، رضي الدين، محمّد بن إبراهيم، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر: ج٢ ص١٩٦.

(٢) النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب: ج٦ ص٢٧٧.

(٣) النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي: ج١ ص ٢٨.

(٤) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٨٩.

(٥) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص١٠٢.

(٦) انظر: السخاوي، شمس الدين محمّد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث: ج١ ص٣٢٣.

(٧) ابن جماعة، محمّد بن إبراهيم، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ص٦٦ والطيبي، الحسين بن عبد الله، الخلاصة في أصول الحديث: ص٩٠.

والاحتجاج بها منهم البزار والدارقطني، فنص البزار في كتاب الأشربة له وفي فوائده وفي غير موضع على أنّ من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته، ونحو ذلك الدارقطني في الديات من سننه لما تكلم على حديث خشف بن مالك عن ابن مسعود في الدية»(١).

أمّا المجهول الذي روى عنه جماعة فحديثه يكون ضمن الصحيح، قال الذهبي: «والجمهور على أنّ من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أنّ حديثه صحيح»(٢).

وقال الألباني: «نعم يمكن أنْ تُقبل روايته إذا روى عنه جمع من الثقات ولم يتبيّن في حديثه ما يُنكر عليه، وعلى هذا عمل المتأخرين من الحفّاظ كابن كثير والعراقي والعسقلاني وغيرهم»(٣).

والثاني: مجهول العين: وهو من عُرف اسمه، ولم يروِ عنه إلا واحد، ولم يُوثّق(٤)، وقد ذكر النووي أنّه احتجّ به كثير من المحقّقين(٥)، وعزاه ابن المواق للحنفية حيث قال: إنّهم لم يفصلوا بين من روى عنه واحد وبين من روى عنه أكثر من واحد، بل قبلوا رواية المجهول على الإطلاق(٦).

والأكثر على عدم الاحتجاج بروايته(٧)، وهل يصلح في المتابعات والشواهد

(١) انظر: الزركشي، بدر الدين محمّد بن بهادر، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج٣ ص٣٧٦.

(٢) الذهبي، شمس الدين محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٣ ص٤٢٦.

(٣) الألباني، محمّد ناصر الدين، تمام المنّة في التعليق على فقه السنّة: ص٢٠.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٢٥، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص١٠١.

(٥) النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي: ج١ ص ٢٨.

(٦) انظر: السخاوي، شمس الدين محمّد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث: ج١ ص٣١٧.

(٧) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي للسيوطي: ج١ ص٣٧٣.

أم لا؟

الظاهر صلاحيته لذلك، قال الدار قطني: «وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنّما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجل قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفاع اسم الجهالة عنه أنْ يروى عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذ معروفاً، فأمّا مَن لم يروِ عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر، وجب التوقّف عن خبره ذلك حتّى يوافقه غيره، والله أعلم»(١).

وقال ابن تيمية: «إنّ تعدّد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتّفاق في العادة يوجب العلم بمضمون المنقول، لكنّ هذا ينتفع به كثيراً في علم أحوال الناقلين، وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيّئ الحفظ وبالحديث المرسل ونحو ذلك، ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث ويقولون: إنّه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره»(٢).

ونلاحظ أنّ ابن تيمية أطلق القول في المجهول ولم يُفرّق بين مجهول العين والحال ونسب ذلك إلى أهل العلم كما هو واضح.

ويظهر أيضاً أنّ الحافظ ابن حجر يرى الاستشهاد بمجهول العين فقد ذكر الشيخ الألباني أنّ ابن حجر أطلق على عشرات من الرواة الذين لم يرو عنهم إلا واحد لفظ«مقبول»(٣)، وقد تتبعت مجموعة من الرواة ممّن قال فيهم في التقريب «مقبول»

---

(١) الدارقطني، أبو الحسن، علي بن عمر، سنن الدارقطني: ج٣ ص١٢٢.

(٢) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى: ج١٣ ص٣٥٢.

(٣) راجع: الألباني، محمّد ناصر الدين، تسجيل صوتي من سلسلة الهدى والنور، رقم الشريط ٨٥٣، الدقيقة ٠٠,١٥,٠٠.

وقارنتهم بترجمته لهم في "التهذيب" فكان العديد منهم ممّن لا يروي عنهم إلا واحد[١] والمراد من المقبول عنده هو المقبول عند المتابعة دون الانفراد[٢]، كما أنّه صرّح ـ على ما سيأتي ـ بقبول المبهم وكذا المنقطع في المتابعات، فقبول مجهول العين من باب أولى.

كما أنّ السخاوي أطلق القول في بصلاحية المجهول في المتابعات من دون تفصيل[٣].

كما أنّ الظاهر من كلمات وصنيع الشيخ الألباني هو صلاحية مجهول العين في الاستشهاد، فقد صرّح في إحدى لقاءاته بأنّ الحديث يتقوى بوروده من طريقين في كليهما مجهول عين بشرط عدم كونهما في طبقة واحدة[٤]، وسئل ذات مرة عن الثمرة في التفريق بين مجهول الحال ومجهول العين مادام كلاهما يصلحان في المتابعات والشواهد، وخلاصة ما أجاب به بأنّ الثمرة باقيّة وموجودة وهي أنّ مجهول الحال أقوى من مجهول العين، فقد يرتفع الحديث بطريقين فيهما مجهولا عين إلى الحسن لغيره، بينما لو كان فيهما مجهولا حال فقد يرتفع إلى الصحيح لغيره[٥].

كما أنّه استشهد بمجهول العين في مواضع عدّة من كتبه كما لا يخفى على المتتبع[٦].

---

(١) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٨١، ٨٣، ٩٦، ١١٠، ١٤٤، ١٨٠، ٤١٧، ٤٤٢.

(٢) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٢٤.

(٣) السخاوي، شمس الدين، محمّد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث: ج١ ص٣٧٢.

(٤) الألباني، محمّد ناصر الدين، تسجيل صوتي من سلسلة الهدى والنور رقم الشريط ٧٩١، الدقيقة ٠٠,١١,٥٥.

(٥) المصدر نفسه: رقم الشريط B٨٤١، الدقيقة ٠١,١٦,٠٢.

(٦) انظر: الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج١ ص٢٣٨ـ ٢٣٩، ح١٢٠، ج٢ ص١٩٢ـ ١٩٦، ح٦٢٣، ج٣ ص١٥٦ـ ١٥٧، ح١١٦٨.

ج. الإرسال

والمرسل على المشهور ما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخصّه بعضهم بالتابعي الكبير، وأطلقه بعضهم على كلّ ما سقط منه رجل في أي موضع كان[١].

وأمّا حكم المرسل: فقد احتجّ به مالك وأبو حنيفة وأحمد وكثير من الفقهاء، إلا أنّ جمهور المحدثين وجماعة من الفقهاء يرون عدم حجيّته[٢].

وعلى فرض عدم الاحتجاج به، فقد عرفنا سابقاً أنّه يصلح في المتابعات والشواهد فإذا ورد من وجه آخر، احتُجّ به، قال النووي: «فإنْ صحّ مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر مسنداً أو مرسلاً أرسله من أخذ عن غير رجال الأول كان صحيحاً»[٣].

د. الانقطاع

ذكر الحافظ العراقي بأنّ المشهور في صورة المنقطع: ما سقط من رواته راوٍ واحد غير الصحابي[٤]، وأضاف ابن حجر سقوط الاثنين أو أكثر بشرط عدم التوالي[٥]، والذي اختاره ابن الصلاح هو أنّ المنقطع والمرسل سواء وهما شاملان لكلّ ما لا يتصل إسناده، وأنّه ذهب إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم[٦].

---

(١) انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٤٨ـ ٥٠ والعسقلاني، أحمد بن حجر: النكت على ابن الصلاح: ج٢ ص٥٤٠ـ ٥٤٤.

(٢) النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب: ج١ ص٦٠.

(٣) النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير: ص٣٤.

(٤) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة: ج١ ص٢١٥.

(٥) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٨٤.

(٦) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٥١.

وحكم المنقطع عند الجمهور هو الضعف لفقد شرط الاتصال، والجهل بحال الساقط، ونقل البعض أنّه حجّة عند كلّ من احتجّ بالمرسل[١].

ومع الفراغ من عدم الاحتجاج به، فهل يصلح في المتابعات أم لا؟

يبدو من كلماتهم صلاحيته لذلك، فقد أشار البيهقي إلى أنّ عدم الاحتجاج بالمنقطع فيما إذا كان مفرداً، وأضاف قائلاً: «فإذا انضم إليه غيره أو انضم إليه قول بعض الصحابة أو ممن تتأكد به المراسيل ولم يعارضه ما هو أقوى منه فإنّا نقول به»[٢].

وذكر ابن حجر عن البخاري أنّه: «لا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبراً، أمّا بمجيئه من وجه آخر، وإمّا بشهرته عمّن قاله»[٣].

كما أنّ الترمذي لم يتعرض لمشروطية اتصال الإسناد في الحديث الحسن، بل أطلق ذلك؛ ولهذا وصف كثيراً من الأحاديث المنقطعة بكونها حساناً لمجيئها من وجهٍ آخر[٤].

وذكر الحافظ ابن حجر أنّ من جملة ما يتقوى به الحديث: ما كان في إسناده انقطاع خفيف[٥]. فقيّد الانقطاع بالخفيف، فتعقبه الدكتور المرتضى قائلاً: «لم يتبيّن لي مراده بالانقطاع الخفيف وما ضابطه فيه»[٦].

أقول: عند التأمّل في تعريف ابن حجر للمنقطع قد يتّضح المراد، إذ إنّ ابن

(١) الشنقيطي، عبد الله بن إبراهيم، نشر البنود على مراقي السعود: ج٢ ص٦٣.

(٢) البيهقي، أحمد بن الحسين، معرفة السنن والآثار: ج١ ص٢٢٩.

(٣) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري: ص١٦.

(٤) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ج١ ص٣٨٨.

(٥) انظر: المصدر نفسه: ج١ ص٣٨٧، ٤٩٣.

(٦) المرتضى الزين أحمد، مناهج المحدّثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة: ص٢٣١.

حجر كما عرفنا يرى المنقطع ما كان فيه سقطٌ ولو بأكثر من راوٍ بشرط عدم التوالي، فنجزم حينئذٍ بأنّ ما سقط منه راوٍ واحد يكون من الانقطاع الخفيف؛ لأنّه أقلّ حالات الانقطاع، وبعدمه يكون الحديث متّصلاً لا منقطعاً، أمّا ما سقط منه اثنان أو أكثر فلا يمكن لنا تمييز ذلك من عبارة ابن حجر، وهل يفرّق بينهما أم يجعل الجميع بمرتبة الانقطاع الشديد(١).

وممّن يعتبر بالمنقطع في المتابعات والشواهد الشيخ الألباني، فصحّح عدّة أحاديث منقطعة لورودها من وجه آخر كما في صحيحته وغيرها(٢)، نعم، لو كان في كلا الطريقين انقطاع فقد اشترط الشيخ في التقوية عدم كون الانقطاع في طبقة واحدة(٣).

و. وجود راوٍ مبهم في السند

والمراد به وجود راوٍ لم يسمّوه في السند كقولهم: عن رجل، أو: حدّثني شيخ إلخ. وحديثه محكوم بالضعف لجهالته عيناً وحالاً(٤).

ومن الواضح قبول روايته في المتابعات والشواهد، فهو حاله حال المنقطع، بل إنّ

---

(١) وقد يقال: بأنّ مراده من الانقطاع الخفيف ما كان من قبيل التدليس، بحيث يوجد لقاء بين الراوي وشيخه، والجواب: أنّ رواية المدلِس لا تعني وجود انقطاع وإنّما تعني احتمال الانقطاع، كما أنّ الحافظ ذكر في عبارته التدليس ثمّ عطف عليها الانقطاع الخفيف، فقال: «والمدلس إذا عنعن وما في إسناده انقطاع خفيف» والعطف يقتضي المغايرة، بل جاء في تطبيقاته ما فيه انقطاع جلي وعدم معاصرة، فعلق على إسناد منقطع قائلاً: «قلت: وانقطاعه؛ لأن داود بن أبي هند لم يدرك القصة ولم يسندها، ولكن قد اعتضد بمجيئه من وجه آخر». العسقلاني، أحمد بن حجر، تغليق التعليق: ج٣ ص٦١.

(٢) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج١ ص٢٣٦، ج٤ ص٤٠٨، ج٦ ص٢٩٦، وإرواء الغليل: ج١ ص٨٣، ج١ ص٢٥٧، ج٢ ص٥١.

(٣) الألباني، محمّد ناصر الدين، تسجيل صوتي من سلسلة الهدى والنور رقم الشريط ٧٩١، الدقيقة ٠٠,١١,٥٥.

(٤) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص١٠٠ـ١٠١.

البعض عدّ الحديث المبهم من المنقطع[١].

وممّن وقفنا على استشهاده بحديث المبهم الحافظ ابن حجر، حيث علّق على حديث في سنده مبهم، قائلاً: «إسناده حسن لأنّ فيه مبهماً اعتضد بمجيئه من وجه آخر»[٢]. وتابعه في ذلك بدر الدين العيني[٣].

ز. وجود راوٍ سيئ الحفظ في السند

والمراد بسيّئ الحفظ من لا يرجّح جانبُ إصابته على جانب خطأه[٤].

وحديثه محكوم بالضعف، وصرّح الكثير من العلماء بقبول روايته في المتابعات والشواهد، كالخطيب[٥] والنووي[٦] والعراقي[٧]، وذكرنا فيما سبق كلمات ابن الصلاح وابن حجر والتهانوي، والأمر بيّن واضح عند أهل الحديث فلا داعي لذكر كلمات أكثر.

ح. وجود راوٍ مختلط في السند

والاختلاط هو سوء الحفظ الطارئ على الراوي، لكبره أو ذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدَمِها، بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء[٨].

وحديثه مقبول محتجٌ به إذا كان قبل الاختلاط، إمّا إذا كان بعد اختلاطه أو لم

---

(١) انظر: السخاوي، شمس الدين، محمّد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث: ج١ ص١٥١.

(٢) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ج١ ص١٤٧ـ ١٤٨.

(٣) انظر، العيني، بدر الدين، محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ج٢ ص٤٢.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص١٠٤.

(٥) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: ص٢٥٩.

(٦) النووي، يحيى بن شرف، التقريب المطبوع مع تدريب الراوي للسيوطي: ج١ ص١٩٢.

(٧) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، ألفية الحديث المطبوعة مع شرحها فتح المغيث للسخاوي: ج١ ص٦٢.

(٨) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص١٠٤.

يميّز فهو محكوم بالضعف[١].

ومن الواضح صلاحية حديثه في المتابعات والشواهد؛ لأنّه أحد أنواع سيّئ الحفظ كما عرفنا من تعريفه، ولأنّه غير متّهم بالكذب، فيكون حديثه على الاحتمال، فإذا تابعه من هو مثله ممّن يصلح في المتابعات والشواهد، دلّ على حفظه للحديث، وقد صرّح بصلاحيته الحافظ ابن حجر إذ قال: «ومتى توبع سيّئ الحفظ بمعتبر... وكذا المختلط الذي لم يتميز... صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل وصفه بذلك لاعتبار المجموع....»[٢] وبنحوه قال التهانوي وكذا رضي الدين الحنفي وتقدّم ذكر كلامهما سابقاً.

كما قال الدهلوي أيضاً: «وإن وجد لهذا القسم متابعات وشواهد ترقى من مرتبة الرد إلى القبول والرجحان»[٣].

إيقاظ

ما تقدّم من الأصناف إنّما يمثل أهمّ الموارد التي تصلح في المتابعات والشواهد، إلاّ أنّ هناك الكثير من الرواة لربّما لا تطلق عليهم إحدى الصفات السابقة، ومع ذلك فهم يصلحون في المتابعات والشواهد، وقد نبّه عليهم علماء الجرح والتعديل، فتراهم يقولون مثلاً: فلان يُعتبر به، وفلان لا يُعتبر به[٤]، وفي ذكرهم لمراتب ألفاظ التجريح، جعلوا بعض المراتب ممّا لا يحتج بها، وبعضها ممّا يصلح الاستشهاد بها،

---

(١) انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٢٢٠ والعراقي، عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة: ج٢ ص٣٢٩ والعسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص١٠٤ـ ١٠٥.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص١٠٥.

(٣) الدهلوي، عبد الحق بن سيف الدين، مقدمة في أصول الحديث: ص٧٣.

(٤) انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٦٦.

وذكروا في هذه المرتبة أصنافاً عدّة، وسنشير هنا بصورة إجمالية إلى مجموعة من الألفاظ التي اعتبرها بعضهم صالحة في المتابعات، وسنقتصر على ما ذكره الحافظ العراقي في المرتبتين الرابعة والخامسة من مراتب ألفاظ التجريح، قال: «المرتبة الرابعة: فلانٌ ضعيف، فلانٌ منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو مضطرب الحديث، وفلانٌ واه، وفلانٌ ضَعّفُوه، وفلانٌ لا يُحتجّ بهِ.

المرتبة الخامسة: فلانٌ فيه مقال، فلانٌ ضُعِّفَ، أو فيه ضعْفٌ، أو في حديثه ضعْفٌ، وفلان تَعْرِفُ وتَنكِر، وفلانٌ ليس بذاك، أو بذاك القوي، وليس بالمتين، وليس بالقوي، وليس بحجّة، وليس بعمدة، وليس بالمرضي، وفلان للضعف ما هو، وفيه خُلْفٌ، وطعنوا فيه، أومطعونٌ فيه، وسيّئ الحفظ، وليّنٌ، أو ليّن الحديث، أو فيه لين، وتكلّموا فيه، ونحو ذلك»

وأضاف بعد ذلك بأنّ المذكورين في المرتبة الرابعة والخامسة يُخرّج حديثهم للاعتبار[1].

تعدّد الطرق وأثرها في زوال شدّة الضعف

عرفنا أنّ الحديث الذي يرتقي إلى رتبة القبول بتعدد طرقه، له شروط معيّنة بحيث لا يكون ضعفه شديداً، كوجود كذاب أو متّهم في إسناده، إلا أنّ هذا لا يعني أنّ كثرة الطرق في مثل هذه الحالة ليس لها أيّ تأثير على الإطلاق، فقد صرّح الحافظ ابن حجر وتبعه السيوطي، بأنّ الحديث إذا كان شديد الضعف وورد من طرق أخرى كذلك، سوف يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً، أو لا أصل له.

قال السيوطي: «وأمّا الضعيف لفسق الراوي أو كذبه فلا يؤثر فيه موافقة غيره

---

(١) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة: ج١ ص٣٧٨.

له إذا كان الآخر مثله؛ لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر، نعم، يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً، أو لا أصل له، صرّح به شيخ الإسلام قال: بل ربّما كثرت الطرق حتّى أوصلته إلى درجة المستور السيّئ الحفظ، بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن»(١).

وتبعهم على ذلك القاسمي في قواعده(٢)، وإليه مال السخاوي(٣).

لكنّ قول ابن حجر هذا لم أعثر عليه فيما بين يديّ من كتبه، ولم أرَ أحداً عزاه إلى أيٍّ من كتبه، وبعد طول تتبع، وجدته في كتاب تلميذه البقاعي "النكت الوفيّة بما في شرح الألفيّة"، حيث صرّح في مقدّمة كتابه هذا بأنّه قيّد فيه ما استفاده من تحقيق الحافظ ابن حجر على ألفية العراقي، أمّا ما ذكره البقاعي من بحثه، فقد ذكر أنّه في الغالب أنْ يُصدرّه بقوله: قلتُ، ويختمه بقوله: والله العالم(٤).

وقد ذكر القاعدة السابق في كتابه هذا، فقال: «على أنّ هذا الضعيف الواهي ربّما كثرت طرقه حتى أوصلته إلى درجة رواية المستور، والسيئ الحفظ، بحيث إنّ ذلك الحديث إذا كان مرويّاً بإسناد آخر فيه ضعف قريب محتمل، فإنّه يرتقي بمجموع ذلك إلى مرتبة الحسن، وقد جعلنا مجموع تلك الطرق الواهية بمنزلة الطريق التي فيها ضعف يسير، فصار ذلك بمنزلة طريقين، كلّ منهما ضعفه يسير، والله أعلم»(٥).

ولم يُصدّر هذه العبارة، بقوله: قلت، ممّا يدلّ على أنّها عبارة ابن حجر.

---

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: ج١ ص١٩٤.

(٢) انظر: القاسمي، محمّد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: ص١٠٩.

(٣) السخاوي، شمس الدين، محمّد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث: ج١ ص٧٣.

(٤) البقاعي، برهان الدين، إبراهيم بن عمر، النكت الوفيّة بما في شرح الألفيّة: ج١ ص٥٢.

(٥) المصدر نفسه: ج١ ص٢٤٨.

ثانياً: الموقوف الذي لا يقال بالرأي له حكم الرفع

من أنواع الحديث التي يتمّ دراستها في علم المصطلح هو الحديث المرفوع، والمراد به على المشهور: ما أُضيف إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قولاً له أو فعلاً، سواء أضافه إليه صحابيٌّ أو تابعيٌّ، أو مَن بعدهما، وسواء اتّصل إسناده أم لا، فيدخل فيه المتّصل والمنقطع والمرسل ونحوها(١).

وهذا الحديث يكون حجّة عند توفر شرائط القبول من عدالة الرواة واتّصال السند وغيرها على ما تقدّم، وفي مقابل المرفوع، الحديث الموقوف: وهو المروي عن الصحابة قولاً لهم، أو فعلاً، أو نحوه كالتقرير، ولم يتجاوز به إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، متّصلاً كان أو منقطعاً، ويستعمل في غير الصحابة من التابعين فمن بعدهم مقيّداً، فيُقال: وقّفه فلان على عطاء مثلاً ونحوه كمالك(٢).

وفي حجيّة الحديث الموقوف خلاف كبير تعرّضت له كتب الأصول، غير أنّ ما يهمّنا في هذا البحث، أنْ نبيّن أنّ الموقوف قد تحفّه قرائن معيّنة فيكون حكمه حكم المرفوع.

ومن هذه القرائن هي كون الحديث ممّا لا يقال بالرأي والاجتهاد، بأنْ يكون الأمر أمراً غيبيّاً لا يتعلّق باللغة وشروحها، ولا يمكن معرفته إلاّ من خلال الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم. ففي هذه الحالة يكتسب الموقوف حكم المرفوع، إذ إنّ الظاهر فيه أنّ الصحابي تلّقاه من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فيُحمل ما

(١) انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٤٢، والعراقي، عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة: ج١ ص١٨٠ـ ١٨١.

(٢) انظر: العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة: ج١ ص١٨٤ـ ١٨٥ والسخاوي، محمّد بن عبد الرحمن، التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر: ص٣٧.

أُضيف إلى الصحابي على أنّه أخذه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

قال الزركشي: «ليس كلّ ما يروى عن الصحابي من قوله موقوفاً، فقد تظهر قرينة تقتضي رفعه؛ لكونه ممّا لا مجال للاجتهاد، وأنّه لم يقله إلا توقيفاً، كقول عائشة: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين»[١].

وقال السيوطي: «ما جاء عن الصحابي ومثلهُ لا يُقال من قبلَ الرأي، ولا مَجَال للاجتهاد فيه، فيُحمل على السماع، جزمَ به الرازي في «المحصول» وغير واحد من أئمّة الحديث»[٢].

وقال الملا علي القاري: «إنّ من القواعد المقررة في الأصول، أنّ موقوف الصحابي إذا لم يتصور أنْ يكون من رأي، فهو في حكم المرفوع»[٣].

والشواهد على ذلك أكثر من أنْ تحصى، قال ابن عبد البر معلّقاً على حديث حول كيفيّة صلاة الخوف: «هذا الحديث موقوفٌ على سهلٍ في الموطأ عند جماعة الرواة عن مالك، ومثله لا يقال من جهة الرأي»[٤].

وحول التشهد في الصلاة، قال: «ذكر مالك في التشهد عن عمر وابن عمر وعائشة، وليس عنده منها شيء مرفوع إلى النبيّ عليه السلام، وإن كان غيره قد رفع ذلك، ومعلوم أنّه لا يقال بالرأي»[٥].

ونقله عنه السيوطي بمعناه، فقال: قال في الاستذكار: «ما أورده مالك في التشهد

---

(١) الزركشي، بدر الدين، محمّد بن بهادر، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج١ ص٣١٢.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: ج١ ص٢١٢.

(٣) القاري، علي بن سلطان محمّد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ج١٠ ص٤٩٦.

(٤) النمري القرطبي، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ج٢٣ ص١٦٥.

(٥) النمري القرطبي، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار: ج١ ص٤٨٣.

عن عمر وابن عمر وعائشة حكمه الرفع؛ لأنّ من المعلوم أنّه لا يقال بالرأي»[١].

وعلّق ابن حجر على أثرين موقوفين على الصحابة، ـ يتعلقان بمسألة مرور الرجل أمام المصلّي ـ قائلاً: «وهما وإنْ كانا موقوفين لفظاً، فحكمهما حكم الرفع؛ لأنّ مثلهما لا يقال بالرأي»[٢].

هذا، وقد ذكر بعضهم كالعراقي شرطاً آخر وهو كون الصحابي لم يأخذ من أهل الكتاب[٣].

وجزم به تلميذه ابن حجر، وأعلّه بأنّ إخبار الصحابي في الأمور الغيبيّة والتوقيفية يقتضي مخبراً وموقّفاً له، ولا مخبر وموقّف للصحابة إلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة، فإذا احترزنا عن القسم الثاني، وعرفنا أنّ الصحابي لا يأخذ من أهل الكتاب، ثبت الأوّل، وهو الأخذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم[٤].

ثالثاً: قاعدة تقديم الجرح على التعديل وضوابطها

تعدّ هذه المسألة من أهمّ المسائل المتعلّقة بالجرح والتعديل، إذ إنّ الأعمّ الأغلب من الرواة قد اختلفت الكلمات في جرحهم وتوثيقهم، ولم يتمّ الاتفاق إلاّ على القليل من بين هذا الكمّ الهائل من الرواة الذين نقلوا الحديث الشريف؛ لذا كان لا بدّ من وضع حلول لهذه المشكلة التي يتوقف عليها قبول الروايات أو ردّها؛ فكان أنْ وضعوا ضابطة يمكن الرجوع إليها في مثل هذه الحالات، وهي تقديم الجرح على التعديل، وقد

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تنوير الحوالك: ص١١١.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ج١ ص٤٨٢.

(٣) انظر: العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة: ج١ ص٢٠٠.

(٤) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص١٠٧.

استندوا في ذلك لنكات من قبيل أنّ التعديل مستند إلى الظاهر، والجرح أمر باطن، والعلم بالباطن مقدّم على العلم بالظاهر[١] وأنّ الجارح قد علم شيئاً زائداً عمّا كان قد علمه المعدّل، ولا تعارض بينهما، فلا بدّ من الأخذ بهذا العلم الحاصل[٢].

هذا، غير أنّ القاعدة السابقة لها شروط وضوابط، ولم يؤخذ بها على إطلاقها، وأنّ من أهمّ شروطها هو كون الجرح مفسّراً.

أ . أسباب تقييد الجرح المقبول بالمفسّر

إنّ قاعدة تقديم الجرح على التعديل لا يمكن قبولها على إطلاقها لأنّها تتصادم في مرحلة التطبيق مع أُمور عدّة منها:

الأول: اختلاف أئمة الجرح بما يجرح أو يفسق به الرواة، قال ابن حجر: «الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح»[٣]، فإنّ هناك أسباباً للجرح عند بعض العلماء ليست قادحة عند البعض الآخر.

وقد أفرد الخطيب البغدادي في الكفاية باباً لبعض أحكام الجرح التي لا تعدّ جرحاً في عرف العلماء، فسمّى هذا الباب: باب ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح، فذكر ما لا يسقط العدالة، وذكر فيه أُموراً كثيرة، من قبيل جرح شعبة لبعض الرواة لكونه يجري بسرعة على فرسه، أو لكونه يركب برذوناً، وهو نوع من الخيل غير العربية، أو جرح مسلم بن إبراهيم لصالح المزي، لأنّهم ذكروه يوماً عند حمّاد بن سلمة

(١) انظر: الشافعي، محمّد بن إدريس، كتاب الأم: ج٦ ص٢٢١ والخطيب، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: ص١٣٢.

(٢) انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي الكفاية في علم الرواية: ص١٣٤ وابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٨٧.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، مقدمة فتح الباري: ص٣٨١.

فامتخط حماد[١].

الثاني: إنّ تطبيق القاعدة بتقديم الجرح مطلقاً يفضي إلى نتائج سلبيّة جدّاً، فقد تودي بطرح جميع الروايات، إذ لا تجد سنداً إلا وفيه من الرواة مَن اختلفت الكلمة فيه، كما أنّها تفضي إلى طرح الكثير من الرواة الذين ثبتت عدالتهم ووثاقتهم: إمّا بتخريج الشيخين لهم، أو لكونهم من الأئمّة المعروفين، ومع هذا فقد وجد هناك من جرحهم وطعن بعدالتهم؛ ولذا قال السبكي: «فلو فتحنا هذا الباب أو أخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد من الأئمّة؛ إذ ما من إمام إلاّ وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون»[٢].

من هنا كان من الضروري أنْ يكون الجرح المفسر هو المقدم على التعديل لا الجرح المبهم.

والمقصود من الجرح المفسر هو أنْ يذكر الجارح السبب الذي من أجله قد جرح وقدح في الراوي، فإن كان من أسباب الجرح قبل، وإلا فهو مردود.

ب. تصريح العلماء بعدم قبول الجرح غير المفسّر

عند التأمّل في مسألة تقديم الجرح المفسّر على التعديل نجد أنّها شبه اتّفاقية، ذلك أنّ الخلاف الذي وقفنا عليه في قبول الجرح مطلقاً أم لا بدّ من كونه مفسّراً، إنّما هو بالنظر للراوي، فتارة يرد فيه جرح بلا تعديل، وأُخرى يتعارض فيه الجرح والتعديل؛ لذا نشأ في المسألة قولان رئيسان:

أحدهما: الإطلاق في عدم قبول الجرح إلا مفسّراً، سواء وجد في حقّ الراوي

---

(١) انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: ص١٣٨ـ ١٤١.

(٢) السبكي، تاج الدين، عبد الوهاب بن علي، طبقات الشافعية الكبرى: ج٢ ص٩.

تعديل أم لا.

والآخر: التفصيل بين الراوي الذي لم يرد فيه تعديل وغيره؛ لذا لا بدّ أنْ نسلّط الضوء على هذين القولين؛ لتكون المسألة بيّنة وواضحة.

القول الأول: الإطلاق في عدم قبول الجرح إلاّ مفسّراً:

وهذا القول هو المشهور عند أهل العلم، قال الخطيب البغدادي: «سمعت القاضي أبا الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري يقول: لا يقبل الجرح إلا مفسراً، وليس قول أصحاب الحديث: فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء ممّا يوجب جرحه ورد خبره، وإنّما كان كذلك؛ لأنّ الناس اختلفوا فيما يفسق به، فلا بدّ من ذكر سببه؛ لينظر هل هو فسق أم لا... قلت: وهذا القول هو الصواب عندنا، وإليه ذهب الأئمّة من حفّاظ الحديث ونقّاده مثل محمّد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري وغيرهما»[١].

وقال ابن الصلاح: «وأمّا الجرح فإنّه لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب؛ لأنّ الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح فيطلق أحدهم الجرح بناءً على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله»[٢].

وإليه ذهب ابن قدامة[٣] والنووي[٤]، واللكنوي[٥] والصنعاني[٦].

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: ص١٣٥-١٣٦.

(٢) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٨٦.

(٣) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني في فقه الإمام أحمد: ج١١ ص٤٢٣-٤٢٤.

(٤) النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب: ج٢٠ ص١٣٦.

(٥) اللكنوي، محمّد بن عبد الحي، الرفع والتكميل: ص١١٧.

(٦) الصنعاني، محمّد بن إسماعيل الأمير، توضيح الأفكار: ج٢ ص٢٧٤.

وقال الحافظ العراقي: «وهو الصحيح المشهور»[١] وقال العلامة أحمد محمّد شاكر: «وهو المشتهر عند كثير من أهل العلم»[٢].

فتبيّن أنّ المشهور المقرّر عند المحدّثين وكذا الفقهاء والأصوليين هو عدم قبول الجرح إلاّ مُفسّراً، ومن هنا نشأ إشكال مفاده: أنّه كيف لا يقبل الجرح إلاّ مفسراً والحال أنّ أكثر الجرح جاء في كتب الجرح مبهماً غير مفسّر، فيكون لغواً ومعه ينسد باب الجرح؟ ذكره ابن الصلاح وأجاب عنه قائلاً: «وجوابه: أنّ ذلك وإنْ لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في أنْ توقفنا عن قبول حديث مَن قالوا فيه مثل ذلك، بناءً على أنّ ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قويّة يوجب مثلها التوقّف، ثمّ من انزاحت عنه الريبة منهم ببحث عن حاله أوجب الثقة بعدالته قبلنا حديثه ولم يتوقف، كالذين احتجّ بهم صاحبا الصحيحين وغيرهما ممّن مسّهم مثل هذا الجرح من غيرهم»[٣]، وبنحوه أجاب النووي[٤] وكذا الصنعاني[٥].

والنتيجة ممّا تقدّم: أنّ الجرح لا بدّ أنْ يكون مُفسّراً حتّى يكون مورداً للقبول، وأمّا إذا لم يكن كذلك فتنحصر فائدته في التوقف في الراوي المجروح حتّى يتبيّن حاله.

القول الثاني: التفصيل بين الراوي الذي لم يرد فيه تعديل، وغيره:

وخلاصة هذا القول: إنّ الجرح المبهم مقبول بشرطين:

أحدهما: أنْ يصدر من إمام عارف بأسباب الجرح والتعديل.

---

(١) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة: ج١ ص٣٣٦.

(٢) ابن كثير، إسماعيل بن عمرو، اختصار علوم الحديث، المطبوع مع شرحه الباعث الحثيث: ج١ ص٢٨٧.

(٣) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٨٦ـ ٨٧.

(٤) النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي: ج١ ص١٢٥.

(٥) الصنعاني، محمّد بن إسماعيل الأمير، توضيح الأفكار: ج٢ ص٢٧٤.

والآخر: أنْ لا يكون هناك تعديل في الراوي.

وهذا الرأي ذهب إليه ابن حجر، فقال: «والجرح مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محلّه إنْ صدر مُبيّناً من عارف بأسبابه؛ لأنّه إنْ كان غير مُفسّر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإنْ صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً، فإنْ خلا المجروح عن تعديل قبل الجرح فيه مُجملاً غير مبيّن السبب، إذا صدر من عارف على المختار، لأنّه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله»[١]. وقال معقّباً على القول بتقديم الجرح على التعديل مطلقاً: «بل الصواب التفصيل؛ فإنْ كان الجرح والحالة هذه مُفسّراً وإلاّ عمل بالتعديل،... فأمّا من جُهل حاله، ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمّة الحديث أنّه ضعيف أو متروك أو ساقط أو لا يحتجّ به ونحو ذلك، فإنّ القول قوله، ولا نطالبه بتفسير ذلك؛ إذ لو فسّره كان غير قادح؛ لمنعنا جهالة حال ذلك الرجل من الاحتجاج به، كيف وقد ضُعّف، فوجه قولهم: إنّ الجرح لا يقبل إلاّ مفسراً هو من اختلف في توثيقه وتجريحه كما شرحنا»[٢].

فهو لا يرى قبول الجرح إلاّ مُفسّراً، وإنْ صدر من عارف بأسبابه، واستثنى حالة الراوي الذي لم يرد فيه تعديل فقبل فيه قول الجارح إذا كان عارفاً بأسباب الجرح.

ويظهر أنّ هذا هو مذهب ابن كثير، إذ قال: «أمَّا كلام الأئمّة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أنْ يُؤخذ مُسلَّماً من غير ذكر الأسباب»[٣]، وعبارته هذه مختصّة بالراوي المجهول الذي لم يرد فيه تعديل، بقرينة قوله بعد ذلك: «أمّا إذا تعارض جرح وتعديل

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص١٣٩. وقد ذهب الدكتور عتر إلى اختيار هذا التفصيل تبعاً لابن حجر. انظر: عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث: ص٩٩.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، لسان الميزان: ج١ ص١٥ـ ١٦.

(٣) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، اختصار علوم الحديث المطبوع مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد محمّد شاكر: ج١ ص٢٨٦.

فينبغي أنْ يكون الجرح حينئذٍ مفسّراً»(١).

والخلاصة التي نخرج بها من القولين السابقين: أنّه في حالة تعارض الجرح والتعديل فلا بدّ أنْ يكون الجرح مفسّراً بما هو قادح، وإلا فالتعديل مقدّم، قال ابن حجر: «فأمّا لو تعارض الجرح والتعديل غير مفسّرين فالمقدّم التعديل، قاله الحافظ المزي وغيره»(٢) وقال القاسمي: «ولا يقال: إنّ الجمهور على أنّ الجرح مقدّم على التعديل؛ لأنّه مُقيّد بأنْ يكون الجرح مُفسّراً لا مجملاً»(٣).

ج. شروط وضوابط تقديم الجرح المفسّر على التعديل

لم تسلم قاعدة تقديم الجرح المفسّر على التعديل من القيود والشروط، فهناك رواة ورد بحقّهم جرح مفسّر، ومع ذلك فقد أخذ العلماء برواياتهم، فليس كلّ جرح مفسّر يُقدّم على التعديل، بل هناك حالات خضعت للبحث والنقاش وقُدّم فيها التعديل، منها:

١ـ كون الراوي ممّن احتجّ به البخاري ومسلم: وذلك لأنّ أهل السنّة تلقوا الكتابين بالقبول، وسمّوهما بالصحيحين، وذلك يقتضي عدالة رواتهما الذين احتجّا بهم في الصحيحين عند جمهور العلماء، قال ابن حجر: «إنّ تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان، مقتضٍ لعدالته عنده، وصحّة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمّة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما،

(١) المصدر نفسه: ج١ ص٢٨٧.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، النكت على ابن الصلاح: ج٣ ص٣٥٩.

(٣) القاسمي، محمّد جمال الدين، المسح على الجوربين والنعلين: ص٤٨ـ ٤٩.

هذا إذا خرج له في الأصول...»[١] وأضاف قائلاً: «وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة. يعني بذلك: أنّه لا يلتفت إلى ما قيل فيه»[٢].

وقال الذهبي: «فما في الكتابين بحمد الله رجل احتجّ به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة»[٣].

وقال الزركشي: «وها هنا فائدة جليلة، وهو ما جرت به عادة كثير من المتأخرين في الرجل إذا روى له البخاري ومسلم وقد تُكلّم فيه أنْ يعتمدوه ويقولوا قد جاز القنطرة، قال الشيخ: وهكذا نعتقده، وبه نقول[٤]، وجرى على ذلك الحافظ أبو الحجاج المزي والذهبي وغيرهم ممّا يظهر من تصرفهم»[٥].

وقال الشيخ الجديع وهو من المعاصرين: «وكثير من النقّاد بعد الإمامين يحتجّون بالراوي الذي يحتجّ به الشيخان أو أحدهما، ويعدّونه بذلك قد جاز القنطرة، ويجعلونه في كفّة ترجيح ثقة الراوي المختلف فيه»[٦].

ويؤيّد ما ذكرناه أنّهم جعلوا الصحيح مراتب، فأوّلها ما اتّفق عليه الشيخان، ويتلوها ما انفرد به البخاري، ثمّ ما انفرد به مسلم، ثم ما كان على شرطهما، ويتلوه ما كان على شرط البخاري، ويتلوه ما كان على شرط مسلم، ثم ما كان صحيحاً عند غيرهما[٧].

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، مقدمة فتح الباري: ص٣٨١.

(٢) المصدر نفسه: ص٣٨١.

(٣) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الموقظة في علم مصطلح الحديث: ص٨٠.

(٤) هذا القول لابن دقيق العيد كما سيأتي.

(٥) الزركشي، بدر الدين محمّد بن بهادر، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج٣ ص٣٤٨.

(٦) الجديع، عبد الله بن يوسف، تحرير علوم الحديث: ج١ ص٣١٨.

(٧) انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٢٩ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ←

ومن الواضح أنّ كون الحديث صحيحاً على شرطهما أو على شرط أحدهما يستبطن القول بعدالة رواهما مطلقاً؛ إذ لا معنى لتقديم الحديث إذا كان على شرطهما أو شرط أحدهما على غيره، مع إمكانية الحكم بضعف بعض رواهما، فإنّ المراد بشرطهما هو كون الراوي ممّن احتجا به، أو احتجّ به أحدهما، قال النووي: «إنّ المراد بقولهم ـ أي أئمّة الحديث ـ على شرطهما أنْ يكون رجال إسناده في كتابيهما؛ لأنّه ليس لهما شرط في كتابيهما، ولا في غيرهما»[١].

نعم، هناك من لا يرى إطلاق الحكم بالاحتجاج بهم إذا وردا في غير الصحيحين، لكنّهم يتأنون كثيراً في الحكم عليهم، وإنْ ورد في حقّهم جرح مفسّر؛ لأنّ ذلك معارض بتعديل الجمهور، فلربّما كان الجرح عن تعنّت أو تسرّع أو وهم أو غير ذلك، فلا يعدلون عن توثيقهما إلا بحجّة بيّنة ظاهرة، قال ابن دقيق: «وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المَقْدِسي يقول في الرجل الذي يُخَرَّج عنه في الصحيح: هذا جَاز القَنْطَرَةَ. يعني بذلك أنه لا يُلتفتُ إلى ما قيل فيه، وهكذا نعتقد به ونقول، ولا نخرج عنه إلاَّ ببيان شافٍ وحجَّة ظاهرة»[٢].

٢ـ كون الراوي ممّن اشتهرت عدالته ووثاقته: فإنّ هناك رواة اشتهرت ثقتهم شهرة واسعة، وبعضهم كان له مذهب، وله مريدون وأتباع، ففي مثل هذه الحالة، لا يصار إلى تقديم الجرح ولو كان مفسراً، لأنّ الجرح في مثل هذه الحالة يعتبر شذوذاً عن المحفوظ، والشاذ لا يقوى على ردّ المحفوظ مطلقاً[٣]، قال السبكي: «إنّ الجارح لا يقبل

→ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: ج١ ص١٣١ـ ١٣٢.

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: ج١ ص١٣٧.

(٢) ابن دقيق العيد، محمّد بن علي، الاقتراح في بيان الاصطلاح: ص٥٥.

(٣) الدليمي، محمود عيدان أحمد، جرح الرواة وتعديلهم، الأسس والضوابط، رسالة دكتوراه: ص١٦٥.

منه الجرح ـ وإن فسّره ـ في حق من غلبت طاعته على معاصيه ومادحوه على ذامّيه ومزكّوه على جارحيه إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأنّ مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه... فنقول مثلاً: لا يلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح؛ لأنّ هؤلاء أئمّة مشهورون، صار الجارح لهم كالآتي بخبر غريب، لو صحّ لتوفرت الدواعي على نقله»(١).

٣ـ معرفة المعدّل بسبب الجرح ونفيه له: وهذا الشرط ذكره الفقهاء، وفيه حالات مختلفة، من قبيل: لو قال المعدّلُ: عرفتُ السبب الذي قاله الجارح، ولكنّهُ تاب وحسُنت حاله، أو من قبيل: ما لو عيّن الجارحُ سبباً فنفاه المعدل بطريق معتبر، كما إذا قال قتل فلاناً ظلماً وقت كذا، فقال المعدّل: رأيته حياً بعد ذلك، أو كان القتيل في ذلك الوقت عندي ففي هذه الحالة يقدّم التعديل، نعم لربّما يقال في الحالة الثانية بتعارض القولين وتساقطهما(٢).

٤ـ معاصرة المعدّل للراوي دون الجارح: فإذا كان المعدّلون من معاصري الراوي وكان الجارح متأخراً زمناً عنه، فُيقدّم قول المعاصر؛ لأنّ المعاصر أعرف وأعلم بمن في عصره، ويعطي لتوثيقه قوّة أكثر من قول من هو أبعد منه(٣).

٥ـ كون المعدِّل من بلد الرجل والجارح غريب: فإذا كان المعدّل من أهل بلد الراوي المجروح، والجارح لم يكن من بلده، فيقدّم من كان من أهل بلده؛ لأنّه أعرف بأهل بلده، وكان حمّاد بن زيد يقول: «بلدي الرجل أعرف بالرجل»(٤).

(١) السبكي، تاج الدين، عبد الوهاب بن علي، ، قاعدة في الجرح والتعديل: ص٢٤ـ ٢٨.
(٢) انظر، العسقلاني، أحمد بن حجر، النكت على ابن الصلاح: ج٣ ص٣٩٥.
(٣) انظر: الدليمي، محمود عيدان أحمد جرح الرواة وتعديلهم، الأسس والضوابط، رسالة دكتوراه: ص١٧٣.
(٤) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: ص١٣٣.

٦ـ أنْ لا يكون الجارح من أقران المجروح: إنّ الجرح المفسر لا يُقدّم ويعدّ ساقطاً فيما إذا صدر من الأقران في بعضهم البعض لا سيما إذا تبين أنّه لعدواة أو لمذهب أو لحسد، قال الذهبي: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنّه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أنّ عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصديقين»[١].

٧ـ أنْ لا يكون الجارح مجروحاً بنفسه وغير مرضي: فإنّه لا يؤخذ بقوله في هذه الحالة ويقدّم التعديل؛ فقد ذكر العلماء أنّ من شرائط الجرح والتعديل أنْ يكون المعدّل أو الجارح عدلاً بنفسه، وإلا لم يقبل قوله[٢].

لذا فالعلماء لا يقبلون بتضعيفات الأزدي لأنّه بنفسه مجروح، قال ابن حجر: «لا عبرة بقول الأزدي؛ لأنّه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات»[٣].

٨ـ أنْ لا يكون الجارح متشدّداً: فإذا اجتمع في راوٍ جرح من متشدّد وتوثيق من معتدل، قدّم التعديل، قال عليّ بن المديني: «إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدّث عنه، فإذا اختلفا أخذتُ بقول عبد الرحمن؛ لأنّه أقصدهما، وكان في يحيى تشدّد»[٤].

وقسّم الذهبي علماء الجرح والتعديل إلى ثلاثة أقسام، قال: «فمنهم من نَفَسُهُ حادٌّ في الجَرْح، ومنهم من هو معتدِل، ومنهم من هو متساهل، فالحادُّ فيهم: يحيى بنُ

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد ميزان الاعتدال: ج ١ ص ١١١.

(٢) انظر: النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي: ج١ ص١٢٥ واللكنوي، محمّد بن عبد الحي، الرفع والتكميل: ص٦٧.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، مقدّمة فتح الباري: ص٣٨٣.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٦ ص٢٥٢.

سعيد، وابنُ معين، وأبو حاتم، وابنُ خِراش، وغيرُهم، والمعتدلُ فيهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زُرْعَة، والمتساهلُ كالترمذيِّ، والحاكم، والدارقطنيِّ في بعض الأوقات»[١].

وقال حول توثيق وتضعيف المتشدّد: «إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسّك بقوله، فإنّه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليّن رجلاً، أو قال فيه: لا يحتجّ به. فتوقف حتّى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنّه متعنت في الرجال»[٢].

٩ـ أنْ لا يكون الجرح لعداوة مذهبيّة: فلا يقبل الجرح إذا بُنيّ على أساس العداوة المذهبية، قال السبكي: «ومما ينبغي أنْ يتفقد عند الجرح حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة فجرحه لذلك، وإليه أشار الرافعي بقوله: وينبغي أنْ يكون المزكون براء من الشحناء والعصبية في المذهب خوفاً من أنْ يحملهم ذلك إلى جرح عدل، أو تزكية فاسق، وقد وقع الكثير من الأئمّة جرحوا بناءً على معتقدهم، وهم المخطئون والمجروح مصيب»، وأضاف قائلاً: «ومن أمثلة ما قدمنا قول بعضهم في البخاري: تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ[٣]... ومن ذلك قول بعض المجسّمة في أبي حاتم ابن حبان: لم يكن له كبير دين، نحن أخرجناه من سجستان؛ لأنه أنكر الحدّ لله... وأمثلة هذا تكثر»[٤].

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الموقظة في علم مصطلح الحديث: ص٨٣.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٣ ص٢٦٠.

(٣) هذه المسألة هي المشهورة بمسألة اللفظ ويقال لأصحابها اللفظية، واشتد إنكار الإمام أحمد ومن تبعه على من قال: لفظي بالقرآن مخلوق. انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، فتح الباري: ج١٣ ص١١٠.

(٤) السبكي، تاج الدين، عبد الوهاب بن علي، قاعدة في الجرح والتعديل: ص٢٩ـ ٣٠.

وقال ابن حجر: «وممّا ينبغي أنْ يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإنّ الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب؛ وذلك لشدّة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها في التشيّع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة، وعبارة طلقة، حتّى أنّه أخذ يليّن مثل الأعمش، وأبي نعيم، وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثّق رجلاً ضعّفه، قُبِل التوثيق، ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خراش الحافظ المحدّث، فإنّه من غلاة الشيعة، بل نسب إلى الرفض، فيتأنى في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد»(١).

فهذه نماذج تخرج من قاعدة تقديم الجرح إذا كان مفسّراً، ولا يسع المقام للتفصيل أكثر.

رابعاً: عقيدة الراوي وأثرها في قبول الرواية

عرفنا قبل قليل أنّ الجرح إذا كان لعداوة مذهبيّة لا يؤخذ به، ويُفهم منه ضمناً أنّ الخلاف المذهبي غير مؤثّر في قبول الرواية، وتقدّم سابقاً في تعريف العدالة أنّ هناك اختلافاً شديداً في هذه المسألة؛ لذا لابدّ أنْ نحرّر الموقف العدل من رواية (المبتدع) مع فرض عدم العداوة والتعصّب، فالبدعة في اصطلاحهم: هو ما ينتحله ويؤمن به بعض الرواة من عقائد تخالف ما عليه عقيدة علماء الجرح، كالتشيّع، والإرجاء، والقدر، والنصب، والقول بخلق القرآن، وغيرها.

والبدعة تارة تكون بمكفّر، وتارة تكون بمفسّق(٢).

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، لسان الميزان: ج١ ص١٦.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: ص١٩.

أ . البدعة بمكفّر

والمراد من الكفر هو كفر التأويل، بمعنى أنّه يعتقد ما يستلزم الكفر، وهو من أهل القبلة، كالمجسّمة على القول بكفرهم.

فإنْ كانت بدعة الراوي من هذا النوع، فالأكثر على عدم قبول روايته، بل ادّعى بعضهم الإجماع، قال النووي: «من كفّر ببدعة لم يُحتجّ به بالاتفاق»[١]. وقال ابن كثير: «المبتدع إنْ كُفّر ببدعته فلا إشكال في ردّ روايته»[٢]، لكنّ دعوى الاتّفاق مردودة، فقد ذهب جماعة إلى قبول رواية المبتدعة مطلقاً سواء كانوا كفّاراً أم فسّاقاً بالتأويل، حكاه الخطيب عن جماعة من أهل النقل والمتكلّمين[٣]، وذهب الفخر الرازي إلى أنّ الكافر بالتأويل إنْ كان لا يرى جواز الكذب قُبل قوله[٤].

على أنّ ردّ رواية الكافر بالتأويل ليست على إطلاقها، بل ينبغي تقييدها بما إذا كان التكفير ناشئاً من إنكار أمر متواتر، قال ابن دقيق العيد: «والذي تقرّر عندنا أنّه لا تعتبر المذاهب في الرواية؛ إذ لا نُكفّر أحداً من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة، فإذا اعتقدنا ذلك وانضمّ إليه التقوى والورع والضبط والخوف من الله تعالى فقد حصل معتمد الرواية، وهذا مذهب الشافعي رضي الله عنه فيما حكي عنه، حيث يقول: أقبل شهادة أهل الأهواء»[٥].

وقال ابن حجر: «والتحقيق أنّه لا يُردُّ كلّ مُكفّر ببدعته؛ لأنّ كلّ طائفة تدّعي

(١) النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير: ص٥٠.

(٢) ابن كثير، إسماعيل بن عمرو، اختصار علوم الحديث المطبوع مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر: ج١ ص٢٩٩.

(٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: ص١٤٩.

(٤) الرازي، فخر الدين، محمّد بن عمر، المحصول: ج٤ ص٣٩٦.

(٥) ابن دقيق العيد، محمّد بن علي، الاقتراح في بيان الاصطلاح: ص٥٨.

أنّ مخالفيها مبتدعة وقد تبالغ فتُكفّر مخالفها، فالمعتمد: أنّ الذي تُردّ روايته، من أنكر أثراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه»(١).

ب. البدعة بمفسّق

أمّا إذا كان المبتدع لا يكفّر ببدعته، فها هنا أقوال:

القول الأول: ردّ روايته مطلقاً؛ لأنّه فاسق ببدعته، وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول، يستوي في الفسق المتأول وغير المتأول(٢).

وقال ابن حجر: «فالمنع من قبول رواية المبتدعة الذين لم يكفروا ببدعتهم كالرافضة والخوارج ونحوهم، ذهب إليه مالك وأصحابه والقاضي أبو بكر الباقلاني وأتباعه»(٣).

وردّ هذا القول ابن الصلاح، فقال: «والأول [أي القول بالمنع مطلقاً] بعيد مباعد للشائع عن أئمّة الحديث، فإنّ كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة»(٤).

القول الثاني: قبول رواية المفسق ببدعته مطلقاً سواء أكان داعية إلى مذهبه أم لا، بشرط عدم استحلاله للكذب في نصرة مذهبه، قال الخطيب: «وذهبت طائفة من أهل العلم إلى قبول أخبار أهل الأهواء الذين لا يعرفون منهم استحلال الكذب والشهادة لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادة، وممّن قال بهذا القول من الفقهاء: أبو عبد الله محمّد بن إدريس الشافعي، فإنّه قال: وتقبل شهادة أهل الأهواء إلاّ الخطابية من الرافضة؛ لأنّهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم، وحكى أنّ هذا مذهب ابن أبي

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص١٠٣.

(٢) انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٩٠-٩١.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، لسان الميزان: ج١ ص١٠.

(٤) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٩١.

ليلى، وسفيان الثوري، وروى مثله عن أبي يوسف القاضي»[(١)]. وذكر الخطيب أيضاً أنّه يُحكى نحو ذلك عن أبي حنيفة[(٢)]، وجزم ابن رجب بنسبته إليه[(٣)].

القول الثالث: وهو التفصيل بين الداعي إلى بدعته وغير الداعي، فتقبل رواية غير الدعاة وترد رواية الدعاة، قال الخطيب: «وقال كثير من العلماء: يقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء، فأمّا الدعاة فلا يحتجّ بأخبارهم، وممّن ذهب إلى ذلك أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل»[(٤)].

قال ابن الصلاح: «وهذا المذهب أعدلها وأولاها»[(٥)]، ونسبه النووي إلى الأكثر[(٦)]، بل ادّعى ابن حبان الاتفاق عليه[(٧)].

ودعوى الاتّفاق على عدم قبول رواية الدعاة غير صحيحة، فقد تقدّم القول بقبول رواياتهم مطلقاً، مضافاً إلى أنّ هذا الرأي مخالف لصنيع الشيخين البخاري ومسلم، فقد أخرجا في صحيحيهما لمن كان داعية إلى عقيدته ومذهبه، قال الزركشي في نكته على مقدمة ابن الصلاح معلقاً على ما قاله ابن الصلاح: «وفي الصحيحين الرواية عن المبتدعة غير الدعاة» قال: «قلت: بل والدعاة: منهم: عمران بن حطان الخارجي، مادح عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي بن أبي طالب وهذا من أكبر الدعوة إلى البدعة، خرّج عنه البخاري، وزعم جماعة أنّه من دعاة الشراة، ومنهم عبد الحميد

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: ص١٤٨ـ ١٤٩.
(٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: ص١٥٤.
(٣) ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي: ص٥٣.
(٤) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: ص١٤٩.
(٥) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٩١.
(٦) النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير: ص٥١.
(٧) انظر: التميمي البستي، محمّد بن حبان، الثقات: ج٦ ص١٤٠ـ ١٤١.

بن عبد الرحمن، أخرج له الشيخان، وقال فيه أبو داود السجستاني: كان داعية إلى الإرجاء، وغير ذلك»[١].

وقال طاهر الجزائري: «وقد احتج الشيخان بالدعاة أيضاً، وقد وقع لأناس ممن يفرقون بين الداعية وغيره حيرة في ذلك»[٢].

وقد أنكر العديد من العلماء هذا التفصيل، وسيأتي بيان ذلك عند التحقيق في المسألة بعد قليل.

القول الرابع: التفصيل في غير الداعية، فإنْ روى ما يشيّد ويقوي بدعته لم تقبل، وإلا قُبلت، وهو مذهب الجوزجاني، قال: «ومنهم زائغ عن الحق، صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه، إذ كان مخذولاً في بدعته، مأموناً في روايته، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف، إذا لم يقوِّ به بدعته، فيتّهم عند ذلك»[٣].

وقد اختاره ابن حجر في بعض كتبه، قال: «نعم، الأكثر على قبول غير الداعية، إلا أنْ يروي ما يقوّي بدعته، فيردّ على المذهب المختار، وبه صرّح الحافظ أبو إسحاق... »[٤].

القول الخامس: التفصيل في الداعي إلى بدعته، حيث أطلق البعض المنع في حين فصّل بعض آخر، فقبل رواية الداعي إذا كانت روايته تتضمن ما يردّ مذهبه وبدعته:

قال ابن حجر: «وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حقّ الداعية،

---

(١) الزركشي، بدر الدين، محمّد بن بهادر، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج٣ ص٤٠٠ـ ٤٠١.

(٢) الجزائري الدمشقي، طاهر بن محمّد، توجيه النظر إلى أصول الأثر: ج٢ ص٨٨٩.

(٣) الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، الشجرة في أحوال الرجال: ص١١.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص١٠٤.

فقال: إنْ اشتملت روايته على ما يردّ بدعته قبل وإلاّ فلا»[١].

اضطراب الذهبي وابن حجر في المسألة

من الواضح أنّ هذه المسألة لم تكن منقّحة بصورة بيّنة، وهي بنفسها نتاج الخلاف المذهبي، وخارجة عن المنهج المتّبع في تصحيح الأحاديث كما سنشير إليه لاحقاً، لذا نرى اضطراباً واضحاً وخلافاً شديداً في كلماتهم، بل وصل الخلاف في كلمات الشخص الواحد منهم، فها هو الذهبي شيخ النقاد، لم تتحرّر عنده المسألة بصورة واضحة، فقد قسّم البدعة تارة إلى صغرى وكبرى، وقبل رواية صاحب البدعة الصغرى وردّ الكبرى؛ ولم يكن تعليله للمسألة طبق شرائط اعتبار الحديث، بل لكثرة أمثال هؤلاء الرواة في كتب الحديث، وطرحهم موجب لطرح الكثير من الروايات، قال في ترجمة أبان: «شيعي جلد لكنّه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته» ثم قال: «فلقائل أنْ يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحدّ الثقة العدالة والاتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟ وجوابه: أنّ البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيّع بلا غلو ولا تحرّق، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو ردّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة. ثمّ بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والحطّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتجّ بهم ولا كرامة»[٢].

وأضاف في ميزانه: «وأيضاً فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله!

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، مقدّمة فتح الباري: ص٣٨٢.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١ ص٥٩.

حاشا وكلا»[١].

وهو بتفصيله هذا لم يخضع المسألة لضوابطها، فإنّ الدين والورع والصدق متحقّق في كثير ممّن وسم بدعتهم بالرفض الكامل أو الغلوّ فيه، أو الحطّ على الشيخين، فهو بنفسه قد وصف بعض الرافضة بالصدق، قال في مخول بن إبراهيم بن مخول بن راشد النهدي الكوفي: «رافضي بغيض. صدوق في نفسه. روى عن إسرائيل. قال أبو نعيم: سمعته ورأى رجلاً من المسودة، فقال: هذا عندي أفضل وأخير من أبي بكر وعمر»[٢].

وقال في هارون بن سعد العجلي: «صدوق في نفسه، لكنّه رافضي بغيض»[٣]، كما أنّه وثق بعض النواصب ممّن يحطون على علي بن أبي طالب، فقال في خالد بن عبد الله القسري الدمشقي البجلي الأمير: «صدوق، لكنه ناصبي بغيض، ظلوم. قال ابن معين: رجل سوء يقع في علي»[٤]. وقال في حريز بن عثمان: «ثقة، له نحو مائتي حديث، وهو ناصبي»[٥]. فهل بدعة هؤلاء ببغضهم ووقيعتهم في عليّ بن أبي طالب ليست ببدعة كبرى، وهل الحطّ على أبي بكر وعمر يوجب التضعيف والحطّ على عليّ يوجب التوثيق، وهل هناك من منهج واضح اتّبعه الذهبي في هذه المسألة؟! أم أنّها قاعدة يتمكّن على أساسها من تضعيف من شاء من الشيعة بحجّة أنّ بدعته كبرى!

ومن الغريب أنّه يوسم جميع من وسمهم بالرفض الكامل والغلو فيه.. بالكذب؛ معلّلاً ذلك بالتقيّة، وقد أذهله التعصّب عن الالتفات إلى أنّ التقيّة تكون بما رواه هؤلاء

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج١ ص٦.

(٢) المصدر نفسه: ج٤ ص٨٥.

(٣) المصدر نفسه: ج٤ ص٢٨٤.

(٤) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج١ ص٦٣٣.

(٥) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستّة: ص٣١٩.

موافقاً لأهل السنّة، لا مخالفاً لهم، فما كان موافقاً فلا مبرر لردّه، وما كان مخالفاً فليس من التقيّة في شيء!

هذا، وقد فصّل المسألة في موضع آخر بتفصيل مختلف، تبعاً للمبتدع، إنْ كان رأساً في بدعته لم يقبل، وإنْ لم يكن رأساً قُبل، قال: «هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري، والمعتزلي، والجهمي، والرافضي، إذا علم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وتردّدوا في الداعية، هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه، وهجرانه، وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه، وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة؟ فجميع تصرفات أئمّة الحديث تؤذن بأنّ المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبح دمه، فإنّ قبول ما رواه سائغ. وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها أنّ من دخل في بدعة، ولم يُعدّ من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يُقبل حديثه»[(١)].

ومن الواضح هنا أنّ الذهبي يقبل رواية الداعية إذا لم يكن رأساً، ولم يمعن في بدعته، لكنّ هذا التفصيل انتقائي أيضاً، ولم يُبرز الذهبي دليلاً عليه، ويتنافى مع توثيقه وقبوله روايات ممّن يُعدّون من الرؤوس في بدعهم كقتادة[(٢)] مع أنّه من رؤوس القدرية[(٣)] وعمران بن حطان[(٤)] وهو من رؤوس الخوارج[(٥)]، وكلاهما من رجال البخاري!

---

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١ ص١٥٤.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: ج١ ص١٢٤.

(٣) انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: ص١٥٧ والذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: ج١ ص١٢٤.

(٤) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٣ ص٢٣٥- ٢٣٦.

(٥) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، مقدمة فتح الباري: ص٤٣٢.

وأمّا ابن حجر فقد تقدّم قوله في عدم قبول الداعي إلى بدعته، بل وعدم قبوله إذا روى ما يوافق بدعته، لكن له قول آخر فيه تفصيل مختلف، قال: «فالتشيّع في عرف المتقدّمين هو اعتقاد تفضيل عليّ على عثمان، وأنّ عليّاً كان مُصيباً في حروبه، وأنّ مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربّما اعتقد بعضهم أنّ عليّاً أفضل الخلق بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلم، وإذا كان معتقد ذلك ورعاً ديّناً صادقاً مجتهداً فلا ترد روايته بهذا لا سيما إنْ كان غير داعية. وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض، فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة»[1].

وهذا التقسيم لم يلحظ فيه المبتدع الداعية وغيره، بل هو شبيه بتقسيم الذهبي البدعة إلى صغرى وكبرى، ولا محصّل من ورائه، لأنّه مفتقر إلى مناط يصحّح التفريق المذكور، فماذا لو كان الرافضي الغالي ورعاً ديّناً صادقاً، كيف جاز عدم قبول روايته، خصوصاً أنّ ابن حجر وثّق عدداً من النواصب[2] فهل بدعة مَن يقع في عليّ بن أبي طالب صغرى؟! كما وثق من كان رأساً في بدعته أمثال قتادة[3]، حيث كان رأساً في القدرية؛ وعمران بن حطّان[4]، حيث كان رأساً في الخوارج؛ لذلك لم يتمكّن ابن حجر نفسه من السير على منهجه، فقد وثّق جماعة ممّن وسمهم بالرفض، فقال في عباد بن يعقوب الرواجني: «صدوق رافضي»[5]، وقال في عمرو بن حمّاد: «صدوق، رمي بالرفض»[6]، وهذا التخبّط والتناقض راجع إلى عدم اتباع منهجيّة واضحة في هذه

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج١ ص٨١ـ ٨٢.

(٢) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٤١، ٧٠، ١٩٦، ٢٤٤.

(٣) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج٢ ص٢٦.

(٤) انظر: المصدر نفسه: ج١ ص٧٥١.

(٥) انظر: المصدر نفسه: ج١ ص٤٧٠.

(٦) انظر: المصدر نفسه: ج١ ص٧٣٢.

المسألة، فحيث ساروا فيها خلاف القواعد والأصول، تشعّبت فيها الأقوال وتناقض الشخص الواحد في نتائجه حولها، وصارت مدعاة لردّ الرواية التي لا تنسجم مع متبنياتهم، وقبول ما عدا ذلك.

التحقيق في المسألة

التحقيق أنْ يُقال: إنّه لابدّ من اعتبار أيّ حديث خضوعه لضوابط وشرائط معيّنة، وعرفنا من خلال بيان الحديث المقبول، أنّ له شرائطَ ستّة: العدالة، الضبط ولو لم يكن تامّاً، الاتصال، عدم الشذوذ، عدم العلّة، والعاضد عند الاحتياج إليه كما في حالات الحسن لغيره. ومنه يتّضح أنّه لا بدّ من توفر شرطين في الراوي كي يكون مقبول الرواية، وهما العدالة والضبط.

فالمبتدع يدور حاله مدار هذين الشرطين، إنْ تحقّقا قُبل حديثه، وإنْ انتفيا أو انتفى أحدهما ردّ حديثه على تفصيل في مسألة الضبط من حيث الخفّة والشدّة؛ وحينئذ فإنّ البدعة إنْ كانت بمكفّر، فلا يقبل قوله، لأنّ من شروط العدل أنْ يكون مسلماً كما بيّنا سابقاً.

أمّا لو كانت البدعة بمفسّق، أي أنّه اعتقد ما يخالفهم متأوّلاً ذلك، بدليل ما، فالذي يقتضيه التحقيق، أنّه إنْ كان الفسق المذهبي أو الناشئ من اعتقاد ما، منافياً للعدالة المعتبرة في الحديث المقبول، لزم ردّ قوله مطلقاً، لفقده أحد الشروط، وإنْ كان هذا الفسق غير معتبر، بل المعتبر هو الصدق والتديّن وفق ما يعتقده ديناً عنده، لزم قبول قوله مع تحقّق الضبط المعتبر في الراوي؛ لتحقّق شرط قبول الرواية.

وحيث إنّ المعروف والمشهور من صنيع العلماء هو الرواية والأخذ والاحتجاج بحديث المبتدع، فلابدّ من المصير إلى القول الثاني، وهو عدم اعتبارهم الفسق العقائدي

في عدالة الراوي، وحينئذٍ، فإنْ كان المبتدع متديّناً صادقاً وضابطاً لما يروي، لا بدّ من المصير إلى قبول روايته مطلقاً، لتحقق شرطي قبول الراوي، ولا معنى للتفصيل بين ما إذا كان داعية أو غير داعية، لعدم وجود الدليل، ولذا انتقد ابن حزم التفصيل المذكور بشدّة، فقال: «وقد فرّق بعض السلف بين الداعية وغير الداعية، وهذا خطأ فاحش، وقول بلا برهان، ولا يخلو المخالف للحقّ من أنْ يكون معذوراً بأنّه لم تقم عليه الحجّة، أو غير معذور لأنّه قامت عليه الحجّة، فإنْ كان معذوراً فالداعية وغير الداعية سواء كلاهما معذور مأجور، وإنْ كان غير معذور، لأنّه قد قامت عليه الحجّة، فالداعية وغير الداعية سواء»[١]. وفي نقل طاهر الجزائري، أنّه قال: «وهذا قول في غاية الفساد؛ لأنّه تحكّم بغير دليل... ولأنّ الداعية أولى بالخير وحسن الظن؛ لأنّه ينصر ما يعتقد أنّه حقّ عنده، وغير الداعية كاتم للذي يعتقد أنّه حق، وهذا لا يجوز؛ لأنّه مقدّم على كتمان الحقّ أو يكون معتقداً لشيء لم يتيقن أنّه حق، فذلك أسوأ وأقبح... فسقط الفرق المذكور، وصحّ أنّ الداعية وغير الداعية سواء»[٢].

من هنا اضطربوا في تعليل ردّ رواية الداعية، فقالوا: لأنّه إذا دعى إلى بدعة، لا يؤمن أنْ يضع لما يدعو إليه حديثاً يوافقه[٣] أي أنّ تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه[٤]، وهذا التعليل قائم على تهمة الراوي، وظنّ السوء به، وتجنٍ عليه بلا دليل، فبعد أنْ ثبتت عدالته وضبطه، وجب الركون إليه، أضف إلى ذلك: أنّ العلّة المذكورة غير مختصّة بالخلاف العقدي، بل شاملة للخلاف الفقهي أيضاً، فلا بدّ أنْ يرفض المالكي المذهب رواية الحنابلة والحنفية

(١) ابن حزم، الأندلسي، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام: ج٤ ص٥٨١.

(٢) الجزائري الدمشقي، طاهر بن محمّد، توجيه النظر إلى أصول الأثر: ج٢ ص٨٩٠.

(٣) انظر: الفراء، أبو يعلى، محمّد بن الحسين، العدّة في أصول الفقه: ج٣ ص٩٤٨.

(٤) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص١٠٣.

والشافعية فيما تؤيد مذاهبهم، وهكذا البقيّة، ومعها يتهاوى الرواة وتتساقط الروايات، وقد التفت ابن تيمية لذلك، فحاول إيجاد تعليلاً آخر يتفصّى به من هذه المشكلة، فقال: «التعليل بخوف الكذب ضعيف؛ لأنّ ذلك قد يخاف على الدعاة إلى مسائل الخلاف الفروعية، وعلى غير الدعاة، وإنّما الداعي يستحق الهجران فلا يشيخ في العلم»[١].

فتعليل ابن تيميّة ناظر إلى الحطّ من قيمة هذا الراوي حتّى لا يصبح شيخاً في العلم، وهو بنفسه تعليل ابن دقيق العيد حيث قال: «إنّا نرى أنّ من كان داعية لمذهبه المبتدَع متعصّباً له، متجاهراً بباطله، أنْ تُترك الرواية عنه؛ إهانة له، وإخماداً لبدعته، فإنّ تعظيم المبتدع تنويه لمذهبه به»[٢]. لكنّ هذا التعليل لا يوجب عدم الاحتجاج برواية الراوي المبتدع، بل يختصّ بحالة الرواية عنه في ذلك الوقت، فحيث إنّه يحمل عقيدة مخالفة لهم، أرادوا الحطّ منه بعدم الرواية عنه، وكلامنا بعد أنْ رووا عنه وسُجّلت رواياته في كتبهم، فظاهر هذا التعليل هو قبول روايته، لذا وقعوا في إشكاليّة تفرّد الدعاة ببعض الروايات، فمع كونهم صادقين وأهل دين وورع، يكون ترك روايتهم تضييعاً للسنّة بلا مبرر، فقالوا باستثناء حالة التفرّد، قال ابن دقيق: «اللهم إلا أنْ يكون ذلك الحديث غير موجود لنا إلا من جهته، فحينئذٍ تقدّم مصلحة حفظ الحديث على مصلحة إهانة المبتدع»[٣]، وهذا الاستثناء في حقيقته لا يحلّ المشكلة، إذ لربّما تكون الرواية عن غير المبتدع ضعيفة الإسناد، ورواية المبتدع صحيحة، أو كلاهما يتعاضدان معاً بسبب ضعف خفيف في رواتهما، فترك رواية المبتدع فيها تضييع للسنّة وإنْ رويت

(١) آل تيمية، عبد السلام بن عبد الله، عبد الحليم بن عبد السلام، أحمد بن عبد الحليم: المسودة في أصول الفقه: ص٢٣٨.

(٢) ابن دقيق العيد، محمّد بن علي، الاقتراح في بيان الاصطلاح: ص٥٩.

(٣) المصدر نفسه: ص٥٩.

من وجه آخر.

هذا، ويمكن أنْ نقول أيضاً، إنّ التفصيل بين الدعاة وغيرهم، إنّما هو ناشئ في حقيقته من افتراض أنّ الراوي لا يروي روايته إلا بعد أنْ يتحقّق من دلالتها والنظر في أبعادها، وهذا خلاف الواقع[١]، فإنّ غالب الرواة كان همّهم حفظ التراث الإسلامي، وتحمّل وأداء ما يصلهم من روايات، ولذا نرى بين الروايات ما تحمل دلالات تخالف عقيدة الراوي.

فتحصّل: أنّ التفريق بين الداعية وغيره لا دليل عليه، ومنه يتّضح بطلان التفريق في ردّ الراوي غير الداعية فيما إذا روى ما وافق بدعته، وقبوله في غيرها، فهو متفرّع في حقيقته على ردّ رواية المبتدع الداعية وقد عرفت بطلانه؛ ولأنّ هذا القول لازمه التناقض في التعامل مع الراوي، فهو إمّا عدل ضابط، أو لا، قال الشيخ الجديع: «فهذا مذهب وإن تداولته كتب علوم الحديث فليس صواباً؛ لأنّ قبول روايته حيث قبلناها فإنّما حصل لأجل كونه بريئاً من الكذب، معروفاً بالصدق والأمانة، فإذا صرنا إلى ردّ حديثه عند روايته ما تعتضد به بدعته فقد اتّهمناه، وهذا تناقض»[٢].

وقال الشيخ الغماري في ردّه على تفصيل الجوزجاني: «فانظر كيف اعترف بأنّه صدوق اللهجة مأمون الرواية، ثم اتهمه مع ذلك بالكذب والخيانة مما هو تناقض محض، وتضارب صريح، ليؤسس بذلك قاعدة التحكّم في مرويات المبتدع الذي قصد به المتشيّع من قبول ما كان منها في الأحكام وشبهها، وردّ ما كان منها في الفضائل؛ حتى

(١) فإنْ قال قائل: إنّ كتب الموضوعات ضمّت بين دفّاتها الكثير من الروايات الموضوعة في نصرة مذهب معين أو شخص معيّن، فكيف تقولون إنّ الراوي لا ينظر في متْن وفقْه الرواية عادة، أجبنا بأنّ كلامنا مختصّ بالروايات التي وردت عمّن تحقّقت فيهم شروط قبول الرواية، لا عن المتّهمين أو ممّن ثبت كذبهم، فإنّ هؤلاء اختلقوا روايات معيّنة ثمّ نقلوها.

(٢) الجديع، عبد الله بن يوسف، تحرير علوم الحديث: ج١ ص٤١٠.

لا يقبل في فضل علي حديث، وهذا الشرط لو اعتبر لأفضى إلى ردّ جميع السنة؛ إذ ما من راوٍ إلا وله في الأصول والفروع مذهب يختاره»(١).

وتخصيص الشيخ الغماري لقاعدة الجوزجاني بالتشيع، وجيه جدّاً، إذا ما عرفنا أنّ الجوزجاني شديد النصب والعداوة لعلي بن أبي طالب، ولم يكد يسلم منه أحد من أهل الكوفة لتشيعهم لعلي؛ لذا عرفنا سابقاً أنّ تضعيفه للشيعة غير مقبول؛ لأنّه ناشئ من العداوة المذهبيّة. وعلى مبناه من عدم قبول الراوي إذا روى ما وافق بدعته، لا بدّ من طرح قوله هذا؛ لأنّه متّهم فيه، وغرضه ردّ الروايات الواردة في فضائل علي عليه السلام.

وفي هذا يقول المعلّمي: «والجوزجاني فيه نصب، وهو مولع بالطعن في المتشيعين، ويظهر أنّه إنّما يرمي بكلامه هذا إليهم، فإنّ في الكوفيين المنسوبين إلى التشيع جماعة أجلة اتفق أئمة السنة على توثيقهم وحسن الثناء عليهم وقبول روايتهم وتفضيلهم على كثير من الثقات الذين لم ينسبوا إلى التشيع... فكأنّ الجوزجاني لمّا علم أنّه لا سبيل إلى الطعن في هؤلاء وأمثالهم مطلقاً، حاول أنْ يتخلّص ممّا يكرهه من مروياتهم وهو ما يتعلّق بفضائل أهل البيت»(٢).

وحيث إنّ التفصيل بكافّة أنواعه ممّا لا دليل عليه، لذا وجدنا الكثير من المحدّثين قبلوا رواية المبتدع مطلقاً، سواء أكان داعية أم لا، وسواء وافق المرويّ بدعته أم لا، فقد عرفنا سابقاً أنّ طائفة ذهبت إلى قبول رواية المبتدع إذا لم يستحلّ الكذب، منهم: محمّد بن إدريس الشافعي، وأبو حنيفة، وابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، وأبو يوسف القاضي، وعرفنا أيضاً أنّ البخاري ومسلم احتجا بالمبتدعة، غير الدعاة، بل والدعاة

(١) الغماري، أحمد بن الصديق، فتح الملك العلي بصحّة حديث باب مدينة العلم علي: ص١١١ ـ ١١٢.
(٢) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: ج١ ص٢٣٢.

أيضاً، ونضيف هنا أنّ مسلم بن الحجاج، احتجّ في صحيحه بـ(عدي بن ثابت) في روايته عن زر بن حبيش، عن عليّ عليه السلام، قال: «إنّه لعهد النبيّ الأميّ إليّ أنّه لا يُحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق»[١].

قال الذهبي: «عدي بن ثابت عالم الشيعة وصادقهم وقاصّهم وإمام مسجدهم... وقال ابن معين: شيعي مفرط. وقال الدارقطني: رافضي غال، وهو ثقة»[٢].

وقد ذكر أبو نعيم الاتفاق على صحّة هذه الرواية[٣]، وهو يتضمن الاتفاق على الاحتجاج بعدي بن ثابت مع ما عرفت من حاله.

وذكر الحاكم أنّ قبول رواية المبتدع مطلقاً، هو مذهب أكثر أهل الحديث، فقال: «القسم الخامس من الصحيح المختلف فيه روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء، فإنّ رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين، فقد حدّث محمّد بن إسماعيل البخاري في الجامع الصحيح عن عباد بن يعقوب الرواجني، وكان أبو بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة يقول: حدّثنا الصدوق في روايته المتّهم في دينه عباد بن يعقوب، وقد احتجّ البخاري أيضاً في الصحيح بمحمّد بن زياد الإلهاني وحريز بن عثمان الرحبي، وهما ممّا اشتهر عنهما النصب، واتّفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بأبي معاوية محمّد بن حازم، وعبيد الله بن موسى وقد اشتهر عنهما الغلو»[٤].

وهذا الرأي هو الذي مال إليه الخطيب البغدادي[٥]، وذهب إليه جماعة من

---

(١) النيسابوري، مسلم بن الحجّاج، صحيح مسلم: ج١ ص٦١.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٣ ص٦١ـ ٦٢.

(٣) الأصبهاني، أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء: ج٤ ص١٨٥.

(٤) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المدخل إلى كتاب الإكليل: ص٤٩.

(٥) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: ص١٥٣ـ ١٥٤.

المتقدّمين والمتأخرين والمعاصرين:

منهم: يحيى بن سعيد القطّان، قال علي بن المديني: «قلت ليحيى بن سعيد القطان: إنّ عبد الرحمن (يعني ابن مهدي) يقول: أترك مَن كان رأساً في البدعة يدعو إليها. قال يحيى: كيف تصنع بقتادة؟ كيف تصنع بأبي داود وعمر بن ذر؟ وعدّ يحيى قوماً، ثمّ قال يحيى: هذا، إنْ تركَ هذا الضرب ترك ناساً كثيراً»[١].

ومنهم: علي بن المديني، حيث قال: «لو تركتُ أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي، يعني التشيّع، خربت الكتب». قال الخطيب: «قوله: خربت الكتب يعني لذهب الحديث»[٢].

ومنهم: الحافظ محمّد بن عبد الله الموصلي، حيث سُئل عن (علي بن غراب)، فقال: «كان صاحب حديث بصيراً به. فقيل له: أليس هو ضعيفاً؟ قال: إنّه كان يتشيّع، ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث يبصر الحديث بعد أنْ لا يكون كذوباً؛ للتشيّع أو القدر، ولست براوٍ عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله ولو كان أفضل من فتْح ـ يعني الموصلي»[٣].

ومنهم: العزّ بن عبد السلام، قال: «لا تُردّ شهادة أهل الأهواء؛ لأنّ الثقة حاصلة بشهادتهم حصولها بشهادة أهل السنّة، ومدار قبول الشهادة والرواية الثقة بالصدق، وذلك متحقّق في أهل الأهواء تحقّقه في أهل السنّة»[٤].

ومنهم: الذهبي، حيث كان تفريقه ناظراً إلى البدعة من كونها كبيرة أو صغيرة،

(١) العقيلي، محمّد بن عمرو، الضعفاء الكبير: ج١ ص٨..

(٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: ص١٥٧.

(٣) المصدر نفسه: ص١٥٨.

(٤) السلمي، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام: ج٢ ص٣١.

أو من حيث إنّ صاحبها رأسٌ في بدعته أم لا، وقد عرفنا أنّه لم يلتزم في تقسيمه هذا أيضاً، وقد صرّح في كتابه السير بضابطة قبول الراوي، فقال: «العمدة في ذلك صدق المسلم الراوي، فإن كان ذا بدعة أُخذ عنه، والإعراض عنه أولى، ولا ينبغي الأخذ عن معروف بكبيرة، والله أعلم»[١].

وقال في ترجمة محمّد الأزرق، الذي طعنوا عليه في الاعتقاد: «قلت: له أسوة بخلق كثير من الثقات الذين حديثهم في الصحيحين أو أحدهما ممّن له بدعة خفيفة، بل ثقيلة، فكيف الحيلة؟ نسأل الله العفو والسماح»[٢].

ومنهم أيضاً: المُعلّمي[٣] والصنعاني[٤] والشيخ أحمد شاكر[٥] وكذا الشيخ الألباني[٦] وأيضاً الشيخ الجديع[٧] وغيرهم، ونختم بما قاله المحدّث المعاصر الشيخ عبد الله السعد حيث تبنّى هذا القول، ونسبه إلى الجمهور، فقال: «القول الثالث: إنّ البدعة لا تؤثر على الراوي، إذا ثبت أنّه حافظ ضابط وصادق ليس بكاذب، وهذا قول جمهور النقاد، جمهور المتقدّمين وعلى رأسهم الإمام عليّ بن المديني، ويحيى بن معين، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهم، وعلى هذا المذهب البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وغيرهم من أهل العلم بالحديث... فأقول: إنّ القول الثالث هو القول الصحيح؛ لأنّه:

---

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٩ ص٣٦٨.

(٢) المصدر نفسه: ج١٣ ص٣٩٥.

(٣) انظر: المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: ج١ ص٢٣٧ـ ٢٣٨.

(٤) انظر: الصنعاني، محمّد بن إسماعيل الأمير، ثمرات النظر في علم الأثر: ص١٠٣ـ ١٠٥.

(٥) شاكر، أحمد محمّد، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ص٣٠٣.

(٦) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج١ ص٥٦٢، ج٥ ص٢٦٢.

(٧) الجديع، عبد الله بن يوسف، تحرير علوم الحديث: ج١ ص٤٠٣ـ ٤٥.

أولاً: قول المتقدّمين من أهل العلم بالحديث.

ثانياً: إنّه الذي جرى عليه العمل.

ثالثاً: إنّه الذي يدلّ عليه الدليل، وذلك أنّا قد وثّقنا هذا الراوي فيما يتعلّق بضبطه وحفظه، وقد صدّقناه في ما يتعلّق بصدقه، ولم نجد له حديثاً منكراً. فحكمنا على هذا الراوي أنّه ثقة، إذاً علينا أنْ نقبل روايته سواء كانت هذه الرواية تتعلّق ببدعته أم لا تتعلّق...» وأضاف بأنّ القولَ بردّ رواية ما يوافق بدعته، وقبولها في غير ذلك، يلزم منه التناقض(١).

فتلخّص أنّ القول بقبول رواية المبتدع مطلقاً هو الأوفق بحسب ضوابط قبول الحديث، وبه قال جمع كثير من أهل العلم.

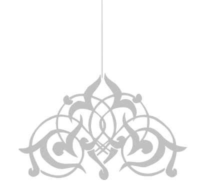
---

(١) راجع، السعد، عبد الله ، تسجيل صوتي، أشرطة شرح الموقظة، شريط رقم: ١١، الدقيقة: ٣٣ وما بعدها.



الفصل الثاني

تخريج ودراسة أسانيد حديث السفينة



توطئة

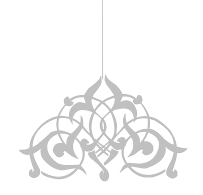
لدراسة أي حديث لا بدّ من التعرّف على طرقه التي ورد بها؛ لما لـذلك مـن دور أساس في الوقوف على صحّة الحديث من عدمه، إذ من خلال ذلك سوف نقف على مصادر الحديث الأساسية، والعلماء الـذين أخرجـوا(١) الحـديث ودونـوه في مـصنفاتهم، والرواة الذين نقلوه في مختلف الطبقات والأعصار؛ ليتّضح من خـلال دراسـة أحـوالهم تقييم السند فيما إذا كان صحيحاً أو ضعيفاً أو موضوعاً، وكذا معرفة الضعف فيما إذا كان شديداً غير قابل للمعاضدة أو خفيفاً يزول ضعفه بمجيئه من وجه آخر، كذلك فإنّ تخريج الحديث يوقفنا على موقعيّة الحديث من حيث كونه متواتراً أو مشهوراً أو عزيـزاً أو غريبـاً، وكـذلك يوقفنـا علـى الألفـاظ الـتي ورد بهـا الحـديث ومـدى انـسجامها أو اضطرابها، أو وجود زيادة أو نقيصة فيها وغير ذلك.

(١) المراد من الإخراج: هو رواية الحديث بالإسناد من مُخرِّجه وراويه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنْ كان مرفوعاً، أو إلى الصحابي إنْ كان موقوفاً، أو إلى التابعي إنْ كان مقطوعاً؛ لأنه قبل إسناده كان مستور الحال مجهول الرتبة، كأنّه معدوم، فبإسناده المتّصل إلى قائله أبرزه للوجود وأخرجه للانتفاع به، ومعرفة رتبته. الغماري، أحمد بن محمّد بن الصديق، حصول التفريج بأصول التخريج: ص١٤. وأمّا التخريج: فهو عزو الحديث إلى مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة. انظر: الطحان، محمود: أصول التخريج: ص١٢.

والغرض أنّ تخريج الحديث له فوائد عديدة لا تخفى على المتخصّصين، ويعدّ مقدّمة رئيسية لدراسة أيّ حديث كان.

وحيث إنّ هدفنا الرئيس في هذا الكتاب هو دراسة حديث السفينة، لذا لا بدّ أنْ نقف أولاً على طرقه وألفاظه التي ورد بها، ثمّ نتناول دراسة أسانيده مفصّلاً، وسنقتصر على تخريج الحديث من مصادره الأساسيّة دون الثانوية التي نقلت من المصادر السابقة، باستثناء الحالات التي لم يصل فيها الحديث إلا عن طريق المصدر الثانوي فسنكون مضطرين للاعتماد عليه؛ ذلك أنّ ما يهمّنا في البحث هو معرفة طرق الحديث والعلماء الذين أخرجوه في مصنّفاتهم، أمّا ما ذكرته المصادر الثانوية وأرجعته إلى مصادره الأساسية فهو لا يزيد في طرق الحديث ولا يؤثر في بحثنا هذا.

مضافاً فإنّ هناك أكثر من كتاب تكفّل ببيان الكثير من مصادر الحديث بما فيها الثانوية، لذا فإنّ إحدى الجنبات الجديدة في دراستنا هي الوقوف على طرق الحديث من مصادره الأساسية ودراستها بصورة مفصّلة.



المبحث الأول: طرق وألفاظ حديث السفينة

أخرج هذا الحديث عدّة من علماء ومحدثي أهل السنّة عن ثمانية من الصحابة وهم: علي بن أبي طالب عليه السلام وعبد الله بن الزبير، وابن عباس، وأبو ذر الغفاري، وأبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وسلمة بن الأكوع، وأبو الطفيل عامر ابن واثلة، وإليك تفصيل ذلك:

أولاً: حديث علي عليه السلام

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، قال: حدّثنا معاوية بن هشام قال: ثنا عمار، عن الأعمش، عن المنهال، عن عبد الله بن الحارث، عن عليّ قال: «إنّما مثلنا في هذه الأمّة كسفينة نوح وكتاب حطّة في بني إسرائيل»(١).

وأخرجه أبو سهل القطّان، وابن مردويه في أماليه، على ما في كنز العمّال، عن عباد بن عبد الله الأسدي قال: «بينا أنّا عند عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه في الرحبة، إذ أتاه رجل فسأله عن هذه الآية: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ﴾ فقال: «ما من رجل من قريش جرت عليه المواسي إلا قد نزلت فيه طائفة من القرآن، والله والله لأن يكونوا يعلموا ما سبق لنا أهل البيت على لسان النبيّ الأمّي

(١) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمّد، المصنف: ج٧ ص٥٠٣. وقد ورد فيه لفظ (وكتاب) والصحيح (وكباب) كما لا يخفى.

صلّى الله عليه وسلّم أحبّ إليّ من أنْ يكون لي ملء هذه الرحبة ذهباً وفضة، والله إنّ مثلنا في هذه الأمّة كمثل سفينة نوح في قوم نوح وإنّ مثلنا في هذه الأمّة كمثل باب حطّة في بني إسرائيل»[١].

وأخرجه ابن السري على ما في ذخائر العقبى، قال: «وعن علي رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تعلق بها فاز ومن تخلف عنها زج في النار" أخرجه ابن السري»[٢].

فظهر من هذا التخريج: أنّ الرواية عن عليّ عليه السلام أخرجها ابن أبي شيبة وابن السري وابن مردويه وأبو سهل القطان، وأوردها الطبري في الذخائر والمتقي الهندي في كنز العمال، كما ظهر أنّ من نقلها عن عليّ عليه السلام بالمباشرة هم اثنان، الأول هو عبد الله بن الحارث، والثاني هو عباد بن عبد الله الأسدي.

ولا يخفى أنّنا اعتمدنا في رواية القطان وابن مردويه وابن السري على مصادر ثانوية، وذلك لعدم وصول مُصنّفاهم إلينا.

ثانياً: حديث عبد الله بن الزبير

أخرجه البزار على ما في كشف الأستار للهيثمي، قال: «حدثنا يحيى بن معلى ابن منصور، ثنا ابن أبي مريم، ثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها سلم ومن تركها غرق»[٣].

---

(١) المتقي الهندي، علي بن حسام الدين، كنز العمّال: ج٢ ص٤٣٥.

(٢) الطبري، أحمد بن عبد الله، ذخائر العقبى: ص٢٠.

(٣) الهيثمي، نور الدين، علي بن أبي بكر، كشف الأستار: ج٣ ص٢٢٢، ح٢٦١٣.

وهنا أيضاً اعتمدنا على كتاب "كشف الأستار"، لعدم وصول تمام مسند البزار إلينا، وما وصل منه لا يوجد فيه الحديث المذكور.

ثالثاً: حديث ابن عبّاس

روي الحديث عن ابن عبّاس من ثلاثة وجوه:

الأول: عن تلميذه سعيد بن جبير: أخرجه الطبراني في الكبير، قال: «حدثنا علي ابن عبد العزيز حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصهباء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق»[١].

وأخرجه البزار في مسنده على ما في كشف الأستار عن محمّد بن معمر[٢]، وأبو نعيم في الحلية من طريق إسماعيل بن عبد الله[٣]، وابن بشران من طريق محمّد بن أيّوب[٤]، وابن شاذان عن محمّد بن الفرج[٥]، وابن المغازلي في المناقب من طريق محمّد ابن عبد العزيز بن أبي رزمة[٦]، والقضاعي في مسند الشهاب من طريق علي بن عبد العزيز[٧]، وابن عبد البر في الإنباه على قبائل الرواة من طريق محمّد بن عبد الله بن سنجر[٨]، كلّهم عن مسلم، عن الحسن بن أبي جعفر، عن أبي الصهباء، عن سعيد بن

(١) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج٣ ص٤٦، ج١٢ ص٢٧.

(٢) الهيثمي، نور الدين، علي بن أبي بكر،كشف الأستار: ج٣ ص٢٢٢.

(٣) الأصبهاني، أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء: ج٤ ص٣٠٦.

(٤) ابن بشران، عبد الملك بن محمّد، أمالي ابن بشران: ج٢٨ ص٢ من ٩، مخطوط.

(٥) ابن شاذان، الحسن بن خلف، أجزاء أبي علي بن شاذان: ج٨ ص٥ من ٥٧، ح١٨، مخطوط.

(٦) ابن المغازلي، علي بن محمّد، مناقب أمير المؤمنين: ص١٤٩.

(٧) القضاعي، محمّد بن سلامة، مسند الشهاب: ج٢ ص٢٧٣.

(٨) النمري القرطبي، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، الإنباه على قبائل الرواة: ج١ ص٤١.

جبير، عن ابن عبّاس.

نعم، عند ابن المغازلي: عن محمّد بن عبد العزيز بن أبي رزمة، حدّثنا سليمان بن إبراهيم، وليس مسلم بن إبراهيم، ولعلّه تصحيف.

الثاني: عن أبي الجوزاء، أخرجه ابن عدي في الكامل عند ترجمة الحسن بن أبي جعفر، حيث نقل الرواية عن أبي ذر ثم قال:

«ثناه عليّ بن سعيد الداري ثنا محمّد بن خزيمة ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا الحسن بن أبي جعفر عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عبّاس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله»[١].

وهذه الرواية أيضاً من طريق الحسن بن أبي جعفر.

الثالث: عن علي بن عبد الله بن عباس ابنه، كما في مناقب ابن المغازلي، وتاريخ الخلفاء للسيوطي كلاهما من رواية الصولي.

فقد أخرج ابن المغازلي في مناقبه، قال: «أخبرنا أبو الحسن أحمد بن المظفر بن أحمد العطار الفقيه الشافعي ـ رحمه الله ـ ثنا أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن عثمان الملقب بابن السقا الحافظ الواسطي قال: حدّثني أبو بكر محمّد بن يحيى الصولي النحوي، ثنا محمّد بن زكريا الغلابي حدثنا جهم بن السباق أبو السباق الرياحي، حدثني بشر بن المفضل، قال: سمعت الرشيد يقول: سمعت المهدي يقول: سمعت المنصور (عبد الله بن محمّد بن علي بن عبد الله بن عباس) يقول: حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك»[٢].

---

(١) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٢ ص٣٠٦.

(٢) ابن المغازلي، علي بن محمّد، مناقب أمير المؤمنين: ص١٤٨.

وأورده السيوطي في تاريخ الخلفاء من طريق الصولي بسنده السابق إلى ابن عبّاس[١].

رابعاً: حديث أبي ذر الغفاري

ولحديث أبي ذر عدة طرق، فقد رواه عنه سعيد بن المسيّب وحنش الكناني وأبو الطفيل وزاذان الكندي:

الطريق الأوّل: وهو الذي رواه حنش الكناني عن أبي ذر، وهو طريق متشعّب جدّاً:

فعن حنش رواه سمّاك بن حرب وأبو إسحاق السبيعي.

أمّا رواية سمّاك بن حرب: فقد أخرجها الطبراني، قال: «حدثنا محمّد بن عثمان ابن أبي شيبة قال: حدّثنا عليّ بن حكيم الأودي قال حدثنا عمرو بن ثابت عن سماك ابن حرب عن حنش بن المعتمر قال رأيت أبا ذر وهو آخذ بحلقة الكعبة وهو يقول: أنا أبو ذر الغفاري من لم يعرفني فأنا جندب الغفاري سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»[٢].

وأمّا رواية أبي إسحاق السبيعي، فقد رواها عنه: الأعمش والمفضل بن صالح والحسن بن عمرو الفقيمي وعمرو بن ثابت ويونس بن أبي إسحاق. أي أنّ الأعمش توبع على روايته هذه من أربعة، لذا سنورد رواية الأعمش ثم نورد متابعاتها.

رواية الأعمش: أخرجها الطبراني في الكبير والأوسط والصغير[٣]، قال: «حدثنا

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء: ج١ ص٢٢٩.

(٢) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط: ج٥ ص٣٥٤ـ ٣٥٥.

(٣) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج٣ ص٤٦ والمعجم الأوسط: ج٤ ص٩ـ ١٠ والمعجم الصغير: ج١ ص١٤٠.

الحسين بن أحمد بن منصور سجادة ثنا عبد الله بن داهر الرازي ثنا عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن أبي إسحاق عن حنش بن المعتمر قال: رأيت أبا ذر أخذ بعضادتي باب الكعبة وهو يقول: من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا أبو ذر الغفاري سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح في قوم نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك ومثل باب حطة في بني إسرائيل».

وعبد الله بن داهر له متابعة من محمّد بن حميد الرازي، أخرجها ابن عدي، قال: «ثنا محمّد بن محمّد ثنا محمّد بن حميد ثنا عبد الله بن عبد القدوس ثنا الأعمش عن أبي إسحاق عن حنش عن أبي ذر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح وكمثل باب حطّة في بني إسرائيل»[1].

أمّا المتابعات على رواية الأعمش فهي كالتالي:

متابعة المفضل: رواها عن المفضّل أربعة: محمّد بن إسماعيل الأحمسي، وسويد ابن سعيد، ويونس بن بكير، ومحمّد بن إدريس الشافعي.

أمّا رواية الأحمسي فقد أخرجها الفاكهي في أخبار مكّة، قال: «حدّثنا إسماعيل ابن محمّد الأحمسي بالكوفة وحدي قال: ثنا مفضل بن صالح الأسدي عن أبي إسحاق عن حنش الكناني قال رأيت أبا ذر رضي الله عنه آخذاً بباب الكعبة وهو يقول: يا أيها الناس من عرفني فأنا من عرفتم ومن أنكرني فأنا أبو ذر سمعت رسول الله يقول: مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك»[2].

وأخرجها القطيعي في زوائده على فضائل الصحابة لأحمد، قال: «حدثنا العباس

---

(١) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٤ ص١٩٨.

(٢) الفاكهي، محمّد بن إسحاق، أخبار مكة: ج٣ ص١٣٤.

ابن إبراهيم نا محمّد بن إسماعيل الأحمسي نا مفضل بن صالح عن أبي إسحاق عن حنش...» وذكر مثله[١].

وأخرجها من طريقه الحاكم في المستدرك[٢].

وأمّا رواية سويد بن سعيد فقد أخرجها ابن عدي من طريق أبي يعلى، قال: «أخبرنا أبو يعلى ثنا سويد بن سعيد ثنا مفضل بن عبد الله عن أبي إسحاق عن حنش قال: سمعت أبا ذر وهو آخذ بحلقة الباب وهو يقول: أيها الناس من عرفني ومن أنكرني فأنا أبو ذر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من دخلها نجا ومن تخلف عنها هلك»[٣]، وأوردها ابن حجر في المطالب العالية عن أبي يعلى في مسنده[٤].

وأمّا رواية يونس بن بكير، فقد أخرجها الحاكم، قال: «أخبرنا ميمون بن إسحاق الهاشمي ثنا أحمد بن عبد الجبار ثنا يونس بن بكير ثنا المفضل بن صالح عن أبي إسحاق عن حنش الكناني...»[٥].

وأمّا رواية الشافعي، فقد أخرجها الجويني من طريق الواحدي بسنده عن محمّد ابن إدريس الشافعي عن المفضل بن صالح به[٦].

متابعة الحسن بن عمرو الفُقيمي: أخرجها الطبراني في الأوسط[٧] من طريق أحمد

(١) الشيباني، أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج٢ ص٧٨٥.

(٢) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين: ج٣ ص١٥٠ـ ١٥١.

(٣) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٦ ص٤١١.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، المطالب العالية: ج١٦ ص٢١٩.

(٥) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين: ج٢ ص٣٤٣.

(٦) الجويني، إبراهيم بن محمّد، فرائد السمطين: ج٢ ص٢٤٦.

(٧) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط: ج٥ ص٣٠٦.

ابن محمّد بن سوادة، عن عمرو بن عبد الغفار الفُقيمي، عن الحسن بن عمرو الفُقيمي، عن أبي إسحاق عن حنش عن أبي ذر.

متابعة عمرو بن ثابت الكوفي: أخرجها ابن قتيبة في المعارف من طريق أبي عتاب سهل بن حمّاد، قال: أخبرنا عمرو بن ثابت عن أبي إسحاق عن حنش عن أبي ذر[١].

وأخرجها الآجري من طريق عبد الله بن أبي داود، قال: حدّثنا عباد بن يعقوب، قال: حدّثنا عمرو بن ثابت عن أبي إسحاق عن حنش عن أبي ذر[٢].

متابعة يونس بن أبي إسحاق: ذكرها الدارقطني حين سئل عن حديث السفينة، فقال: «يرويه أبو إسحاق السبيعي عن حنش، قال ذلك الأعمش ويونس بن أبي إسحاق ومفضل بن صالح،...»[٣].

مخالفة إسرائيل بن يونس لسند الأعمش ومن تابعه:

عرفنا من التخريج السابق أنّ المفضّل والأعمش وعمرو بن ثابت والحسن بن عمرو الفقيمي ويونس بن أبي إسحاق كلّهم رووا الحديث عن أبي إسحاق عن حنش عن أبي ذر، لكن إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، خالفهم في السند، ورواها عن أبي إسحاق عن رجل عن حنش، أخرجها الفسوي، في المعرفة والتاريخ، قال: «حدثنا عبيد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل حدّثه عن حنش قال: رأيت أبا ذر آخذاً بحلقة باب الكعبة وهو يقول: يا أيها الناس أنا أبو ذر فمن عرفني ألا وأنا أبو ذر الغفاري لا أحدثكم إلا ما سمعت رسول الله يقول: سمعته وهو يقول: أيها الناس إنّي قد تركت فيكم الثقلين كتاب الله عز وجل وعترتي أهل بيتي وأحدهما أفضل من الآخر

(١) المعارف، ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، المعارف: ص٢٥٢.

(٢) الآجري، محمّد بن الحسين، الشريعة: ج٥ ص٢٢١٥.

(٣) الدارقطني، عليّ بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية: ج٦ ص٢٣٦ـ ٢٣٧.

كتاب الله عز وجل ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، وإنّ مثلهما كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تركها غرق»(١).

الطريق الثاني: وهو الذي رواه سعيد بن المسيّب، فقد أخرجه الفسوي، قال: «حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا الحسن بن أبي جعفر قال: حدثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي ذر قال: قال رسول الله: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق ومن قاتلنا في آخر الزمان فإنما قاتل مع الدجال»(٢)

وأخرجه البزار في مسنده، قال: «حدثنا عمرو بن علي، والجراح بن مخلد، ومحمّد بن معمر، واللفظ لعمرو، قالوا: نا مسلم بن إبراهيم...»(٣).

وأخرجه الطبراني في الكبير من طريق علي بن عبد العزيز عن مسلم(٤) والقاضي محمّد بن سلامة القضاعي في "مسند الشهاب" من طريق علي بن عبد العزيز وابن أبي سويد ومحمّد بن علي الوراق(٥)، وابن عدي في "الكامل" عن ابن أبي سويد(٦)، وابن شاذان عن محمّد بن الفرج(٧)، كلّهم عن مسلم عن الحسن بن أبي جعفر عن عليّ بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي ذر.

الطريق الثالث: وهو الذي رواه أبو الطفيل، فقد أخرج أبو يعلى في مسنده الكبير كما في "المطالب العالية"، قال: «حدثنا عبد الله ثنا عبد الكريم بن هلال أخبرني

---

(١) الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ: ج١ ص٢٩٦.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص٢٩٦.

(٣) البزار، أحمد بن عمر، مسند البزار: ج٩ ص٣٤٣.

(٤) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج٣ ص٤٥.

(٥) القضاعي، محمّد بن سلامة، مسند الشهاب: ج٢ ص ٢٧٣ـ ٢٧٤.

(٦) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٢ ص٣٠٦.

(٧) ابن شاذان، الحسن بن خلف، أجزاء أبي علي بن شاذان: ج٨ ص٥ من ٥٧، ح١٧، مخطوط.

أسلم المكي أخبرني أبو الطفيل أنه رأى أبا ذر رضي الله عنه قائماً على الباب وهو ينادي: يا أيها الناس تعرفوني؟ من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا جندب صاحب رسول الله، وأنا أبو ذر الغفاري سمعت رسول الله يقول: إنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وإنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة» (١).

وأخرجه أبو الشيخ في "الأمثال" عن أبي يعلى عن عبد الله بن عمر بن أبان أيضاً بالسند السابق نفسه(٢).

الطريق الرابع: وهو الذي رواه شيخ مبهم، أخرجه الآجرّي في كتاب "الشريعة" قال: «حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمّد بن عبد الحميد الواسطي قال: حدثنا هارون بن عبد الله البزاز قال: حدثنا سيار بن حاتم قال: حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي قال: حدثنا أبو هارون العبدي قال: حدثني شيخ قال: سمعت أبا ذر يقول: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: "مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح عليه السلام من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك»(٣).

الطريق الخامس: وهو الذي رواه زاذان، أخرجه الدارقطني في المؤتلف والمختلف، قال: «حدثنا أبو القاسم الحسن بن محمّد بن بشر الكوفي الخزاز في سنة إحدى وعشرين حدثنا الحسين بن الحكم الحبري حدثنا الحسن بن الحسين العُرني حدثنا علي بن الحسن العبدي عن محمّد بن رستم أبي الصامت الضبي عن زاذان أبي عمر عن أبي ذر: «أنه تعلق بأستار الكعبة وقال: يا أيها الناس من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا جندب

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، المطالب العالية: ج١٦ ص٢٢٠.
(٢) الأصبهاني، أبو الشيخ، عبد الله بن محمّد، الأمثال في الحديث النبوي: ص٣٨٤ـ ٣٨٥.
(٣) الآجري، محمّد بن الحسين، الشريعة: ج٥ ص٢٢١٤.

الغفاري، ومن لم يعرفني فأنا أبو ذر، أقسمت عليكم بحقّ الله وبحقّ رسوله، هل فيكم أحد سمع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: ما أقلت الغبراء وما أظلت الخضراء ذا لهجة أصدق من أبي ذر، فقام طوائف من الناس فقالوا: اللهمّ إنّا قد سمعناه وهو يذكر ذلك، فقال: والله ما كذبتُ منذ عرفت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ولا أكذب أبداً حتّى ألقى الله تعالى، وقد سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: " إنّي تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، سبب بيد الله تعالى وسبب بأيديكم، وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّ إلهي عزّ وجلّ قد وعدني أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض.

وسمعته صلّى الله عليه وسلّم يقول: إنّ مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك»[١].

وأخرجه من طريقه ابن الآبار في معجمه[٢].

ونضيف أيضاً أنّ ابن جرير الطبري أخرج الحديث عن أبي ذر كما في جمع الجوامع للسيوطي[٣]، والظاهر أنّ ابن جرير رواه في تهذيب الآثار؛ لأنّ السيوطي ذكر في مقدّمة جمع الجوامع بأنّ العزو إلى ابن جرير بنحو الإطلاق يراد به تهذيب الآثار حيث قال: «وإذا أطلقت العزو إلى ابن جرير فهو في تهذيب الآثار، فإنْ كان في تفسيره أو تاريخه بينته»[٤].

وفي المقام قد أطلق فيه العزو إلى ابن جرير ولم يذكر أيّاً من كتبه.

---

(١) الدارقطني، أبو الحسن، علي بن عمر، المؤتلف والمختلف: ج٢ ص١٠٤٥ـ ١٠٤٦.

(٢) ابن الآبار، القضاعي، محمّد بن عبد الله، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي: ص٨٥.

(٣) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جمع الجوامع: ج٣ ص٢٣.

(٤) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جمع الجوامع: ج١ ص٤٥.

خامساً: حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة

أخرجه الدولابي في الكنى والأسماء، قال: «حدثني روح بن الفرج قال ثنا يحيى بن سليمان أبو سعيد الجعفي قال ثنا عبد الكريم بن هلال الجعفي أنّه سمع أسلم المكي قال أخبرني أبو الطفيل عامر بن واثلة، قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تركها غرق»[١].

سادساً: حديث أبي سعيد الخدري

أخرجه الطبراني في الصغير والأوسط، قال: «حدثنا محمّد بن عبد العزيز بن محمّد ابن ربيعة الكلابي قال نا أبي قال نا عبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي سلمة الصائغ عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنّما مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق، وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخله غفر له»[٢].

وأخرجه الشجري بسنده إلى عليّ بن العبّاس بن الوليد البجلي، قال حدثنا عبد العزيز بن محمّد الكلابي، قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي سلمة الصائغ عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: إنّما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»[٣].

سابعاً: حديث سلمة بن الأكوع

أخرجه ابن المغازلي في مناقبه قال: «أخبرنا محمّد بن أحمد بن عثمان، ثنا أبو

---

(١) الدولابي، محمّد بن أحمد، الكنى والأسماء: ج١ ص٢٣٢.

(٢) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الصغير: ج٢ ص٢٢ والمعجم الأوسط: ج٦ ص٨٥.

(٣) الشجري، يحيى بن الحسين، الأمالي الخميسيّة: ج١ ص٢٠٢.

الحسين محمّد بن المظفر بن موسى بن عيسى الحافظ إذناً، ثنا محمّد بن محمّد بن سليمان الباغندي، ثنا سويد (بن سعيد) ثنا عمرو بن ثابت عن موسى بن عبيدة عن أياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال: قال رسول الله: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا»[١].

ثامناً: حديث أنس بن مالك

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد عند ترجمة علي بن محمّد بن شداد، أبي الحسن المطرز قال: «أخبرنا (عبيد الله بن محمّد بن عبيد الله) النجار، حدثنا أبو الحسن علي بن محمّد بن شداد المطرز، حدثنا محمّد بن محمّد بن سليمان الباغندي، حدثنا أبو سهيل القطيعي، حدثنا حماد بن زيد ـ بمكة ـ وعيسى بن واقد، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنّما مثلي ومثل أهل بيتي كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»[٢].

روايات أخرى لحديث السفينة

ونضيف أيضا أنّ الحديث رواه السمعاني مرسلاً في تفسيره حيث قال: «وفي بعض الأخبار عن النبي أنّه قال: مثل أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها سلم ومن لم يركبها هلك»[٣] وكذا الفخر الرازي في تفسيره حيث قال: «وسمعت بعض المذكرين قال إنّه صلى الله عليه وسلم قال: مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركب فيها نجا»[٤] وكذا ابن عربي في تفسيره حيث قال: «وأمّا التأويل فمحتمل بأنّ يؤول الفلك بشريعة

(١) ابن المغازلي، علي بن محمّد، مناقب أمير المؤمنين: ص١٤٨.
(٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج١٢ ص٩٠.
(٣) السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمّد، تفسير السمعاني: ج٣ ص٤٧٢.
(٤) الفخر الرازي، محمّد بن عمر، التفسير الكبير: ج٢٧ ص١٤٣.

نوح التي نجا بها هو ومن آمن معه من قومه، كما قال النبيّ عليه صلى الله عليه وسلم مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق»[١].

ونلاحظ أنّ ابن العربي هنا يرسل الخبر إرسال المسلمات، فقد نسبه إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بنحو الجزم واليقين، كما أرسله ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث، تحت باب الزاء والخاء فقال: «فيه: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من تخلف عنها زخ به في النار»[٢].

وكذلك أرسله الثعالبي في كتابه "ثمار القلوب"، فقال: «قال النبيّ صلى الله عليه وسلم: إنّ عترتي كسفينة نوح، من ركب فيها نجا، ومن تأخر عنها هلك»[٣].

هذا وقد أفردنا هؤلاء عن غيرهم، لأنّهم أرسلوا الرواية ومن دون أنْ يعزوها إلى أحد من الصحابة المتقدّمين، فلربّما تكون عن أحدهم ولربّما تكون عن غيرهم.

وننوّه أنّه لم يغب عن ذهننا أنّ الحاكم الحسكاني قد أخرج حديث السفينة في كتابه "شواهد التنزيل" بسنده إلى منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو: عن عباد بن عبد الله، وذكر رواية علي عليه السلام[٤]، بنحو ما تقدم عن القطّان وابن مردويه.

إلاّ أنّنا لم نذكرها في التخريج السابق لوجود كلام في نسبة كتاب "شواهد التنزيل" إلى الحاكم الحسكاني عند أهل السنّة، ولم يذكروا له كتاباً بهذا الاسم عند تراجمهم له.

وحيث إنّ بحثنا كان مبتنٍ من الأساس على قواعد ومتبنيات أهل السنّة، لذا

---

(١) ابن عربي، محيي الدين، محمّد بن علي، تفسير ابن عربي: ج١ ص٣٢٢.

(٢) ابن الأثير الجزري، المبارك بن محمّد، النهاية في غريب الحديث: ج٢ ص٢٩٨.

(٣) الثعالبي، عبد الملك بن محمّد، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: ص٢٩.

(٤) الحسكاني، عبد الله بن أحمد، شواهد التنزيل: ج١ ص٣٦٠ـ ٣٦١.

آثرنا عدم دخول هذه الرواية في حسابات هذه الدراسة، حتّى لا تكون مدعاة للطعن والرد، خصوصاً أنّ هذا الطريق مشترك مع رواية المصنّف في الأعمش والمنهال، فلا يزيد في عدد طرق الرواية.

خلاصة التخريج

تحصّل مما تقدّم: أنّ حديث السفينة رواه ثمانية من الصحابة، وقد بلغت الطرق إليهم عشرة منفردة، لم يشترك فيها أيٌّ من الرواة، بمعنى أنّا حسبنا الطرق التي تدور على راوٍ واحد بمثابة الطريق الواحد وإنْ تعدّدت الطرق إلى هذا الراوي، أو تعدّدت الطرق من بعده، فمثلاً حديث حنش عن أبي ذر اعتبرناه طريقاً واحداً من العشرة مع أنّه في بعض طبقات هذا الحديث يوجد أربعة رواة أو أكثر، كما أنّ الحسن بن أبي جعفر ورد بأكثر من طريق مع اختلاف من رووا عنه وروى عنهم، لكنّنا حسبنا هذا طريقاً واحداً، فحينما نقول إنّ الطرق عشرة فهو بهذا اللحاظ وإلا فهي أكثر بكثير، كما أنّ هناك طرقاً لم نعثر عليها كطريق ابن السري والقطّان وابن مردويه وغيره، ولو وقفنا عليها فلربّما كان عدد الطرق أكثر من ذلك.

وممّا بيّناه يتّضح أنّ رواة حديث السفينة في كلّ طبقة قد يزداد على الخمسة عشر راوياً، فمثلاً في طبقة التابعين رواه عن ابن عبّاس ثلاثة، لكن طريقين منهما يدوران على الحسن بن أبي جعفر فبحساب الطرق تكون الرواية عن ابن عبّاس بطريقين، لكن بحساب الطبقات تكون طبقة التابعين في خصوص رواية أبي سعيد ثلاثة، وفي رواية علي عليه السلام فقد رواه عنه اثنين من التابعين، لكن لم يصلنا مسنداً إلاّ طريق ابن الحارث فبحساب الطبقات يكون من رواها من التابعين اثنين، لكن بحسب الطرق يكون لدينا طريق واحد وهكذا في بقيّة الطبقات فقد يكثر رواة الطبقة في بعض الطرق،

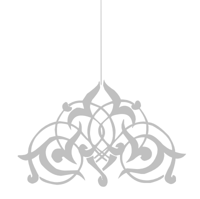
والنتيجة بعد تتبع الطرق وجدنا أنّ رواة الحديث في كل طبقة يزيد على عدد الطرق التي ذكرناها فقد بلغ في طبقة الراوة الذين نقلوا الحديث عن الصحابة خمسة عشر راوياً وبلغت الطبقة التي تليها سته عشر راوياً وبلغت الطبقة التي بعدها خمسة عشر راوياً وبلغت التي بعدها تسعة عشر راوياً، ثمّ أخذت بالتزايد أكثر ودوّن الحديث في الكتب والمصنّفات واشتهر وانتشر.

كما اتّضح أنّ ألفاظ الحديث متقاربة جداً، وهناك بعض الاختلافات التي لا تؤثر على معنى الحديث من قبيل زيادة كلمة (إنّ) في بداية الحديث أو بحذفها أو دخول الكاف على كلمة (مثل) أو بعدمها أو بدخول الكاف على كلمة (سفينة) أي: كسفينة نوح، وما شابه من ذلك وهي اختلافات غير ضارة في معنى الحديث، فكلّ ألفاظ الحديث تدلّ على معنى واحد ألا وهو نجاة الراكب في سفينة أهل البيت وهلاك وغرق المتخلف عنها.

نعم، اقتصرتْ بعض طرق الحديث على التشبيه بسفينة نوح، ولم توضح أكثر، بينما ذكرت الطرق الأخرى وجه الشبه وهو نجاة من ركبها وغرق المتخلف عنها، وقد ورد بألفاظ مختلفة كلّها تصب في معنى واحد، فبعض الطرق ذكرت أنّ من ركبها نجا وبعضها من ركبها سلم، وهكذا في المتخلف عنها فورد بلفظ هلك أو غرق أو زُجّ في النار وما إلى ذلك. وورد في بعض الطرق زيادة: ومن قاتلنا في آخر الزمان فإنّما قاتل مع الدجال، وهي زيادة غير متعارضة مع متن الحديث أيضاً.

كما أنّ بعض الطرق وردت بها زيادة على حديث السفينة وهي تشبيه أهل البيت بأنّهم مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخله غفر الله له، وهو يصبّ في معنى صدر الحديث نفسه، وعسى أنْ نوفّق في دراسة هذا القسم من الحديث في بحوث أُخرى إنْ شاء الله.

كما أنّه ورد في مرسلة الثعالبي لفظ (عترتي) محل لفظ (أهل بيتي)، وسيأتي إنْ شاء الله في بحث الدلالة بيان أنّ المراد من العترة والآل والأهل شيء واحد.



المبحث الثاني: دراسة موضوعية في أسانيد حديث السفينة

بعد أنْ بينّا في البحوث التمهيدية بعض المباني التي قرّرها علماء أهل السنة في علوم الحديث، وذكرنا فيما تقدّم بنوع من التفصيل طرق ورواة الحديث، نتناول الآن دراسة الأسانيد بصورة مفصّلة، ليتّضح من خلال ذلك درجة الحديث السنديّة من حيث القبول والرد، وسنقوم بدراسة حديث كلّ صحابي على حدة؛ لتكون النتائج بيّنة وواضحة:

أوّلاً: حديث علي عليه السلام

قال ابن أبي شيبة: «حدّثنا معاوية بن هشام قال: ثنا عمار عن الأعمش، عن المنهال، عن عبد الله بن الحارث، عن عليّ قال: إنّما مثلنا في هذه الأمة كسفينة نوح وكتاب حطّة في بني إسرائيل»[1].

رجال السند

١ـ معاوية بن هشام: فهو من رجال مسلم وأبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجة، ومن رجال البخاري في الأدب المفرد، وعرفنا سابقاً أنّ من احتجّ به مسلم فقد جاز القنطرة عند غالب علماء أهل السنّة، وأنّ تَلقّي جماهيرهم كتابه بالقبول هو توثيق ضمني منهم لرجاله.

(١) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمّد، المصنّف: ج٧ ص٥٠٣.

وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن سعد: كان صدوقاً كثير الحديث[١].

وقال العجلي: «ثقة»[٢].

وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه[٣].

وقال يحيى بن معين في رواية عثمان بن سعيد الدارمي: «صالح، وليس بذاك»[٤].

وهذه العبارة لا تدلّ على الجرح، بل هي نوع تليين للرجل، ويحيى بن معين متشدّد في الجرح والتعديل، كما عرفنا سابقاً، فلا يؤخذ بجرحه مع معارضته للتوثيق، خصوصاً إذا كان غير مفسر كما في المقام، أضف إلى ذلك أنّ هذه العبارة جاءت في سياق ذكر ابن معين لأصحاب الثوري وأيّهم أثبت فيه من الآخر[٥]، فهو تليين في روايته عن سفيان خاصّة، خصوصاً أنّ نقل ابن عدي صريح في ذلك، إذ نقل عن الدارمي، أنّه قال: «قلت ليحيى بن معين: فمعاوية بن هشام في الثوري؟ قال: صالح وليس بذاك»[٦].

ثم إنّ ابن عدي نقل بعض الأخبار عن معاوية، وقال بعدها: «ولمعاوية بن هشام

---

(١) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر: تهذيب التهذيب: ج١٠ ص١٩٦ـ ١٩٧.

(٢) العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات: ج٢ ص٢٨٥.

(٣) ابن خزيمة، محمّد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة: ج٤ ص٢٢٩.

(٤) ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين: ص٦١.

(٥) قال عثمان الدارمي: «سألت يحيى بن معين عن أصحاب سفيان قلت: يحيى أحب إليك في سفيان أو عبد الرحمن بن مهدي فقال: يحيى. قلت: فعبد الرحمن أحب إليك أو وكيع فقال: وكيع. قلت: فوكيع أحب إليك أو أبو نعيم فقال: وكيع. قلت: فالأشجعي فقال: صالح. قلت: فمعاوية بن هشام فقال: صالح وليس بذاك» ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين: ص٦١.

(٦) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٦ ص٤٠٧.

غير ما ذكرت حديث صالح عن الثوري، وقد أغرب عن الثوري بأشياء، وأرجو أنّه لا بأس به»[١].

أمّا ابن الجوزي فضعفه وقال: «قيل: هو معاوية بن أبي العباس، روى ما ليس من سماعه فتركوه»[٢].

فردّ عليه الذهبي قائلاً: «هذا خطأ منك، ما تركه أحد»[٣].

نعم، نسب بعضهم إليه الوهم والخطأ:

فذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" وقال: ربّما أخطأ[٤]. لكنّه أخرج له في صحيحه أيضاً[٥].

وقال الساجي: «صدوق يهم»[٦].

ونُقل عن أحمد بن حنبل أنّه قال: «هو كثير الخطأ»[٧].

قلت: إنّ الخطأ والوهم ملازم للبشر، سوى المعصوم، والخطأ اليسير غير ضار في قبول الرواية، وإلاّ لردّت جميع الأحاديث النبويّة، قال الألباني: «فكثير من أئمّة الحديث وحفاظهم ورواهم الذين يقال إنّهم في الثقة كالجبال، مع ذلك لا ينجو منهم أحد من خطأ ومن وهم، ولذلك فالمعيار عند علماء الحديث في تصنيف المقبولين من الرواة والمردودين هو أنّ من غلب عليه سوء الحفظ فهو ضعيف، ومن كان أحسن من ذلك

(١) المصدر نفسه: ج٦ ص٤٠٨.
(٢) انظر: الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٤ ص١٣٨.
(٣) المصدر نفسه: ج٤ ص١٣٨.
(٤) انظر: المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٢٨ ص٢٢٠.
(٥) انظر: التميمي البستي، محمّد بن حبّان، صحيح ابن حبان: ج٢ ص٣٢٧، ج٣ ص٥٧، ج٣ ص٢٣٥.
(٦) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج١٠ ص١٧٩.
(٧) انظر: المصدر نفسه: ج١٠ ص١٧٩.

فهو الصدوق، والذي يحتج بحديثه في مرتبة الحديث الحسن»[١].

أمّا كثرة الخطأ التي نسبت إلى أحمد فينتابها نوعٌ من الغموض؛ إذ لم نعثر عليها لا في كتب أحمد ولا في غيرها من الموسوعات الرجالية، وقد تفرّد بنقلها مغلطاي من دون أنْ يذكر سندها إلى أحمد[٢]، ويبدو أنّ ابن حجر اعتمد على مغلطاي في نقله لها، والغموض يكمن في أنّ معاوية من شيوخ أحمد، وأحمد لا يروي إلا عن ثقة[٣]، فكيف يصفه بكثرة الخطأ! إلاّ أنْ يكون مراده من كثرة الخطأ هو ذلك المقدار من الخطأ الذي لا ينزل صاحبه عن مرتبة الاحتجاج.

وكيف ما كان، فإنّ الموازنة بين الأقوال تقتضي ترجيح أنّ الرجل ثقة، أو صدوق حسن الحديث، فإنّه من رجال مسلم ولا يعدل عن توثيقه إلا ببيّنة واضحة، وكذلك قال فيه أبو حاتم: «صدوق» وأبو حاتم من المتعنتين في الرجال، وتوثيقه يحظى بقيمة علمية كبيرة، قال الذهبي في تقسيم علماء الجرح والتعديل: «قسم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطين والثلاثة، ويليّن حديثه، فهذا إذا وثق شخصاً فعضّ على قوله بناجذيك، وتمسّك بتوثيقه... وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون»[٤] مضافاً لتوثيقه من قبل أبي داود والعجلي، وأنّه من شيوخ أحمد، فيتحصل أنّ الرجل ثقة، لكن حيث وقع في حديثه الخطأ والوهم، فقد ينزل من

---

(١) ابن أبي العينين، أحمد بن إبراهيم، سؤالات ابن أبي العينين للشيخ الألباني: ص٦١.

(٢) مغلطاي، علاء الدين بن قليج، إكمال تهذيب الكمال: ج١١ ص٢٧٧.

(٣) قال ابن تيمية: «وإنما العالمون بالجرح والتعديل هم علماء الحديث وهم نوعان منهم من لم يرو إلا عن ثقة عنده كمالك وشعبة و يحيى بن سعيد و عبدالرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وكذلك البخاري وأمثاله» ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الرد على البكري: ج١ ص٧٧. وقال ابن حجر: «أحمد وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول» العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٩ ص١٠٠.

(٤) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ص١٧١ـ ١٧٢.

مرتبة الثقة إلى مرتبة الصدوق.

ومن هنا نرى العمل على تعديل الرجل، والعلماء بين مصحّح ومحسّن لرواياته:

فقد صحّح الحاكم أسانيد فيها معاوية هذا(١).

ووثقه ابن كثير، فعلّق على إسناد فيه معاوية قائلاً: «وهذا إسناد رجاله كلّهم ثقات»(٢).

وقال الذهبي: «ثقة»(٣).

وصحّح له ووثقه الحافظ البوصيري، فعلّق على إسناد فيه معاوية، قائلاً: «هَذَا إِسْنَاد صَحِيح، رِجَاله ثِقَات، على شَرط مُسلم»(٤).

وحسّن الحافظ المقدسي بعض الأسانيد فيها معاوية هذا، فأقلّ حالاته عنده أنْ يكون حسن الحديث(٥)

وصحّح له أحمد محمّد شاكر في تحقيقه على مسند أحمد(٦).

نعم، قال ابن حجر: «صدوق له أوهام»(٧)، وتعقّبه الشيخ شعيب الأرنؤوط والدكتور بشار عواد، فقالا: «بل صدوق، حسن الحديث... وإنّما أُنزل إلى مرتبة الحسن الحديث لأوهام تقع له»(٨).

---

(١) انظر: الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين: ج٣ ص١٥٢، ج٣ ص١٩٠.

(٢) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير ابن كثير: ج٤ ص٤٣٩.

(٣) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج٢ ص٢٧٧.

(٤) البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، مصباح الزجاجة على زوائد ابن ماجة: ج٣ ص٢١٠.

(٥) انظر: المقدسي، محمّد بن عبد الواحد، الأحاديث المختارة: ج٢ ص١٤٨، ج٨ ص١٨٨.

(٦) انظر، الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر: ج٣ ص٣٩٤. ج٤ ص٢٢.

(٧) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج٢ ص١٩٧.

(٨) الأرنؤوط، شعيب بن محرم، معروف، بشار عواد، تحرير التقريب: ج٣ ص٣٩٦.

على أنّ هذه النتيجة لو قبلناها من ابن حجر، فهي غير قادحة في تحسين حديثه، على ما يظهر، فقد قال تلميذه البقاعي: «وحديثُ هذا الضربِ حسنٌ لذاتِه»[(١)].

وسئل الشيخ ابن باز عمّن قال فيه ابن حجر: (صدوق له أوهام) أو (صدوق يهم) فذكر ما حاصله أنّ حديث هؤلاء محتج به[(٢)].

وجرى الألباني على تحسين رواية هذا الصنف من الرواة[(٣)]. وحسّن لمعاوية بن هشام المذكور في مواضع عدّة من صحيحته[(٤)].

فتحصّل أنّ حديث معاوية حسنٌ في أقلّ حالاته.

٢ـ عمار بن رزيق: فهو الضبي التميمي، أبو الأحوص الكوفي، من رجال مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجة، قال يحيى بن معين وأبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال النسائي ليس به بأس، وقال أحمد: كان من الأثبات، وقال ابن المديني: ثقة، وقال البزار: ليس به بأس[(٥)].

وذكره ابن حبان في الثقات[(٦)]. وقال الذهبي: «ثقة»[(٧)]. وقال ابن حجر: «لا بأس به»[(٨)]. وقال الألباني: «هو ثقة من رجال مسلم»[(٩)].

---

(١) البقاعي، برهان الدين، إبراهيم بن عمر، النكت الوفية بما في شرح الألفيّة: ج١ ص٢٦١.

(٢) انظر: التخيفي، عبد العزيز بن سعد، بحث بعنوان: درجة حديث الصدوق ومن في مرتبته، مجلة البحوث الإسلامية، العدد: ٤٧، ذو القعدة إلى صفر، سنة ١٤١٦هـ ـ ١٤١٧هـ.

(٣) انظر: الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج١ ص٧٧٨، ج٢ ص١٥٠، ج٢ ص٤١٧، ج٤ ص١٤٤.

(٤) انظر: المصدر نفسه: ج٣ ص٢٥١، ج٤ ص٦٤٤، ج٥ ص٥٧٥ـ ٥٧٦.

(٥) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٧ ص٣٥٠.

(٦) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٧ ص٢٨٦.

(٧) الذهبي، شمس الدين محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٣ ص١٦٤.

(٨) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٧٠٦.

(٩) الألباني، محمّد ناصر الدين، إرواء الغليل: ج٦ ص٢٧٩.

فوثاقة الرجل ممّا لا كلام فيها.

٣ـ الأعمش: وهو سليمان بن مهران الأسدي، لا كلام في وثاقته، إلا أنّه اتّهم بالتدليس:

فهو من رجال الستّة، البخاري ومسلم، والنسائي، وأبي داود، والترمذي، وابن ماجة، ترجمه ابن حجر وقال: «قال شعبة: ما شفاني أحد في الحديث ما شفاني الأعمش، وقال عبد الله بن داود الخريبي: كان شعبة إذا ذكر الأعمش قال: المصحف المصحف. وقال عمرو بن علي: كان الأعمش يسمّى المصحف لصدقه. وقال ابن عمار: ليس في المحدثين أثبت من الأعمش ومنصور ثبت أيضاً إلا أنّ الأعمش أعرف بالمسند منه. وقال العجلي: كان ثقة ثبتاً في الحديث وكان محدّث أهل الكوفة في زمانه ولم يكن له كتاب... وقال يحيى بن سعيد القطان: كان من النسّاك وهو علامة الإسلام. وقال وكيع اختلفت إليه قريباً من سنتين، ما رأيته يقضي ركعة وكان قريباً من سبعين سنة لم تفته التكبيرة الأولى. وقال الخريبي مات يوم مات وما خلف أحداً من الناس أعبد منه، وكان صاحب سنة. وقال ابن معين: ثقة. وقال النسائي: ثقة ثبت»(١).

وذكره ابن حجر في طبقات المدلّسين، وقال عنه: «مُحدّث الكوفة وقارؤها، وكان يُدلّس، وصفه بذلك الكرابيسي والنسائي والدارقطني وغيرهم»(٢).

وقال في تقريبه: «ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنّه يُدلّس»(٣).

وقال الذهبي: «عدل صادق ثبت، صاحب سنة وقرآن، ويحسن الظن بمن يحدثه،

(١) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٤ ص١٩٦.
(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، طبقات المدلسين: ص٣٣.
(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٣٩٢.

ويروي عنه، ولا يمكننا أنْ نقطع عليه بأنّه علم ضعف ذلك الذي يدلسه، فإنّ هذا حرام».

ثم قال: «وهو يدلّس، وربما دلّس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال حدثنا فلا كلام، ومتى قال: "عن" تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم النخعي، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإنّ روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»[١].

ومن هنا يتبيّن أنّ الأعمش ثقة جليل القدر من الأثبات، ولم يؤخذ عليه غير التدليس، غير أنّ جلالة قدر الأعمش وكونه من أئمّة الحديث جعلت الكثير من العلماء يغضّون الطرف عن الروايات التي عنعن فيها ويحملوها على الاتّصال ما لم يتبين فيها الانقطاع، لذا قال الحافظ الفسوي: «وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يعلم أنّه مُدلَّس يقوم مقام الحجّة»[٢].

ويظهر أنّ الإمام أحمد يرى الاحتجاج برواية الأعمش المعنعنة، قال أبو داود: «سمعت أحمد سئل عن الرجل يعرف بالتدليس، يحتجّ فيما لم يقل حدّثني أو سمعت؟ قال: لا أدري. فقلت: الأعمش متى تصاد له الألفاظ؟ قال: يضيق هذا، أي أنّك تحتج به»[٣].

بل إنّ رواياته في الصحيحين وهي معنعنة.

لذا فإنّ العلائي وابن حجر ذكروه في الطبقة الثانية من طبقات المدلّسين، وهم من احتمل الأئمّة حديثهم وأخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلّة تدليسهم في جنب ما رووا[٤]، وهؤلاء يقبل حديثهم سواء صرحوا بالسماع أم لم يصرّحوا.

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٢ ص٢٢٤.

(٢) الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ: ج٣ ص١٤.

(٣) الشيباني، أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل: ص١٩٩.

(٤) العلائي، خليل بن كيكلدي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل: ص١١٣ والعسقلاني، أحمد بن حجر، ←

كما أنّ البعض قصر تدليس الأعمش فيما إذا روى عن الصحابة دون غيرهم، منهم الشيخ شعيب الأرنؤوط والدكتور بشّار عواد[١].

أضف إلى ذلك فإنّ الأعمش من المكثرين عن المنهال كما يظهر للمتتبّع، ورواياته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال كما ذكر الذهبي فيما تقدّم.

ولهذه الأسباب وغيرها فقد جرى العلماء على قبول روايات الأعمش، قال الألباني: «لكن العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة، ما لم يظهر الانقطاع فيها»[٢].

فاذا أضفنا إلى ذلك أنّ المنهال من مشايخ الأعمش، وقد ثبت تحديث الأعمش عنه[٣] فتحمل روايته على الاتصال لأنّ الانقطاع غير ظاهر فيها.

بل إنّ الألباني نفسه صرّح بقبول عنعنة الأعمش وأنّه يمشّيه تبعاً للصحيحين، إذا كان السند إليه صحيحاً وما فوقه صحيحاً، ما لم يكن في المتن غبش بحيث يوجب البحث عن علّة ربما تكون كمينة في مثل هذه العنعنة فهنا يتوقف[٤].

وممّن صحّح للأعمش وهو يعنعن عن المنهال الحاكم في عدّة مواضع، وتبعه الذهبي على ذلك[٥]، وعلّق ابن كثير على إسناد عنعن فيه الأعمش عن المنهال قائلاً:

طبقات المدلّسين: ص١٣، وانظر ص٣٣، حيث ذكر الأعمش من هذه الطبقة.

(١) انظر: الأرنؤوط، شعيب بن محرم، معروف، بشار عواد، تحرير التقريب: ج١ ص٤٠.

(٢) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج٤ ص٤٠٣.

(٣) انظر مثلاً: الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٤ ص٢٨٨.

(٤) الألباني، محمّد ناصر الدين، تسجيل صوتي بعنوان: الدرر في مسائل المصطلح والأثر، الشريط الثاني، الدقيقة ٥,٤٠ وما بعدها.

(٥) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، وبذيله تلخيص المستدر للذهبي: ج٢ ص٢٦٢، ص٢٩٠، ص٣١٩.

«إسناده صحيح»[١]، كما أنّ ابن حجر علّق على إسناد فيه الأعمش يعنعن عن المنهال قائلاً: «هذا إسناد صحيح متصل رجاله ثقات»[٢].

وكذلك فإنّ العلامة أحمد شاكر جرى على تمشية رواية الأعمش المعنعنة، بما في ذلك رواياته عن المنهال[٣]. وكذلك الشيخ شعيب الأرنؤوط، إذ صحّح أسانيد كثيرة فيها الأعمش وهو يعنعن عن المنهال[٤].

فتلخص أنّ عنعنة الأعمش غير قادحة في اتّصال السند عند الكثير من علماء ونقاد هذا الفن.

٤ـ المنهال: وهو ابن عمرو الأسدي شيخ الأعمش، من رجال البخاري، والنسائي، وأبي داود، والترمذي، وابن ماجة[٥].

قال ابن معين: «ثقة»[٦].

وقال النسائي: «ثقة»[٧].

وقال العجلي: «كوفي ثقة»[٨].

وقال الدار قطني: «صدوق»[٩].

---

(١) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير ابن كثير: ج١ ص١١٤.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، المطالب العالية: ج١٨ ص٤٩٣.

(٣) انظر: الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر: ج٢ ص٥٤٥، ج٤ ص٣٣٣.

(٤) انظر: المصدر نفسه، بتحقيق شعيب الأرنؤوط: ج٢ ص١٣، ج٢ ص٦٠، ج٤ ص٢٩٧.

(٥) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج١٠ ص٢٨٣.

(٦) ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين برواية الدوري: ص٢٩٩.

(٧) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٢٨ ص٥٧١.

(٨) العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات: ج٢ ص٣٠٠.

(٩) الدارقطني، علي بن عمر، سؤالات الحاكم للداقطني: ص٢٧٣.

وقد غمزه شعبة؛ قيل: لأنّه سمع من داره صوت قراءة بالتطريب أو غناء[١]. قال الذهبي: «وهذا لا يوجب غمز الشيخ»[٢].

وقال الأرنؤوط وبشّار عواد: «ثقة،...ولم يجرح بجرح حقيقي، فقد روي عن شعبة أنّه تركه عن عمد؛ لأنّه سمع من داره صوت قراءة بالتطريب ـ أو غناء فيما قيل ـ وهذا كلّ الذي قيل فيه فكان ماذا؟ ولذلك أخرج له البخاري في الصحيح»[٣].

كما أنّه حسن الحديث عند الألباني، فقد قال مُعلّقاً على أحد الأسانيد فيه المنهال ابن عمرو: «هذا إسناد حسن، رجاله رجال البخاري، في المنهال كلام يسير، قال الحافظ في التقريب: صدوق ربما وهم»[٤]، فأقلّ حالات المنهال أنْ يكون حديثه حسناً.

وتقدّم في ترجمة الأعمش أنّ عدّة من العلماء صحّحوا أسانيد فيها المنهال، منهم: الحاكم والذهبي وابن كثير وابن حجر وأحمد شاكر وشعيب الأرنؤوط.

٥ـ عبد الله بن الحارث: وهو إمّا الأنصاري البصري، ختن ابن سيرين على أخته، أو هو عبد الله بن الحارث بن نوفل؛ وقد مال بعضهم إلى أنّه الأنصاري البصري؛ لأنّ الثاني وهو ابن نوفل لم يذكروه من شيوخ المنهال بن عمرو بخلاف الأول، وعلى كلّ حال فإنّ كليهما ثقة بلا كلام، إلا أنّ هناك كلاماً يسيراً يختص بالأنصاري سيأتي لاحقاً.

أمّا توثيقه: فهو من رجال البخاري، ومسلم، والنسائي، وأبي داود، والترمذي، وابن ماجة.

---

(١) انظر: المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٢٨ ص٥٧٠.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٤ ص١٩٢.

(٣) الأرنؤوط، شعيب بن محرم، معروف، بشار عواد، تحرير التقريب: ج٣ ص٤٢١ـ ٤٢٢.

(٤) الألباني، محمّد ناصر الدين، إرواء الغليل: ج٦ ص١٥٠.

وقال أبو زرعة والنسائي: ثقة[١]، وذكره ابن حبان في الثقات[٢].

ووثقه الذهبي[٣] وابن حجر[٤].

وأمّا الثاني: فهو عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب القرشي، فلا كلام في وثاقته، فقد قال ابن عبد البر: «أجمعوا على ثقته»[٥]، بل قال ابن حجر: «له رؤية»[٦].

٦ـ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام: من كبار الصحابة، متّفق على فضله وجلالته.

خلاصة الحكم على السند

اتّضح ممّا تقدّم أنّ هذا السند، إمّا صحيح، أو حسنٌ لذاته في أقلّ حالاته، ورجاله بين ثقة أو صدوق، وكلّ رواته إمّا من رجال البخاري أو مسلم، فالأعمش وعبد الله بن الحارث من رجال الشيخين، والمنهال من رجال البخاري، ومعاوية وعمّار من رجال مسلم.

محاولات للطعن في سند ومتن الحديث

بيد أنّ هناك محاولات لتضعيف هذا الطريق، والطعن في متنه بهذا الإسناد، فقد أوردوا عليه خمسة إشكالات[٧].

---

(١) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج١٤ ص٤٠١.

(٢) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٥ ص٢٦.

(٣) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٢ ص٤٠٥.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٤٨٥.

(٥) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٤٨٥.

(٦) المصدر نفسه: ج١ ص٤٨٥.

(٧) هذه الإشكالات ليست في كتاب معين، بل هي في الشبكات الحوارية المختلفة من على شبكة المعلومات ←

الأوّل: فيه الأعمش وهو مُدلّس وقد عنعن فيحتمل الانقطاع.

الثاني: إنّ جُلّ رواية عبد الله بن الحارث الأنصاري البصري عن عائشة وابن عبّاس وزيد بن أرقم وأنس بن مالك وغيرهم، والمظنون أنّه لم يسمع من عليّ عليه السلام.

الثالث: إنّ الأعمش فيه تشيّع والمنهال شيعي، والرواية موافقة لبدعتهما فلا تقبل.

الرابع: أنّ الحديث موقوف على علي عليه السلام وحكم الموقوف غير حكم الحديث المرفوع.

الخامس: إنّ متن الحديث لا يتكلّم عن أهل البيت، فهو يقول: (مَثَلنا كسفينة نوح) ولم يقل (مَثَلنا أهل البيت) فيكون المراد الصحابة أو الأمّة الإسلامية، فهو خارج عن محلّ البحث!!

الجواب

أمّا الأول: فقد تقدّم الكلام عن الأعمش وعرفنا أنّ عنعنته محمولة على الاتصال خصوصاً في الرواة الذين أكثر عنهم، وعلى فرض التوقف في قبول عنعنته لاحتمال الانقطاع، فإنّ الضعف يكون ضعفاً خفيفاً، يزول بمجيء الحديث من طريق آخر، والحديث له طرق متكاثرة ستأتي دراستها لاحقاً.

وأمّا الثاني: فإنّ عبد الله بن الحارث معاصر للإمام علي، وهو غير مُدلّس، والمعاصرة تكفي على شرط مسلم، أي أنّ عنعنته تحمل على الاتصال مع إمكان

→

العالمية(الانترنت)، انظر مثلاً:

http: //www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?p=١٥٢٨٢#post١٥٢٨٢

http: //www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?p=٧٠٥٧٩٣#post٧٠٥٧٩٣

http: //www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?p=٤٤٢٨٥#post٤٤٢٨٥

اللقاء، وهذا هو الذي تبنّاه مشهور علماء الحديث[١]، بل يرى بعضهم أنّه حتّى البخاري لا يشترط اللقاء في صحّة الحديث، بل إنّه التزم ذلك في كتابه الصحيح[٢].

وأمّا كون المظنون أنّه لم يسمع من عليّ، فإنّه مجرد ظن لا منشأ له، والظن لا يغني من الحقّ شيئاً.

هذا بناء على أنّ عبد الله بن الحارث هو الأنصاري البصري، وليس ابن نوفل، أمّا الآخر فلا كلام في روايته عن علي عليه السلام، ولا موجب لتعيين الأنصاري هنا سوى كونهم لم يذكروا المنهال من تلامذة ابن نوفل، لكن عند التتبع وجدنا أنّ المنهال من تلامذته أيضاً، فقد وردت بعض الروايات وفيها أنّ المنهال يحدّث عن عبد الله بن الحارث بن نوفل[٣].

وأمّا الثالث: وهو ما يتعلق بتشيع الأعمش والمنهال، فله جوابان:

١ـ عرفنا في البحوث التمهيدية أنّ هناك رأيين مشهورين في المسألة، أحدهما: قبول رواية المبتدع ـ بنظر أهل السنّة ـ مطلقاً، وهو القول الصحيح بناء على القواعد كما فصّلنا، ومعه فلا يرد على السند هذا الإشكال.

والآخر: رفض رواية المبتدع إذا كان داعية إلى بدعته، والأعمش والمنهال لم يكونا من الدعاة ولم يصرح أحد من العلماء بذلك، فلا يرد الإشكال أيضاً.

وأمّا التفصيل بين ما يؤيد بدعته فيرد، وما لم يؤيدها فيقبل، فهو من متفردات الجوزجاني، وهو ناصبي كما عرفنا، وأنّ رأيه هذا مردود لأنّه يلزم التناقض في الراوي،

---

(١) انظر: النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي: ج١ ص٣٢.

(٢) انظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر، اختصار علوم الحديث، المطبوع مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر: ج١ ص١٦٩.

(٣) انظر: الطبري، محمّد بن جرير، جامع البيان (تفسير الطبري): ج١٩ ص١٤٨.

كما أنّ هدف الجوزجاني كان ردّ رواية الفضائل، وتقدّم جميع ذلك في البحوث التمهيدية، فليراجع.

٢ـ لو سلّمنا بمبنى الجوزجاني، فلا بدّ أنْ نلحظ حينئذٍ، هل أنّ هذه الرواية توافق بدعة الأعمش والمنهال أم لا؟

والتحقيق المنصف يقتضي أنّ هذه الرواية لا تؤيّد بدعتهما، بل تتكلم عن أمر مغاير، ذلك أنّا عرفنا سابقاً من ابن حجر أنّ التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأنّ عليّاً كان مصيباً في حروبه، وأنّ مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربّما اعتقد بعضهم أنّ علياً أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وفي ذلك يقول الذهبي: «ليس تفضيل علي برفض ولا هو ببدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين، فكلّ من عثمان وعلي ذو فضل وسابقة وجهاد، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلهما في الآخرة متساويان في الدرجة، وهما من سادة الشهداء رضي الله عنهما، ولكنّ جمهور الأمّة على ترجيح عثمان على الإمام علي وإليه نذهب. والخطب في ذلك يسير، والأفضل منهما بلا شك أبو بكر وعمر، من خالف في ذا فهو شيعي جلد، ومن أبغض الشيخين واعتقد صحة إمامتهما فهو رافضي مقيت، ومن سبهما واعتقد أنّهما ليسا بإمامي هدى فهو من غلاة الرافضة، أبعدهم الله»(١).

ومنه يظهر أنّ الشيعي في عرف المتقدمين ليس من يقول بالنصّ على خلافة أهل البيت عليهم السلام وإمامتهم، بل من يقدّم علياً على الشيخين أو على عثمان مع إيمانه بخلافة أبي بكر وعمر وعثمان ثم علي، فعقيدة الأعمش والمنهال هي عقيدة أهل

---

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٦ ص٤٥٨.

السنّة والجماعة باستثناء التفضيل، بينما الرواية محلّ البحث تتكلّم عن خلافة وإمامة أهل البيت، وهي ممّا لا يقول بها الأعمش ولا المنهال، فالرواية لا تؤيد بدعتهما، بل تخالف عقيدتهما كما هو واضح.

وأمّا الرابع: فنقول في الإجابة عنه:

١ـ إنّه قد عرفنا في الفصل الأوّل أنّ موقوف الصحابي إذا كان ممّا لا يقال فيه بالرأي والاجتهاد فهو بحكم المرفوع، وفي المقام فإنّ هذه الرواية من الأمور الغيبيّة التي لا يمكن الاجتهاد فيها، فإنّ كون أهل البيت مثل سفينة نوح هو من المسائل التي لا يمكن أنْ يعرفها الناس إلا ببيان من الشارع، ولا يمكن للصحابي أنْ يجتهد فيها عن طريق فهم اللغة وغيرها، بل لا بدّ أن يكون قد تلقاها من طريق النبي صلّى الله عليه وآله، خصوصاً أنّ عليّاً لم يكن ممّن يأخذون من أهل الكتاب، وهذه القاعدة معروفة ولا خلاف فيها بين العلماء، وتقدّم ذكر كلماتهم فيها، مضافاً فإنّ الحديث له شواهد موصولة بالنبيّ صلّى الله عليه وآله، فيكون حكمه الرفع، ونشير هنا أيضاً إلى أنّه في "ذخائر العقبى" ذكر الرواية عن علي عليه السلام عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم(١)، لكن ممّا يؤسف له أنّ هذه الرواية مرسلة ولم نقف على إسنادها.

٢ـ إنّه على فرض كون الرواية موقوفة على علي عليه السلام، فماذا يريد القائل أنْ يقول؟ هل يريد القول إنّ هذا كان مذهب علي عليه السلام، فنقول: أهلاً بناصرنا، فنحن أيضاً نقول إنّ هذا هو مذهب علي عليه السلام، أفهل يجرؤ أحد أنْ يخالف علياً في مذهبه، وهو من خيرة الصحابة ومن كبار السلف، والروايات في فضله وعظم مقامه أكثر من أن تحصى، فهل لقائل أنْ يقول: إنّ علياً قد خالف النبيّ في

---

(١) الطبري، أحمد بن عبد الله، ذخائر العقبى: ٢٠، وقد ذكر أن الرواية أخرجها ابن السري.

مذهبه، أويدعو إلى مذهب باطل!!

فتحصّل أنّ الرواية على طبق الموازين والقواعد الحديثية رواية حسنة أو صحيحة الإسناد، ولو تنزلنا وقلنا إنّها موقوفة، فهي إذن تثبت أنّ مذهب عليّ بن أبي طالب هو وجوب ركوب سفينة أهل البيت دون غيرهم، على أنّه لو أغضضنا الطرف عن الكلام المتقدّم، فلا إشكال ولا شبهة في أنّ الموقوف له حكم المرفوع لو وجد معه شاهد مرفوع، فإنّ الموقوف يتقوى بالمرفوع كما لايخفى، قال الألباني في الصحيحة عند تعليقه على أحد الأحاديث: «وقد أخرجه ابن المبارك أيضاً من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن، قال: فذكره موقوفاً عليه، وهو الأشبه. ثمّ وجدت للحديث شاهدين مرفوعين يتقوّى بهما»(١).

وأمّا الخامس: فهو من غرائب الإشكالات، ولربّما أجزم أنّ قائله غير مؤمن به أيضاً، وسيأتي الجواب عنه مفصّلاً في الفصل الأخير عند التعرّض لدلالات الحديث إنْ شاء الله.

فتلخص أنّ الحديث بهذا الإسناد حسنٌ في أقلّ حالاته.

ثانياً: حديث عبد الله بن الزبير

فقد أخرجه البزار على ما في كشف الأستار، قال: «حدّثنا يحيى بن معلّى بن منصور، ثنا ابن أبي مريم، ثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها سلم ومن تركها غرق»(٢).

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٢ ص٦٣٦

(٢) الهيثمي، نور الدين، علي بن أبي بكر، كشف الأستار: ج٣ ص٢٢٢.

رجال السند

١ـ يحيى بن معلى بن منصور: فقد قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[(١)].

وقال الذهبي: «ثقة محدّث»[(٢)].

وقال ابن حجر: «صدوق صاحب حديث»[(٣)].

وقال شعيب الأرنؤوط وبشار عوّاد: «ثقة، فقد روى عنه جمع غفير من الثقات، وسمع منه أبو حاتم، ووثقه الخطيب والذهبي، وذكره ابن حبّان في الثقات»[(٤)].

٢ـ ابن أبي مريم: هو سعيد بن الحكم بن أبي مريم المصري: من رجال الستّة، البخاري، ومسلم، والنسائي، وأبي داود، والترمذي، وابن ماجة، ولا كلام في وثاقته، وقد ترجمه ابن حجر بذكر عدّة ممّن وثقوه، فقال: «قال أبو داود: ابن أبي مريم عندي حجّة، وقال الحسين بن الحسن الرازي: سألت أحمد عمّن أكتب بمصر فقال: عن بن أبي مريم... وقال أبو حاتم ثقة... وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين: ثقة من الثقات... وقال النسائي: ... لا بأس به»[(٥)].

وقال العجلي: «ثقة»[(٦)].

وقال الذهبي: «كان ثقة كثير الحديث»[(٧)].

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت فقيه»[(٨)].

---

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج١٤ ص٢١٥.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ص٣٧٦.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج٢ ص٣١٦.

(٤) الأرنؤوط، شعيب، عواد، بشار، تحرير تقريب التهذيب: ج٤ ص١٠٢.

(٥) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٤ ص١٦ـ ١٧.

(٦) العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات: ص٣٩٦.

(٧) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: ج١ ص٣٩٢.

(٨) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٣٥٠.

٣ـ عبد الله بن لهيعة: سيأتي الكلام عنه بعد إكمال السند.

٤ـ أبو الأسود: فهو محمّد بن عبد الرحمن بن نوفل، من رجال الستّة.

قال أبو حاتم: ثقة، وقال النسائي: ثقة[١].

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ثقة، وقال ابن شاهين في الثقات: قال أحمد ابن صالح: هو ثبت له شأن[٢].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «روى عنه مالك بن أنس وأهل المدينة»[٣]. ومعلوم أنّ مالكاً لا يروي إلا عن ثقة عنده[٤].

وقال في مشاهير علماء الأمصار: «من المتقنين»[٥].

وقال ابن حجر: «ثقة»[٦].

٥ـ عامر بن عبد الله بن الزبير: من رجال الستّة، ووثّقه أحمد وابن معين والنسائي وأبو حاتم، والعجلي وابن سعد، وذكره ابن حبان في الثقات[٧].

وقال ابن حجر: «ثقة عابد»[٨].

---

(١) انظر: المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٢٥ ص٦٤٧.

(٢) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٩ ص٢٧٤.

(٣) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٧ ص٣٦٤ـ ٣٦٥.

(٤) قال ابن حجر: «من عرف من حاله أنّه لا يروي إلاّ عن ثقة فإنّه إذا روى عن رجل وصف بكونه ثقة عنده كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي وطائفة ممن بعدهم» العسقلاني، أحمد بن حجر، لسان الميزان: ج١ ص١٥. وذكر ابن تيمية أنّ مالكاً ممّن لا يروي إلا عن ثقة كما تقدّم. انظر: المبحث الثاني في هذا الفصل، حديث علي عليه السلام، ترجمة معاوية بن هشام.

(٥) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، مشاهير علماء الأمصار: ص٢٠٩.

(٦) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج٢ ص١٠٥.

(٧) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٥ ص٦٤.

(٨) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٤٦٢.

وقال الذهبي: «عابد كبير القدر»[١]. وقال: «أجمعوا على ثقة عامر»[٢].

٦ـ عبد الله بن الزبير: صحابي.

فتبيّن أنّ جميع الرجال المتقدّمين ثقات لا كلام فيهم، ولم يتبق سوى عبد الله بن لهيعة، فلا بدّ من بسط الكلام فيه نوعاً ما فنقول:

أمّا عبد الله بن لهيعة (ت: ١٧٤هـ): فهو من رجال أبي داود والترمذي وابن ماجة، بل ومسلم والبخاري في المتابعات على ما يأتي.

وهو قاضي مصر وعالمها ومحدّثها، وكان من أوعية العلم، إلا أنّ هناك كلاماً كثيراً في قبول روايته أو ردِّها، فقد اضطربت فيه الكلمات كثيراً، وقد أثنى عليه كبّار الحفاظ ورووا عنه:

فقد روى عنه ابن وهب وابن المبارك والثوري وشعبة والأوزاعي والليث وغيرهم[٣]، وشعبة لا يروي إلا عن ثقة[٤]، ونقل الذهبي عدّة كلمات في مدحه والثناء عليه، ننقلها بتصرف يسير، قال: «وقال أحمد بن حنبل: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه.

وقال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما كان محدّث مصر إلا ابن لهيعة.

وقال أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة صحيح الكتاب طلاباً للعلم.

وقال زيد بن الحباب: قال سفيان الثوري: عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع.

---

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج١ ص٥٢٣.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج٨ ص١٤٤.

(٣) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٥ ص٣٢٨.

(٤) انظر: المبحث الثاني في هذا الفصل، حديث علي عليه السلام، ترجمة معاوية بن هشام وحديث عبد الله بن الزبير، ترجمة أبي الأسود.

وقال الثوري أيضاً: حججت حججاً لألقى ابن لهيعة.

وقال محمّد بن معاوية: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: وددت أنّي سمعت من ابن لهيعة خمس مائة حديث. ولّما مات ابن لهيعة قال الليث: ما خلف مثله.

وكان ابن وهب يقول: حدثني والله الصادق البار عبد الله بن لهيعة»(١).

مضافاً إلى أنّ الإمام مالكاً يرى وثاقة ابن لهيعة أيضاً، قال الحافظ ابن حجر في التهذيب: «وحكى ابن عبد البر أنّ الذي في الموطأ عن مالك عن الثقة عنده عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده في العربان(٢) هو ابن لهيعة ويقال ابن وهب حدثه به عنه»(٣).

وقال يعقوب بن سفيان: «سمعت أحمد بن صالح وكان من خيار المتقنين يثني عليه وقال لي: كنت أكتب حديث أبي الأسود في الرق ما أحسن حديثه عن ابن لهيعة، قال فقلت له: ويقولون سماع قديم وحديث فقال: ليس من هذا شيء، ابن لهيعة صحيح الكتاب وإنّما كان أخرج كتبه فأملى على الناس حتّى كتبوا حديثه إملاء فمن ضبط كان حديثه حسناً إلا أنّه كان يحضر من لا يحسن ولا يضبط ولا يصحح...»(٤).

وأحمد بن صالح مصري فهو من بلده فيقدّم قوله على غيره عند الاختلاف.

وقال علي بن المديني: «رجلان هما صاحبا حديث بلدهما: إسماعيل بن عياش، وعبد الله بن لهيعة»(٥).

---

(١) انظر ذلك في: الذهبي، شمس الدين محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٨ ص١٣ـ ١٥.

(٢) مراده: الرواية التي أخرجها مالك، أنّ رسول الله نهى عن بيع العربان. الأصبحي، مالك بن أنس، الموطأ: ج٢ ص٦٠٩.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٥ ص٣٣٠.

(٤) انظر: المصدر نفسه: ج٥ ص٣٢٩.

(٥) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٣ ص١٧١، والخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج٦ ص٢٢١.

وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد: «سمعت يحيى بن معين يسأل عن رشدين بن سعد، قال: ليس بشيء، وابن لهيعة أمثل من رشدين، وقد كتبت حديث ابن لهيعة. قلت ليحيى بن معين: ابن لهيعة ورشدين سواء؟ قال: لا، ابن لهيعة أحبّ إليّ من رشدين، رشدين ليس بشيء. ثم قال لي يحيى بن معين: قال أهل مصر ما احترق لابن لهيعة كتاب قط، وما زال ابن وهب يكتب عنه حتى مات. قال يحيى: وكان أبو الأسود النضر بن عبد الجبار راوية عنه، وكان شيخاً صدوقاً، وكان ابن أبي مريم سيّئ الرأي في ابن لهيعة فلما كتبوها عنه وسألوه عنها سكت عن ابن لهيعة. قلت ليحيى: فسماع القدماء والآخرين من ابن لهيعة سواء؟ قال: نعم سواء واحد»[1].

ونقل محمّد بن يحيى عن أبيه الإمام يحيى بن حسّان المتوفى في مصر سنة ٢٠٨هـ، قال: «ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم قلت له: إنّ الناس يقولون احترق كتب ابن لهيعة فقال: ما غاب له كتاب»[2].

وقال الحاكم: «لم يقصد ابن لهيعة الكذب، وإنّما حدّث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ فيه»[3].

وقال العيني: «وعبد الله بن لهيعة ثقة عند أحمد والطحاوي»[4].

وذكره ابن شاهين في "تاريخ أسماء الثقات" وقال: «وقال أحمد بن صالح: ابن لهيعة ثقة ورفع به وقال فيما روي عنه من الأحاديث ووقع فيها تخليط يطرح ذلك التخليط»[5].

---

(١) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج١٥ ص٤٩٨- ٤٩٩.

(٢) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٥ ص١٤٨.

(٣) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، سؤالات مسعود السجزي للحاكم النيسابوري: ص١٣٥.

(٤) العيني، بدر الدين، محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ج٧ ص١٣.

(٥) ابن شاهين، عمر بن أحمد، تاريخ أسماء الثقات: ص١٢٥.

وفي مقابل هذه التوثيقات توجد كلمات أخرى في تضعيف الرجل:

قال البخاري: «قال الحميدي عن يحيى بن سعيد (ت: ١٤٣هـ): كان لا يراه شيئاً»[١].

وقال عليّ بن المديني: «سمعت عبد الرحمن بن مهدي (ت: ١٩٨هـ) وقيل له: تحمل عن عبد الله بن يزيد القصير عن ابن لهيعة، فقال عبد الرحمن: لا أحمل عن ابن لهيعة قليلاً ولا كثيراً»[٢].

وهذا الجرح غير مفسّر كما هو واضح، إضافة إلى ذلك، فإنّ يحيى بن سعيد من المتشدّدين، وإنّ قول ابن مهدي معارض بما تقدّم عنه، كما أنّه ثبت روايته عنه، واعتبره ابن حجر من قديم حديثه الصحيح[٣]، لذا فإمّا أنْ يطرح قوله، أو يحمل على أنّه تركه في آخره لاختلاطه واحتراق كتبه كما سيأتي.

ثمّ جاءت الطبقة المتأخرة قليلاً عن ابن لهيعة، وجرحوه من دون ذكر تفسير لذلك:

قال يحيى بن معين: «عبد الله بن لهيعة ليس حديثه بذلك القوي». وهذه العبارة لا تدلّ على الضعف المطلق بل تدلّ على خفة الضبط، لكن في رواية أخرى، سئل يحيى بن معين: «كيف رواية ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر؟ فقال: ابن لهيعة ضعيف الحديث»[٤].

وهذا الجرح مضافاً إلى أنّه غير مفسّر فهو يتنافى مع ما تقدّم من كلامه الذي فيه دلالة على قبول رواية ابن لهيعة.

---

(١) البخاري، محمّد بن إسماعيل، التاريخ الكبير: ج٥ ص١٨٢.

(٢) العقيلي، محمّد بن عمرو، الضعفاء الكبير: ج٢ ص٢٩٤.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، لسان الميزان: ج١ ص١٠ـ ١١.

(٤) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٥ ص١٤٧.

وقال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي وأبا زرعة عن ابن لهيعة والإفريقي أيهما أحبّ إليكما. فقالا: جميعاً ضعيفان، بين الإفريقي وابن لهيعة كثير، أمّا ابن لهيعة فأمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار. قلت لأبي: إذا كان من يروى عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب يحتج به؟ قال: لا»[١].

فهنا نلاحظ أنّ الجرح غير مفسّر ولا يمكن حمله على فترة زمنية معيّنة، لأنّه يصرّح بعدم الاحتجاج به حتى في حالة السماع القديم عنه.

فهذا القول يوجب هدر التوثيق المتقدّم، بدون بيان وتفسير، فالعمل بالتوثيق في هكذا حالات هو المقدّم خصوصاً أنّه صدر من معاصريه والعارفين بحاله عن قرب.

وقال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله (أحمد بن حنبل)، يقول: «ما حديث ابن لهيعة بحجّة، وإنّي لأكتب كثيراً ممّا أكتب أعتبر به، وهو يُقوّي بعضه ببعض»[٢].

وهذا النص مخالف لما تقدّم من توثيق أحمد لابن لهيعة، وهو جرح غير مفسّر أيضاً، وهكذا يجد المتتبع لكلماتهم الأخرى في جرحه أنّها غير مفسّرة، ولا يمكن لها أنْ تصمد أمام التوثيق. ولابدّ من الإشارة هنا إلى أنّ البخاري ومسلماً أخرجا له في عدّة مواضع مقروناً مع غيره[٣]، كما أنّ ابن خزيمة صرّح بأنّه لا يحتج به منفرداً وأخرج له مقروناً بغيره[٤].

ثمّ إنّه وقع الكلام والاختلاف في احتراق كتبه سنة ١٧٠هـ من عدمه، فبعضهم

---

(١) المصدر نفسه: ج٥ ص١٤٧.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٨ ص١٦.

(٣) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٥ ص٣٣٠ والرزو، حسن المظفر، الإمام المحدّث عبد الله ابن لهيعة: ص٩٨ـ ١٠٥.

(٤) ابن خزيمة، محمّد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة: ج١ ص٧٥.

ذكر احتراق كتبه، وبعضهم نفى ذلك وذكر أنّه لم يحترق من كتبه شيء وبعضهم فصّل في ذلك وذكر أنّ كتبه احترقت وسلمت أصوله، وبعضهم يرى أنّ بعض أصوله احترقت، كما وقع الكلام في اختلاطه آخر عمره، فذكر بعضهم أنّه اختلط، وبعضهم من يرى أنّه لم يكن ضابطاً، وأنّ أوّله وآخره سواء، وتشير بعض الأخبار إلى أنّه في آخر عمره كان يقرأ عليه ما ليس بحديثه فيجيزه لهم[1]، بينما نفى غيرهم ذلك، قال ابن سعد: «وأمّا أهل مصر فيذكرون أنّه لم يختلط، لكنّه كان يقرأ عليه ما ليس من حديثه، فيسكت عليه. فقيل له في ذلك، فقال: وما ذنبي؟ إنّما يجيئون بكتاب يقرؤونه ويقومون، ولو سألوني لأخبرتهم أنّه ليس من حديثي»[2].

ومن هنا نشأ الكلام في مسألة السماع القديم من غيره، فيرى البعض أنّ السماع القديم منه صحيح، فقال عبد الغني الأزدي والساجي وغيرهما: «إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح، ابن المبارك وابن وهب والمقري»[3]

هذا والدخول في تفاصيل الكلمات التي قيلت في ابن لهيعة، ممّا لا يسعها هذا البحث، إذ أُلّفت في ذلك الرسائل والكتب لمعرفة حاله، فإنّ الكلمات فيه مضطربة جدّاً، ومن هنا اختلفت النتائج فيه، فقال بعضهم بصحّة أحاديثه قبل الاحتراق دون ما بعده، وحسّن البعض أحاديثه مطلقاً، وصحّحها البعض مطلقاً، ويرى البعض أنّه

---

(١) لمراجعة الكلمات في ابن لهيعة، انظر: الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٥ ص١٤٥، والمزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ١٤ ج١٤ ص٤٨٧، ومغلطاي، علاء الدين بن قليج، إكمال تهذيب الكمال: ج٨ ص١٤٣، والعسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ٥ ج٥ ص٣٢٧، والذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٨ ص١١، وتذكرة الحفاظ: ج١ ص٢٣٩، وغيرها من الكتب الرجالية.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٨ ص٢٠.

(٣) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٥ ص٣٣٠.

ضعيف الحديث يصلح في المتابعات والشواهد؛ لذا فإنّ الدخول في هذا البحث يوجب رسالة خاصّة، وما يهمّنا هو خلاصة الآراء في ابن لهيعة، مع إلقاء قليلٍ من الضوء عليها، والظاهر أنّ حديثه قابل للمتابعة والاستشهاد في أسوأ حالاته، فإنّ الآراء الرئيسية فيه أربعة:

الأول: أنّه ثقة صحيح الحديث مطلقاً، وهو ما ذهب إليه العلامة أحمد محمّد شاكر، حيث قال في تحقيقه على سنن الترمذي: «وهو ثقة صحيح الحديث، وقد تكلّم فيه كثيرون بغير حجّة من جهة حفظه، وقد تتبعنا كثيراً من حديثه، وتفهمنا كلام العلماء فيه، فترجّح لدينا أنّه صحيح الحديث، وأنّ ما قد يكون في الرواية من الضعف إنّما هو ممّن فوقه أو ممّن دونه، وقد يُخطئ هو كما يخطئ كلّ عالم وكل راو»(١).

وقيّد صحّة رواياته في تحقيقه على المسند فيما إذا روى عنه ثقة حافظ معروف، فقال: «وهو ثقة، تكلّموا فيه من قبل حفظه بعد احتراق كتبه، ونحن نرى تصحيح حديثه إذا رواه عنه ثقة حافظ من المعروفين»(٢).

الثاني: أنّه حسن الحديث، وهذا ما ذهب إليه الحافظ نور الدين الهيثمي، حيث حسّن له أحاديث عديدة في كتابه "مجمع الزوائد" بقوله: وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن، أو بقوله: وهو حسن الحديث أو غير ذلك(٣). وكذلك ذهب إليه السيوطي(٤) والفتني(٥)

---

(١) الترمذي، محمّد بن عيسى، سنن الترمذي بتحقيق أحمد محمّد شاكر: ج١ ص١٦.

(٢) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بتحقيق أحمد محمّد شاكر: ج١ ص٢٠٢.

(٣) انظر: الهيثمي، نور الدين، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد: ج١ص١٥٥، ج٢ ص٢٥٠، ج٣ ص٢٥٥، ٢٥٧، ٢٩٨، ج٤ ص١٨، ٢٠، ٣١، ٥٧، ٨٠، ٨٢، ٨٤، ٩٤، ج٥ ص١٦، ١٩، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٥٤، الى غير ذلك من الموارد العديدة جداً التي بين فيها الهيثمي أنّ ابن لهيعة حسن الحديث.

(٤) انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، اللآلئ المصنوعة: ج١ ص٢٢٥، والنكت البديعات: ص١٨٥ـ ١٨٦.

(٥) انظر: الفتني، محمّد طاهر بن علي، تذكرة الموضوعات: ص١٨٥.

والمناوي[١] والشوكاني[٢].

وقد صرّح الألباني بهذه الحقيقة، وهي أنّ من العلماء من يصحّح حديث ابن لهيعة ومنهم من يحسّن حديثه فقال في كتابه "جلباب المرأة المسلمة"، عند كلامه عن حديث في سنده ابن لهيعة: «وعلته ابن لهيعة... وهو ثقة فاضل، لكنّه كان يحدّث من كتبه، فاحترقت، فحدّث من حفظه، فخلط، وبعض المتأخرين يحسّن حديثه وبعضهم يصحّحه»[٣].

الثالث: أنّ حديثه معتبر ما قبل احتراق كتبه، وضعيف ما بعد احتراقها، إلا أنّه يصلح في المتابعات والشواهد، وممّن ذهب إلى هذا الرأي الحافظ ابن حجر العسقلاني، وكذا الشيخ الألباني، والشيخ الحويني الأثري وغيرهم، وهذا الرأي يظهر من كلام ابن تيمية أيضاً.

قال ابن حجر: «عبد الله بن لهيعة... صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون»[٤].

فبنظر ابن حجر أنّه خلط بعد احتراق كتبه، وقد تقدّم أنّ المختلط يؤخذ بما حدّث به قبل الاختلاط، وأنّ روايته صالحة في المتابعات والشواهد في غير ذلك.

أمّا الألباني فقد تقدّم قوله بأنّ ابن لهيعة خلط بعد احتراق كتبه، وقال في الصحيحة: «ابن لهيعة فيه كلام لا يخفى والأحاديث التي نوردها في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" من روايته أكثر من أنْ تحصر، بيد أنّ هذا الكلام فيه ليس على

---

(١) المناوي، محمّد عبد الرؤوف، فيض القدير: ج١ ص٦٤١.

(٢) الشوكاني، محمّد بن علي، نيل الأوطار: ج٥ ص١٠١.

(٣) الألباني، محمّد ناصر الدين، جلباب المرأة المسلمة: ص٥٩.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر،تقريب التهذيب: ج١ ص٥٢٦.

إطلاقه، فإنّ رواية العبادلة الثلاثة عنه صحيحة وهم عبد الله بن المبارك وعبد الله ابن وهب وعبد الله بن يزيد المقريء فإنّهم رووا عنه قبل احتراق كتبه، كما هو مشروح في ترجمته من التهذيب». وأضاف: «أنّ ضعف ابن لهيعة إنّما هو من سوء حفظه، فمثله يتقوّى حديثه بمجيئه من وجه آخر ولو كان مثله في الضعف ما لم يشتدّ ضعفه، وهذا بيّن في كتب المصطلح كالتقريب للنووي وغيره»[١]. وحين سئل عن رأيه حول من ينكر احتراق كتبه وبالتالي اختلاطه بعدها، أجاب: «هذا غير صحيح، فابن لهيعة قد اختلط بعد احتراق كتبه، ومن روى عنه قبل اختلاط كتبه فحديثه صحيح» وذكر بعد ذلك أنّه وقف حتّى ساعة السؤال على ثلاثة عشر راوياً رووا عن ابن لهيعة قبل احتراق كتبه[٢].

وقال الحويني: «والحق أنّ حديث ابن لهيعة من رواية القدماء عنه قويٌ مقبول، ولم يكن دلّس فيه، أمّا بعد احتراق كتبه، فقد وقعت منه مناكير كثيرة في حديثه...». ثمّ ذكر جملة ممّن وقف عليهم أنّهم رووا قبل الاحتراق[٣].

وقال ابن تيمية: «وقد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه ويكون حديثه الغالب عليه الصحة فيروون حديثه لأجل الاعتبار به والاعتضاد به، فإنّ تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضاً... ومثل هذا عبد الله بن لهيعة، فإنّه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر كثير الحديث لكن احترقت كتبه فصار يُحدّث من حفظه فوقع في حديثه غلط كثير مع أنّ الغالب على حديثه الصحّة...»[٤].

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٢ ص٢٤.

(٢) انظر: هادي، عصام موسى، محدّث العصر الإمام الألباني كما عرفته: ص٧٨.

(٣) الحويني الأثري، حجازي محمّد شريف، بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن: ج١ ص٣٢.

(٤) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى: ج١٨ ص٢٦.

الرابع: أنّه ضعيف الحديث، إلا أنّ روايته صالحة في المتابعات والشواهد، وهذا ما ذهب إليه المنذري، حيث قال: «وحديثه حسن في المتابعات»[١]، وكذلك الذهبي، فقال بعد أنْ نقل كلمات العلماء فيه: «قلت: يروى حديثه في المتابعات ولا يحتج به»[٢]، نعم، ذكر الشيخ المحقّق الحويني الأثري أنّ الذهبي يحسّن أحاديث ابن لهيعة فيما روي عنه قبل احتراق كتبه[٣].

وأمّا طرح رواياته بالكليّة، وعدم الانتفاع بها حتّى في المتابعات فلم نقف على قائل به، ولو وجد فيكاد يكون قولاً مخالفاً لإجماع أهل العلم، فكلّ الأقوال المتقدّمة تردّه، فهي جليّة بين قبول قوله أو التفصيل في الاختلاط وعدمه أو صلاحيته في المتابعات والشواهد، ويكفي في ردّه أنّ البخاري ومسلماً أخرجا له مقروناً بغيره.

الآراء الأربعة وفق الصناعة الحديثيّة: عرفنا ممّا تقدّم أنّ الكلمات اختلفت في ابن لهيعة جرحاً وتعديلاً، واختلفت تبعاً لذلك النتائج في حديث ابن لهيعة، وليس غرضنا محاكمة هذه الآراء في هذه الأسطر اليسيرة، بل نحاول أنْ نوّجه ونبيّن كيفيّة الوصول إلى هذه النتائج وفق الصناعة الحديثية؛ ولربّما يترجّح أو يُستبعد أحد الآراء وفق قربه أو بعده عن أصول وقواعد الصناعة:

أمّا القول الأول: فيمكن الانتصار له باعتبار أنّ الموثقين له من المعاصرين له ومنهم من أهل بلده وهم أعرف بحاله من غيرهم، والجرح الصادر بحقّه إنّما هو جرح غير مفسر، والمشهور عدم قبوله، فالتعديل مقدّم حينئذٍ، فيتعين القول به.

---

(١) المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، المنذري، الترغيب والترهيب: ج٣ ص٣٤.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: ج١ ص٢٣٩.

(٣) انظر: الحويني الأثري، حجازي محمّد شريف، بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن: ج١ ص٣٢.

وهذا الكلام يمكن الإجابة عنه بأنّ هناك جرحاً مفسّراً صدر بحقه، فقد ورد أنّ كتبه احترقت واختلط في آخر عمره وكانوا يقرأون عليه من غير كتبه فيجيزهم، وأنّه كان يقبل التلقين، فهذا جرح مفسّر بحقّه وهو مقدّم على التعديل.

والجواب: أنّ هذا الجرح مختصٌّ بفترة اختلاطه وهي الأربع سنوات الأخيرة من عمره فإنّ كتبه احترقت سنة ١٧٠هـ وتوفي في سنة ١٧٤هـ، وهو قول معارض بمثله، فقد نفى البعض اختلاطه ونفى احتراق كتبه، وذكروا أنّ تحديثه أول عمره وآخره سواء، خصوصاً أنّ ابن وهب لم يترك حديثه إلى حين وفاته، وأنّ أحمد بن صالح وهو من بلده يرى وثاقته، ولا يرى احتراق كتبه ولا اختلاطه، بل يرى أنّ الذين كتبوا عنه بعضهم يضبط وبعضهم ممّا لا يضبط، فلا يقع الخطأ عليه حينئذٍ. ومنه يتّضح جليّاً أنّ الراوي عن ابن لهيعة إذا كان حافظاً ثقة، تكون رواياته مقبولة، ولعلّه إليه يومي كلام ابن عدي، حين قال: «وحديثه حسن كأنّه يستبان عن من روى عنه وهو ممن يكتب حديثه»[١]. وإليه نحا الحافظ المزي، فقبل كلّ ما رواه العدول عنه، فقال: «ابن لهيعة من الأئمة الحفاظ لا يكاد يخفى عليه مثل هذا وإنّما تكلّم فيه من تكلّم بسبب من الرواة عنه، فمنهم من هو عدل كابن المبارك ونحوه، ومنهم من هو غير عدل، فإنْ كان الذي روى عنه عدل فهو جيّد، وإلا كان غير عدل فالبلاء ممن أخذه عنه»[٢].

والغرض أنّ من يرى تقديم الأخبار النافية للاختلاط والاحتراق على المثبتة لها، يبقى عنده القول بصحّة أحاديثه من غير معارض، فيكون حديثه صحيحاً مطلقاً، وبالنظر إلى قول ابن صالح في حضور من يضبط ومن لا يضبط عند ابن لهيعة، فتكون رواية الحافظ الثقة عنه محلاً للإطمئنان أكثر من غيرها.

---

(١) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٤ ص١٥٤.

(٢) انظر: الزركشي، بدر الدين، محمّد بن بهادر، النكت على مقدّمة ابن الصلاح: ج٣ ص٦٠٠.

ويمكن أنْ نضيف وجهاً آخر في عدم الاعتداد باختلاطه واحتراق كتبه، والانتصار لصحّة حديثه مطلقاً؛ هو أنّ الرجل من كبار محدّثي أهل مصر، ولم يختلط سوى الأربع سنين الأخيرة من عمره، فمن غير المناسب إهدار تحديث أكثر من خمسين سنة لرجل يُعدُّ من بحور العلم، لاحتمال كون روايته المعيّنة وقعت في آخر عمره، فهي نسبة احتمال قليلة جدّاً قياساً إلى فترة تحديثه من كتبه وقبل اختلاطه، لذا فيمكن القول إنّ الأصل في رواياته القبول ما لم يثبت في خصوص رواية معيّنة من رواياته أنّها كانت بعد الاختلاط، من قبيل من ثبت تدليسه وهو من الأئمّة، فإنّ روايتهم محمولة على الاتصال ما لم يثبت الانقطاع في خصوصها.

فتلخّص: أنّ هذا القول له ما يبرره وفق الصناعة الحديثية، وهو الراجح عندنا، إذ ما من إمام من أئمّة الحديث إلا وقد ورد بحقّه جرح كالبخاري ومسلم والشافعي وابن حبّان وغيرهم، ومع ذلك فقد غض العلماء الطرف عن ذلك لإمامة هؤلاء وشهرتهم، وابن لهيعة "كان عالم الديار المصرية، هو والليث معاً، كما كان الإمام مالك في ذلك العصر عالم المدينة، والأوزاعي عالم الشام، ومعمر عالم اليمن، وشعبة والثوري عالما العراق، وإبراهيم بن طهمان عالم خراسان"(١) والجرح بحقّه غير مفسر والاختلاط في آخر عمره معارض بغيره مع أنّه مختص بآخر أربع سنوات من عمره، وقد نفاه أحمد ابن صالح وهو من بلده وقوله مقدّم.

أمّا القول الثاني: وهو القول بحسن حديثه مطلقاً فقد اتّضح الكلام عليه ممّا سبق، ويضاف إليه بأنّ الجرح الصادر بحقّه وإن كان غير مفسّرٍ إلا أنّه لا يهدر بالكليّة بل ينزل على ضوئه حديث صاحبه من الصحيح إلى الحسن، وهو قول له وجاهته أيضاً، خصوصاً أنّ بعضهم كأبي زرعة بنى تضعيفه على قلّة الضبط، فجمعاً بين التوثيق

---

(١) انظر: الذهبي، شمس الدين محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٨ ص١٤.

وهذا التضعيف تكون النتيجة حُسْن حديثه.

أمّا القول الثالث: وهو التفصيل في قبول روايته، فقد اتّضح تماماً من سابقيه، فالتوثيق مقدم على الجرح غير المفسّر فيحكم بتصحيح حديثه، لكن حيث إنّ كتبه احترقت وأنّه اختلط وساء حفظه، فلا يقبل قوله ما لم يُعلم أنّه حدّث قبل الاختلاط، مع افتراض أنّ القرائن تفيد تقديم القول باختلاطه واحتراق كتبه على القول النافي لذلك، وهو قول ممكن في حدّ ذاته وغير مخالف للصناعة الحديثيّة، فإنّ ترجيح الأقوال المتعارضة تابع لنظر الناقد وما يحصل عليه من قرائن، فإنْ ترجّح عنده القول بالاختلاط، كان رأيه وجيهاً أيضاً.

ومع إمكان ترجيح احتراق كتبه واختلاطه، فيمكن معها حمل كلمات الجارحين أيضاً على الفترة الأخيرة من عمره، باعتبار أنّ الجرح ناظر إلى سوء حفظه، ولم يكن يحدّث من حفظه بل من كتبه، فلمّا احترقت كتبه وحدّث من حفظه خلط وساء أمره.

أمّا القول الرابع: وهو تضعيف ابن لهيعة مطلقاً، مع قبوله في المتابعات والشواهد، فهو يقتضي إهدار التوثيق مطلقاً، خصوصاً أنّ من وثقه من كبار العلماء أمثال مالك بن أنس وابن وهب وأحمد بن صالح المصري، وغيرهم، وأحمد بن صالح من بلده، وقوله مقدّم على غيره، فإهدار هذا التوثيق مطلقاً ليس له وجه سوى تقديم الجرح غير المفسّر على التعديل، وهو خلاف قول الأكثر، فإنّ المشهور عدم قبول الجرح غير المفسّر، كما أنّ من قبل الجرح غير المفسّر قبله في غير حالة التعارض مع التوثيق، أمّا معه فالجرح لا يقبل إلا مفسّراً أيضاً، وإنْ كان هناك من جرح مفسّر في ابن لهيعة فإنّما هو مختصٌّ في آخر عمره، فهذا القول ضعيف بحسب القواعد وبعيد عن الصناعة الحديثيّة.

ولربّما ألقت مسألة تشيع ابن لهيعة وروايته فضائل عليٍّ عليه السلام ظلالها على هذا القول، بل ربّما أنّ التضعيف برمّته مستند إلى مسألة التشيّع ولذا كان غير مفسّرٍ، فقد ردّ ابن عدي حديث عليٍّ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «علمني ألف باب يفتح كل باب ألف باب»، بقوله: «هذا حديث منكر ولعل البلاء فيه من ابن لهيعة فإنّه شديد الإفراط في التشيع»[١]، وقد ألقى ابن زولاق ظلالاً على هذه المسألة حين نقل مسألة احتراق كتب ابن لهيعة، فقال: «كان الليث بن سعد فقيه مصر، لّما أُحرقت دار عبد الله بن لهيعة، أرسل إليه الليث بألف دينار وقال: استعن بهذهِ واعفنا من فضائل عليّ بن أبي طالب، فأخذها عبد الله بن لهيعة وأنفذ إليه حديثاً من فضائل عليّ رضي الله عنه ليغيظ به الليث»[٢]. فالليث هنا يريد من ابن لهيعة أنْ يترك رواية الفضائل، لكن ابن لهيعة يرفض ويهدي إلى الليث فضيلة أخرى، وبهذا الشاهد تتجلى الحقيقة أكثر ويرتفع مقدارٌ من اللبس والغموض، فقد يكون سبب الاختلاف فيه، هو التشيع وروايته الفضائل، وقد تقدّم سابقاً أنّ التشيّع في عرف المتقدّمين لا يعني القول بإمامة أهل البيت عليهم السلام وخلافتهم، بل معناه الميول إلى عليٍّ عليه السلام وتقديمه على عثمان أو الشيخين مع اعتقاد خلافة الشيخين وفضلهما، فهو سنّي بحسب العقيدة والمنهج، ولم يخالف إلا في مسألة التفضيل، وهي مسألة خلافية عند أهل السنّة، فهي ليست بعلة قادحة في رواية الرجل، ولا علّة قادحة في وثاقته.

خلاصة الحكم على رواية ابن لهيعة في خصوص الحديث محلّ البحث:

أمّا على الرأي الأوّل من كونه صحيح الحديث مطلقاً، فواضح أنّ روايته مقبولة ولا يعد وجوده علّة في سند الحديث. وبناء على التقييد برواية حافظ ثقة معروف عنه،

(١) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٢ ص٤٥٠.

(٢) ابن زولاق، الحسن بن إبراهيم، فضائل مصر وأخبارها وخواصها لابن زولاق: ص٤٨.

فالراوي عنه هنا هو الحافظ الثقة المعروف سعيد بن أبي مريم.

وأمّا على الرأي الثاني من كونه حسن الحديث مطلقاً، فحديثه مقبول أيضاً.

أمّا على الرأي الثالث: وهو التفصيل بين ما سمع منه قبل الاختلاط فيؤخذ به، وما كان بعد الاختلاط فلا يؤخذ به، فنلاحظ هنا أنّ الراوي عن ابن لهيعة هو الحافظ الثقة سعيد بن أبي مريم، وبحسب النقولات الصحيحة فإنّ ابن أبي مريم كان عارفاً باختلاط ابن لهيعة وسمع جماعة يقرأون عليه ما ليس بحديثه فأجازه لهم، قال أبو حاتم: «سمعت ابن أبي مريم يقول: حضرت ابن لهيعة في آخر عمره، وقوم بربر يقرؤون عليه من حديث منصور، والأعمش، والعراقيين، فقلت له: يا أبا عبد الرحمن، ليس هذا من حديثك، قال: بلى، هذه أحاديث قد مرت على مسامعي»[1].

فظاهر هذا الخبر أنّ ابن أبي مريم كان عارفاً بأحاديث ابن لهيعة، فيما وقع منها قبل اختلاطه أو بعده، فمع معرفة ابن أبي مريم بذلك فلا معنى أنْ يحدّث بما سمعه بعد اختلاطه، وهو يعلم أنّها روايات مشكوكة، خصوصاً وهو نقل الرواية عن ابن لهيعة بلفظ التحديث وليس بلفظ الإجازة، فالظاهر أنّ سماعه لهذه الرواية كان قبل الاختلاط أي قبل سنة ١٧٠هـ، فتكون روايته صحيحة، وهناك أخبار أخرى تؤكّد معرفة ابن أبي مريم بحديث ابن لهيعة منها مثلاً ما روي عن ميمون بن أصبغ قال: سمعت ابن أبي مريم يقول: «حدّثنا القاسم بن عبد الله بن عمر، عن عمرو بن شعيب بحديث الحريق. ثمّ قال سعيد: هذا سمعه ابن لهيعة من زياد بن يونس الحضرمي، عن القاسم، فكان ابنُ لَهِيعة يَسْتحسِنُهُ. ثمّ إنّه بَعْدُ قال: إنّه يرويه عن عمرو بن شعيب»[2] فابن أبي مريم عارف بأحاديث ابن لهيعة وعمّن يرويها وما هي مكامن الخطأ فيها، ومثل هذا لا شكّ

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٨ ص٢١.

(٢) المصدر نفسه: ج٨ ص١٦.

في حمل روايته على السلامة والصحّة.

ومضافاً لما سقناه من قرينة فقد وقفنا على تصريح لأحمد بن حنبل، يدلّ على أنّ سماع ابن أبي مريم كان قبل اختلاطه، قال أحمد لعبد الله بن سعد ابن أخي سعيد بن أبي مريم: «عمّك سمع ابن لهيعة قبل ذهاب كتبه»[1]، ومعلوم أنّ اختلاطه حصل بعد الاحتراق على ما تقدّم.

فاتّضح بناءً على هذا الرأي أنّ حديثه لا ينزل عن رتبة الحسن لذاته.

أمّا على الرأي الرابع، فحديث ابن لهيعة يكون ضعيفاً وبحاجة إلى شاهد أو متابع ليرتفع درجته إلى الحسن لغيره، وقد عرفنا أنّ هذا الرأي ضعيف ولا تساعد عليه القواعد.

خلاصة الحكم على السند

عرفنا أنّ كلّ رجال الحديث ثقات باستثناء ابن لهيعة حيث وقع فيه الكلام، وعليه فإنّه بناء على الرأي الأول يكون السند صحيحاً لذاته، وعلى الرأي الثاني يكون حسناً لذاته، وعلى الرأي الثالث، فبناء على ما تبنيناه من معرفة ابن أبي مريم بحديث ابن لهيعة ومعرفته باختلاطه فإمّا أن يكون السند صحيحاً لذاته أو حسناً لذاته.

أمّا على الرأي الرابع فتكون الرواية ضعيفة وبحاجة إلى شاهد أو متابع، فبضميمة هذا الطريق إلى سابقه يكون الحديث صحيحاً لغيره، أو لا أقلّ من كونه حسناً لغيره.

ثالثاً: حديث ابن عباس

وله عنه طريقان:

---

(١) مغلطاي، علاء الدين بن قليج بن عبد الله، إكمال تهذيب الكمال: ج٨ ص١٤٥.

الطريق الأوّل: عن الحسن بن أبي جعفر

وقد رواه من طريقين:

أ ـ ما رواه عن أبي الصهباء، عن سعيد بن جبير: قال الطبراني: «حدّثنا علي بن عبد العزيز حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصهباء عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق»[١].

ولابدّ أنْ ننبّه هنا بأنّ مدار هذا الطريق على مسلم بن إبراهيم ومن بعده، وإلا فالطرق إلى مسلم بن إبراهيم كثيرة، فقد عرفنا في تخريج الحديث أنّ الذين رووا الحديث عن مسلم بن إبراهيم عدّة، منهم: علي بن عبد العزيز، ومحمّد بن معمر وإسماعيل بن عبد الله ومحمّد بن عبد العزيز بن أبي رزمة ومحمّد بن عبد الله بن سنجر، كلّهم عن مسلم عن الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصهباء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، لذا لا نرى ضرورة لترجمتهم جميعاً وسنقتصر على الطريق المذكور.

رجال السند

١ـ علي بن عبد العزيز: هو البغوي الحافظ، شيخ الطبراني، وعمّ الحافظ المعروف عبد الله بن محمّد بن عبد العزيز البغوي.

قال الدارقطني: «ثقة مأمون»[٢]، وقال ابن أبي حاتم: «صدوق»[٣].

---

(١) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج٣ ص٤٦، ج١٢ ص٢٧.

(٢) الدارقطني، علي بن عمر، سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني: ص٩٩ والذهبي، شمس الدين، محمّد ابن أحمد، تذكرة الحفاظ: ج٢ ص٦٢٢.

(٣) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٦ ص١٩٦ والذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: ج٢ ص٦٢٢.

وقال الذهبي: «ثقة، لكنّه يطلب على التحديث، ويعتذر بأنّه محتاج»[١].

٢ـ مسلم بن إبراهيم: هو الأزدي الفراهيدي البصري، من رجال الستّة.

قال أبو حاتم: ثقة صدوق، وقال ابن معين: ثقة مأمون[٢].

وقال ابن حبان: «كان من المتقنين»[٣].

وقال العجلي: «ثقة»[٤].

وقال الذهبي: «الإمام الحافظ الثقة، مسند البصرة»[٥].

وقال ابن حجر: «ثقة مأمون»[٦].

٣ـ الحسن بن أبي جعفر: هو الجُفري البصري، من رجال الترمذي وابن ماجة.

روى عنه مسلم بن إبراهيم وعبد الرحمن بن مهدي وأبو داود الطيالسي وغيرهم[٧]

وعرفنا سابقاً أنّ عبد الرحمن بن مهدي لا يروي إلا عن ثقة[٨]، وفي المورد خصوصيّة إضافية، فابن مهدي ترك حديث الحسن هذا، ثمّ عاد وحدّث عنه خوفاً من

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد ميزان الاعتدال: ج٣ ص١٤٣.

(٢) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٨ ص١٨١ والمزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٢٧ ص٤٨٧ـ ٤٩٢.

(٣) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٩ ص١٥٧.

(٤) العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات: ص٢٧٦.

(٥) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٠ ص٣١٤.

(٦) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج٢ ص١٧٧.

(٧) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٢ ص٢٧٧ـ ٢٧٨.

(٨) انظر: المبحث الثاني في هذا الفصل، حديث عليٍّ عليه السلام، ترجمة معاوية بن هشام. وقال الخطيب: «إذا قال العالم: كل من أروي لكم عنه، وأسميه، فهو عدل رضا مقبول الحديث، كان هذا القول تعديلاً منه لكل من روى عنه وسماه، وقد كان ممن سلك هذه الطريقة عبدالرحمن بن مهدي»، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: ص١١٥.

مساءلته يوم القيامة لتركه حديثه بلا حجّة، قال أبو بكر بن أبي الأسود: «كنت أسمع الأصناف من خالي عبد الرحمن بن مهدي، وكان في أصل كتابه قوم قد ترك حديثهم، منهم: الحسن بن أبي جعفر، وعباد بن صهيب، وجماعة نحو هؤلاء، ثم أتيته بعد ذلك بأشهر فأخرج إلي كتاب الرقاق، فحدثني عن الحسن بن أبي جعفر، فقلت: يا خال أليس كنت قد ضربت على حديثه وتركته؟ قال: بلى، تفكرت فيه إذا كان يوم القيامة، قام فتعلق بي فقال: يا رب سل عبد الرحمن بن مهدي، فيم أسقط عدالتي! فرأيت أنْ أُحدّث عنه، وما كان لي حجّة عند ربّي. فحدّث عنه أحاديث»[١].

وقال الحافظ مسلم بن إبراهيم: «حدّثنا الحسن بن أبي جعفر وكان من خيار الناس»[٢].

قال عمرو بن علي الفلاس: «صدوق منكر الحديث كان يحيى بن سعيد لا يحدّث عنه وكان عبد الرحمن يحدث عنه»[٣].

وقال نصر بن علي: «لم يكن بالبصرة أعبد من الحسن بن أبي جعفر»، وقال: «ما كان يفتر عن العلم»[٤].

وقال أبو زرعة: «ليس بالقوي»[٥]، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي في الحديث»[٦]

وقال البزّار: «ليس بالقويّ، وكان من العبّاد وقد حدّث عنه جماعة»[٧].

---

(١) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٦ ص٧٦.

(٢) المصدر نفسه: ج٦ ص٧٦.

(٣) المصدر نفسه: ج٦ ص٧٥.

(٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سؤالات الآجري لأبي داود: ج١ ص٤٣١.

(٥) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٣ ص٢٩.

(٦) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٢ ص٢٢٨.

(٧) الهيثمي، نور الدين، علي بن أبي بكر، كشف الأستار: ج٣ ص٢٢٣.

والمعروف أنّ قولهم: «ليس بالقوي» ليس بجرح مفسد، قال الذهبي: «وقد قيل في جَمَاعاتٍ: ليس بالقويِّ، واحتُجَّ به. وهذا النَّسائيُّ، قد قال في عِدَّةٍ: ليس بالقويّ، ويُخرِجُ لهم في (كتابه)، قال: قولُنا: (ليس بالقوي) ليس بجَرْحٍ مُفْسِد»[1].

وقال الألباني: «فإنّ ثمّة فرقاً أيضاً بين قول الحافظ "ليس بالقوي" وقوله "ليس بقوي" فإنّ هذا ينفي عنه مطلق القوة فهو يساوي قوله "ضعيف" وليس كذلك قوله الأول: "ليس بالقوي" فإنّه ينفي نوعاً خاصاً من القوة وهي قوة الحفاظ الأثبات»[2].

وعوداً على الحسن بن أبي جعفر:

فقد صحّح له الطبري، معلّقاً على خبرٍ في سنده الحسن هذا، قائلاً: «هذا خبر عندنا صحيح سنده»[3].

وقال ابن عدي بعد أنْ سبر مروياته: «والحسن بن أبي جعفر له أحاديث صالحة وهو يروي الغرائب وخاصة عن محمّد بن جحادة له عنه نسخة يرويها المنذر بن الوليد الجارودي عن أبيه عنه ويروي بهذه النسخة عن الحسن بن أبي جعفر أبو جابر محمّد بن عبد الملك المكي وله عن غير ابن جحادة عن ليث عن أيوب وعلي بن زيد وأبي الزبير وغيرهم على ما ذكرت أحاديث مستقيمة صالحة وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب وهو صدوق كما قاله عمرو بن علي، ولعلّ هذه الأحاديث التي أنكرت عليه توهمها توهماً أو شبّه عليه فغلط»[4].

وقد ضعّفه جماعة، فقد عرفنا أنّ يحيى بن سعيد القطّان لم يحدّث عنه.

---

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الموقظة في علم مصطلح الحديث: ص٨٢.

(٢) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٢ ص٢٨.

(٣) الطبري، محمّد بن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي: ج٣ ص٢٨٣.

(٤) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٢ ص٣٠٩.

وقال الترمذي: «ضعّفه يحيى بن سعيد وغيره»[١].

وقال يحيى بن معين: «ليس بشيء»[٢].

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي في الحديث، كان شيخاً صالحاً، في بعض حديثه إنكار»[٣].

«وقال إسحاق بن منصور: ضعّفه أحمد وقال البخاري: منكر الحديث وقال النسائي ضعيف وقال في موضع آخر: متروك»[٤]. وضعّفه علي بن المديني[٥].

وقال ابن حبان: «وكان من خيار عباد الله من المنقشفة الخشن» وقال: «ابن أبي جعفر من المتعبدين المجابين الدعوة في الأوقات، ولكنه ممّن غفل عن صناعة الحديث، واشتغل بالعبادة عنها، فإذا حدّث وهم فيما يروي ويقلب الأسانيد وهو لا يعلم! صار ممّن لا يحتج به وإنْ كان فاضلاً»[٦].

فتلخّص من هذه الأقوال أنّه كان من خيار الناس، ومن العبّاد المجابين الدعوة، وكان صدوقاً في نفسه وممّن لا يتعمّد الكذب، وأنّ أحاديثه صالحة، وأنّ ابن مهدي ترك الحديث عنه بلا حجّة ثم عاد وحدّث عنه خوفاً من السؤال يوم القيامة، وكذا فقد روى عنه جملة من الأئمة والرواة الثقات منهم: أبو داود الطيالسي وابن مهدي ويزيد بن زريع وعثمان بن مطر ومسلم بن إبراهيم[٧].

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٢ ص٢٢٨.

(٢) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٢ ص٣٠٤.

(٣) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٣ ص٢٩.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٢ ص٢٢٨.

(٥) المديني، علي بن جعفر، سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني: ص٦٣.

(٦) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، المجروحين: ج١ ص٢٣٦ـ ٢٣٧.

(٧) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٦ ص٧٥ـ ٧٦.

وغاية ما أُخذ عليه أنّه منكر الحديث، قالها الفلاس وتبعه تلميذه البخاري، وأنّه ربّما وهم فيما يروي، ويقلب الأسانيد من دون علم، ذكر ذلك ابن حبّان، ولم نجد من جرحه في عدالته. وضعّفه جماعة من دون ذكر السبب، كالقطّان وأبي حاتم وابن معين والنسائي، فنقول في الإجابة عن ذلك:

أمّا ترك يحيى القطان لحديثه، فلا يلازم عدم الاحتجاج به، لتشدّد يحيى بن القطان وتركه الراوي بالغلط البسيط، قال اللكنوي: «فاعرف أنّ مجرّد تركه لا يخرج الراوي من حيز الاحتجاج به مطلقاً» ذلك أنّه ترك الرواية عن جماعة لا لتهمتهم عنده بالكذب، بل لحال حفظهم، وذُكر عنه أنّه كان إذا رأى الرجل يحدّث عن حفظه مرّة هكذا ومرة هكذا ولا يثبت على رواية واحدة تركه[١].

وأمّا قول ابن معين: ليس بشيء، فليس من التضعيف، بل المراد بها عنده قلّة حديث ذلك الرجل[٢].

ثمّ إنّ الجرح غير المفسّر لا يمكن الركون إليه على ما عرفنا، خصوصاً أنّ يحيى بن معين ويحيى القطان من المتشددين في الرجال ومثلهم أبو حاتم[٣]، على أنّ عبارة أبي حاتم صريحة في عدالة الرجل، وإنّ الكلام منصب على ضعفه من جهة ضبطه، فمع تشدّده لا يمكن الاعتماد عليه في ذلك. وأمّا قول النسائي: متروك، فلا يمكن الركون إليه، لأنّ النسائي من المتعنتين المتشددين في الرجال[٤] وأنّ جرحه هذا غير مفسّر[٥]

(١) انظر: اللكنوي، محمّد بن عبد الحي، الرفع والتكميل: ص٢٦٠ـ ٢٦١.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ص٢١٢.

(٣) انظر: الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الموقظة في علم مصطلح الحديث: ص٨٣.

(٤) انظر: الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج١ ص٤٣٧، واللكنوي، محمّد بن عبد الحي، الرفع والتكميل: ص٢٧٥.

(٥) انظر، اللكنوي، محمّد بن عبد الحي، الرفع والتكميل: ص١٩٩ والسليماني، المأربي، مصطفى بن إسماعيل، ←

وهو متأخر كثيراً عن طبقة الراوي، ولم نرَ من معاصري الراوي ولا من تلاهم من اتّهمه بالكذب، بل عرفنا امتداحه من معاصريه وممّن تأخر عنه وسَبر رواياته كابن عدي، فلربّما اعتمد النسائي في ذلك على قول الفلاس: منكر الحديث، فإنّ ترك الراوي قد يكون بسبب نسبة النكارة إلى أحاديثه، فيكون قولهم: متروك، مرادفاً لقولهم منكر الحديث حينئذٍ، وسيأتي الكلام عن النكارة فانتظر.

فالحاصل؛ أنّ الطبقة المعاصرة للرجل وهم أعرف به أثنوا عليه، بما فيهم الإمام عبد الرحمن بن مهدي حيث اعترف أنّه تركه بلا حجّة، ثمّ جاءت الطبقة المتأخرة عنه فاعترف الفلاس بأنّه صدوق، وليّنه قليلاً أبو زرعة والبزّار والدارقطني، بينما ضعّفه غيرهم من دون بيان السبب، وحينئذ يقدّم التعديل، فتكون النتيجة بعد ضمّ الأقوال بعضها إلى بعض أنّ الرجل صدوق حسن الحديث.

نعم، لربّما يكون مستند التضعيف هو وجود بعض الأخطاء في رواياته كما أشار إلى ذلك أبو حاتم، بأنّ في بعض حديثه نكارة، لكنّ بعض النكارة لا يتنافى مع وثاقة الرجل، ثمّ إنّ ابن عدي سبر رواياته وخرج بنتيجة أنّ الرجل صدوق ولا يتعمد الكذب وأحاديثه مستقيمة صالحة، وأنّ الأحاديث التي أنكرت عليه من الوهم والغلط.

بقي أنْ نبيّن ما ذكره ابن حبان والبخاري.

فابن حبّان اعترف بأنّ الرجل فاضل ومن العبّاد المجابين الدعوة، وأضاف بأنّه غفل عن صناعة الحديث واشتغل بالعبادة عنها فإذا حدّث وهم فيما يروي ويقلب الأسانيد وهو لا يعلم، وهذا لم يذكره أحد غيره، وهو متشدّد متعنّت في الرجال يطعن الراوي بالغلطة والغلطتين وقد ردّ الذهبي الكثير من تضعيفاته ونعته بالخسّاف المتهور[1]

← إتحاف النبيل: ج١ ص٢٠٢.

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٤ ص٨.

تارة، وبأنّه ربّما قصب (أي جرح) الثقة، حتّى كأنّه لا يدري ما يخرج من رأسه[١] تارة أخرى، وبأنّه أسرف واجترأ[٢]، في موضع آخر، وهكذا لا يمكن الاعتماد على جرح ابن حبّان ما لم يوافقه عليه أحد المعتدلين.

أمّا قول البخاري: منكر الحديث: فقد نقل ابن القطان أنّ البخاري قال: «كلّ مَن قلتُ فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه»[٣]، لكن السخاوي قال: «قال البخاري: من قلت فيه منكر الحديث لا يحتجّ به، وفي لفظ: لا تحلّ الرواية عنه»[٤].

وعند التأمّل في الراوي محلّ البحث يترجح عندنا أنّ مراد البخاري هو عدم الاحتجاج به عنده، لا أنّه لا تحلّ الرواية عنه مطلقاً، فلا يمكن قبول ذلك مع ما عرفنا من رواية ابن مهدي وأبي داود ومسلم بن إبراهيم وغيرهم من الحفاظ والثقات عنه، فكيف لا تحلّ الرواية عنه، خصوصاً أنّ ابن مهدي صرّح بأنّه تركه بلا حجّة.

هذا وقد تتبّع الدكتور علي بقاعي قول البخاري في الراوي: منكر الحديث، فوجده يتطابق مع عدم الاحتجاج به عنده أكثر من تطابقه مع عدم حلّ الرواية عنه، فقال: «استقرأت قول البخاري في الراوي: "منكر الحديث"، في كتابه "الضعفاء الصغير" فوجدت أنّه قالها في (٦٨) راوياً، ووجدتُ بعضَ مشتقاتِها في (٢٠) راوياً آخرين...؛ ثم أحببت أنْ أرى مدى تطابق معاني هذه الألفاظ مع ما نقله ابن القطان عن البخاري فلم أجد تطابقاً تاماً»؛ ثم مثّل بتراجم إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ومسلم بن خالد الزنجي والنضر بن محمّد المروزي وفرج بن فضالة الحمصي وناصح

(١) المصدر نفسه: ج١ ص٢٧٤.

(٢) المصدر نفسه: ج٢ ص٢٥٣.

(٣) المصدر نفسه: ج١ ص٦.

(٤) السخاوي، محمّد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث: ج١ ص٣٧٣.

ابن العلاء أبي العلاء البصري وزمعة بن صالح الجندي وسليمان بن موسى الأموي الأشدق؛ ثم قال: «فلا يبعد إذاً أنْ نتأول ما نقله ابن القطان عن البخاري بأنه يقصد أنه لا يحل له أنْ يروي عنه في "صحيحه" لقوله في بعضهم: أنا لا أروي عنه، وكلّ من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه؛ ويؤيد هذا الكلام اللفظ الآخر للبخاري الذي نقله السخاوي: كلّ من قلت فيه: "منكر الحديث" لا يحتج به؛ كما يؤيده أيضاً قول ابن حجر العسقلاني في "النكت على كتاب ابن الصلاح": "أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده"؛ وهكذا إذا تتبعنا كلّ الذين قال فيهم البخاري: "منكر الحديث" فإننا نجد بعضهم ممن ينجبر ضعفه، ونجد بعضاً آخر ممن لا ينجبر ضعفه، ويصدق على جميعهم قوله "كل من قلت فيه: منكر الحديث لا يحتج به"، ولكن لا يصدق على جميعهم اللفظ الآخر "لا تحل الرواية عنه"؛ فينبغي ترجيح لفظ "لا يحتج به" على عمومه، بحيث يشمل الضعف الذي ينجبر والذي لا ينجبر»(١).

وأقول مضافاً لكلام الدكتور البقاعي: إنّ النكارة يطلقونها أحياناً على مجرّد التفرّد وإنْ كان الراوي ثقة في نفسه، قال اللكنوي: «ولا تظنن من قولهم: هذا حديث منكر أنّ راويه غير ثقة، فكثيراً ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد»(٢). فيكون الراوي منكر الحديث بلحاظ تفرّده ببعض الأحاديث دون مخالفته للثقات، وسيأتي مزيد الكلام عن منكر الحديث، في ترجمة المفضل بن صالح في حديث أبي ذر، فانتظر.

فغاية ما يمكن قوله هنا أنّ البخاري لا يحتجّ به، ولم يقل أحد من أهل الفنّ إنّ

---

(١) بقاعي، علي نايف، الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي: ص١١١- ١١٤.

(٢) اللكنوي، محمّد بن عبد الحي، الرفع والتكميل: ص٢٠٠.

الاحتجاج بالرجل يتوقف على احتجاج البخاري به. ثمّ إنّه على كلا التفسيرين للبخاري فستكون النتيجة أنّ جرحه غير مفسّر(١)؛ لأنّه لم يبيّن السبب في عدم حلّ الرواية عنه، أو عدم الاحتجاج به، فلا يؤخذ بقوله.

أمّا لو قيل إنّ المراد بمنكر الحديث هنا سواء عند الفلاس أو البخاري بأنّه مَن كثرت رواياته المنكرة، وفحشت أخطاؤه وصار ممّن لا يحتج به، فالجواب: أنّ هذا القول يدفعه رواية ابن مهدي عنه، وتصريح ابن عدي بأنّ أحاديثه صالحة ومستقيمة، وتصريح أبي حاتم بأنّ في حديثه بعض إنكار، ومن المعروف أنّ وجود النكارة لا يتنافى مع وثاقة الراوي، قال في النكت: «ومما أجمله ابن الصلاح قولهم: روى أحاديث مناكير، قال الشيخ في شرح الإلمام: "لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أنْ يقال فيه منكر الحديث، فليتنبه للفرق بين قولهم: منكر الحديث و: روى مناكير".

وقال في الإلمام: من يقال فيه: منكر الحديث ليس كمن يقال فيه: روى أحاديث منكرة؛ لأنّ منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى تقتضي أنّه وقع له في حين لا دائماً وقد قال أحمد بن حنبل في محمّد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة، وقد اتّفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث: "إنّما الأعمال بالنيات" انتهى»(٢).

وقال الذهبي: «ما كلّ من روى المناكير يُضعّف»(٣).

فتحصّل أنّ الحسن بن أبي جعفر صدوق في الحديث ولم يتعمد الكذب وله بعض

---

(١) انظر: السليماني، المأربي، مصطفى بن إسماعيل، إتحاف النبيل: ج١ ص٢٠٢- ٢٠٣.

(٢) الزركشي، بدر الدين، محمّد بن بهادر، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج٣ ص٤٣٦.

(٣) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج١ ص١١٨.

المناكير، ومن جرحه وضعّفه لم يبيّن السبب، وعاد ابن مهدي وروى عنه، وصحّح له الطبري، وليّنه قليلاً أبو زرعة والدارقطني والبزّار، ومن هذا حاله فلا ينزل حديثه عن رتبة الحسن، لأنّ الكلام كان من جهة حفظه ليس إلاّ، ولم يتّضح أنّ أخطاءه كانت كثيرة فاحشة، وإلى ذلك ذهب العلامة أحمد شاكر، حيث حسّن إسناداً فيه الحسن هذا، وقال عنه: «صدوق، في حفظه شيء»، ثمّ ذكر أقوال العلماء فيه بما فيه قول البخاري والنسائي وابن حبّان وغيرها، ثم قال: «ومثل هذا بعد هذا التفصيل، لا نرى تضعيفه بإطلاق، بل يكون حديثه حسناً، حتّى يتبيّن أنّه وهم أو خطأ خطأً شديداً، فنحكم بالضعف على ما أخطأ فيه»(١).

وفي المقام فإنّ الحسن لم ينفرد برواية حديث السفينة، بل للحديث عشرة طرق كما عرفنا، فلم يخطأ فيه إذن.

وممّن حسّن حديثه أيضاً، الشيخ حمزة أحمد الزين، حيث علّق على سند فيه الحسن هذا قائلاً: «إسناده حسن لأجل الحسن بن أبي جعفر، تكلّموا فيه لسوء حفظه، مع أنّه أهل فضل وصلاح»(٢).

بل حتّى الذهبي فإنّ عبارته غير واضحة في تضعيف الرجل، فقال عنه: «صالح، خيّر، ضعّفوه»(٣). فقد لا ينزل حديثه عن الحسن عنده.

وكذلك ابن حجر، إذ علّق على سند حديث فيه الحسن هذا فقال: «الحسن فيه ضعف»(٤).

---

(١) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر: ج٥ ص٢٥٦.

(٢) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بتحقيق: حمزة أحمد الزين: ج١١ ص٣٢٢.

(٣) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج١ ص٣٢٢.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، الإصابة: ج٨ ص٢١٧.

وهذه العبارة دلالتها على تحسين حديثه أكثر من دلالتها على التضعيف، نعم هو صرّح بضعفه في التقريب فقال: «ضعيف الحديث مع عبادته وفضله»[(١)].

وهذه العبارة لا شكّ في دلالتها على صلاحيّته في المتابعات والشواهد، لأنّ الكلام ليس في عدالة الرجل، وإنّما في ضبطه للحديث، ولذا نرى الشيخ الألباني بعد أنْ ينقل عبارة الذهبي وابن حجر في الحسن هذا، يقول: «قلت: فمثله يستشهد به إنْ شاء الله تعالى»[(٢)].

فتحصّل أنّ حديث الحسن إمّا أن يكون حسناً أو يكون ضعيفاً صالحاً في المتابعات والشواهد.

أمّا القول بأنّه شديد الضعف، فهو قول تعسفي بحقّ الرجل، ومخالف للقواعد الحديثية، وتردّه الأقوال المتقدمة، ويبدو أنّه مستند إلى أمرين:

الأول: تفسير قول منكر الحديث عند البخاري بمعنى عدم حلّ الرواية عنه.

الثاني: تحكيم هذا القول، وتقديمه على بقية الأقوال.

وكلاهما باطل، فالأول بيّناه سابقاً، والثاني: عدم وجود مبرر لطرح كلّ الأقوال في مقابل قول البخاري بعد أنْ صرّح ابن مهدي بعدم وجود حجّة في ترك حديثه، وبعد أنْ كان الرجل من العبّاد المجابي الدعوة، وبعد أن عرفنا أنّ رواياته صالحة ومستقيمة وفيها بعض النكارة، وهكذا فإنّ الجمع بين الأقوال لا يمكن أنْ ينتج عنه الضعف الشديد للرجل، فهو غير كذاب، بل ولا متّهم بالكذب، غاية ما هنالك أنّه لم يكن بذاك الضابط، فالقول بضعفه الشديد فيه إفراط شديد، وبعيد كلّ البعد عن

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٢٠١.

(٢) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٦ ص١٢٤٠ـ ١٢٤١.

الصناعة الحديثية، ولذا لم يقل به لا الذهبي ولا ابن حجر ولا الألباني، وكفاهم معرفة بهذا الفن.

٤ـ أبو الصهباء الكوفي: هو من رجال الترمذي وابن ماجة.

روى عن سعيد بن جبير، وعنه الحسن بن أبي جعفر وعدّة من الثقات مثل حماد ابن زيد وسعيد بن زيد وعمارة بن زاذان وموسى بن سعيد الراسبي وذكره ابن حبّان في الثقات[١].

ووثقه الذهبي في الكاشف، حيث قال: «أبو الصهباء الكوفي عن سعيد بن جبير وعنه حمّاد بن زيد وعدّة، ثقة»[٢].

وقال عنه حمزة أحمد الزين: «وأبو الصهباء، هو الكوفي ثقة»[٣].

وقال شعيب الأرنؤوط وبشّار عواد: «صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبّان في الثقات، ولا نعلم فيه جرحاً»[٤].

وحسّن له الألباني حديثاً أخرجه الترمذي من طريقه[٥].

٥ـ سعيد بن جبير: من رجال الستّة، وجلالته أشهر من أنْ تذكر، وأجمع أهل الفن على وثاقته وفضله[٦]، وقال فيه الذهبي: «الإمام الحافظ المقرئ المفسر الشهيد،

(١) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج١٢ ص١٢١.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج٢ ص٤٣٦.

(٣) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بتحقيق حمزة أحمد الزين: ج١٠ ص٣٠١، حديث رقم: ١١٨٤٧.

(٤) الأرنؤوط، شعيب بن محرم، معروف، بشار عواد، تحرير التقريب: ج٤ ص٢١٨.

(٥) الألباني، محمّد ناصر الدين، صحيح سنن الترمذي: ج٢ ص٥٦٧.

(٦) انظر ترجمته في: الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٤ ص٩ـ ١٠، والعسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٤ ص١١ـ ١٢ والذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج٦ ص٣٦٦ـ ٣٦٧.

أبو محمّد، ويقال: أبو عبد الله الأسدي الوالبي، مولاهم الكوفي، أحد الأعلام»[١] وقال فيه ابن حجر: «ثقة ثبت فقيه»[٢].

٦ـ عبد الله بن عباس: صحابي جليل القدر.

خلاصة الحكم على السند

تبيّن من دراسة الرجال أنّه بناء على كون الحسن بن أبي جعفر حسن الحديث فيكون هذا السند حسناً لذاته، وإمّا إذا قلنا بصلاحيته في المتابعات والشواهد، فيكون هذا السند ضعيفاً، وبضميمته إلى سابقيه يرتفع مجموع الحديث إلى الصحيح أو الحسن لغيره.

ب ـ ما رواه عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء: أخرجه ابن عدي عن علي ابن سعيد الداري ثنا محمّد بن خزيمة ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا الحسن بن أبي جعفر عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عبّاس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله[٣].

فإمّا أنْ يكون الحسن بن أبي جعفر سمعه من أكثر من شيخ له، وهو أمر ممكن في حدّ ذاته، أو اختلف في السند على مسلم بن إبراهيم، ولا بدّ أنْ نرجح أحد الإسنادين على الآخر.

فإنْ قلنا إنّ الحسن رواه عن أكثر من شيخ فهذا يزيد الطريق قوة.

وإنْ قلنا إنّه اختلف عليه، فقد عرفنا أنّ الذي روى الحديث عن مسلم في الطريق السابق خمسة من الثقات وهم، علي بن عبد العزيز، ومحمّد بن معمر وإسماعيل

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٤ ص٣٢١.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٣٤٩.

(٣) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل: ج٢ ص٣٠٦.

ابن عبد الله ومحمّد بن عبد العزيز بن أبي رزمة ومحمّد بن عبد الله بن سنجر، فالظاهر أنّ قولهم مقدّم عند المخالفة، فيتعيّن السند الذي درسناه وإسناده حسن كما تقدّم.

الطريق الثاني: عن علي بن عبد الله

وهو المروي عن علي بن عبد الله عن أبيه ابن عباس، فعند ابن المغازلي، والسيوطي، عن الصولي، قال: «ثنا محمّد بن زكريا الغلابي حدثنا جهم بن السباق أبو السباق الرياحي، حدثني بشر بن المفضل، قال: سمعت الرشيد يقول: سمعت المهدي يقول: سمعت المنصور(عبد الله بن محمّد بن علي بن عبد الله بن عباس) يقول: حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك»[١].

رجال السند

١ـ محمّد بن زكريا الغلابي:

ذكره ابن حبّان في الثقات، وقال: «محمّد بن زكريا بن دينار الغلابي الضبي من أهل البصرة يروى عن أبي الوليد الطيالسي وشعيب بن واقد والبصريين كان صاحب حكايات وأخبار يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات لأنّه في روايته عن المجاهيل بعض المناكير»[٢].

وابن حبّان، من جهة متشدد في الجرح كما عرفنا، لكنّه من جهة أخرى متساهل في التوثيق باعتباره يعتمد على أصالة العدالة فيمن لم يكن فيه جرح، إلاّ أنّه في

---

(١) ابن المغازلي، علي بن محمّد، مناقب أمير المؤمنين: ص١٤٨ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء: ج١ ص٢٢٩.

(٢) التميمي البستي، محمّد بن حبان، الثقات: ج٩ ص١٥٤.

خصوص المورد لا يمكن القول بتساهله، لأنّ حكمه ناشئ بعد سبره لروايات الرجل، فمع تشدّده خرج بنتيجة أنّ رواياته معتبرة إذا كانت عن ثقات.

لكن، قال ابن مندة في الغلابي هذا: «متكلّم فيه». وقال الدارقطني: «يضع الحديث»[(١)].

قلت: أمّا لفظ متكلم فيه فجرح غير مفسّر، وأمّا أنّه يضع الحديث، فلربّما بروايته عن غير الثقات كما قال ابن حبّان.

وقال الذهبي: «ضعيف»[(٢)].

٢ـ جهم بن السباق: لم أجد له ترجمة.

٣ـ بشر بن المفضل: لعلّه الرقاشي البصري، وهو ثقة من رجال الستّة.

وثقه أبو حاتم وأبو زرعة والنسائي وابن سعد وغيرهم[(٣)]، ولم يجرحه أحد.

٤ـ هارون الرشيد: الحاكم العباسي: لم يعرف حاله في الحديث.

٥ـ المهدي (محمّد بن المنصور): الحاكم العباسي، كسابقه لم يعرف حاله، وقال الذهبي: «وما علمت قيل فيه جرحاً، ولا توثيقاً»[(٤)].

٦ـ المنصور (عبد الله بن محمّد): الحاكم العباسي، كسابقه لم يعرف حاله، وقال الذهبي معلّقاً على سند فيه المهدي عن أبيه المنصور، قائلاً: «لكن ما علمت أحداً احتج بالمهدي ولا بأبيه في الأحكام»[(٥)].

---

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٣ ص٥٥٠.

(٢) المصدر نفسه: ج٣ ص٥٥٠.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج١ ص٤٠٢.

(٤) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج١٠ ص٤٣٥.

(٥) المصدر نفسه: ج١٠ ص٤٣٥.

٧ـ محمّد بن علي بن عبد الله: من رجال مسلم والنسائي وأبي داود والترمذي وابن ماجة وذكره ابن حبان في الثقات[١].

وقال ابن حجر: «ثقة»[٢].

٨ـ علي بن عبد الله: من رجال البخاري في الأدب المفرد، والخمسة، وثقه ابن سعد والعجلي وأبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

وقال ابن حجر: «ثقة عابد»[٤].

٩ـ عبد الله بن عباس: صحابي.

خلاصة الحكم على السند

هذا إسناد ضعيف لجهالة أربعة من الرواة، ثلاثة من خلفاء بني العباس، وجهم ابن السباق، ولضعف محمّد بن زكريا أيضاً.

رابعاً: حديث أبي ذر

وقد رواه عنه حنش بن المعتمر وسعيد بن المسيب وأبو الطفيل وزاذان وشيخ لم يسمّ:

١. حديث أبي ذر برواية حنش

ورواه عن حنش، أبو إسحاق، وسمّاك بن حرب.

---

(١) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٩ ص٣١٦ والتميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٥ ص٣٥٢.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج٢ ص١١٥.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٧ ص٣١٢.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٦٩٨.

ورواه عن أبي إسحاق خمسة: الأعمش والمفضل، والحسن بن عمرو الفقيمي، وعمرو بن ثابت، ويونس بن أبي إسحاق.

أ. رواية سمّاك عن حنش

قال الطبراني: «حدثنا محمّد بن عثمان بن أبي شيبة قال: حدّثنا عليّ بن حكيم الأودي قال حدثنا عمرو بن ثابت عن سماك بن حرب عن حنش بن المعتمر قال رأيت أبا ذر وهو آخذ بحلقة الكعبة وهو يقول أنا أبو ذر الغفاري من لم يعرفني فأنا جندب الغفاري سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»[١].

رجال السند

١ـ محمّد بن عثمان بن أبي شيبة: هو أحد الأئمّة الحفاظ ونقّاد الرجال المعروفين، سمع أباه، وعميه: أبا بكر (عبد الله بن محمّد صاحب المصنّف)، والقاسم، وكذلك سمع أحمد بن يونس اليربوعي، وعلي بن المديني، ويحيى الحماني، وسعيد بن عمرو الأشعثي، ومنجاب بن الحارث، والعلاء بن عمرو الحنفي، وأبا كريب، وهناداً، وخلقاً سواهم. وعنه: ابن صاعد، وابن السماك، والنجاد، وجعفر الخلدي، وابن أبي دارم، وإسماعيل الخطبي، وأبو بكر الشافعي، وسعد بن محمّد الناقد، وأبو علي بن الصواف، وأبو القاسم الطبراني، والحسين بن عبيد الدقاق، والإسماعيلي، وغيرهم[٢].

ومحمّد هذا ضعّفه الحضرمي محمّد بن عبد الله، وهو من أقرانه فقال: «هو عصا

(١) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط: ج٥ ص٣٥٤ـ ٣٥٥.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٤ ص٢١ والمنصوري، نايف بن صلاح، إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني: ص٥٨٧.

موسى يلقف ما يأفكون»[١].

والظاهر من كلمات العلماء أنّ هذا من حسد الأقران والتعصّب، لذا فإنّ الذهبي قال في ترجمة مطيّن: «وقد تكلّم فيه محمّد بن عثمان بن أبي شيبة، وتكلّم هو في ابن عثمان، فلا يعتد غالباً بكلام الأقران، لا سيما إذا كان بينهما منافسة، فقد عدد ابن عثمان لمطيّن نحواً من ثلاثة أوهام، فكان ماذا؟ ومطيّن أوثق الرجلين»[٢]. وقد يستفاد من هذه العبارة أنّ الذهبي يوثّق ابن عثمان، إذ لو كان يضّعفه لما اعتنى بكلامه من الأساس ولما قال مطيّن أوثق الرجلين، وعلى العموم فإنّ الكلام في ابن عثمان كان على ما يظهر لأجل المنافسة بين الأقران، لذا قال أبو نعيم ابن عدي الحافظ: «وقد كنت وقفت على تعصب وقع بينهما بالكوفة سنة سبعين، وعلى أحاديث ينكر كلّ واحد منهما على صاحبه، ثم ظهر أنّ الصواب الإمساك عن القبول عن كلّ واحد منهما في صاحبه»[٣].

وهذه العبارة أيضاً يظهر منها توثيق أبي نعيم لكلا الرجلين، وإلاّ فلا معنى لتوقفه لو كان أحدهما كذاباً.

وقال ابن عدي: «كان محمّد بن عبد الله الحضرمي مطيّن يسيء الرأي فيه ويقول عصا موسى تلقف ما يأفكون. وسألت عبدان (بن أحمد الأهوازي) عنه فقال: كان يخرج إلينا كتب أبيه المسند بخطه في أيام أبيه وعمه فيسمعه من أبيه، قلت له: وكان إذ ذاك رجلاً؟ قال: نعم. قال الشيخ (ابن عدي): ومحمّد بن عثمان هذا على ما وصفه عبدان لا بأس به، وابتلى مطيّن بالبلدية؛ لأنّهما كوفيان جميعاً قال فيه ما قال وتحول

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٢ ص٦٦١.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٤ ص٤٢.

(٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج٣ ص٢٥٦.

محمّد بن عثمان بن أبي شيبة إلى بغداد وترك الكوفة ولم أر له حديثاً منكراً فأذكره»[١].

فابن عدي تبعاً لعبدان الأهوازي لا يرى به بأساً.

وقال الحافظ صالح بن محمّد جزرة: «ثقة»[٢].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «محمّد بن عثمان بن أبي شيبة أبو جعفر يروي عن العراقيين كتب عنه أصحابنا»[٣].

وقال مسلمة بن قاسم: «لا بأس به، كتب الناس عنه، ولا أعلم أحداً تركه»[٤].

وقال الخطيب: «وكان كثير الحديث واسع الرواية ذا معرفة وفهم، وله تاريخ كبير»[٥].

وهو من شيوخ الإسماعيلي في معجمه، وقد سكت عنه، ممّا يدلّ على قبوله عنده لأنّ ذكر في مقدمة معجمه بأنّه بيّن حال المذموم عنده في الحديث لكذب أو اتّهام أو جهالة[٦].

وقال الذهبي: «الإمام الحافظ المسند جمع وصنف وله تاريخ كبير، ولم يرزق حظاً، بل نالوا منه، وكان من أوعية العلم»[٧].

وقال: «وكان بصيراً بالحديث والرجال، له تواليف مفيدة»[٨].

---

(١) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٦ ص٢٩٥.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٤ ص٢١.

(٣) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٩ ص١٥٥.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، لسان الميزان: ج٥ ص٢٨١.

(٥) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج٣ ص٢٥٣.

(٦) الإسماعيلي، أحمد بن إبراهيم، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي: ج١ ص٣٠٩، ص٣٩١.

(٧) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٤ ص٢١.

(٨) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٣ ص٦٤٢.

وعند وفاة الحافظ محمّد بن عثمان، قال ابن المنادي: «كنا نسمع شيوخ أهل الحديث وكهولهم يقولون مات حديث الكوفة بموت موسى بن إسحاق ومحمّد بن عثمان وأبي جعفر الحضرمي وعبيد بن غنام»[١].

نعم، نقل ابن عقدة أنّ عبد الله بن أحمد وابن خراش وغيرهم اتّهموه بالكذب[٢].

ويبدو أنّ نقّاد الحديث وأهل التحقيق لم يعبأوا بذلك، إذ إنّ ابن عقدة تكلّم فيه بعضهم، أضف إلى ذلك أنّه زيدي المذهب وابن أبي شيبة سلفي العقيدة، ثمّ إنّه تفرد بذلك ولم ينقله أحد غيره، لذا قال المعلّمي، وهو ذهبي العصر كما يسمّونه: «وأمّا التكذيب فإنّه تفرد بنقله أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة وليس بعمدة كما تقدّم في ترجمته، وتقدم في ترجمة محمد بن الحسين أنّه لا يقبل من ابن عقدة ما ينقله من الجرح ولا سيما إذا كان في مخالفة في المذهب كما هنا. ويؤكد ذلك هنا أنّ ابن عقدة نقل التكذيب عن عشرة مشهورين من أهل الحديث وتفرد بذلك كله فيما أعلم فلم يرو غيره عن أحد منهم تكذيب محمّد بن عثمان.

وقد كان محمّد ببغداد وبغاية الشهرة كثير الخصوم فتفرد ابن عقدة عن أولئك العشرة كافٍ لتوهين نقله...»[٣].

كما أنّ من شيوخ الرجل علي بن المديني ويحيى بن معين، وكانا يجيبانه عن الرجال، وله كتاب في الرجال: سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، فمن البعيد أنْ يتعامل ابن المديني ويحيى بن معين مع رجل كذاب، بل لم نرَ منهما جرحاً فيه مع

---

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٤ ص٢٢.

(٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج٣ ص٢٥٦- ٢٥٧.

(٣) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: ج٢ ص٦٩٤- ٦٩٥.

معرفتهما به.

هذا وقد نقلت عنه تضعيفات غير مفسّرة، ولعلّ منشأها هو كلام ابن عقدة، وقد أجاب عنها المعلمي أيضاً[١].

فالظاهر أنّ الرجل صحيح أو حسن الحديث، لذا:

قال الهيثمي: «ثقة، وقد ضعّفه غير واحد»[٢].

وصحّح له الحاكم وكذا الذهبي[٣].

وعلق ابن كثير على إسناد فيه محمّد هذا فقال: «إسناده جيّد حسن»[٤]، وعلّق على آخر فيه محمّد هذا عن أحمد بن طارق قائلاً: «هذا إسناد لا باس به لكني لا أعرف حال أحمد بن طارق»[٥] فابن كثير يرى محمّد بن عثمان حسناً وجيد الحديث.

وصحّح وجوّد له الحافظ ابن حجر العسقلاني[٦].

وقال الألباني: «فيه كلام، لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن إنْ شاء الله»[٧].

وقال: «حققت القول فيه في مقدمتي على كتابه "مسائل ابن أبي شيبة عن شيوخه"، وانتهيت فيها إلى أنّه حافظ لا بأس به»[٨].

---

(١) المصدر نفسه: ج٢ ص٦٩٤ـ ٦٩٥.

(٢) الهيثمي، نور الدين، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد: ج١ ص١٥٠.

(٣) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، وبذيله التلخيص للذهبي: ج٢ ص١٩٦، ص٣٥٥، ٤٣٢، ج٣ ص٣٧ وغيرها.

(٤) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، السيرة النبوية: ج١ ص١٦١.

(٥) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية: ج٢ ص١٨٣.

(٦) العسقلاني، أحمد بن حجر، الإصابة: ج٢ ص٥٢٧، ج٣ ص٦٣.

(٧) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤ ص١٥٦.

(٨) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج٩ ص٩٠.

قال الشيخ محمّد بن خليفة التميمي: «وفي نظري أنّ أعدل الأقوال وأرجحها هو ما قاله ابن عدي ومسلمة بن القاسم من أنّه لا بأس به»[١].

وقال المحقق محمّد بن حمد الحمود: «إنّ الرجل لم يزل مقبولاً عند العلماء (وأسئلته عن شيخيه ابن المديني وابن معين في الجرح والتعديل تدل على قربه منهما) وإنّ حديثه لا ينزل عن رتبة الحسن»[٢].

وقال الشيخ نايف بن صلاح المنصوري: «(صدوق له غرائب، على سعة حديثه) فالأولى أنْ يُحسّن حديثه»[٣].

٢ـ علي بن حكيم الأودي: من رجال البخاري في الأدب المفرد ومسلم والنسائي، روى عنه البخاري في الأدب ومسلم وعبد الله بن أحمد بن حنبل ومحمّد بن عثمان بن أبي شيبة وغيرهم كثر، وهو ثقة بلا كلام، ترجمه المزي وقال: «قال إبراهيم ابن عبد الله بن الجنيد عن يحيى بن معين: ليس به بأس ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: صدوق خرج مع أبي السرايا، وقال النسائي ومحمّد بن عبد الله الحضرمي: ثقة»[٤].

وقال ابن حجر: «ثقة»[٥].

٣ـ عمرو بن ثابت: الظاهر أنّ الرجل صدوق في نفسه وأحاديثه مستقيمة وليس فيها نكارة، لكنّهم ضعّفوه بأمور لا علاقة لها بالوثاقة، وهذه الأمور هي الرفض

---

(١) التميمي، محمّد بن خليفة، محمّد بن عثمان بن ابي شيبة وكتابه العرش: ص٢٣٤.

(٢) ابن أبي شيبة، محمّد بن عثمان، العرش، بتحقيق محمّد الحمود: ص٢٩.

(٣) المنصوري، نايف بن صلاح، إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني: ص٥٨٨.

(٤) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٢٠ ص٤١٥ـ ٤١٦.

(٥) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٦٩٣.

والتشيع وسبّ السلف كما يزعمون وروايته ارتداد الناس بعد رسول الله إلا أربعة.

قال أبو داود: «عمرو بن ثابت، وأبو إسرائيل، ويونس بن خباب ليس في حديثهم نكارة»[١].

وقال: «قد روى إسماعيل بن أبي خالد، وسفيان عن عمرو بن ثابت ـ وهو المشووم[٢] ـ ليس يشبه حديثه أحاديث الشيعة، وجعل يقول: يعني أنّ أحاديثه كانت مستقيمة»[٣].

وقال: «وعمرو بن ثابت رافضي رجل سوء، ولكنّه كان صدوقاً في الحديث»[٤].

كما أنّ ابن المبارك حدّث عنه ثمّ ترك ذلك:

قال الحاكم: «عمرو بن ثابت هذا هو ابن أبي المقدام الكوفي، وليس من شرط الشيخين، وإنّما ذكرته شاهداً، ورواية عبد اللّه بن المبارك عنه حثّني على إخراجه»[٥].

وقال عليّ بن الحسن بن شقيق: «سمعت ابن المبارك يقول لا تحدثوا عن عمرو ابن ثابت فإنّه كان يسبّ السلف»[٦].

وقال الحسن بن عيسى: «ترك ابن المبارك حديثه وقال هناد بن السري لم يصل عليه ابن المبارك»[٧].

وقال عبد الملك: «سألت ابن المبارك قلت: عمرو بن ثابت لَمَ تركتَ حديثه؟

(١) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سؤالات الآجري لأبي داود: ص٢٤٥.

(٢) أي كثير الشامات.

(٣) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سؤالات الآجري لأبي داود: ص٣٤٢.

(٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود: ج١ ص٧٢.

(٥) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين: ج١ ص٩٠.

(٦) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٨ ص٩.

(٧) انظر: المصدر نفسه: ج٨ ص٩.

قال: كان يشتم السلف فلذلك تركت حديثه»[١].

فابن المبارك كان يحدّث عن عمرو وقد أوضح العلّة في تركه إياه وهي دعوى سبّ السلف، ومرادهم من السلف على ما يبدو عثمان، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: «كان يشتم عثمان، ترك ابن المبارك حديثه»[٢] وقال الساجي: «مذموم وكان ينال من عثمان ويقدّم عليّاً على الشيخين»[٣]. وهذه ليست بعلّة قادحة عندهم، فهم يوثقون من يسبّ ويقع في عليّ بن أبي طالب، بل إنّ السلف كان يقع في بعضه البعض، فلماذا يضعّف من يقع في عثمان ولا يضعّف غيره!!

ولذا نرى الحافظ أبا الوليد هشام بن عبد الملك يحدّث عن ابن أبي المقدام ويُمشّي حديثه، قال الحافظ الفسوي: «فسمعت أبا الوليد هشام بن عبد الملك يقول: قد كتبنا عنه ونحدث عنه. فقال له قائل: ابن المبارك تكلّم فيه. قال أبو الوليد: كان يذهب مذهب الزيدية ولم يكن به بأس»[٤].

كما أنّ هناد بن السري حدّث عنه كثيراً، وقال: «كتبت عن عمرو بن ثابت قال حدّثنا كثيراً فبلغني عنه أنّه كان يوماً عند حبان بن علي قال هناد وأخبرني من سمعه وما أراه إلا نوفلاً يقول: كفر الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أربعة قال قيل لحبان أقول هذا ولم تنكر عليه قال فقال حبان هو جليسنا كأنه قال فكرهت أنْ أقولّ له شيئاً قال: وكان حين تكلّم بهذا الكلام يتناوم كأنّه ينعس يعني حبان»[٥].

(١) انظر: العقيلي، محمّد بن عمرو، الضعفاء الكبير: ج٣ ص٢٦٢.
(٢) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٨ ص١٠.
(٣) انظر: المصدر نفسه: ج٨ ص١٠.
(٤) الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ: ج٣ ص٢٣.
(٥) العقيلي، محمّد بن عمرو، الضعفاء الكبير: ج٣ ص٢٦١.

فنلحظ هنا أنّ حبان بن علي يرفض الطعن في عمرو بن ثابت بل أظهر نفسه مظهر المتناعس لأجل أنْ لا يتكلم فيه، مضافاً إلى أنّ هذه الرواية ليست بعلّة قادحة في الرجل، فقد وردت عن بعض الصحابة، فهذه عائشة تقول: «قبض رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) ولو نزل بالجبال الراسيات ما نزل بأبي لهامها، اشرأب النفاق بالمدينة، وارتدت العرب قاطبة...»[١].

وعن أنس، قال: «لمّا توفي رسول الله صلى الله عليه وآله ارتدت العرب...».

والحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي[٢].

كما أنّ عليّ بن المديني وهو لا يُحدّث إلاّ عن مقبول عنده[٣]، حدّث عنه أيضاً، قال محمّد بن المثنى: «سمعت عبد الرحمن يُحدّث عن عمرو بن ثابت بن أبي المقدام»[٤].

نعم قال عمرو بن علي: «سألت عبد الرحمن بن مهدي عن حديث عمرو بن ثابت فأبى أنْ يحدّث عنه، وقال: لو كنت محدثاً بحديث لحدثت بحديث أبيه عن سعيد ابن جبير في التفسير»[٥].

وهنا حيث لا يمكن الترجيح فيمكن الجمع بأنّ ابن مهدي حاله حال ابن المبارك كان يحدّث عن عمرو وتركه لأحد الأسباب المتقدمة.

وهكذا بقيّة الأقوال في ذمّه فإنّ السبب الرئيسي هو ما ذكرناه لا غير:

---

(١) ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق: ج٣٠ ص٣١١.

(٢) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين وبذيله تلخيص المستدرك للذهبي: ج١ ص٣٨٦.

(٣) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر: تهذيب التهذيب: ج٩ ص١٠٠.

(٤) العقيلي، محمّد بن عمرو، الضعفاء الكبير: ج٣ ص٢٦٢.

(٥) المصدر نفسه: ج٣ ص٢٦٢.

قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، يكتب حديثه كان رديء الرأي شديد التشيع»[١].

وقال العجلي: «شديد التشيّع، غال فيه، واهي الحديث»[٢].

وقال ابن سعد: «كان متشيعاً مفرطاً ليس هو بشيء في الحديث ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه ورأيه»[٣].

أمّا النسائي، فقال: «متروك الحديث وقال مرة: ليس بثقة ولا مأمون»[٤].

ومن الواضح أنّ النسائي متأخر عن طبقة عمرو بن ثابت، فالنسائي متوفى سنة ٣٠٣هـ، بينما عمرو بن ثابت متوفى سنة ١٧٢هـ، فالنسائي اعتمد على أقوال من قبله، أو اعتمد على روايات الرجل فقط، وقد عرفنا أنّ التضعيف كان بسبب المذهب واتّهامه بسب السلف وروايته خبر الارتداد لا غير، وهو تضعيف غير معتد به، أضف إلى ذلك فإنّه لم يُترك كما عرفنا وسيأتي أيضاً، فقوله: متروك، مجازفة واضحة، وهو جرح غير مفسّر كما لا يخفى[٥].

وقال ابن حبّان: «روى عنه العراقيون. مات سنة اثنتين وسبعين وقد قيل سنة سبعين ومائة كان ممّن يروي الموضوعات. لا يحلّ ذكره إلا على سبيل الاعتبار»[٦].

وابن حبّان مضافاً لتأخره عن طبقة الرجل، ومضافاً لكونه متشدداً جداً، فإنّه لم

---

(١) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٦ ص٢٢٣.

(٢) العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات: ج٢ ص١٧٣.

(٣) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٨ ص١٠.

(٤) انظر: المصدر نفسه: ج٨ ص٩.

(٥) انظر: السليماني، المأربي، مصطفى بن إسماعيل، إتحاف النبيل: ج١ ص٢٠٢.

(٦) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، المجروحين: ج٢ ص٧٦.

يذكر أي رواياتٍ وضعها، وغاية ما ذكره ما قدّمنا بيانه من أنّ ابن مهدي أبى أنْ يحدّث عنه، وأنّ ابن معين قال: لا ثقة ولا مأمون، وقد تقدّم مناقشة ابن مهدي وسيأتي نقاش ابن معين، كما أنّ دلالتهما لو سلّم بها فإنّما هي في ضعف الرجل ولا تدل على الوضع، فقول ابن حبان لا يمكن الأخذ به، خصوصاً مع تصريح أبي داود بأنّ أحاديث عمرو مستقيمة، وليس فيها نكارة!

وقال ابن عدي: «الضعف على رواياته بيّن»[١].

وقال أبو أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالمستقيم»[٢]، وهذان مضافاً لتأخرهما زماناً عن طبقة ابن أبي المقدام فإنّ تضعيفهما له بسبب رواياته لا لضعف في ذاته، ومن الغرائب أنّ ابن عدي قال عبارته هذه بعد أنْ ساق لعمرو عدّة روايات منها: «من كنت مولاه فعلي مولاه» وهو حديث متواتر ورد من طرق عديدة جداً!!

وقد لخّص أبو بكر البزار الرأي في عمرو بن ثابت، حيث قال: «كان يتشيّع ولم يُترك»[٣]. لذا عرفنا أنّ ابن المبارك روى عنه ثمّ تركه وكذا عبد الرحمن ابن مهدي، وروى عنه هناد بن السري كثيراً، وروى عنه غير هؤلاء كثر منهم: أبو داود الطيالسي وعمرو بن محمّد العنقزي وسهل بن حماد أبو عتاب الدلال وعيسى بن موسى غنجار وموسى بن داود الضبي ويحيى بن بكير ويحيى بن آدم وعبد الله بن صالح العجلي وسعيد بن منصور والحسن بن الربيع والبوراني وعباد بن يعقوب الرواجني وآخرون[٤].

---

(١) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٥ ص١٢٢.

(٢) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٨ ص١٠.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٨ ص١٠.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٨ ص٩.

ولذا فإنّ البخاري لم يزد على أنْ قال: «ليس بالقوي عندهم»[١]. وعرفنا فيما سبق أنّ هذه العبارة لا تدل على الجرح، بل تفيد درجة دانية من الثقة فهو بمنزلة الصدوق.

ولهذا فإنّ جريراً يصرّح بصلاح الرجل، قال العقيلي: «حدثنا أحمد بن علي قال حدثنا أبو غسان قال: كان جرير يخرج حديث عمرو بن ثابت، فيقولون: لا نريده، فيقول: أدركته صالحاً، فيقولون: تغير بعدك»[٢]. ولا معنى لهذا التغيّر سوى أنّهم وقفوا على عقيدة الرجل.

نعم بقي قولان لابدّ من التوقف عندهما:

الأوّل: قول أبي زرعة، حيث ذكر أنّ عمرو بن ثابت: «ضعيف الحديث»[٣]، وهذا الجرح في حقيقته جرح غير مفسّر، فلا يمكن الركون إليه مع تصريح أبي داود بصدق الرجل في ذاته، وتمشية الحافظ أبي الوليد لحديثه وأنّه لابأس به، وإن كان هناك تفسير لجرح أبي زرعة، فهو لا يخرج عن الأسباب التي ذكرناها في البحث، وهو تفسير غير قادح في الوثاقة.

الثاني: قول ابن معين: فقد نقل عنه العقيلي عدّة أقوال، قال:

«حدّثنا محمّد بن عثمان قال: سمعت يحيى بن معين يقول: كان عمرو بن ثابت ضعيفاً.

حدّثنا محمّد بن عيسى قال: حدثنا عباس قال: سمعت يحيى قال: عمرو بن ثابت بن أبي المقدام ليس بشيء وفي موضع آخر: ليس بثقة ولا مأمون.

(١) العقيلي، محمّد بن عمرو، الضعفاء الكبير: ج٣ ص٢٦١.

(٢) المصدر نفسه: ج٣ ص٢٦٢.

(٣) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٦ ص٢٢٣.

حدثنا محمّد بن أحمد قال: حدّثنا معاوية بن صالح قال: سمعت يحيى قال: عمرو ابن ثابت لا يكذب في حديثه»[١].

وهنا لا يمكن أنْ نتمسّك بجرح ابن معين لأمور ثلاثة:

١ـ إنّ الجرح هنا غير مُفسّر فلا يمكن أنْ يُقدّم على التوثيق.

٢ـ إنّ ابن معين من المتشددين في الجرح، فلا يُقدّم قوله على التوثيق.

٣ـ إنّ جرحه معارض بكلامه الأخير بأنّ الرجل لا يكذب في حديثه، ولعلّ اضطراب ابن معين في الرجل ناشئ من الأسباب التي قدمناها حول عقيدة الرجل.

خلاصة الكلام في عمرو بن ثابت

تلخّص من جميع ما تقدّم؛ أنّ الرجل صدوق في نفسه، وقد اعتمده أبو داود وأبو الوليد واضطرب فيه ابن معين ولم يجرحه البخاري بجرح مفسد، وصرّح أبو حاتم بأنّه يكتب حديثه، وصرّح البزار بأنّه لم يُترك، وحدّث عنه كبار الحفاظ، واستشهد به الحاكم، وأنّ من ذمّه أو تركه فإنّما لأجل تشيعه ووقوعه في عثمان وروايته رواية الارتداد، وهي علل ليست بجارحة في الراوي، ولم نر فيه جرحاً مفسّراً، فالتوثيق مقدّم حينئذ، أضف إلى ذلك، فإنّ من موجبات تقديم التوثيق فيما إذا عرف الموثق علة الجرح وقام بردّها، وهي متوفرة في المقام حيث إنّ أبا الوليد عرف سبب الجرح وهو كونه زيدي المذهب لا غير، لذا حدّث عنه وقال إنّه لا بأس به، فيكون حديثه حسناً لذاته، ولا أقل من كونه صالحاً في المتابعات والشواهد.

٤ـ سِماك بن حرب: من رجال البخاري في التعاليق، ومسلم والأربعة.

وقد وثقه أبو حاتم ويحيى بن معين، وقال النسائي: ليس به بأس، وفي حديثه

---

(١) العقيلي، محمّد بن عمرو، الضعفاء الكبير: ج٣ ص٢٦٢ـ ٢٦٣.

شيء، وذكر بعضهم أنّه مضطرب في حديث عكرمة، وضعّفه شعبة، وليّنه بعضهم، وتكلّم فيه بعضهم لتغير في آخر عمره[١].

وقال مغلطاي: «وذكره الحاكم النيسابوري، وأبو حفص ابن شاهين، وابن خلفون في جملة الثقات، زاد: تُكُلّم في حفظه وهو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين، ووثقه ابن أبي زياد وغيره»[٢].

وقال البزار: «كان رجلاً مشهوراً لا أعلم أحداً تركه وكان قد تغير»[٣].

وذكر العجلي أنّه جائز الحديث إلا أنّه كان في حديث عكرمة ربّما وصل الشيء وكان الثوري يضعّفه بعض الضعف، ولم يرغب عنه أحد، وكان فصيحاً عالماً بالشعر وأيام الناس[٤]

والتحقيق أنّ الرجل مختلف فيه، لكن حيث إنّه من رجال مسلم، فهو ثقة عنده، بل عند الجمهور، ولا يعدل عن توثيقه إلا ببينة واضحة، وإذا ما عرفنا أنّ أبا حاتم وابن معين من المتشدّدين ومع ذلك وثّقوه مطلقاً، وتضعيف شعبة وسفيان غير مفسّر، فنقول: إنّ الرجل لا يقلّ حديثه عن رتبة الحسن، لذا قال ابن عدي: «ولسماك حديث كثير مستقيم إنْ شاء الله وقد حدث عنه الأئمّة، وهو من كبار تابعي الكوفيين وأحاديثه حسان عمّن روى عنه وهو صدوق لا بأس به»[٥].

والعلماء ونقاد الحديث بين محسّن ومصحّح لحديثه:

قال الذهبي: «أبو المغيرة الهذلي الكوفي. صدوق صالح، من أوعية العلم،

---

(١) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج١٢ ص١١٨- ١١٩.

(٢) مغلطاي، علاء الدين بن قليج، إكمال تهذيب الكمال: ج٦ ص١٠٩.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٤ ص٢٠٥.

(٤) انظر: العجلي: أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات: ج١ ص٤٣٦- ٤٣٧.

(٥) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٣ ص٤٦٢.

مشهور»[١].

وقد صحّح له كثيراً في تلخيصه حتّى في رواياته عن عكرمة[٢].

وقال ابن حجر: «صدوق وروايته عن عكرمة خاصّة مضطربة وقد تغّير بأخره فكان ربّما تلقن»[٣]، والتغير غير الاختلاط كما عرفنا سابقاً، كما أنّه علّق على إسناد فيه سماك عن عكرمة قائلاً: «إسناده قوي»[٤].

وقال الألباني: «في سماك كلام لا يضر وهو حسن الحديث في غير روايته عن عكرمة، ففيها ضعف»[٥] وقد صحّح له كثيراً على شرط مسلم[٦]، بل حسّن وجوّد له حتى في روايته عن عكرمة[٧].

وصحّح له أحمد شاكر[٨] وقال: «هو ثقة، وما تكلم به فيه بعضهم غير قادح»[٩].

وقال شعيب الأرنؤوط: «سماك بن حرب ينزل عن درجة أهل الحفظ والضبط، فهو حسن الحديث»[١٠].

---

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٢ ص٢٣٢.

(٢) انظر: الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين وبذيله تلخيص المستدرك للذهبي: ج١ ص٧٨، ٨٨، ١٦٦، ٢٠٢، ٢٨٦، ٢٩٧، ج٢ ص٢٤، ٣٧، وغيرها كثير.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٣٩٤.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، فتح الباري: ج٢ ص١١٨.

(٥) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٢ ص٥٦٧.

(٦) المصدر نفسه: ج٢ ص٦٥٢، ج٣ ص١٩٩، ج٦ ص٤٥٤ وغيرها.

(٧) المصدر نفسه: ج٤ ص٣٠٩، ج٤ ص٥٤٩ وغيرها.

(٨) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص٢٣٣، ٢٥٧.

(٩) المصدر نفسه: ج١ ص٢١٦.

(١٠) المصدر نفسه: بتحقيق شعيب الأرنؤوط: ج١ ص٢٩٨.

وقال الحويني الأثري: «وسماك متكلم فيه وحديثه حسن»[١].

فالرجل محتجٌ به، خصوصاً أنّ روايتنا محلّ البحث ليست عن عكرمة، بل عن حنش الكناني، على أنّ الرجل لم ينفرد، بل له متابعة عن أبي إسحاق السبيعي ستأتي لاحقاً.

٥ـ حنش بن المعتمر: أبو المعتمر الكوفي، من رجال أبي داود والنسائي في الخصائص والترمذي، روى عن علي وأبي ذر وغيرهما، وروى عنه أبو إسحاق السبيعي والحكم بن عتيبة وسماك بن حرب وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهم[٢].

قال أبو داود: «ثقة»[٣].

وقال العجلي: «كوفي ثقة، تابعي»[٤].

وقال يعقوب بن سفيان: «كوفي لا بأس به»[٥].

وقال ابن عدي: «لا بأس به»[٦].

وقال النسائي: «ليس بالقوي»[٧].

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: هو عندي صالح، قلتُ: يحتجون بحديثه؟ قال: ليس أراهم يحتجون بحديثه»[٨].

---

(١) النسائي، أحمد بن شعيب، تهذيب خصائص الإمام علي بتحقيق: الحويني الأثري: ص٤٢.

(٢) انظر: المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٧ ص٤٣٢.

(٣) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سؤالات الآجري لأبي داود: ج١ ص٣٠٠ـ ٣٠١.

(٤) العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات: ج١ ص٣٢٦.

(٥) الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ: ج٣ ص٢١٩.

(٦) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٢ ص٤٣٨.

(٧) النسائي، أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكين: ص١٧١.

(٨) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٣ ص٢٩١.

وقال البخاري: «يتكلّمون في حديثه»(١).

وقال ابن حبّان: «كان كثير الوهم في الأخبار ينفرد عن علي عليه السلام بأشياء لا تشبه حديث الثقات حتّى صار ممّن لا يحتج به»(٢).

ومن خلال الجمع بين هذه الأقوال وملاحظة تشدد أبي حاتم وابن حبّان والنسائي وأنّ الجرح الذي ورد فيه من البخاري وأبي حاتم غير مفسّر، وأنّ المراد من ليس بالقوي هو نوع تليين وليس بجرح مفسد، فيكون التوثيق محكم وأقلّ حالات الرجل أنْ يكون حديثه حسناً، لذا صحّح له الحاكم(٣) والذهبي(٤) وأحمد شاكر(٥)، وحسّن له الألباني(٦)، وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام»(٧)، وعرفنا أنّ هذه من ألفاظ التحسين على ما مرّ سابقاً، وقال الحويني الأثري: «وفي حنش كلام لا يضرّ إنْ شاء الله»(٨).

٦ـ أبو ذر الغفاري: صحابي جليل القدر معروف بصدق اللهجة.

خلاصة الحكم على السند

اتّضح من خلال التراجم أنّ هذا إسناد حسن لذاته، وعمرو بن ثابت متكلّم فيه

---

(١) البخاري، محمّد بن إسماعيل، التاريخ الصغير: ج١ ص٢٣٧.

(٢) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، المجروحين: ج١ ص٢٦٩.

(٣) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين وبذيله التلخيص للذهبي: ج٤ ص٩٣، ص٢٢٩ـ٢٣٠.

(٤) المصدر نفسه: ج٤ ص٩٣، ص٢٢٩ـ٢٣٠.

(٥) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل بتحقيق أحمد محمّد شاكر: ج١ ص٤١١، ٤١٢.

(٦) الألباني، محمّد ناصر الدين، إرواء الغليل: ج٣ ص٢١٢، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٢ ص٤٤٨.

(٧) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٢٤٩.

(٨) النسائي، أحمد بن شعيب، تهذيب خصائص الإمام علي بتحقيق الحويني الأثري: ص٤٤.

من قبل التشيّع، ولو تنزلنا عن تحسين حديثه، فلا شكّ في قبوله في المتابعات والشواهد. وله متبعات عدّة.

ب. رواية أبي إسحاق عن حنش

وهي متابعة للطريق الأوّل عن حنش، ولها عن أبي إسحاق خمسة طرق:

الأولى: رواية الأعمش

أخرجها الطبراني، قال: «حدثنا الحسين بن أحمد بن منصور سجادة ثنا عبد الله ابن داهر الرازي ثنا عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن أبي إسحاق عن حنش ابن المعتمر قال: رأيت أبا ذر أخذ بعضادتي باب الكعبة وهو يقول: من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا أبو ذر الغفاري، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلّم يقول: مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح في قوم نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك ومثل باب حطة في بني إسرائيل»[1].

وعبد الله بن داهر له متابعة من محمّد بن حميد الرازي، أخرجها ابن عدي، قال: «ثنا محمّد بن محمّد ثنا محمّد بن حميد ثنا عبد الله بن عبد القدوس ثنا الأعمش عن أبي إسحاق عن حنش عن أبي ذر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح وكمثل باب حطّة في بني إسرائيل»[2].

رجال السند

١ــ الحسين بن أحمد بن منصور سجادة: روى عن: عبيد الله بن عمر

(١) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج٣ ص٤٦.

(٢) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٤ ص١٩٨.

القواريري، وعبد الله بن داهر الرازي. وعنه: أبو أحمد بن عدي، والإسماعيلي، والطبراني، وأحمد بن محمّد بن يوسف الصرصري وغيرهم.

قال الخطيب البغدادي: «لا بأس به»(١).

وقال الذهبي: «صدوق»(٢).

وهو من شيوخ الإسماعيلي في معجمه، وقد سكت عنه، ممّا يدل على قبوله عنده لأنّه ذكر في مقدمة معجمه بأنّه بيّن حال المذموم عنده في الحديث لكذب أو اتّهام أو جهالة(٣)

فالظاهر أنّ الرجل حسن الحديث، خصوصاً أنّه لم يجرحه أحد، وقد روى عنه جمع من الحفاظ الثقات.

٢ـ عبد الله بن داهر الرازي: روى عنه أحمد بن على الخراز وفضل بن سهل الأعرج وصالح بن محمّد بن جزرة ومحمّد بن غالب التمتام وموسى بن هارون الحافظ وأحمد بن أبي خيثمة وأحمد بن يحيى الحلواني وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي.

قال الحافظ صالح بن محمّد جزرة: «شيخ صدوق»(٤).

وختم الخطيب ترجمته بذكر قول الحافظ صالح، فهو يتبنى ذلك أيضاً؛ لأنّه قال: «كلّ من ذكرت فيه أقاويل الناس من جرح وتعديل فالتعويل على ما أخرت»(٥).

---

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج٨ ص٤.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج٢٢ ص١٣٣.

(٣) الإسماعيلي، أحمد بن إبراهيم، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي: ج١ ص٣٠٩، ج٢ص٦١٤.

(٤) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج٩ ص٤٦٠.

(٥) انظر: الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: ج٣ ص١١٣٩.

وصحّح له الحاكم في المستدرك[١].

وقال يحيى بن معين: «ليس بشيء، ما يكتب عنه إنسان فيه خير»[٢]، وهو مع تشدّده فإنّ جرحه غير مفسّر.

وقال ابن حبّان: «عبد الله بن داهر بن يحيى من أهل الري. يروي عن الأعمش. روى عنه محمّد بن حميد والرازيون، كان ممّن يخطئ كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات، والاعتبار بما وافق الثقات»[٣]. وابن حبّان معروف بقصبه الثقة بالغلطة والغلطتين، ومع ذلك فهو لم يبيّن ولا خطأً واحداً لعبد الله هذا.

فالظاهر أنّ الرجل صدوق وغاية ما يؤخذ عليه تشيعه وروايته الفضائل، لذا قال العقيلي: «رافضي خبيث» وساق له حديث الثقلين[٤]، فهذا كلّ جرمه عند العقيلي، مع أنّ حديث الثقلين له طرق متكاثرة جداً وهو حديث صحيح بلا إشكال، وصحّحه الكثير من علماء أهل السنّة.

وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه في فضائل علي وهو متهم في ذلك»[٥].

أقول: الرجل روى عنه جملة من الحفاظ الثقات، وقال جزرة: صدوق، ووافقه الخطيب ولم يتهمه أحد، فكيف يكون متّهماً في رواياته الفضائل، فهل أنّه متّهم قبل أنْ يروي الفضائل، أم أنّه متّهم لأنّه روى الفضائل، وهل رواية الفضائل منقصة يضعّف الراوي على ضوئها؟! وهل هذا الكلام ينسجم مع القواعد الحديثية؟؛ ولذا فإنّ ابن

---

(١) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، وبذيله التلخيص للذهبي: ج٢ ص٥٧٤.

(٢) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٤ ص٢٢٨.

(٣) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، المجروحين: ج٢ ص٩ـ ١٠.

(٤) العقيلي، محمّد بن عمرو، الضعفاء الكبير: ج٢ ص٢٥٠.

(٥) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٤ ص٢٢٩.

حجر ردّ على ابن الجوزي بعد أنْ اتّهمه في موضوعاته برواية في فضائل الإمام علي، فقال: «قد قال فيه صالح بن محمّد إنّه شيخ صدوق، قلت: فلعل الآفة من غيره»(١).

ولذا فإنّ الذهبي ما زاد في تاريخه سوى أنْ قال: «حدث ببغداد عن: عبد الله بن عوانة، وعمرو بن جميع. وعنه: صالح بن محمّد جزرة، وموسى بن هارون، وأحمد بن الحسن الصوفي. وقال صالح: صدوق»(٢)، ولم يزد في تلخيصه سوى أنْ قال: «عبدالله ابن داهر الرازي وأبيه رافضيان»(٣).

قلت: الرفض لا يتنافى مع الوثاقة، فقد عرفنا سابقاً أنّ المذهب ليس بجرح، وأنّ الذهبي نفسه وثق رجالاً بعد أنْ وسمهم بالرفض!

فالحاصل أنّ الرجل صدوق، ولم يؤاخذ عليه غير الرفض، وهو ليس بعلّة قادحة، على أنّ الرجل لم ينفرد، بل تابعه محمّد بن حميد الرازي كما عند ابن عدي.

ومحمّد بن حميد الرازي: من رجال أبي داود والترمذي وابن ماجة، قال أبو زرعة: «من فاته ابن حميد يحتاج أنْ ينزل في عشرة آلاف حديث.

وعن أحمد بن حنبل، قال: لا يزال بالري علم ما دام محمّد بن حميد حيّاً.

وقيل لمحمّد بن يحيى الذهلي: ما تقول في محمّد بن حميد؟ قال: ألا تراني هو ذا أحدّث عنه.

وعن محمّد بن إسحاق وقد سئل: أتحدّث عن محمّد بن حميد؟ فقال: وما لي لا أحدّث عنه، وقد حدّث عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين.

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، لسان الميزان: ج٣ ص٢٨٣.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج١٦ ص٢٢١.

(٣) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، وبذيله التلخيص للذهبي: ج٢ ص٥٧٤.

وسئل يحيى بن معين عنه، فقال: ثقة، ليس به بأس، رازي كيّس.

وقال أبو العبّاس بن سعيد: سمعت جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، يقول: ابن حميد ثقة كتب عنه يحيى. وروى عنه من يقول فيه: هو أكبر منهم»[١].

وقال الخليلي: «كان حافظاً عالماً بهذا الشأن، رضيه أحمد ويحيى»[٢].

وقد روى عنه عبد الله بن أحمد[٣]، وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده[٤].

وذكره ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات[٥].

وفي المقابل هناك تضعيفات في الرجل، فقال البخاري: «فيه نظر» فقيل له في ذلك، فقال: «كأنّه أكثر على نفسه»[٦] وذكر بعضهم أنّه كثير المناكير، بل اتّهمه بعضهم بالكذب[٧]، ولعلّه لأجل تلك المناكير، لكن ابن معين ردّ ذلك وقال عنه: «ثقة، وهذه الأحاديث التي يحدّث بها ليس هو من قبله إنّما هو من قبل الشيوخ الذين يُحدّث عنهم»[٨].

والغرض أنّ التوثيقات في حقّه قوية ومن كبار علماء الفن، والتضعيفات كذلك، والرجل بحاجة إلى دراسة مفصّلة عن حاله، لكنّنا في المقام سقناه كمتابع لعبد الله بن داهر ليس إلا، إذ كلاهما روى الخبر عن عبد الله بن عبد القدوس، وصلاحيته

(١) أُنظر: المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٢٥ ص١٠٠ـ ١٠١.
(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٩ ص١١٥.
(٣) انظر: المصدر نفسه: ج٩ ص١١٢.
(٤) انظر: السليماني، المأربي، مصطفى بن إسماعيل، إتحاف النبيل: ج٢ ص١٠٣ـ ١٠٤.
(٥) ابن شاهين، عمر بن أحمد، تاريخ أسماء الثقات: ص٢٠٨.
(٦) البخاري، محمّد بن إسماعيل، التاريخ الكبير: ج١ ص٦٩ـ ٧٠.
(٧) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٩ ص١١٣.
(٨) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٧ ص٢٣٢.

في المتابعة والاستشهاد مع كلّ هذه التوثيقات بيّنة وواضحة، إذ إنّ المتأخرين بعد جمعهم للكلمات في الرجل خرجوا بنتائج مختلفة، بين موثق له، وبين مضعّف، لكن التضعيف لا يرقى إلى الشدّة بحيث لا يصلح في المتابعات والشواهد:

فقال الهيثمي: «محمّد بن حميد الرازي وهو ثقة وفيه خلاف»[١].

ووثقه أحمد شاكر[٢].

وقال ابن حجر وتبعه الأرنؤوط وبشار عواد: «حافظ ضعيف وكان ابن معين حسن الرأي فيه»[٣].

وقال الذهبي: «وثقه جماعة، والأولى تركه»[٤].

وقال الألباني: «محمّد بن حميد الرازي وهو ثقة، وفيه خلاف»[٥].

لكن في مواضع أخرى قال إنّه ضعيف؛ لسوء حفظه[٦].

فالغرض أنّه على فرض عدم وثاقته فلا شكّ في صلاحيته في المتابعات والشواهد.

٣ـ عبد الله بن عبد القدوس: من رجال الترمذي والبخاري في التعاليق.

قال البخاري: «هو في الأصل صدوق إلاّ أنّه يروي عن أقوام ضعاف»[٧].

---

(١) الهيثمي، نور الدين، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد، الهيثمي: ج ٩ ص ٢٩٠.

(٢) انظر: شاكر، أحمد محمّد ومحمود محمّد، رجال تفسير الطبري جرحاً وتعديلاً: ص٤٨٤.

(٣) الأرنؤوط، شعيب، عواد، بشار، تحرير تقريب التهذيب: ج٣ ص٢٣٣.

(٤) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج٢ ص١٦٦.

(٥) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٣ ص ٢٢٥.

(٦) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤ ص٦٣٣ وسلسلة الأحاديث الضعيفة: ج٩ ص٥.

(٧) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج١٥ ص٢٤٣.

وقال الحافظ محمّد بن عيسى الطباع: «ثقة»[١].

وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: «عبد الله بن عبد القدوس التميمي الرازي من أهل الري يروي عن الأعمش وابن أبي خالد روى عنه سعيد بن سليمان وابن حميد»[٢].

وقال يحيى بن معين: «ليس بشيء، رافضي خبيث»[٣].

وقال ابن عدي: «وعامّة ما يرويه في فضائل أهل البيت»[٤].

وقال النسائي: «ليس بثقة»[٥].

وقال الدارقطني: «ضعيف»[٦].

ويبدو من الهيثمي الميل إلى توثيقه، فقال مرّة معلقاً على إسناد: «وفيه عبد الله ابن عبد القدوس، ضعّفه ابن معين والنسائي ووثّقه ابن حبّان، وقال البخاري: صدوق إلا أنّه يروي عن أقوام ضعفاء، قلت: وقد روى هذا عن الأعمش وهو ثقة»[٧].

وقال مرّة: «وفيه عبد الله بن عبد القدوس وفيه كلام وقد وثّق»[٨].

وقال ابن حجر: «صدوق رمي بالرفض وكان أيضاً يُخطىء»[٩].

---

(١) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٤ ص١٩٧.
(٢) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٧ ص٤٨.
(٣) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٤ ص١٩٧.
(٤) المصدر نفسه: ج٤ ص١٩٨.
(٥) النسائي، أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكين: ص١٩٩.
(٦) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٥ ص٢٦٥.
(٧) الهيثمي، نور الدين، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد: ج٢ ص١٦٩.
(٨) المصدر نفسه: ج٣ ص١٥.
(٩) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٥١٠.

وقال الشوكاني معلّقاً على أحد الأسانيد: «وقد ضُعّف بأنّ فيه ابن عبد القدوس وهو مندفع لأنّه لم يتكلّم فيه إلا بسبب روايته عن الضعفاء وتشيعه، والأول غير قادح باعتبار ما نحن فيه إذ لم يروه عن ضعيف، بل رواه عن الأعمش... والثاني ليس بقدح معتد به ما لم يجاوز الحد المعتبر ولم ينقل عنه ذلك، على أنّه قد قال البخاري: إنّه صدوق. وقال أبو حاتم: لا بأس به»[1].

وبنحوه علّق الحافظ الغماري، فقال: «وفيه عبد الله بن عبد القدوس، وثّقه ابن حبّان، ومحمّد بن عيسى بن الطباع، وضعّفه آخرون لأجل المذهب والعقيدة؛ لأنّه كان متّهماً بالرفض، وهذا تضعيف ضعيف أو باطل» ثمّ ذكر قول البخاري وقال بعده: «وهذا الحديث لم يروه عن ضعيف،بل رواه عن الأعمش وهو ثقة،فيكون الحديث حسناً»[2].

أقول: اتّضح أنّ الرجل صدوق عند البخاري وثقة عند محمّد بن عيسى الحافظ وابن حبّان، وأنّ الجرح الوارد فيه جرح غير مفسّر، ولا يبعد أنْ يكون بسبب روايات الرجل ومذهبه كما تومئ إليه عبارة ابن معين وابن عدي، وهو جرح غير معتبر، لذا وطبقاً للقواعد فإنّ الرجل حسن الحديث، وهو في المقام لم يرو عن ضعيف، بل عن الأعمش وهو ثقة.

٤ـ الأعمش: عرفنا أنّه ثقة إمام، وعنعنته محمولة على الاتصال ما لم يتبيّن الانقطاع.

٥ـ أبو إسحاق السبيعي: فمن رجال الستة، ولا كلام في إمامته ووثاقته، وكثرة روايته، وقد أخذ عليه أمران: التدليس، والاختلاط في آخر عمره.

---

(١) الشوكاني، محمّد بن علي، نيل الأوطار: ج٣ ص٢٦٤.

(٢) الغماري، أحمد بن الصديق، إزالة الخطر عمن جمع بين الصلاتين في الحضر: ص٦٩.

أمّا الاختلاط، فقد ردّه أئمّة هذا الفن، قال العلائي: «ولم يعتبر أحد من الأئمّة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق، احتجوا به مطلقاً، وذلك يدلّ على أنّه لم يختلط في شيء من حديثه»[١].

وقال الذهبي: «وهو ثقة حجة بلا نزاع. وقد كَبِر وتغيَّر حفظه تغيُّر السنِّ، ولم يختلط»[٢].

وقد ذكروا أنّ زهير بن معاوية سمع منه في آخر عمره[٣]، لكن في الصحيحين توجد (٣٨) رواية عن زهير عن أبي إسحاق[٤]، وهذا يدلّ على عدم اختلاطه.

إنْ قيل: إنّ الشيخين كانا ينتقيان من رواية المختلطين الصحيح منها، فلا يعني إخراجهما لرواية المختلط عدم اختلاطه.

أجبنا: لو سلّمنا بمسألة الانتقاء، فإنّ ذلك يتم في رواية أو اثنتين أو ثلاث أو عشر، أمّا أن تكون (٣٨) رواية، فهذا يدل على أنّ روايات الرجل مستقيمة، فوجود هذا العدد المستقيم من رواياته بعد الاختلاط بنفسه يدلّ على أنّ الرجل لم يختلط، وحينئذ فتحمل كلمات من قال من المتقدّمين باختلاطه على أنّه أراد أنّه تغيّر تغيّر السن، كما قال الذهبي، وقد عرفنا من العلائي أنّ العمل كان على الاحتجاج برواياته مطلقاً.

والذي يتغير في آخر عمره محتجٌ به بخلاف المختلط، قال الألباني: «إن التغير ليس

---

(١) العلائي، خليل بن كيكلدي، كتاب المختلطين: ص٩٤.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٥ ص٣٩٤.

(٣) انظر: الشيباني، أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل: ص٣٠٩، والعسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٣١٧.

(٤) انظر مثلاً: البخاري، محمّد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج١ ص١٥، ٦٨، ٦٩، ج٢ ص٢٠، ١٧٧، ج٣ ص١٨٦، ج٤ ص١٨٠، ج٦ ص٦٤، والنيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج٢ ص١٠٩، ١٢٣، ١٤٧، ج٣ ص٨٦، ج٥ ص١٩٩، ج٨ ص٢٣٦.

جرحاً مسقطاً لحديث من وصف به، بخلاف من وصف بالاختلاط، والأول يقبل حديث من وصف به؛ إلا عند الترجيح»[١]، ومراده من الترجيح من قبيل ما لو خالف غيره من الثقات في متن أو إسناد فباعتبار أنّه متغيّر فيقدّم قول غيره عليه.

وأمّا التدليس: فالسبيعي من أئمّة الحديث المكثرين وروايته في الصحيحين وهي معنعنة[٢]، فهو من الصنف الذي تحمل روايته على الاتّصال ما لم يثبت فيها الانقطاع.

قال الحافظ الفسوي: «وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يعلم أنّه مُدلَّس يقوم مقام الحجّة»[٣].

كما أنّ البعض مثل الشيخ شعيب الأرنؤوط والدكتور بشّار عواد، قصروا تدليس السبيعي فيما إذا روى عن الصحابة دون غيرهم، فإذا روى عن التابعين قبل حديثه[٤].

هذا، وقد جرى الكثير من العلماء المتأخرين على تصحيح رواية السبيعي وإنْ كانت معنعنة،كالحاكم والذهبي[٥]وابن حجر[٦]وأحمد شاكر[٧]وشعيب الأرنؤوط[٨]

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج٨ ص٣٦٦.

(٢) انظر مثلاً: البخاري، محمّد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج١ ص١٥، ٤٠، ٦٥، ١٠٤ والنيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج١ ص٤٤، ١٣٨، ١٣٩، ١٧٧، وغيرها.

(٣) الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ: ج٣ ص١٤.

(٤) انظر: الأرنؤوط، شعيب بن محرم، معروف، بشار عواد، تحرير التقريب: ج١ ص٤٠.

(٥) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، وبذيله تلخيص الذهبي: ج١ ص٩٥، فقد صحّحا حديثاً فيه عنعنة السبيعي وصرّحا بأنّ الحديث لا علّة فيه.

(٦) العسقلاني، أحمد بن حجر، القول المسدد في مسند أحمد: ص٣٠.

(٧) انظر: الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بتحقيق: أحمد محمّد شاكر: ج١ ص١٦٦، ٢٠٠، ٢٢٨، ٢٥٠.

(٨) انظر: المصدر نفسه، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط: ج١ ص٢، ٢٢، ٢٩، ٣٩٤.

وحمزة أحمد الزين[١] وغيرهم، بل قال الذهبي: «وحديث أبي إسحاق محتج به في دواوين الإسلام»[٢].

ثمّ لو قلنا بتدليسه أو اختلاطه، فهو لم ينفرد بروايته هذه، بل له متابعات سيأتي ذكرها.

٦ـ حنش بن المعتمر: أبو المعتمر الكوفي، تقدّم أنّه حسن الحديث.

٧ـ أبو ذر الغفاري: صحابي ثقة معروف بصدق اللهجة.

خلاصة الحكم على السند

هذا إسناد حسن لذاته، على كلام في عبد الله بن داهر وهو متابع في هذا الطريق من الحافظ محمّد بن حميد الرازي، وهذا الطريق مع متابعته هذه، فهو برمّته متابعة لطريق سماك عن حنش، فلا شك في تقوية الحديث، وأقلّ حالاته أنْ يكون حسناً بالمجموع، وله متابعات أخرى.

الثانية: رواية المفضّل

وهي متابعة لرواية الأعمش عن أبي إسحاق عن حنش عن أبي ذر، وقد رواها عن المفضّل أربعة: يونس بن بكير عند الحاكم، ومحمّد بن إسماعيل الأحمسي عند القطيعي والفاكهي والحاكم، وسويد بن سعيد عند أبي يعلى، ومحمّد بن إدريس الشافعي عند الجويني، وتقدّم تفصيل ذلك في تخريج الحديث، فالطرق إلى المفضّل متعدّدة، لذا سنقتصر على دراسة طريق واحد فقط.

---

(١) انظر: المصدر نفسه، بتحقيق: حمزة أحمد الزين: ج٩ ص٤٣، ٣٠٧.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٥ ص٣٩٩.

قال القطيعي في زوائده على فضائل الصحابة لأحمد: «حدّثنا العبّاس بن إبراهيم نا محمّد بن إسماعيل الأحمسي نا مفضل بن صالح عن أبي إسحاق عن حنش الكناني قال: سمعت أبا ذر يقول وهو آخذ بباب الكعبة: من عرفني فأنا من قد عرفني، ومن أنكرني فأنا أبو ذر، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: ألا إنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك»(١).

رجال السند

١ـ العبّاس بن إبراهيم القراطيسي: روى عنه الطبراني، ومحمّد بن الحسين الأزدي وغيرهم.

قال الخطيب: «كان ثقة»(٢).

وقال الذهبي: «بغدادي، ثقة»(٣).

٢ـ محمّد بن إسماعيل الأحمسي: من رجال الترمذي والنسائي وابن ماجة.

قال أبو حاتم الرازي: صدوق، وقال ابن أبي حاتم: سمعت منه مع أبي وهو صدوق ثقة.

وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"(٤).

ووثقه الذهبي(٥) وابن حجر(٦).

---

(١) الشيباني، أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج٢ ص٧٨٥.
(٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج١٢ ص١٥٠.
(٣) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج٢٣ ص١٤٣.
(٤) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٩ ص٥٠.
(٥) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج٢ ص١٥٨.
(٦) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج٢ ص٥٥.

٣ـ مفضل بن صالح: وقد ذهب بعض الباحثين من السنّة والشيعة إلى أنّه مفضل ابن عبد الله، وابن عبد الله هذا: «ضعفه أبو حاتم. وقوّاه ابن حبّان»[(١)]، واعتمدوا في ذلك على رواية ابن سعيد عنه، فقد جاء في مسند أبي يعلى، هكذا: «ثنا سويد بن سعيد ثنا مفضل بن عبد الله عن أبي إسحاق...»[(٢)]. فقد صرّح ابن سعيد بأنّه ابن عبد الله.

لكنّ التحقيق يقتضي أنّ الراوي هنا هو مفضل بن صالح؛ ذلك أنّ الذي رواها عن مفضل ثلاثة غير سويد هذا، وكلّهم خالفوه وصرّحوا باسم المفضّل وأنّه ابن صالح، فلا معنى لتقديم قول سويد عليهم.

وكون الرواية رويت تارة عن ابن صالح وتارة عن ابن عبد الله وكلاهما عن أبي إسحاق عن حنش أمر مستبعد؛ لذا فالراجح ما ذكره ابن عدي، من أنّ الراوي هو ابن صالح وكان ابن سويد يخطئ في اسم أبيه فيقول: ابن عبد الله[(٣)].

ونعود الآن لترجمة مفضل بن صالح: فهو من رجال الترمذي.

قال البخاري: «منكر الحديث»[(٤)].

وقال: أبو حاتم: «منكر الحديث»[(٥)].

وقال ابن حبان: «منكر الحديث، كان ممّن يروي المقلوبات عن الثقات حتّى يسبق إلى القلب أنّه كان المتعمد لها من كثرته، فوجب ترك الاحتجاج به»[(٦)].

---

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج١٢ ص٤١٢.

(٢) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير ابن كثير: ج٤ ص١٢٣، والجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٦ ص٤١١.

(٣) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٦ ص٤١١.

(٤) البخاري، محمّد بن إسماعيل، التاريخ الصغير: ج٢ ص٢٤١.

(٥) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٨ ص٣١٦ـ ٣١٧.

(٦) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، المجروحين: ج٣ ص٢٢.

وقال الدارقطني: «كوفي، صالح»[١].

وقال الترمذي: ليس عند أهل الحديث بذاك الحافظ[٢].

وصحح له الحاكم في مستدركه[٣].

كما أنّ عليّ بن المديني وهو لا يُحدّث إلاّ عن مقبول عنده[٤]، حدّث عنه أيضاً[٥].

وأخرج له البيهقي[٦] والبيهقي صرّح بأنّه إذا أورد إسناداً فيه ضعف أشار إليه[٧]، ولم نر منه إشارة إلى تضعيف المفضل هذا، فهو مقبول الحديث عنده.

وأمّا ابن عدي فبعد أنْ ذكر قول البخاري: إنّ مفضل منكر الحديث، حاول تفحص ذلك بنفسه، فذكر عدّة روايات للرجل منها: ثنا الحسن بن الطيب والقاسم بن زكريا قالا: ثنا سويد بن سعيد ثنا مفضل بن عبد الله الكوفي عن أبان بن تغلب عن محمّد بن علي قال: قال الحسن بن علي: أتاني جابر بن عبد الله في الكتّاب فقال: «اكشف لي عن بطنك، فكشفت له عن بطني، فألصق بطنه ببطني ثمّ قال: أمرني رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أنْ أقرئك منه السلام».

---

(١) الدارقطني، علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية: ج٥ ص٣٢٨.

(٢) الترمذي، محمّد بن عيسى، سنن الترمذي: ج٤ ص١١١.

(٣) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين: ج٢ ص٣٤٣.

(٤) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر: تهذيب التهذيب: ج٩ ص١٠٠.

(٥) انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين، إثبات عذاب القبر: ص٨٢.

(٦) انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى: ج٥ ص٨٠، إثبات عذاب القبر: ص٨٢، شعب الإيمان: ج٢ ص٧٢.

(٧) انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين، دلائل النبوة: ج١ ص٤٦ـ ٤٧، والسليماني، المأربي، مصطفى بن إسماعيل، إتحاف النبيل: ج٢ ص٨٦ـ ٨٧.

ومنها حديث السفينة محلّ البحث، وذكر روايات أخرى، وقال: «ولمفضل هذا غير ما ذكرت، وكان سويد الأنباري يخطئ في اسم أبيه فيقول: ابن عبد الله، وهو ابن صالح، وأنكر ما رأيت له حديث الحسن بن علي حيث قال له: اكشف عن بطنك، وسائره غير ذاك أرجو أنْ يكون مستقيماً»(١).

فابن عدي بعد أنْ سبر روايات الرجل عجز أنْ يجد له مناكير، سوى رواية واحدة بنظره، وسيأتي منّا الكلام حولها، أمّا سائر رواياته فلم يجد فيها ابن عدي أيّ نكارة.

التحقيق في حال الرجل:

اتّضح من الكلمات السابقة أنّ غاية ما يمكن قوله من خلال الجمع بين الأقوال أنّ الرجل متكلم فيه من جهة حفظه وعدم ضبطه، لذا قال الترمذي ليس بذاك الحافظ وقال الدارقطني: صالح، بل صحّح له الحاكم، لكن على القول بتساهل الحاكم فإنّ تصحيحه ينزل إلى التحسين باعتباره لم ينفرد بتمشية حال الرجل، والمتساهل يتوقف في قوله عند التفرد وعدم موافقته من قبل غيره، وحينئذ فالرجل يكون حسن الحديث على لين فيه، فقد تكون في رواياته أخطاء أو أنّه تفرد ببعض الروايات، فنعته بعضهم بأنّه: منكر الحديث، لذا لا بدّ أنْ نسلط الضوء قليلاً على هذه اللفظة، إذ إنّها قيلت من ثلاثة، أبي حاتم والبخاري وابن حبّان.

فنقول: إنّ الوصف بالنكارة مضافاً إلى أنّه خولف من ستّة، فلم يقل به الترمذي على الرغم من كونه تلميذ البخاري وكثير السؤال منه، ولم يأخذ به الدارقطني، مع تأخره عن البخاري، ولم يقل به ابن عدي مع أنّه سبر رواياته ولم يجد ما

(١) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٦ ص٤١١.

ينكره عليه سوى رواية واحدة، ولم يلتزم به الحاكم فصحّح له في مستدركه، ولم يلتزم به ابن المديني فحدّث عنه، وكذلك البيهقي فأخرج له، مضافاً لذلك نقول:

أمّا ابن حبّان فعرفنا أنّه متعنت في الرجال، كما أنّ من عادته إذا وجد منكرات وغرائب للرجل أنْ يذكرها، لكنّه هنا لم يذكر واحدة منها، مضافاً إلى أنّ مقصوده من النكارة هنا هو قلبه للأسانيد على الثقات، فلو قبلنا ذلك منه، فلا يمكن قبوله في الرواية محلّ البحث؛ لأنه متابع من أربعة على السند نفسه فكلهم رووه عن أبي إسحاق عن حنش فأمنّا بذلك من هذه العلّة.

وأمّا البخاري: فقد عرفنا أنّ مراده إمّا أنّه لا يستحل الرواية عنه، أو أنّه لا يروي عنه ولا يحتج به في صحيحه، ومن خلال تتبع ابن عدي وعدم حصوله على منكرات للرجل توجب تركه، وأنّ سائر أحاديثه مستقيمة، يتعيّن مراد البخاري وهو عدم الاحتجاج به عنده، وهو جرح غير مفسّر كما عرفنا، فلا يؤخذ به، على أنّ هناك الكثير من الرواة ثقات لكن لم يحتجّ بهم البخاري، أضف إلى ذلك فإنّ قول البخاري حتّى لو فسّرناه بمعناه الأول، فلا يؤخذ به على إطلاقه مع معارضته لغيره من نقّاد الحديث، بل تضرب الأقوال بعضها ببعض لنصل إلى النتيجة.

وأمّا أبو حاتم، فلا يخفى تشدّده وتعنته في الرجال، على أنّ مراده من النكارة هنا غير بيّن، فإنّ النكارة لهم فيها اصطلاحات متنوعة، فهي تطلق على من كثرت مخالفته لأحاديث الثقات مع ضعفه في نفسه، لكنّهم أيضاً أطلقوها على المتفرد، وإنْ لم يخالف الثقات:

قال ابن حجر في ترجمة يونس بن القاسم الحنفي: «وثقه يحيى بن معين والدارقطني وقال البرديجي: "منكر الحديث" (قلت): أوردت هذا لئلا يستدرك وإلا

فمذهب البرديجي أنّ المنكر هو الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة فلا يكون قوله منكر الحديث جرحاً بيّناً كيف وقد وثقه يحيى بن معين»[١].

وقال الشيخ السليماني في بيان معنى "منكر الحديث": «ليس معنى هذه العبارة أنّ كلّ حديثه منكر، بل قد يقولون هذه العبارة، ويقصدون حديثاً واحداً من أحاديثه، وقد يطلقها بعضهم، ويقصد بذلك أنّه ينفرد عن غيره من الثقات بأحاديث، وإن كان محتجّاً به في هذه الأحاديث، كما يطلقها أحياناً الإمام أحمد رحمه الله، ويحيى بن سعيد القطان والبرديجي، وغيرهم، وهذه مسألة قد بيّنت الكلام عليها في «شفاء العليل» في باب المصطلحات الخاصة للأئمّة»[٢].

وفيما يخصّ أبو حاتم فقد أطلق النكارة على أنواع كثيرة من الحديث، فأطلقها على التفرد، وأطلقها على الحديث الذي في سنده ضعيف مع كونه متابعاً أو له شاهد، وهكذا فإنّ له إطلاقات عدّة[٣]، فلا يمكن تشخيص المراد إلا من خلال القرائن، وفي المقام لا يبعد إرادة التفرد، فإنّ المفضل لم يجد له ابن عدي سوى حديث واحد ادّعى أنّه أنكر ما وجده!

ويرى الشيخ السليماني بعد أنْ درس عدّة أقوال لأبي حاتم، أنّ (أبو حاتم) بنفسه يصرّح في بعض الرواة بأنّه منكر الحديث جدّاً، لكن حينما يُسأل عن حديثه، يقول: يكتب حديثه، فانتهى إلى نتيجة بأنّ من قال فيه أبو حاتم: «منكر الحديث» فقط، فهذا ممّا يستشهد به[٤] أي أنّه خفيف الضعف عند أبي حاتم.

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، مقدمة فتح الباري: ص٤٥٥.

(٢) السليماني، المأربي، مصطفى بن إسماعيل، إتحاف النبيل: ج١ ص١١٥-١١٦.

(٣) انظر: غنام، قاسم محمّد، أحمد، أحمد عبد الله، بحث بعنوان: الحديث المنكر عند الإمام أبي حاتم الرازي: ص١- ٤٠، ومجلّة الجامعة الإسلامية، المجلّد العاشر، العدد الأول، سنة: ٢٠٠٢م.

(٤) السليماني، المأربي، مصطفى بن إسماعيل، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل: ج١ ص٣٠٩.

وجملة القول إنّ مجرد قولهم: منكر الحديث لا تعني أنّ الرجل متروك وضعفه شديد، فقد يكون حسن أو صحيح الحديث وقد يكون خفيف الضعف وقد يكون شديد الضعف.

وقفة مع الحديث الذي أنكره ابن عدي

عرفنا أنّ الرجل ليس له أحاديث منكرة، وادّعى ابن عدي أنّ أنكر ما رأى له هو حديث جابر، وهو: ثنا الحسن بن الطيب والقاسم بن زكريا قالا ثنا سويد بن سعيد ثنا مفضل بن عبد الله الكوفي عن أبان بن تغلب عن محمّد بن علي قال: قال الحسن بن علي أتاني جابر بن عبد الله في الكتاب فقال: «اكشف لي عن بطنك، فكشفت له عن بطني، فألصق بطنه ببطني ثمّ قال: أمرني رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أنْ أقرئك منه السلام».

الجواب

ينبغي أنْ نلاحظ هنا أنّ السند الذي ذكره ابن عدي غير مستقيم، إذ جاء فيه عن محمّد بن علي (الباقر)، قال: قال الحسن بن علي... ثمّ ساق الرواية والكلام فيها للحسن بن علي، ولربّما استنكرها لهذا الأمر فالحسن عليه السلام كان موجوداً في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ووردت في فضله روايات عديدة، فلا معنى أنْ يلقاه جابر ويبلّغه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أمّا إذا عرفنا أنّ وجود الحسن بن علي هو زيادة في السند وأنّ الكلام هو لمحمّد بن علي الباقر، تزول الغرابة، ومحمّد الباقر من كبار أهل البيت ومن جلّة علماء المدينة عند أهل السنّة، فلا توجد نكارة إذا بلّغه النبيّ السلام، فأين المنكر في ذلك، فالرسول طالما أخبر عن أمور مستقبلية بإذن الله، فأخبر عن عدّة من الصحابة بأنّ هذا في الجنة وهذا في النار وأخبر بوقائع مستقبلية

تحصل للمسلمين، فإن كانت النكارة من جهة الإخبار الغيبي فهو متحقق كثيراً، وإن كانت لكونها في الباقر، فهو ممّن لا يضاهيه أحد في علمه وقد سمّي بالباقر لبقره العلم، وليس من موضوع بحثنا أنْ نسطّر سيرة الإمام الباقر هنا، لكنّه بنظر أهل السنّة من كبار الفقهاء وجلّة العلماء ومن سلالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلا غرو إنْ بلّغه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم السلام، وليت شعري لو وُجدت هكذا رواية في الزهري أو شعبة أو غيرهم فهل ستكون منكرة؟!

أمّا كيف عرفنا أنّ السند فيه زيادة، فنقول قد ورد من وجوه أخرى لا يوجد فيه الحسن بن علي، وهو أوفق بالمتن، فقد أخرجه الطبراني، قال: حدثنا محمّد بن عبد الله الحضرمي قال نا سويد بن سعيد قال ثنا مفضل بن صالح عن أبان بن تغلب عن أبي جعفر محمّد بن علي بن حسين قال: «أتاني جابر بن عبد الله وأنا في الكتاب فقال اكشف عن بطنك فكشفت عن بطني فقبله ثمّ قال: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أمرني أنْ أقرأ عليك السلام» قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أبان بن تعلب إلاّ مفضل بن صالح تفرد به سويد بن سعد، ولا يروى عن جابر إلاّ بهذا الإسناد[1].

فالطبراني يصرّح بأنّه لا يروى إلا بهذا الإسناد، وأخرجه ابن عساكر من طريق يحيى بن أحمد المزوق حيون ثنا سويد يعني ابن سعيد حدثنا المفضل بن عبد الله عن أبان ابن تغلب عن محمّد بن علي قال: أتاني جابر بن عبد الله وأنا في الكتاب، وساق الخبر[2].

ثمّ إنّ ابن عساكر أخرجه من طريق ابن عدي، وقال: زاد فيه الحسن[3].

(١) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط: ج٦ ص١٣ـ ١٤.

(٢) ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق: ج٥٤ ص٢٧٥.

(٣) المصدر نفسه: ج٥٤ ص٢٧٥.

فوجود الحسن في السند زيادة واضحة، ولعلّها هي سبب الاستنكار، فالخبر يثبت فضيلة لأحد علماء أهل البيت المعروفين، فلا نرى في ذلك أي نكارة، وحتى مسألة إلصاق بطن جابر ببطنه، فهي لم ترد في لفظ الطبراني، بل ورد فيه أنّه قبّله في بطنه، وهذا شيء طبيعي، فبعد أنْ حمل وصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في السلام عليه، عرف جابر وهو الصحابي المشهور، فضل الباقر ومقامه، فقبّله في بطنه؛ لأنه جزء من بدن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويمثّل امتدادَ النبي روحاً وجسداً، فلا نكارة في ذلك أيضاً، هذا أوّلاً.

وثانياً: إنّ الخبر كما تفرّد به مفضّل فقد تفرد به سويد بن سعيد، وسويد بنظر ابن عدي ضعيف[1]، فلماذا تحمل النكارة على مفضل ولا تحمل على سويد!؟

نعم، لعلّ ابن عدي لا يريد من النكارة سوى التفرّد، وحينئذ لا فرق في تفرد سويد أو مفضّل، لكنّها لا تكون قدحاً، وإطلاقهم (أنكر ماروى) على المتفرّد معروف من صنيعهم، لذا قال اللكنوي وهو يوضح الأمر لمن يبحث في الرجال: «وألاّ تبادر بحكم ضعف الراوي بوجود أنكر ما روى في حق روايته في الكامل والميزان ونحوهما فإنّهم يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن والصحيح أيضاً بمجرد تفرد راويتها»[2].

خلاصة القول في المفضّل:

تبيّن من خلال ما تقدّم أنّ غاية ما ضُعّف به الرجل، هو كونه منكر الحديث، واتّضح أنّ مرادهم به هنا هو التفرّد وعدم الاحتجاج بحديثه، ولم يكن في أحاديثه نكارة، سوى حديث واحد ذكره ابن عدي وأجبنا عنه، وحينئذٍ فإنّ تضعيفهم للرجل هو تضعيف غير مفسّر، معارض بقول الدارقطني، والترمذي، وابن عدي، وتصحيح

(١) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٣ ص٤٢٩.

(٢) اللكنوي، محمّد بن عبد الحي، الرفع والتكميل: ص٢١١.

الحاكم، وتحديث ابن المديني عنه، وإخراج البيهقي له، فيكون الرجل حسن الحديث، لكن لو أردنا التنزل عن ذلك، فغاية ما يمكن قوله: إنّ في الرجل ضعفاً خفيفاً ناشئاً من قلّة ضبطه، فهو صالح في المتابعات والشواهد، لذا اكتفى الذهبي بقوله: ضعّفوه[١]، وابن حجر بقوله: ضعيف[٢]، ولم يقولا: متروك الحديث، مع أنّ الظاهر أنّهم لم يقفوا على قول الدارقطني فيه، إذ لم يذكره الذهبي في تذهيبه[٣] ولا ابن حجر في تهذيبه[٤]، وإلا، فلربّما تغيّر الحكم فيه.

ثمّ لو قبلنا أنّ الرجل منكر الحديث، وأغضضنا الطرف عن قول الدارقطني والترمذي، فقد عرفنا سابقاً أنّ منكر الحديث يصلح في المتابعات والشواهد كما نص عليه الحافظ العراقي، واختاره الشيخ السليماني، وقال: «والصواب أو الأصح من أقوال أهل العلم، أنّ قولهم في الراوي: «منكر الحديث» يصلح في الشواهد، والمتابعات، وقد أشار بل صرّح بذلك العراقي في منظومته، ونجد العلماء كثيراً ما يقولون: «منكر الحديث لا يحتج به إذا انفرد»[٥].

فمن الواضح أنّ مرادهم هنا فيما لو قيل عن الرجل منكر الحديث بلا معارضة، وقد عرفنا أنّ النكارة في حديث المفضّل غير بيّنة والقول معارض من قبل أربعة، فصلاحيته في المتابعات والشواهد ممّا لا تخفى على أحد، وقد عرفنا أنّه لم ينفرد بالرواية عن أبي إسحاق.

٣ـ أبو إسحاق السبيعي: تقدّم الكلام فيه وهو ثقة بلا كلام.

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج٢ ص٢٨٩.
(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج٢ ص٢٠٨.
(٣) انظر: الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تذهيب التهذيب: ج٩ ص٨٢.
(٤) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج١٠ ص٢٤٣.
(٥) السليماني، المأربي، مصطفى بن إسماعيل، إتحاف النبيل: ج١ ص١١٦.

٤ـ حنش بن المعتمر: تقدّم الكلام فيه وحديثه حسن.

٥ـ أبو ذر الغفاري: صحابي ثقة معروف بصدق اللهجة.

خلاصة الحكم على السند

هذا إسناد حسن لذاته، على كلام في مفضّل بن صالح لا ينزله عن رتبة الاستشهاد به، فإذا لم نقبل بحسن هذا الطريق، فهو متابع لا بأس به لطريق الأعمش المتقدّم.

الثالثة: رواية الحسن بن عمرو الفقيمي

وهي متابعة أخرى لطريق المفضل والأعمش عن أبي إسحاق، قال الطبراني: «حدثنا محمّد بن أحمد بن أبي خيثمة قال: حدثنا أحمد بن محمّد بن سوادة الكوفي قال: حدثنا عمرو بن عبد الغفار الفقيمي، عن الحسن بن عمرو الفقيمي، عن أبي إسحاق عن حنش بن المعتمر عن أبي ذر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلّم يقول: أهل بيتي فيكم كسفينة نوح عليه السلام في قومه من دخلها نجا ومن تخلف عنها هلك»[١].

رجال السند

١ـ محمّد بن أحمد بن أبي خيثمة: من الحفاظ الثقات المشهورين المعروفين، حدّث عنه أحمد بن كامل وأبو بكر بن مقسم المقرئ وأبو القاسم الطبراني وآخرون.

قال الخطيب: «كان فاهماً عارفاً»[٢].

---

(١) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط: ج٥ ص٣٠٦.

(٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج١ ص٣١٩.

وقال القاضي ابن كامل: «أربعة كنت أحبّ بقاءهم: أبو جعفر الطبري، والبربري، وأبو عبد الله بن أبي خيثمة، والمعمري، فما رأيت أفهم منهم ولا أحفظ»[١].

وقال الذهبي في ترجمة أبي خيثمة جدّ محمّد هذا: «نزل بغداد بعد أنْ أكثر التطواف في العلم، وجمع وصنف، وبرع في هذا الشأن، هو وابنه وحفيده محمّد بن أحمد. وقلّ أنْ اتفق هذا لثلاثة على نسق»[٢].

وقال في ترجمته: «الحافظ الناقد الإمام المحقق»[٣].

وقال الألباني: «ثقة حافظ»[٤].

وقال أيضاً: «من الحفاظ الثقات المشهورين»[٥].

٢ـ أحمد بن محمّد بن سوادة: حدّث عنه الحافظ بن أبي خيثمة وقاسم بن زكريا المطرز ووكيع القاضي وأبو عبيد الله محمّد بن أحمد بن المؤمل الناقد ومحمّد بن مخلد العطار.

قال الخطيب: «ما رأيت أحاديثه إلاّ مستقيمة»[٦].

وقال ابن أبي حاتم: «كتبنا شيئاً من حديثه»[٧].

وقد روى عنه جمع من الثقات، فهو صدوق حسن الحديث إنْ شاء الله.

---

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج١ ص٣٢٠.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١١ ص٤٨٩.

(٣) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: ج٢ ص٧٤٢.

(٤) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٢ ص١٧١.

(٥) المصدر نفسه: ج٥ ص٥٣٢.

(٦) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج٥ ص٢١٥.

(٧) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٢ ص٧٣.

٣ـ عمرو بن عبد الغفار الفقيمي: ذكره ابن حبان في الثقات وقال: «من أهل الكوفة يروي عن عمه الحسن بن عمرو روى عنه جرير بن عبد الحميد وقتيبة بن سعيد»[١].

وذكره البخاري في تاريخه وسكت عنه[٢].

قال الخطيب: «وكان ابن داود يثني عليه»[٣]. وهذا آخر ما ذكره الخطيب من كلمات العلماء فيه، وقد ذكر أنّ رأيه يتمثّل في آخر قول ينقله.

وقد نال القوم منه بسبب روايته لفضائل عليٍّ عليه السلام، فقال علي بن المديني: «عمرو بن عبد الغفار كان رافضياً، رميت بحديثه، وقد كتبت عنه شيئاً»، وقال في موضع آخر: «كان رافضياً فتركته للرفض»[٤].

وقال ابن عدي: «ليس بالثبت في الحديث، حدّث بالمناكير في فضل علي»، وقال: «وهو متهم إذا روى شيئاً من الفضائل وكان السلف يتّهمونه بأنّه يضع في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم»[٥].

ولذا قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، متروك الحديث»[٦].

وقال العجلي: «متروك»[٧].

وللتحقيق في حال الرجل نقول:

---

(١) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٨ ص٤٧٨.

(٢) البخاري، محمّد بن إسماعيل، التاريخ الكبير: ج٦ ص٣٥٣.

(٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج١٢ ص١٩٧.

(٤) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج١٢ ص١٩٧.

(٥) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٥ ص١٤٦ـ ١٤٧.

(٦) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٦ ص٢٤٦.

(٧) العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات: ج١ ص٤٣.

إنّ من أغرب ما تراه في منهج أهل السنّة، أنّهم يضعفون الرجل بسبب أحاديثه، ثمّ يضعّفون أحاديثه لوجوده في سندها، وهو دور فاضح صارخ، فالحديث ضعيف لأنّ في سنده عمرو مثلاً، وعمرو ضعيف لأنّه روى هذا الحديث وأمثاله، فالتضعيف في الحقيقة مستند إلى أمر مسبّق وهو رفض فضائل علي وأهل البيت وخصوصاً ما يدلّ منها على الإمامة، وهو منهج خاطئ لا يمكن أنْ يوصل إلى الحقيقة، مع أنّهم يدّعون في حواراتهم عدم وجود نصّ صحيح على خلافة وإمامة أهل البيت، فإذا كانت رواية الفضائل توجب تضعيف الراوي، بل واتّهامه في الوضع، وأنّها روايات منكرة سلفاً، فكيف ستصل طبق هذا المنهج رواية صحيحة في الإمامة والخلافة!!! وما عشتَ أراك الدهر عجباً! فالتضعيف في الحقيقة مستند إلى روايته الفضائل لا غير، وهو جرح غير قادح على التحقيق.

إنْ قيل: لو سلّمنا أنّ الجرح هنا غير مفسر، أو أنّه مفسر بسبب المذهب، ولا يؤخذ به، لكن الأصل الجهالة، ولا يوجد توثيق في المقام سوى توثيق ابن حبان وهو متساهل.

أجبنا: أوّلاً: إنّ العلماء قرروا أنّ تساهل ابن حبان مستند إلى اعتماده على أصالة العدالة في الرجل، وهو أصل لا يُسلّمون به، فحينئذ إنّ ذكره للرجل في الثقات من دون تنصيص على توثيقه، لربما يكون مستنداً إلى هذا الأصل فلا يؤخذ به، لكنّ هذا الكلام لا يجري في المقام، فإنّ عمرو بن عبد الغفار معلوم معروف روى عنه قتيبة وجرير وذكره البخاري والعجلي وابن أبي حاتم، فعدم معرفة واطلاع ابن حبّان على ذلك بعيد جداً عن منزلة ابن حبّان ومعرفته وإحاطته بالرجال، فسكوته عن تضعيفهم وإيراده في الثقات، يرشد إلى أنّه وقف على حال الرجل وأنّه ثقة عنده.

وثانياً: إنّ سكوت البخاري يعطي نوع قوة للرجل في أقلّ حالاته، إذ وقع الكلام في سكوت البخاري وكذا ابن أبي حاتم، فبعض العلماء يرى أنّ سكوتهم توثيق، فقد قال المَجْد ابن تيمية (ت٦٥٢) ـ في نقاشه لتضعيف أحد الرواة ـ: «ويمكن المطالبة بسبب الضعف، فإنّ البخاري ذكره في (تاريخه) ولم يطعن فيه وعادته ذكر الجرح والمجروحين»[١].

وقال ابن أبي العينين: «قد ذهب قوم إلى أنّ سكوت البخاري، وابن أبي حاتم عن الراوي يعد توثيقاً له، فقد قال الشيخ ظفر أحمد التهانوي في كتابه "قواعد في علوم الحديث": "كلّ من ذكره البخاري في "تواريخه"، ولم يطعن فيه فهو ثقة، فإنّ عادته ذكر الجرح والمجروحين[٢]. وقال: سكوت ابن أبي حاتم، أو البخاري عن الجرح في الراوي توثيق له[٣]، وتبعه على ذلك جماعة من المعاصرين، وقد جمع جلّ أقوالهم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في بحث نشره في مجلة كلية أصول الدين في جامعة الإمام محمّد بن سعود في الرياض بعنوان: سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يجرح، ولم يأت بمتن منكر يعد توثيقاً له، ثم ختم البحث بقوله: فإذا علم هذا كله، اتضحت وجاهة ما أثبته من أنّ مثل البخاري، أو أبي زرعة، أو أبي حاتم، أو ابنه، أو ابن يونس المصري الصدفي، أو ابن حبان، أو ابن عدي، أو الحاكم الكبير أبي أحمد، أو ابن النجار البغدادي أو غيرهم ممن تكلم أو صنف في الرجال إذا سكتوا على الراوي الذي لم يجرح، ولم يأت بمتن منكر، يعد سكوتهم عنه من باب التوثيق والتعديل، ولا يعد من باب التجريح والتجهيل، ويكون حديثه صحيحاً أو حسناً أو لا ينزل عن درجة الحسن إذا سلم من

---

(١) ابن قيّم الجوزيّة، محمّد بن أبي بكر، زاد المعاد: ج١ ص٤٧١.

(٢) انظر: التهانوي، ظفر أحمد، قواعد في علوم الحديث: ص٢٢٣

(٣) انظر: المصدر نفسه: ص٣٥٨.

المغامز، والله أعلم»[١].

كما ذهب إلى هذا الرأي أي أنّ سكوت البخاري وابن أبي حاتم يدلّ على التوثيق العلامة أحمد محمّد شاكر[٢]، وقد ذكر أبو غدّة أنّ صنيع ابن حجر وابن عبد الهادي والمنذري يفيد هذا القول أيضاً[٣].

ويرى الشيخ السعد أنّ سكوتهما هو تقوية للراوي في الجملة[٤].

وثالثاً: إنّ الرجل أخرج له البيهقي[٥]، والبيهقي صرّح بأنّه إذا أورد إسناداً فيه ضعف أشار إليه[٦]، ولم نر منه إشارة إلى تضعيف عمرو هذا، فهو مقبول الحديث عنده.

ورابعاً: قد صرّح الذهبي بأنّ بعض العلماء مشّى روايته، فقال في ترجمته: «عمرو بن عبد الغفار الفقيمي الكوفي. حدث عن: عمّه الحسن بن عمرو الفقيمي، وهشام بن عروة، والأعمش، وابن أبي ليلى. وعنه: قتيبة، وأحمد بن الفرات، والحسن ابن مكرم، ويحيى بن أبي طالب، وآخرون. قال علي بن المديني: رميت بحديثه، وكان رافضياً. وقال أحمد العجلي: متروك. ومشّاه بعضهم»[٧].

وخامساً: إنّ الخطيب ذكر أنّ ابن داود يثني عليه، وهو آخر ما نقله فيه، فهو ثناء

---

(١) ابن أبي العينين، أحمد بن إبراهيم، مقدمة ابن أبي العينين، على الضعفاء الصغير للبخاري: ص٥-٦.

(٢) شاكر، أحمد محمّد، مقدمة على كتاب المسح على الجوربين للقاسمي: ص٥، ١٣.

(٣) انظر: التهانوي، ظفر أحمد، قواعد في علوم الحديث بتحقيق عبد الفتاح أبي غدّة: ص٣٥٨.

(٤) السعد، عبد الله، مقال بعنوان: مراتب حديث عطاء، منشور على الموقع الرسمي للشيخ:
http: //www.alssad.com/publish/article_٤١٨.shtml

(٥) انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى: ج٢ ص١٩١، وشعب الإيمان: ج٤ ص٣٥٢، ج٧ ص٥٣٥

(٦) انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين، دلائل النبوة: ج١ ص٤٦-٤٧، والسليماني، المأربي، مصطفى بن إسماعيل، إتحاف النبيل: ج٢ ص٨٦-٨٧.

(٧) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج١٤ ص٢٨٦.

من ابن داود وقبول من الخطيب به.

والنتيجة: أنّ الرجل حسن الحديث كما ظهر من هذا البحث، وحتّى لو قلنا بضعفه فهو صالح للاستشهاد به، خصوصاً أنّنا سقنا الرواية كشاهد ثالث على رواية حنش عن أبي ذر.

٤ـ الحسن بن عمرو الفقيمي: من رجال البخاري وأبي داود والنسائي وابن ماجة.

وهو ثقة بلا كلام، فقد قال أحمد بن حنبل وكذا يحيى بن معين والنسائي: ثقة، وزاد ابن معين: حجّة، وقال أبو حاتم: لا بأس به صالح، وقال ابن المديني: ثقة صدوق، وقال العجلي: كوفي ثقة، وقال الحاكم عن الدارقطني: لا بأس به وذكره ابن حبان في الثقات[١].

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت»[٢].

وقال الذهبي: «ثقة»[٣].

٥ـ أبو إسحاق السبيعي: تقدّم الكلام فيه، وهو ثقة.

٦ـ حنش بن المعتمر: تقدّم الكلام فيه، وهو حسن الحديث.

خلاصة الحكم على السند

هذا إسناد حسن، وقد تُكلّم في عمرو بن عبد الغفار من جهة تشيعه، وقد مشّاه بعضهم، فحديثه حسن إنْ شاء الله، ولا أقل من صلاحيته في المتابعات والشواهد.

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٢ ص٢٦٨.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٢٠٧.

(٣) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج١ ص٣٢٨.

الرابعة: رواية عمرو بن ثابت الكوفي

أخرجها ابن قتيبة في المعارف[١] عن شيخه أبي الخطاب عن أبي عتاب سهل بن حمّاد، قال أخبرنا عمرو بن ثابت عن أبي إسحاق عن حنش عن أبي ذر.

رجال السند

أمّا أبو الخطاب: وهو شيخ ابن قتيبة، فهو زياد بن يحيى الحساني، وهو ثقة من رجال الستّة، قال أبو حاتم والنسائي: ثقة وذكره ابن حبان في الثقات[٢] وقال ابن حجر: «ثقة»[٣].

وأمّا أبو عتّاب، فهو سهل بن حمّاد: فمن رجال مسلم والأربعة، ترجمه المزي، وقال: «قال أبو بكر الأثرم، عن أحمد بن حنبل: لا بأس به. وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين عنه، فقال: لا أعرفه ـ يعني لا أخبر أمره ـ. وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: صالح الحديث شيخ»[٤]. ووثقه العجلي والبزار وذكره ابن حبّان في الثقات[٥].

فالظاهر أنّ الرجل صدوق حسن الحديث، ولذا قال ابن حجر: «صدوق»[٦].

وقال الذهبي: «محدّث صدوق»[٧].

أمّا عمرو بن ثابت وأبو إسحاق وحنش فقد تقدّموا.

---

(١) المعارف، ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، المعارف: ص٢٥٢.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٣ ص٣٣٥.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٣٢٤.

(٤) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج١٢ ص١٨١.

(٥) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٤ ص٢١٩.

(٦) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٣٩٨.

(٧) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج١ ص٤٦٩.

خلاصة الحكم على السند

هذا إسناد حسن لذاته، وعمرو بن ثابت متكلّم فيه من قبل التشيّع، ولو تنزلنا عن تحسين حديثه، فلا شكّ في قبوله في المتابعات والشواهد.

تنويه

تقدّم أنّ عمرو بن ثابت قد روى الحديث عن سماك بن حرب عن حنش، فإمّا أنْ يكون قد رواها مرتين تارة عن سماك وأخرى عن أبي إسحاق، أو اختلف عليه فيها، ولا بدّ من ترجيح أحد الطريقين، فإنْ قلنا إنّه اُختلف عليه، فالراوي عنه في رواية سماك هو علي بن حكيم الأودي، وقد عرفنا هو ثقة من رجال مسلم، والراوي عنه في هذا الطريق هو أبو عتاب سهل بن حمّاد، وهو صدوق كما نص على ذلك الذهبي وابن حجر، فيتعين تقديم الطريق السابق على هذا، لكنّ سهل بن عتّاب لم ينفرد بروايته الحديث عن عمرو بل تابعه عباد بن يعقوب على ما تقدم في التخريج، وعبّاد صدوق أيضاً فالترجيح غير بيّن، فلعل لعمرو فيه أكثر من شيخ، ذلك لأنّ الحديث كان معروفاً منتشراً بين المحدثين، ولذا تعدّدت طرقه، فوجود للراوي أكثر من شيخ فيه أمر طبيعي.

ومع التسليم بالاختلاف فنتيجته سقوط أحد طريقي عمرو بن ثابت ليس إلا.

الخامسة: رواية يونس بن أبي إسحاق

ذكرها الدارقطني حين سئل عن حديث السفينة، فقال: «يرويه أبو إسحاق السبيعي عن حنش، قال ذلك الأعمش ويونس بن أبي إسحاق ومفضل بن صالح...»(١).

والظاهر من عبارته أنّ الطريق ثابت ومعتبر إلى يونس.

---

(١) الدارقطني، عليّ بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية: ج٦ ص٢٣٦-٢٣٧.

خلاصة الحكم على ما تقدّم من حديث حنش

عرفنا ممّا تقدم أنّ الحديث رواه عن حنش سماك بن حرب وأبو إسحاق السبيعي، وله عن سماك طريق واحد، وعن أبي إسحاق خمسة طرق فلو استثنينا أحد طريقي عمرو للاختلاف عليه، فيتبقى إمّا أربعة طرق إلى أبي إسحاق وطريق إلى سماك، أو خمسة طرق إلى أبي إسحاق، فالحديث حسن بمجموع طرقه إنْ شاء الله، بل هو صحيح متعاضد مع الطرق الأخرى المتقدمة عن ابن عباس وابن الزبير وعليٍّ عليه السلام.

ج. حديث أبي ذر برواية رجل عن حنش

أخرجها الفسوي، قال: «حدثنا عبيد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل حدّثه عن حنش قال: رأيت أبا ذر آخذاً بحلقة باب الكعبة وهو يقول: يا أيها الناس أنا أبو ذر فمن عرفني ألا وأنا أبو ذر الغفاري لا أحدثكم إلا ما سمعت رسول الله يقول: سمعته وهو يقول: أيها الناس إنّي قد تركت فيكم الثقلين كتاب الله عز وجل وعترتي أهل بيتي وأحدهما أفضل من الآخر كتاب الله عز وجل ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، وإنّ مثلهما كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تركها غرق»[(١)].

رجال السند

١ـ عبيد الله بن موسى: من رجال الستّة، وثقه أبو حاتم وابن معين والعجلي وابن سعد وغيرهم[(٢)]، وقال ابن حجر: «ثقة، كان يتشيّع»[(٣)]، وقال الذهبي: «شيخ البخاري، ثقة في نفسه، لكنّه شيعي متحرّق»[(٤)].

(١) الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ: ج١ ص٢٩٦.
(٢) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٧ ص٤٧ـ ٤٨.
(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٦٤٠.
(٤) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٣ ص١٦.

٢ـ إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق: من رجال الستّة، وثقه أحمد وأبو حاتم والعجلي وغيرهم[(١)]، وقال ابن حجر: «ثقة، تُكلّم فيه بلا حجّة»[(٢)]. وقال الذهبي: «وكان حافظاً حجّة صالحاً خاشعاً من أوعية العلم، ولا عبرة بقول من ليّنه فقد احتجّ به الشيخان»[(٣)].

٣ـ أبو إسحاق السبيعي: ثقة، تقدّم الكلام فيه.

٤ـ رجل: مبهم غير معروف.

٥ـ حنش بن المعتمر: تقدّم الكلام فيه وأنّه حسن الحديث.

خلاصة الحكم على السند

هذا إسناد ضعيف لإبهام الرجل الذي حدّث عن حنش، لكنّه صالح في المتابعات والشواهد.

تنبيه لابدّ منه: تقدّم في الأسانيد السابقة أنّ أبا إسحاق السبيعي حدّث عن حنش، لكنّه في هذا الطريق حدّث عن رجل مبهم عن حنش، ومن هنا قد يقال إنّه اختلف على أبي إسحاق في السند، وأنّ هذا الطريق هو المقدّم على غيره؛ لأنّ إسرائيل أثبت في روايات جدّه، وهذا الطريق ضعيف بالرجل المبهم، فتكون رواية أبي ذر من طريق حنش ضعيفة!

وسيأتي الجواب على هذا الإشكال في الفصل القادم إنْ شاء الله، عند التعرض لكلمات الدارقطني والألباني حول حديث السفينة، وسيتّضح أنّه من الممكن رواية أبي

(١) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج١ ص٢٢٩.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٨٨.

(٣) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: ج١ ص٢١٤.

إسحاق للحديث من الوجهين، ولو قلنا بالمخالفة فتلك الطرق هي المقدّمة على هذا الطريق؛ لاجتماع خمسة على نقل الرواية عن أبي إسحاق عن حنش.

٢. حديث أبي ذر برواية سعيد بن المسيّب

فقد أخرجه الفسوي، قال: «حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا الحسن بن أبي جعفر قال: حدثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي ذر قال: قال رسول الله: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق ومن قاتلنا في آخر الزمان فإنما قاتل مع الدجال»[١].

وأخرجه البزار في مسنده، قال: «حدثنا عمرو بن علي، والجراح بن مخلد، ومحمّد بن معمر، واللفظ لعمرو، قالوا: نا مسلم بن إبراهيم... »[٢].

تنبيه: إنّ طريق ابن أبي جعفر قد تقدّم في حديث ابن عباس، برواية مسلم بن إبراهيم عنه عن أبي الصهباء عن سعيد بن جبير عن ابن عبّاس.

وفي هذا الحديث، عن مسلم بن إبراهيم عنه عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيّب عن أبي ذر.

فهل يوجد اختلاف على مسلم بن إبراهيم في السند، أم أنّ الحسن بن أبي جعفر رواها بطريقين، الظاهر هو الثاني، وإنّ مسلم بن إبراهيم حدّث بها عن ابن أبي جعفر بالطريقين، ويدلّ على ذلك أمران:

الأوّل: إنّ الذين رووا الطريق الأوّل عن مسلم بن إبراهيم هم مجموعة من الثقات ولم يتفرد بها واحد، وهم: علي بن عبد العزيز، ومحمّد بن معمر، ومحمّد بن

---

(١) الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ: ج١ ص٢٩٦.

(٢) البزار، أحمد بن عمر، مسند البزار: ج٩ ص٣٤٣.

أيوب، ومحمّد بن الفرج، وإسماعيل بن عبد الله، ومحمّد بن عبد العزيز بن أبي رزمة، ومحمّد بن عبد الله بن سنجر، وتقدّم ذكرهم عند دراسة السند، والذين رووه في الطريق الثاني عن مسلم بن إبراهيم هم مجموعة أيضاً وهم: الحافظ الفسوي، وعلي بن عبد العزيز وابن أبي سويد وعمرو بن علي، والجراح بن مخلد، ومحمّد بن معمر، ومحمّد بن الفرج، ومحمّد بن عليّ الوراق، وقد تقدّم ذكرهم في التخريج.

ففي الطريق الأوّل هناك سبعة من الثقات، وفي الثاني ثمانية، فحتّى لو كانت المجموعة الثانية أوثق من الأولى مثلاً، لكن من المستبعد أنْ يخطأ سبعة من الثقات في سند هكذا.

الثاني: إنّ بعض الثقات الذين رووا الحديث عن مسلم بن إبراهيم رووه من الوجهين أيضاً، فمثلاً الحافظ الطبراني روى الحديث عن شيخه علي بن عبد العزيز عن مسلم بن إبراهيم عن الحسن بن أبي جعفر، تارة بالطريق الأول وأخرى بالطرق الثاني.

وكذلك البزار فقد روى الحديث عن شيخه محمّد بن معمر عن مسلم بن إبراهيم، عن ابن أبي جعفر، تارة بالطريق الأول وتارة بالطريق الثاني، وأيضاً فإنّ ابن شاذان روى الحديث عن محمّد بن الفرج عن مسلم بكلا الطريقين، وتقدّم جميع ذلك في التخريج.

وذلك يدلّ على أنّ الحسن بن أبي جعفر رواه بطريقين ورواه عنه مسلم كذلك، فلا يعلّ هذا الطريق بالاختلاف.

رجال السند

١ـ مسلم بن إبراهيم: تقدّم وهو ثقة حافظ.

٢ـ الحسن بن أبي جعفر: تقدّم وهو من العبّاد المجابي الدعوة، وهو حسن

الحديث، ولا أقل من كونه صالحاً في المتابعات والشواهد.

٣ـ عليّ بن زيد: من رجال البخاري في الأدب المفرد، ومسلم في المتابعات، والأربعة.

قال يعقوب بن شعيب: «ثقة صالح الحديث وإلى اللين ما هو»[١].

قال الساجي: «كان من أهل الصدق»[٢].

قال الترمذي: «صدوق»[٣].

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به وهو أحب إلي من يزيد ابن أبي زياد وكان ضريراً وكان يتشيع»[٤].

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: «يكتب حديثه وليس بالقوي وكان يتشيع» وقال مرّة: «لا بأس به»[٥].

أقول: إنّ الرجل فيه كلام كثير، والظاهر أنّه أخذ عليه أمران، وهما التشيّع وعدم الضبط، ولا يوجد قدح في عدالته، فهو صدوق حسن الحديث إنْ شاء الله، وكثير من النقاد يصحّح أو يحسّن حديثه.

فقد قال الذهبي: «أحد الحفاظ، وليس بالثبت»[٦].

وقال في الضعفاء: «حسن الحديث، صاحب غرائب، احتجّ به بعضهم»[٧].

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٧ ص٢٨٣.

(٢) المصدر نفسه: ج٧ ص٢٨٥.

(٣) انظر: الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٥ ص٢٠٧.

(٤) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٦ ص١٨٧.

(٥) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج٢ ص٤٠.

(٦) المصدر نفسه: ج٢ ص٤٠.

(٧) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ديوان أسماء الضعفاء والمتروكين: ص٢٨٣.

وقال في تعليقه على المستدرك: «صالح الحديث»[(١)].

وقال المنذري: «وقد مشّاه بعضهم»[(٢)].

وقد صحّح وحسّن له الحافظ ضياء الدين المقدسي[(٣)].

كما أنّ العلامة أحمد محمّد شاكر يرى صحّة أحاديثه، فقد قال في تحقيقه على مسند أحمد: «علي بن زيد، وهو ابن جدعان، وهو ثقة»[(٤)].

وكذلك فإنّ الشيخ حمزة أحمد الزين يرى أنّ أحاديثه حسنة كما في تحقيقه على مسند أحمد[(٥)]، هذا فضلاً عن تحسين الترمذي لأحاديثه في سننه، ووصفه له بالصدق كما تقدّم.

وقال الألباني: «وبعضهم يحسِّن حديثه»[(٦)].

نعم، يرى الحافظ ابن حجر أنّه ضعيف لكنّه صالح في المتابعات والشواهد، فقال معلّقاً على سند فيه علي بن زيد: «علي بن زيد هو ابن جدعان صدوق، ضعّف من قبل حفظه، لكنْ لحديثه شاهد»[(٧)].

وكذلك الشيخ الألباني، فهو يرى ضعف ابن زيد من قبل حفظه، فقال: «الصواب فيه أنّ العلماء اختلفوا، والأرجح أنّه ضعيف، وبه جزم الحافظ في "التقريب"، ولكنه ضعف بسبب سوء الحفظ، لا لتهمة في نفسه، فمثله يحسّن حديثه أو

---

(١) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، وبهامشه تلخيص المستدرك للذهبي: ج٤ ص٦٠٥.

(٢) المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، المنذري، الترغيب والترهيب: ج١ ص١٩٣.

(٣) المقدسي، محمّد بن عبد الواحد، الأحاديث المختارة: ج٦ ص٥٦، ج٨ ص٢٩٧.

(٤) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بتحقيق أحمد محمّد شاكر: ج١ ص١٧٩.

(٥) انظر: المصدر نفسه، بتحقيق حمزة أحمد الزين: ١١ ج١١ ص٢٥٧.

(٦) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج١ ص٥٨٧.

(٧) العسقلاني، أحمد بن حجر، نتائج الأفكار: ج٣ ص٢٢٧.

يصحّح إذا توبع»[١].

٤ـ سعيد بن المسيّب: من رجال الستّة، ومن كبار التابعين، ومجمع على جلالته ووثاقته وفقاهته، روى عن عدة من الصحابة منهم أبو ذر وابن عباس وأبو سعيد الخدري وأبي بن كعب وغيرهم كثير[٢]، ولا نرى ضرورة لسرد كلمات العلماء حوله، وسنكتفي بذكر قول الذهبي وابن حجر، قال الذهبي: «أحد الأعلام وسيد التابعين... ثقة حجة فقيه رفيع الذكر رأس في العلم والعمل»[٣].

وقال ابن حجر: «أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية اتفقوا على أنّ مرسلاته أصحّ المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه»[٤].

٥ـ أبو ذر: صحابي جليل القدر.

خلاصة الحكم على السند

إسناده حسن، على كلام في الحسن بن أبي جعفر وعلي بن زيد، ولا أقلّ من صلاحيتهما في المتابعات والشواهد، فيرتفع حديث أبي ذر بهذا المتابع إلى الصحيح إنْ شاء الله.

٣. حديث أبي ذر برواية أبي الطفيل

أخرجه أبو يعلى في مسنده الكبير كما في المطالب العالية، قال: «حدثنا عبد الله ثنا عبد الكريم بن هلال أخبرني أسلم المكي أخبرني أبو الطفيل أنه رأى أبا ذر رضي الله

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج١ ص٣٢٢.

(٢) انظر: المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج١١ ص٦٦ـ ٧٥.

(٣) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج١ ص٤٤٤ـ ٤٤٥.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٣٦٤.

عنه قائماً على الباب وهو ينادي يا أيها الناس تعرفوني؟ من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا جندب صاحب رسول الله وأنا أبو ذر الغفاري سمعت رسول الله يقول: إنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وإنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة»[١].

وأخرجه أبو الشيخ في الأمثال عن أبي يعلى عن عبد الله بن عمر بن أبان أيضاً بالسند السابق نفسه[٢].

رجال السند

١ـ عبد الله بن عمر بن أبان: وهو المعروف (مشكدانة) من رجال مسلم وأبي داود والنسائي في الخصائص.

قال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبّان في الثقات، وروى عنه كبار الأئمة مثل مسلم النيسابوري وأحمد بن حنبل وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم[٣].

وروى عبد الله بن أحمد، عن أبيه، قال: «مشكدانة ثقة»[٤].

وقال الذهبي: «المحدّث الإمام الثقة»[٥]

وقال ابن حجر: «صدوق فيه تشيّع»[٦].

وتعقّبه شعيب الأرنؤوط وبشّار عواد، فقالا: «بل ثقة، فقد وثقه أحمد... وروى

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، المطالب العالية: ج١٦ ص٢٢٠.

(٢) الأصبهاني، أبو الشيخ، عبد الله بن محمّد، الأمثال في الحديث النبوي: ص٣٨٤ـ ٣٨٥.

(٣) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٥ ص٢٩٠ـ ٢٩١.

(٤) انظر: الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٢ ص٤٦٧.

(٥) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١١ ص١٥٥.

(٦) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٥١٦.

عنه جمع من الثقات منهم: مسلم في الصحيح وأبو داود في السنن وهو لا يروي فيها إلا عن ثقة، وأبو حاتم الرازي وقال: صدوق، وهو من رسمه في ثقات شيوخه، وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات...»[١].

٢ـ عبد الكريم بن هلال: وهو الخلقاني الكوفي، روى عدّة روايات عن أسلم المكي، لم نعثر على توثيق له بحسب التتبع، وكذلك لم يرد فيه جرح، وقد روى عنه جمع من ضمنهم ثقات، فيكون الرجل صدوقاً حسن الحديث، فمّمن روى عنه مشكدانة المذكور آنفاً، ويحيى بن سليمان، أبو سعيد الجعفي[٢] ومحمّد بن سعيد الزجاجي[٣] ومحمّد بن إسماعيل المكي[٤]، وعلي بن الحسين بن أبي بردة الدهني[٥]، وغيرهم.

نعم أورد الذهبي في ميزانه شخصاً باسم عبد الكريم بن هلال، وقال عنه: «لا يدرى من هو» وذكر أنّه ضعّفه الأزدي[٦].

وتعقّبه ابن حجر بقوله: «كأنّه عبد الكريم البصري ابن حميد بن هلال، وعنه غنجار، ذكره ابن أبي حاتم»[٧].

قلت: عبد الكريم البصري هذا، ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: «عبد الكريم البصري شيخ يروي عن حميد بن هلال روى عنه عيسى بن موسى الغنجار»[٨].

---

(١) الأرنؤوط، شعيب، عواد، بشار، تحرير تقريب التهذيب: ج٢ ص٢٤٣.
(٢) الدولابي، محمّد بن أحمد، الكنى والأسماء: ج١ ص٢٣٢.
(٣) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، المقتنى في سرد الكنى: ج٢ ص١٦٠.
(٤) ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٢٧٧.
(٥) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط: ج٦ ص٢٣.
(٦) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٢ ص٦٤٧.
(٧) العسقلاني، أحمد بن حجر، لسان الميزان: ج٤ ص٥٢ـ ٥٣.
(٨) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٧ ص١٣١.

وذكره أبو حاتم ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال: «عبد الكريم البصري سمع حميد بن هلال روى عنه عيسى بن موسى أبو أحمد البخاري المعروف بالغنجار»[١].

وذكره البخاري وقال: «عبد الكريم، سمع حميد بن هلال، روى عنه عيسى أبو أحمد،...حديثه عن البصريين»[٢].

فإنْ قلنا إنّ عبد الكريم البصري متّحد مع عبد الكريم بن هلال، فلا شكّ حينئذ في حسن حديث الرجل، فقد ذكره ابن حبان في ثقاته، وذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يجرحاه، وقد روى عنه جملة من الثقات، فيكون الرجل ثقة طبق القاعدة القائلة إنّ سكوت البخاري وأبي حاتم توثيق للرجل، وصدوقاً أو ثقة طبق القاعدة بأنّ المجهول إذا روى عنه جمع من الثقات ولم يأت بما ينكر عليه، فحديثه صحيح أو حسن. ومع اجتماع كلا المبنيين في الرجل فلا شكّ في تمشية حاله.

وفي الجملة، فصاحبنا محلّ البحث سواء كان متّحداً مع البصري أو مختلفاً عنه، فهو لم يرد فيه جرح ولا توثيق، وروى عنه عدّة فهو حسن الحديث إنْ شاء الله.

ثمّ لو تنزلنا عن هذا المبنى فلا شكّ في أنّ الرجل مستور الحال لرواية أكثر من اثنين عنه، وعرفنا في الفصل الأول أنّ البزار والدارقطني بل كثير من المحققين على الاحتجاج بالمستور.

على أنّه لو لم نقل بذلك فلا شكّ ولا شبهة في صلاحيات مجهول الحال في المتابعات والشواهد، وعرفنا أنّ الحديث له طرق عديدة.

إنْ قيل: ذكر الذهبي أنّ الأزدي قال عنه ضعيف، فمع التصريح بضعفه لا يبقى مجهولاً.

---

(١) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٦ ص٦٠.

(٢) البخاري، محمّد بن إسماعيل، التاريخ الكبير: ج٦ ص٩١.

أجبنا: بأنّ تضعيف الأزدي لا يمكن الاعتماد عليه في المقام لأمور أربعة:

١ـ مع هذا اللبس في تعيين الراوي فمن غير المعلوم أنّ مراد الأزدي هو عبد الكريم الخلقاني الكوفي، فلربّما أراد البصري أو شخصاً آخر. وإنْ قلنا إنّ عبد الكريم بن هلال هو البصري نفسه وهما شخص واحد، فأيضاً لا يمكن الاعتماد على تضعيف الأزدي مع سكوت أبي حاتم والبخاري عنه، ومع ما سيأتي من حال الأزدي نفسه.

٢ـ إنّ الجرح غير مفسّر، فكلمة ضعيف لوحدها لا تفصح عن سبب الجرح فلعلّه بسبب رواياته للفضائل، والمشهور عدم قبول الجرح ما لم يكن مفسّراً بعلة قادحة.

٣ـ إنّ الأزدي متشدّد متنعت في الرجال، وقد ضعّف عدّة من الثقات فلا يركن إلى قوله، قال الذهبي: «وعليه في كتابه في "الضعفاء" مؤاخذات، فإنّه ضعف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم»(١). وقال: «وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه»(٢).

وقال الألباني موثقاً رجلاً قال فيه الأزدي منكر الحديث، وقد روى عنه جمع من الثقات: «فمثله ممّا تطمئن النفس لحديثه، لرواية هذا الجمع من الثقات عنه، دون أنْ يعرف بما يسقط حديثه، وأمّا قول الأزدي: "منكر الحديث" فممّا لا يلتفت إليه لأنّه معروف بالتعنت في التجريح»(٣).

٤ـ إنّ الأزدي بنفسه متكلّم فيه وهو ضعيف، فلا يعتمد على قوله، قال ابن حجر: «قدّمت غير مرّة أنّ الأزدي لا يعتبر تجريحه، لضعفه هو»(٤) وقد مرّ أنّ الذهبي

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٦ ص٣٤٨

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج١ ص٥.

(٣) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج١ ص٥٨٦.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، مقدمة فتح الباري: ص٤٣٠.

قال: هو متكلم فيه، وقال في موضع آخر: «ليت الأزدي عرف ضعف نفسه»[١].

ثمّ إنّه لو قبلنا بتضعيف الأزدي، فإنّ قولهم في الراوي ضعيف فقط لا يسقط حديث الراوي، بل ينتفع به في الشواهد والمتابعات.

٣ـ أسلم المكي: ذكره ابن حبّان في الثقات، في طبقة التابعين، وقال: «أسلم بن سليم المكي يروي عن أبي الفضل روى عنه عبد الكريم بن هلال الخلقاني الكوفي»[٢]. ويظهر أنّ هناك تصحيفاً في عبارة ابن حبّان فقد تصحّفت كلمة أبي الطفيل إلى أبي الفضل والله العالم.

هذا، ولم نعثر على توثيق آخر لأسلم هذا ولا إلى راوٍ آخر روى عنه.

وحينئذ حيث إنّ ابن حبان ذكره في الثقات، وهو من التابعين، فحاله بين أمرين:

الأول: إنّه حسن الحديث، ذلك باعتبار عدم تفشي الكذب في طبقة التابعين، وطبقاً للتزكية العامة الواردة في القرون الثلاثة، قال السرخسي: «المجهول من القرون الثلاثة عدل بتعديل صاحب الشرع إيّاه ما لم يتبيّن منه ما يزيل عدالته، فيكون خبره حجّة على الوجه الذي قررنا»[٣]. وإليه ذهب العلامة أحمد شاكر، حيث حسّن للتابعين الذين لم يوثقهم أحد، فقال في (أبو كعب مولى ابن عباس): «لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو تابعي حاله على الستر حتّى يتبين، ولذلك حسّنا الحديث»[٤]. وقال في ميمون المكي وهو مجهول العين: «وهو تابعي كما ترى، فأمره على الستر والعدل حتى

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٣ ص٣٨٩.
(٢) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٤ ص٤٦.
(٣) السرخسي، محمّد بن أحمد، أصول السرخسي: ج١ ص٣٥٢.
(٤) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بتحقيق أحمد محمّد شاكر: ج٣ ص٦.

يتبين فيه جرح، فلذلك حسنا حديثه»[١].

وذكر الألباني أنّه إلى هذا ذهب ابن كثير وابن رجب وغيرهما، فعلّق على سند فيه مهران أبو الصفوان، وهو مجهول من التابعين، قال فيه الذهبي: «لا يُدرى من هو»، وقال أبو زرعة: «لا أعرفه إلا بهذا الحديث»، فتعقّبهما الألباني بقوله: «لكن لعلّه يتقوى حديثه بالطريق الأُولى فيرتقي إلى درجة الحسن لا سيما وبعض العلماء يحسّن حديث أمثاله من التابعين كالحافظ ابن كثير وابن رجب وغيرهما والله أعلم»[٢].

كما ذكر في موضعٍ آخر أنّ بعض العلماء نظراً لعدم تفشي الكذب في عصر التابعين، ولوجود التزكية العامة في القرون الثلاثة، فإنّهم يمشّون مجهول العين إذا كان من التابعين[٣].

وقد ذكر المعلّمي أنّ الكثير من العلماء على توثيق المجاهيل من القدماء فابن حبان قد يذكر في (الثقات) من يجد البخاري سماه في (تاريخه) من القدماء وإن لم يعرف ما روى وعمن روى ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكر وإن كان الرجل معروفاً مكثراً، والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد وابن معين والنسائي وآخرون غيرهم يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإنْ لم يروِ عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد، وذكر مجموعة من الأمثلة على ذلك[٤].

(١) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بتحقيق أحمد محمّد شاكر: ج٣ ص٥٥- ٥٦.

(٢) الألباني، محمّد ناصر الدين، إرواء الغليل: ج٤ ص١٦٩.

(٣) راجع: الألباني، محمّد ناصر الدين، تسجيل صوتي من سلسلة الهدى والنور رقم الشريط ٨٥٣، الدقيقة ٠٠,١٥,٠٠.

(٤) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: ج١ ص٢٥٥

وقال الشيخ قاسم الحنفي تلميذ ابن حجر: «إنْ كان الذي انفرد عنه راوٍ واحد، من التابعين ينبغي أنْ يقبل خبره... لأنّهم قبلوا المبهم من [الصحابة]، وقالوا: كلّهم عدول، واستدلّ له الخطيب في الكفاية بخبر خير القرون قرني ثمّ الذين يلونهم، وهذا بعينه جار في التابعي،فيكون الأصل العدالة إلى أنْ يقوم دليل الجرح،والأصل لا يترك للاحتمال»[(١)].

والغرض أنّ توثيق المجهولين من التابعين هو أمر معروف شائع عند كبار أئمّة هذا الفن، خصوصاً أنّ الحديث محلّ البحث له طرق عديدة، ولم يتفرّد به أسلم المكّي.

بل قد عرفنا في الفصل الأول أنّ جملة من المحققين يحتجون بحديث مجهول العين مطلقاً.

الثاني: إذا تنزلنا عن الأوّل فلا شكّ في صلاحيّته في المتابعات والشواهد، فقد عرفنا في الفصل الأول صلاحيّة مجهول العين في ذلك، وإن لم يكن من عصر التابعين، فكون الراوي من عصر التابعين يعطيه قوة أكثر، أضف إلى ذلك؛ فإنّ توثيق ابن حبّان يعطي قوة للرجل أيضاً، ولا ينبغي إهماله بالكليّة، ذلك أنّ ابن حبّان وإن كان يذهب إلى أصالة العدالة في المسلم، لكن لا يمكن لنا أنْ نجزم بأنّ من ذكرهم في ثقاته ولم ينص على توثيقهم كان ذلك اعتماداً على هذا الأصل، فهو باق على الاحتمال، فيحتمل أنّه ثقة عنده، ويحتمل أنّه بناء على أصالة العدالة، والغرض أنّ توثيق ابن حبان يمكن أنْ نعدّه قرينة إضافية على قبول الرجل في المتابعات على أقلّ الأحوال.

خلاصة الحكم على السند

هذا إسناد حسن لذاته وفق بعض المباني والقواعد الحديثية، وهو إسناد ضعيف صالح في المتابعات والشواهد في أقل حالاته، فالحديث يزداد قوة وصحّة بإضافة هذا الطريق إليه.

---

(١) نقله: المناوي، محمّد عبد الرؤوف، اليواقيت والدرر: ج٢ ص٤٥٩.

٤. حديث أبي ذر برواية شيخ عنه

أخرجه الآجرّي في كتاب "الشريعة" قال: «حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمّد بن عبد الحميد الواسطي قال: حدثنا هارون بن عبد الله البزاز قال: حدثنا سيار بن حاتم قال: حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي قال: حدثنا أبو هارون العبدي قال: حدثني شيخ قال: سمعت أبا ذر يقول: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح عليه السلام من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك»[١].

رجال السند

١ـ عبد الله بن محمّد بن عبد الحميد: روى عنه أبو عمرو بن السماك، وأبو بكر محمّد بن الحسين الآجري، وعمر بن بشران السكري، والحسن بن أحمد بن صالح السبيعي.

قال الخطيب: «وكان ثقة»[٢].

وقال الحافظ ابن عدي: «كان رفيق النسائي، وكان ذا بصر بالرجال. وكان من الأثبات»[٣].

٢ـ هارون بن عبد الله البزار: من رجال مسلم وأبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجة، من الحفاظ الثقات المشهورين: فقد روى عنه الخمسة سوى البخاري، وروى عنه أبو حاتم وأبو زرعة، وعبد الله بن محمّد، وإبراهيم الحربي وغيرهم، ذكرهم المزي وأضاف: «قال إبراهيم الحربي، وأبو حاتم: صدوق. زاد الحربي: لو كان الكذب

---

(١) الآجري، محمّد بن الحسين، الشريعة: ج٥ ص٢٢١٤.

(٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج١٠ ص١٠٤.

(٣) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج٢٣ ص٣١٥.

حلالاً تركه تنزهاً. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في كتا ب الثقات»[١].

وقال الذهبي: «هو الحافظ الإمام الثقة»[٢].

وقال ابن حجر: «ثقة»[٣].

٣ـ سيار بن حاتم: من رجال الترمذي والنسائي وابن ماجة.

روى عنه هارون المذكور وأحمد بن حنبل وسليمان بن داود القزاز وعلي بن مسلم الطوسي وغيرهم[٤]، وأحمد لا يروي إلا عن ثقة كما عرفنا.

وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال: «سيار بن حاتم العنزي كنيته أبو سلمة من أهل البصرة يروي عن جعفر بن سليمان»[٥].

وذكره البخاري [٦] وأبو حاتم [٧] ولم يوردا فيه جرحاً.

وقال الحاكم: «فأمّا أبو سلمة سيار بن حاتم الزاهد فإنّه عابد عصره وقد أكثر أحمد بن حنبل الرواية عنه»[٨].

وقال الذهبي: «صدوق»[٩].

وقال الهيثمي: «وهو ثقة»[١٠].

---

(١) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٣٠ ص٩٨ـ ٩٩.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: ج٢ ص٤٧٨.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج٢ ص٢٥٩.

(٤) انظر: المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج١٢ ص٣٠٨.

(٥) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٨ ص٢٩٨.

(٦) البخاري، محمّد بن إسماعيل، التاريخ الكبير: ج٤ ص١٦١.

(٧) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٤ ص٢٥٧.

(٨) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين: ج١ ص١٢٢.

(٩) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج١ ص٤٧٥.

(١٠) الهيثمي، نور الدين، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد: ج١٠ ص١٥٠.

وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام»(١).

وحسّن له الألباني وقال معلّقاً على أحد الأسانيد: «هذا إسناد حسن من هذا الوجه، سيار هذا صدوق كما قال الذهبي، وفيه كلام يسير، أشار إليه الحافظ بقوله: صدوق له أوهام»(٢).

٤ـ جعفر بن سليمان الضبعي: من رجال البخاري في الأدب المفرد، ومسلم والنسائي والترمذي وأبي داود وابن ماجة.

قال ابن سعد: «وكان ثقة وبه ضعف وكان يتشيّع»(٣).

قال يحيى بن معين: «ثقة»(٤).

وقال العجلي: «ثقة وكان يتشيّع»(٥).

وقال ابن حبّان: «وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات غير أنّه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية إلى مذهبه وليس بين أهل الحديث من أئمّتنا خلاف أنّ الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أنّ الاحتجاج بأخباره جائز»(٦).

قلتُ: قد تقدّم في الفصل الأوّل أنّ التحقيق يقتضي الأخذ برواية الثقة وهو العدل الضابط، من دون اعتبار المذاهب في ذلك، فحتّى الداعية مقبول الحديث مادام ثقة.

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٤٠٧.

(٢) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٦ ص١٢٥١.

(٣) ابن سعد، محمّد، الطبقات الكبرى: ج٧ ص٢٨٨.

(٤) ابن معين، يحيى، تاريخ بن معين برواية الدوري: ج٢ ص١٤٠.

(٥) العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات: ج١ ص٢٦٩.

(٦) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٦ ص١٤٠.

وقال أحمد بن حنبل: «لا بأس به»[١].

وقال علي بن المديني: «هو ثقة عندنا»[٢].

وقال ابن عدي: «ولجعفر حديث صالح وروايات كثيرة وهو حسن الحديث وهو معروف في التشيع... وأرجو أنّه لا بأس به... والذي ذكر فيه من التشيع والروايات التي رواها التي يستدل بها على أنّه شيعي، فقد روى في فضائل الشيخين أيضاً، كما ذكرت بعضها وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان منها منكراً فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممّن يجب أنْ يقبل حديثه»[٣].

وقال ابن حجر: «صدوق زاهد، لكنّه كان يتشيّع»[٤].

وقال الذهبي: «ثقة، فيه شيء مع كثرة علومه»[٥].

وصحّح له الألباني حتى في الفضائل، وقال: «هو ثقة، من رجال مسلم» وذكر بعد ذلك أنّ العبرة في رواية الحديث إنّما هو الصدق والحفظ، وأمّا المذهب فهو بينه وبين ربه، فهو حسيبه، ولذلك نجد صاحبي "الصحيحين" وغيرهما قد أخرجوا لكثير من الثقات المخالفين كالخوارج والشيعة وغيرهم[٦].

٥ـ أبو هارون العبدي: وهو عمارة بن جوين، من رجال الترمذي وابن ماجة، والبخاري في خلق أفعال العباد.

---

(١) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٢ ص١٤٥.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٢ ص٨٣.

(٣) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٢ ص١٥٠.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص١٦٢.

(٥) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج١ ص٢٩٤.

(٦) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٥ ص٢٦١ـ ٢٦٢.

وأبو هارون هذا كان شيعيّاً، ويقول بالوصيّة لعليٍّ عليه السلام، وكانت عنده صحيفة، يقول هذه صحيفة الوصي، وكان عنده كتاب فيه روايات في فضائل عليٍّ، وكان يقول عنه هذا الكتاب حقّ[١]، ونتيجة لذلك فقد تناولته الطعنات من كلّ حدب وصوب، ولم أرَ من وثّقه منهم، ونلخّص كلماتهم بما قاله ابن عبد البر: «أجمعوا على أنّه ضعيف الحديث وقد تحامل بعضهم فنسبه إلى الكذب روى ذلك عن حماد بن زيد، وكان فيه تشيع وأهل البصرة يُفرطون فيمن يتشيّع بين أظهرهم لأنّهم عثمانيون».

فتعقّبه ابن حجر قائلاً: «قلت: كيف لا ينسبونه إلى الكذب وقد روى ابن عدي في الكامل عن الحسن بن سفيان عن عبد العزيز بن سلام عن علي بن مهران عن بهز ابن أسد قال أتيت إلى أبي هارون العبدي فقلت أخرج إلي ما سمعت من أبي سعيد فأخرج لي كتاباً فإذا فيه حدّثنا أبو سعيد: أنّ عثمان أُدخل حفرته وأنّه لكافر بالله، قال: قلت: تقرّ بهذا؟ قال: هو كما ترى، قال: فدفعت الكتاب في يده وقمت. فهذا كذب ظاهر على أبي سعيد»[٢].

قلتُ: هذا بمجرده لا يصلح دليلاً على تكذيب الرجل، وذلك أنّه يقول لهم: هذا الحديث سمعته من أبي سعيد، لكنّهم لا يستطيعون الطعن في أبي سعيد، فاتّهموا (أبو هارون) بالكذب، لكنّ من المعروف أنّ مسألة تكفير الصحابة أو تفسيق بعضهم البعض هي مسألة معلومة للجميع، قال ابن تيمية عن الصحابة: «وكذلك لبعضهم في قتال بعض ولعن بعض وإطلاق تكفير بعض أقوال معروفة»[٣].

وقال الذهبي: «ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدّة من الصحابة

---

(١) انظر: العقيلي، محمّد بن عمرو، الضعفاء الكبير: ج٣ ص٣١٣ـ ٣١٤.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٧ ص٣٦٢.

(٣) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى: ج١٢ ص٤٩٢.

والتابعين والأئمّة فبعض الصحابة كفر بعضهم بتأويل ما والله يرضى عن الكلّ ويغفر لهم فما هم بمعصومين وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تلينهم عندنا»[١].

فتكفير الصحابة بعضهم لبعض أمر معروف موجود، وهو معفيٌّ عنه حسب قاعدة الاجتهاد والتأويل عند أهل السنّة، فلماذا يحمل تكفير أبي سعيد لعثمان على أنّه كذب من أبي هارون!! خصوصاً إذا ما أخذنا بالحسبان الظروف العصيبة التي مرت على الأمّة الإسلامية والتي انتهت بثورة قُتل فيها عثمان.

ومن خلال ذلك يتّضح السبب الرئيس في تضعيف أبي هارون، وتكذيبه! وهو تشيّعه وقوله بالوصيّة وروايته لفضائل عليّ وروايته تكفير عثمان، وكلّها ليست بأسباب قادحة كما عرفت.

وعلى أيّة حال، فالرجل ضعيف ولا يمكن الاحتجاج بحديثه، طبق قواعدهم، إذ لم نعثر على توثيق فيه. لكن من خلال ملاحظة عدد الرواة الذين رووا عنه، وهم أكثر من (٩٠) راوياً، ذكر منهم المزي ثلاثين راوياً[٢] يتبيّن أنّه كان من المحدثين المعروفين، لذا لا يمكن طرح حديثه بالكلية، خصوصاً في الأحاديث التي لم يتفرد بها، كما في المقام، فالحديث ورد بطرق عديدة، بعضها حسان كما عرفنا، فحديثه حينئذ يزيدها قوة.

٦ـ شيخ: وهذا الشيخ مبهم، فلعلّه تصحيف عن (حنش) إذ عرفنا أنّ سماك بن حرب وأبا إسحاق قد رووا الحديث عن حنش، فإنْ كان هو حنش فقد تقدّم، وإنْ لم يكن هو فإنّ لفظة (شيخ) تومئ بأنّ الراوي معروف، فهي ليست كلفظ (رجل)، وعلى أيّة حال فالسند فيه إبهام، والمبهم يصلح في المتابعات والشواهد على ما قدّمنا.

٧ـ أبو ذر: صحابي.

---

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: ص٢٣.

(٢) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٢١ ص٢٣٣.

خلاصة الحكم على السند

هذا إسناد ضعيف، لضعف أبي هارون العبدي، وإبهام الشيخ الذي روى عن أبي ذر. وسواء قلنا إنّ هذا الطريق يصلح في المتابعات أو لا يصلح، فقد عرفنا أنّ الحديث صحيح بطرقه السابقة.

٥. حديث أبي ذر برواية زاذان

أخرجه الدارقطني في المؤتلف والمختلف، قال: «حدثنا أبو القاسم الحسن بن محمّد بن بشر الكوفي الخزاز في سنة إحدى وعشرين حدثنا الحسين بن الحكم الحبري حدثنا الحسن بن الحسين العُرني حدثنا علي بن الحسن العبدي عن محمّد بن رستم، أبي الصامت الضبي عن زاذان أبي عمر عن أبي ذر: أنه تعلق بأستار الكعبة وقال: يا أيها الناس من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا جندب الغفاري، ومن لم يعرفني فأنا أبو ذر، أقسمت عليكم بحقّ الله وبحقّ رسوله، هل فيكم أحد سمع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: ما أقلت الغبراء وما أظلت الخضراء ذا لهجة أصدق من أبي ذر، فقام طوائف من الناس فقالوا: اللهمّ إنّا قد سمعناه وهو يذكر ذلك، فقال: والله ما كذبتُ منذ عرفت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ولا أكذب أبداً حتّى ألقى الله تعالى، وقد سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: " إنّي تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، سبب بيد الله تعالى وسبب بأيديكم، وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّ إلهي عزّ وجلّ قد وعدني أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض. وسمعته صلّى الله عليه وسلّم يقول: إنّ مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك»[١].

---

(١) الدارقطني، علي بن عمر، المؤتلف والمختلف: ج٢ ص١٠٤٥ـ١٠٤٦.

رجال السند

١ـ الحسن بن محمّد بن بشر الكوفي: لم نقف على من وثقه، وكذلك لم يجرحه أحد، وهو شيخ الدارقطني، وترجمه الخطيب وسكت عنه، فقال: «قدم بغداد وحدّث بها عن أحمد بن موسى بن إسحاق الحمار، وعلي بن الحسين بن عبيد بن كعب، وعبد السلام بن الحسين بن مالك الكوفيين، روى عنه محمّد بن المظفر، والدارقطني وأبو القاسم بن الثلاج»[١].

وممّن روى عنه أيضاً محمّد بن أحمد بن عمران الجشمي[٢] وعبد الكريم بن محمّد ابن المحاملي[٣].

ومحمّد بن المظفر والدارقطني ومحمّد بن أحمد الجشمي، وعبد الكريم المحاملي، كلّهم من الثقات المعروفين، فأقلّ حالات الرجل أنْ يكون صدوقاً حسن الحديث، لرواية هؤلاء عنه، مع عدم وجود جرح فيه.

وقد ذكر الشيخ الألباني أنّ رواية ثلاثة من الثقات عن الرجل كافٍ في توثيقه[٤]، كما أنّه حسّن وجوّد أحاديث كثيرة لمن روى عنه ثلاثة من الثقات ولم يجرح، كما هو واضح لمن يراجع سلسلته الصحيحة وغيرها[٥].

٢ـ الحسين بن الحكم الحبري: روى عنه أبو العباس بن عقبة، وأحمد بن إسحاق ابن هلال، وخثيمة الأطرابلسي، وآخرون[٦].

---

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج٧ ص٤٣٠.

(٢) ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق: ج٩١ ص٥٢.

(٣) الخوارزمي، الموفق بن أحمد، المناقب: ص٨٨.

(٤) ابن أبي العينين، أحمد بن إبراهيم، سؤالات ابن أبي العينين للشيخ الألباني: ص٦٣.

(٥) انظر مثلاً: الألباني، ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٧ ص١٠٨٤.

(٦) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الاسلام: ج٢١ ص١٥٨.

قال الدارقطني: «ثقة»[١].

وصحّح له الحاكم[٢].

٣ـ الحسن بن حسين العرني:

صحّح له الحاكم في المستدرك[٣].

وأخرج له البيهقي في السنن وسكت عنه[٤]، والبيهقي صرّح بأنّه إذا أورد إسناداً فيه ضعف أشار إليه[٥]، ولم نر منه إشارة إلى تضعيف الحسن هذا، فهو مقبول الحديث عنده.

وقال أبو حاتم: «لم يكن بصدوق عندهم، كان من رؤساء الشيعة»[٦].

وذكر ابن حبان أنّه شيخ من أهل الكوفة، يروي عن جرير بن عبد الحميد والكوفيين المقلوبات[٧].

قلت: أبو حاتم وابن حبّان كلاهما متشدد في الجرح، وابن حبان يقصب الراوي بالغلطة والغلطتين كما عرفنا، وجرح أبي حاتم غير مفسّر، والحسن هذا من رؤساء الشيعة، فكان طبيعياً أنْ يُضعّف، لكن حيث إنّه لا يوجد توثيق صريح بحقّه، فلا أقلّ من صلاحيته في المتابعات والشواهد.

---

(١) الدارقطني، علي بن عمر، سؤالات الحاكم للدارقطني: ص١١٤.

(٢) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين: ج١ ص٥٠٧.

(٣) المصدر نفسه: ج٣ ص١٥١.

(٤) البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى: ج٢ ص٣٠٧.

(٥) انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين، دلائل النبوة: ج١ ص٤٦ـ ٤٧ والسليماني، المأربي، مصطفى بن إسماعيل، إتحاف النبيل: ج٢ ص٨٦ـ ٨٧.

(٦) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٣ ص٦.

(٧) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، المجروحين: ج١ ص٢٣٨.

٤ـ علي بن الحسن العبدي: من رجال الستّة.

روى عنه البخاري وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم، وفي التهذيب: «قال أبو داود عن أحمد: لم يكن به بأس إلا أنهم تكلموا فيه في الإرجاء وقد رجع عنه.

وقال ابن معين: قيل له في الإرجاء فقال: لا أجعلكم في حلّ، ولا أعلم قدم علينا من خراسان أفضل منه، وكان عالماً بابن المبارك.

وقال الآجري عن أبي داود وسمع بالكتب من ابن المبارك أربع عشرة مرة.

وقال أبو حاتم هو أحب إلي من علي بن الحسين بن واقد»[١].

وقال الذهبي: «كان من حفاظ كتب ابن المبارك، ثقة»[٢].

وقال ابن حجر: «ثقة حافظ»[٣].

٥ـ محمّد بن رستم، أبو الصامت الضبي: لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

روى عنه علي بن الحسن العبدي المذكور، وقيس بن الربيع[٤] وعبد الرحمن بن يونس بن هاشم[٥] وعنبسة بن عبد الرحمن القرشي[٦].

أقول: الرجل مستور الحال، فالذين رووا عنه لا بأس بهم، فعلي بن الحسن ثقة حافظ، وقيس وعبد الرحمن صدوقان، فلا شكّ في صلاحية الرجل في المتابعات والشواهد.

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٧ ص٢٦٣.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج٢ ص٣٧.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٦٩٠.

(٤) الأصبهاني، أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، ذكر أخبار إصفهان: ج١ ص٥٦ والطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج٣ ص٥٠.

(٥) اللالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: ص٤٤٥.

(٦) العسقلاني، أحمد بن حجر، الإصابة: ج١ ص٢٢٩.

٦ـ زاذان الكندي الكوفي: من رجال البخاري في الأدب المفرد، ومسلم والنسائي وأبي داود والترمذي وابن ماجة.

قال ابن معين: «ثقة، لا يسأل عن مثله»(١)، وقال ابن سعد: «كان ثقة قليل الحديث»(٢).

وقال الخطيب والعجلي وابن شاهين والذهبي: «ثقة»(٣).

وقال ابن حجر: «صدوق يرسل، وفيه شيعية»(٤).

٧ـ أبو ذر: صحابي.

خلاصة الحكم على السند

إسناده ضعيف بالحسن العرني فإنّه ضعيف، ومحمّد بن رستم مستور الحال، فالطريق صالح لمعاضدة الطرق الأخرى، وعرفنا أنّ الحديث صحيح بالطرق المتقدمة.

خامساً: حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة

أخرجه الدولابي في الكنى والأسماء، قال: «حدثني روح بن الفرج قال ثنا يحيى بن سليمان أبو سعيد الجعفي قال ثنا عبد الكريم بن هلال الجعفي أنّه سمع أسلم المكي قال أخبرني أبو الطفيل عامر بن واثلة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٣ ص٢٦١.

(٢) ابن سعد، محمّد، الطبقات الكبرى: ج٦ ص١٧٩.

(٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج٨ ص٤٨٩. العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات: ج١ ص٣٦٦. ابن شاهين، عمر بن أحمد، تاريخ أسماء الثقات: ص٩٥. الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج١ ص٤٠٠.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٣٠٧.

أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تركها غرق»[(١)].

رجال السند

١ـ روح بن الفرج: وهو القطان، أبو الزنباع المصري، روى عنه الطحاوي والطبراني والدولابي وغيرهم، ذكره المزي تمييزاً، وذكر بعض من رووا عنه وروى عنهم وقال بعدها: «وكان من الثقات»[(٢)].

وأضاف ابن حجر في تهذيبه: «قال الكندي في الموالي: كان من أوثق الناس، وقال ابن قديد: ذاك رجل نفسه رفعه الله بالعلم والصدق، وقال الخطيب: كان ثقة»[(٣)].

وذكره الذهبي وقال: «محدث مكثر مقبول» وأضاف: «روى عنه: أبو بكر البزاز في مسنده وقال: يقال ليس بمصر أوثق ولا أصدق منه. وقال الطحاوي: كان من أوثق الناس»[(٤)].

وقال ابن حجر: «ثقة»[(٥)].

٢ـ يحيى بن سليمان الجعفي: من رجال البخاري والترمذي.

روى عنه البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم.

قال أبو حاتم: «شيخ»[(٦)].

وذكره ابن حبّان في الثقات وقال ربّما أغرب[(٧)].

(١) الدولابي، محمّد بن أحمد، الكنى والأسماء: ج١ ص٢٣٢.

(٢) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٩ ص٢٥٠.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٣ ص٢٥٦.

(٤) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج٢١ ص١٧٧.

(٥) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٣٠٤ـ ٣٠٥.

(٦) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٩ ص١٥٤.

(٧) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٩ ص٢٦٣.

وترجمه في التهذيب وقال: «وقال الدارقطني: ثقة، وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به، وكان عند العقيلي ثقة وله أحاديث مناكير»[١].

وقال النسائي: «ليس بثقة»[٢].

والنسائي مضافاً لتعنته في الرجال فإنّ جرحه هنا غير مفسّر، وإذا ما عرفنا أنّ الرجل احتج به البخاري ووثقه الدارقطني وابن حبان وغيرهم، فحديثه لا ينزل عن مرتبة الحسن، ولذا قال ابن حجر: «صدوق يخطئ»[٣]. وهو من ألفاظ التحسين، وقد تعقّبه شعيب الأرنؤوط وبشار عواد بقولهما: «بل صدوق حسن الحديث»[٤].

٣ـ عبد الكريم بن هلال الجعفي: تقدّم أنّه لم يرد فيه جرح ولا توثيق وروى عنه جماعة، فهو حسن الحديث أو مستور الحال في أقل حالاته.

٤ـ أسلم المكي: من التابعين، ذكره ابن حبان في الثقات، ولم يجرحه أحد، ونظراً لعدم تفشي الكذب في تلك العصور، وطبقاً للتزكية العامة في الطبقات الثلاث، فإنّ بعض العلماء يمشون حديث أمثاله من التابعين، ولا أقل من صلاحياته في المتابعات والشواهد.

٥ـ أبو الطفيل عامر بن واثلة: صحابي.

تنبيه: تقدّمت هذه الرواية عن مشكدانة عن عبد الكريم بهذا السند عن أبي ذر، فيحتمل أنّ الصحابي عامر بن واثلة، سمعها مرّتين، تارة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأخرى من أبي ذر، وإلا فهناك اختلاف في السند وهو غير مضر لأنّ ابن واثلة وأبا ذر كليهما صحابي، والسند إلى عبد الكريم مقبول في الطريقين، نعم رواية مشكدانة مرجّحة عند التعارض لأنّه أوثق من الجعفي.

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج١١ ص١٩٩.

(٢) المصدر نفسه: ج١١ ص١٩٩.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج٢ ص٣٠٤.

(٤) الأرنؤوط، شعيب، عواد، بشار، تحرير تقريب التهذيب: ج٤ ص٨٧.

خلاصة الحكم على السند

هذا إسناد حسن وفق بعض المباني، وهو ضعيف بضعف خفيف طبق الأخرى، فيكون صالحاً في المتابعات والشواهد.

سادساً: حديث أبي سعيد الخدري

أخرجه الطبراني في الصغير والأوسط، قال: «حدثنا محمّد بن عبد العزيز بن محمّد ابن ربيعة الكلابي قال نا أبي قال نا عبد الرحمن بن أبي حماد المقري عن أبي سلمة الصائغ عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنّما مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق، وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخل غفر له»[(١)].

وأخرجه الشجري من طريق علي بن العبّاس بن الوليد عن عبد العزيز الكلابي بالسند المتقدّم[(٢)].

رجال السند

١ـ محمّد بن عبد العزيز بن ربيعة الكلابي: روى عنه عبد الصمد بن علي الطستي، وجعفر الخلدي، وأبو بكر الشافعي، وعلي بن إبراهيم بن حماد القاضي[(٣)].

قال الدارقطني: «ثقة»[(٤)].

وهو من شيوخ الإسماعيلي وسكت عنه[(٥)].

(١) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الصغير: ج٢ ص٢٢ والمعجم الأوسط: ج٦ ص٨٥.

(٢) الشجري، يحيى بن الحسين، الأمالي الخميسيّة: ج١ ص٢٠٢.

(٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج٣ ص١٥٥.

(٤) الدارقطني، علي بن عمر، سؤالات حمزة للدارقطني: ص٨٢.

(٥) الإسماعيلي، أحمد بن إبراهيم، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي: ج١ ص٤٣٦.

وقال الشيخ نايف بن صلاح المنصوري: «ثقة»[١].

قلت: وهو من شيوخ الطبراني، فمع توثيق الدارقطني ورواية عدّة من الثقات عنه، فلا شكّ في وثاقته.

٢ـ عبد العزيز بن محمّد بن ربيعة الكلابي: هو والد محمّد المتقدم الثقة، وابن محمّد بن ربيعة الثقة أيضاً، لم يرد فيه جرح ولا تعديل، وقد روى عنه جمع من الثقات مثل: ابنه محمّد[٢]، وعلي بن العبّاس بن الوليد[٣]، ومفضّل بن محمّد بن إبراهيم[٤] ومحمّد بن الحسين بن أبي الحسين[٥]، فهو صدوق حسن الحديث إنْ شاء الله، وقد عرفنا أنّ الألباني يحسّن حديث الرجل المجهول برواية ثلاثة من الثقات عنه[٦].

٣ـ عبد الرحمن بن أبي حمّاد: وهو عبد الرحمن بن شكيل أو (سكين)، المقرئ المعروف، قرأ على حمزة، وكان من جلّة أصحابه. ثم قرأ على: أبي بكر بن عياش[٧]، ذكره ابن أبي حاتم ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً فقال: «عبد الرحمن بن شكيل روى عن بسام الصيرفي وعمر بن ذر روى عنه يوسف بن عدي وقال أبو محمّد: هو عبد الرحمن بن أبي حماد المقرئ الكوفي، روى عن شيبان النحوي وفطر بن خليفة وحمزة الزيات وعيسى بن عمر وهشيم وابن المبارك روى عنه أبو سعيد الأشج وهارون بن

(١) المنصوري، نايف بن صلاح، إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني: ص٥٧٥.

(٢) كما في سند الطبراني المتقدّم.

(٣) كما في سند الشجري المتقدّم.

(٤) انظر: ابن جماعة، محمّد بن إبراهيم، مشيخة ابن جماعة: ص١٨٠.

(٥) انظر: النمري القرطبي، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، التمهيد: ج٢٠ ص٨.

(٦) ابن أبي العينين، أحمد بن إبراهيم، سؤالات ابن أبي العينين للشيخ الألباني: ص٦٣ و انظر: الألباني، ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٧ ص١٠٨٤.

(٧) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج١٤ ص٢٢٩.

حاتم وإسحاق بن الحجاج الرازي الطاحوني ومحمّد بن إسماعيل الأحمسي»[١].

وقال الذهبي: «قال أبو هشام الرفاعي: أقرأ من قرأ على حمزة أربعة: إبراهيم الأزرق، وخالد الكحال، وخلاد الأحول، وكان عبد الرحمن بن أبي حماد أكبرهم وأعلمهم بعلم القرآن»[٢].

وترجمه الخطيب وقال: «روى عنه يوسف بن عدي، وهارون بن حاتم، وعبد العزيز بن محمّد بن ربيعة الكلابي، وعلي بن المثنى الطهوي، وأبو سعيد الأشج، وأحمد بن عبد الحميد الحارثي»[٣]. وحدث عنه أيضاً عثمان بن أبي شيبة[٤] والحسن بن جامع ومحمّد ابن جنيد، ومحمّد بن الهيثم[٥]، وذكره ابن الجزري وقال عنه: «صالح مشهور»[٦].

وفي الجملة، فالرجل من القراء المعروفين، وذكره ابن أبي حاتم ولم يورد فيه جرحاً أو تعديلاً وروى عنه جمع غفير من بينهم عدّة من الحفاظ والثقات، مثل أبي سعيد الأشج ومحمّد بن الهيثم ويوسف بن عدي والأحمسي وأحمد الحارثي، فهو صدوق حسن الحديث، طبق القواعد.

٤ـ أبو سلمة الصائغ: الظاهر هو راشد بن سعد، ذكره الخطيب، وقال هو: «أبو سلمة الصائغ الكوفي مولى فزارة، حدث عن زيد بن علي بن الحسين وعن عطية العوفي وروى عنه سفيان الثوري وحمزة الزيات القارئ وعبد الرحمن بن أبي حماد والكوفيون»[٧].

---

(١) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٥ ص٢٤٤.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن محمّد: تاريخ الإسلام: ج١٥ ص١٤٢.

(٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، غنية الملتمس إيضاح المشتبه: ص٢٦٢.

(٤) القيسي، الدمشقي، ناصر الدين، محمّد بن عبد الله، توضيح المشتبه: ج٥ ص١٥٠.

(٥) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج١٤ ص٢٢٩.

(٦) ابن الجزري، شمس الدين، محمّد بن محمّد، غاية النهاية في طبقات القراء: ج١ ص٣٣٤.

(٧) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، المتفق والمفترق: ج٢ ص٩٠٢ـ ٩٠٣.

وكما هو واضح فقد روى عنه هنا عبد الرحمن بن أبي حماد، وهو روى عن عطيّة العوفي.

وراشد هذا ذكره ابن أبي حاتم، وقال: «راشد أبو سلمة الصائغ الفزاري روى عن الشعبي وزيد الأحمسي، روى عنه الثوري وابن المبارك ووكيع وأبو نعيم سمعت أبي يقول ذلك»[١].

وذكره البخاري في تاريخه ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً وذكر أنّ ابن المبارك وأبا نعيم رووا عنه[٢]. وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

فسكوت البخاري وابن أبي حاتم، ورواية أربعة من كبار الثقات عنه بما فيهم ابن المبارك، ووجوده في ثقات ابن حبّان كاف في تحسين حديث الرجل.

ولعلّه نفسه الذي سأل عنه الآجري أبا داود، حيث قال: سألت أبا داود عن أبي سلمة الصائغ، حدّث عنه وكيع، فقال: «ما سمعت إلا خيراً»[٤].

٥ـ عطية العوفي: من رجال البخاري في الأدب المفرد، وأبي داود والترمذي وابن ماجة.

قال ابن سعد في الطبقات: «وكان ثقة إنْ شاء الله وله أحاديث صالحة»[٥].

وقال يحيى بن معين: «صالح»[٦].

---

(١) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٣ ص٤٨٥.

(٢) البخاري، محمّد بن إسماعيل، التاريخ الكبير: ج٣ ص٢٩٨.

(٣) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٨ ص٢٤١.

(٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سؤالات الآجري لأبي داود: ج١ ص٣٠٣.

(٥) ابن سعد، محمّد، الطبقات الكبرى: ج٦ ص٣٠٤.

(٦) المزي، المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٢٠ ص١٤٧.

وقال الترمذي في تعليقه على بعض الأحاديث التي فيها عطية العوفي: «هذا حديث حسن غريب»[١]، وحسّن له في مواضع متفرقة من كتابه[٢].

وقال العجلي: «عطية العوفي: كوفي تابعي ثقة وليس بالقوي»[٣].

وقال الملا عليّ القاري: «وهو من أجلاّء التابعين»[٤].

نعم ضعّفه جماعة لأمرين، التشيّع والتدليس، وستأتي الإشارة لهما آخر البحث، غير أنّ الكثير من العلماء لم يعبأوا بذلك، فقد حسّن له جملة من الحفّاظ منهم: الحافظ الدمياطي في "المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح"[٥]، والحافظ أبو الحسن المقدسي شيخ الحافظ المنذري كما في "الترغيب والترهيب"[٦]. والحافظ العراقي في "المغني عن حمل الأسفار"[٧] والحافظ ابن حجر العسقلاني في "نتائج الأفكار"[٨].

والشيخ حمزة أحمد الزين في تحقيقه على مسند أحمد[٩].

فتحصّل أنّ جملة كبيرة من أئمة الفن يمشّون حديث عطيّة، وهذا يدلّ في أقلّ الحالات على صدق الرجل في ذاته، ولذا فإنّ الحافظ العسقلاني حسّن له في نتائج الإفكار كما تقدّم، وقال في عطيّة: «ضعف عطيّة إنّما جاء من قبل التشيّع، ومن قبل

(١) الترمذي، محمّد بن عيسى، سنن الترمذي: ج١ ص٢٩٦.

(٢) المصدر نفسه: ج٢ ص٣٩٤، ج٣ ص٢٢٨، ج٤ ص٧ ـ ٨، ٤٦، ٩٦، ٢٦٠، ٢٦١.

(٣) العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات: ج٢ ص١٤٠.

(٤) القاري، علي بن سلطان محمّد، شرح مسند أبي حنيفة: ص٢٩٢.

(٥) الدمياطي، عبد المؤمن بن خلف، المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح: ص٦٤١ـ ٦٤٢.

(٦) المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، الترغيب والترهيب: ج٢ ص٣٠٥.

(٧) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأحاديث والآثار: ج١ ص٢٨٩.

(٨) العسقلاني، أحمد بن حجر، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: ج١ ص٢٦٨.

(٩) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بتحقيق حمزة أحمد الزين: ج١٠ ص٦٨.

التدليس، وهو في نفسه صدوق، وقد أخرج له البخاري في الأدب المفرد، وأخرج له أبو داود عدّة أحاديث ساكتاً عليها، وحسّن له الترمذي عدّة أحاديث بعضها من أفراده»[١].

وهذا آخر آراء ابن حجر في عطية، لأنّ نتائج الأفكار من آخر كتبه، وهو متأخر عن كتابه التقريب، فقد فرغ من كتابة التقريب في ١٤ جمادى الآخرة سنة ٨٢٧ هـ[٢]، وابتدأ بدروسه في تخريج أحاديث الأذكار في ٧ صفر سنة ٨٣٧ هـ[٣]، وتحسينه لحديث عطيّة وكلامه المتقدّم حوله كان بتاريخ ٧ ربيع الثاني ٨٣٨هـ[٤].

فابن حجر بيّن العلّة التي من أجلها ضعّفوا عطيّة، وهي التشيّع والتدليس.

أمّا التشيّع فهو ليس بعلّة قادحة عند أئمّة هذا الفن وروايات الشيعة مخرّجة في الصحيحين كما عرفنا. على أنّ مرادهم من القول بالتشيّع هو مجرد تقديم عليٍّ على عثمان أو على الثلاثة من دون القول بإمامة عليٍّ، فهو سني في الواقع مخالف لهم في مسألة التفضيل.

وأمّا التدليس: فالعوفي متّهم بتدليس الشيوخ، فيقولون إنّه يروي عن الكلبي المتّهم ويكنّيه بأبي سعيد، ليوهم أنّه الخدري الصحابي المعروف، فلابدّ من تسليط الضوء على هذه المسألة.

والتحقيق في المسألة يقتضي أنْ نبيّن منشأ شبهة التدليس ثمّ الحكم عليها.

أمّا منشأ شبهة التدليس، فهو ما ذكره أحمد بن حنبل عن عطيّة:

قال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي ذكر عطيّة العوفي فقال هو ضعيف الحديث.

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: ج١ ص٢٦٧.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج٢ ص٦٨٥.

(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: ج١ ص١٥.

(٤) المصدر نفسه: ج١ ص٢٦٥.

قال أبي: بلغني أنّ عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد.

حدّثني أبي قال: حدثنا أبو أحمد الزبيري قال: سمعت سفيان الثوري قال: سمعت الكلبي قال: كنّاني عطية أبا سعيد»[١].

فهذا هو مستند رمي عطيّة بالتدليس، أمّا الطريق الأول والذي قال فيه أحمد بلغني فهو ضعيف لعدم معرفة إسناده، وإمّا الطريق الثاني فكما هو واضح فيه الكلبي وهو محمّد بن سائب وهو متروك متّهم بالكذب، وقد تنبّه لذلك الحافظ ابن رجب فقال: «ولكن الكلبي لا يعتمد على ما يرويه» وأضاف: «وإنْ صحّت هذه الحكاية عن عطيّة فإنّما يقتضي التوقّف فيما يحكيه عن أبي سعيد من التفسير خاصّة.

فأمّا الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد، فإنّما يريد أبا سعيد الخدري، ويصرّح في بعضها بنسبته»[٢].

فنسبة التدليس إلى عطيّة غير ثابتة، ولو ثبتت فهي مختصّة بالروايات التفسيريّة دون غيرها.

وقد ذهب إلى عدم ثبوت تدليس عطيّة الشيخ أبو الحسن المأربي وهو من المعاصرين[٣].

ثمّ لو قلنا بثبوت التدليس وشموله لكلّ الروايات، فإنّ عطيّة هنا صرّح باسم أبي سعيد، وقال: عن أبي سعيد الخدري، فأمنّا بذلك من تدليسه.

إنْ قيل: لعلّ إضافة كلمة (الخدري) من أحد الرواة ظنّاً منه بأنّ المراد هو الخدري.

---

(١) الشيباني، أحمد بن حنبل، العلل: ج١ ص٥٤٨- ٥٤٩.

(٢) ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي: ج٢ ص٨٢٣..

(٣) السليماني، المأربي، مصطفى بن إسماعيل، إتحاف النبيل: ج٢ ص٢١٠- ٢١١.

أجبنا: بأنّ الظاهر من الروايات أنّ الراوي ينقل ما يسمعه من قول، فكلمة الخدري تحمل على أنّها من كلام عطيّة، ما لم يدلّ دليل على أنّها من إضافة الرواة. فيتّضح من ذلك أنّ حديث عطية من عداد الحسان كما صرّح الأئمة بذلك على ما بيّنا.

خلاصة الحكم على السند

هذا إسناد حسن لذاته، ولم يتكلم فيه إلا من جهة عطيّة، وعرفنا أنّه كلام غير تام، وكذلك جهالة عبد العزيز الكلابي، وقد عرفنا رواية جمع عنه.

سابعاً: حديث سلمة بن الأكوع

أخرجه ابن المغازلي في مناقبه قال: «أخبرنا محمّد بن أحمد بن عثمان، ثنا أبو الحسين محمّد بن المظفر بن موسى بن عيسى الحافظ إذناً، ثنا محمّد بن محمّد بن سليمان الباغندي، ثنا سويد (بن سعيد) ثنا عمرو بن ثابت عن موسى بن عبيدة عن أياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال: قال رسول الله: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا»[1].

رجال السند

١ ـ ابن المغازلي: وهو علي بن محمّد بن محمّد بن الطيب الجلائي، قال فيه السمعاني: «كان فاضلاً عارفاً برجالات واسط وحديثهم، وكان حريصاً على سماع الحديث وطلبه، رأيت له ذيل التاريخ لواسط وطالعته وانتخبت منه، سمع أبا الحسن علي بن عبد الصمد الهاشمي وأبا بكر أحمد بن محمّد الخطيب وأبا الحسن أحمد بن مظفر العطار وغيرهم، روى لنا عنه ابنه بواسط، وأبو القاسم علي بن طراد الوزير ببغداد،

---

(١) ابن المغازلي، علي بن محمّد، مناقب أمير المؤمنين: ص١٤٨.

وغرق ببغداد في الدجلة في صفر سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة، وحمل ميتاً إلى واسط فدفن بها»[١].

وقال محمّد بن عبد الله الحضرمي: «وكان ثقة أميناً صدوقاً معتمداً في منقولاته»[٢].

٢ـ محمّد بن أحمد بن عثمان: وهو ابن الفرج بن الأزهر، أبو طالب المعروف بابن السوادي، أخو أبي القاسم الأزهري، وكان الأصغر. سمع: أبا حفص بن الزيات والحسين بن محمّد بن عبيد العسكري، وعلي بن محمّد بن لؤلؤ الوراق، ومحمّد بن إسحاق القطيعي، ومحمّد بن المظفر، وأبا بكر بن شاذان.

ذكر ذلك الخطيب، وقال: «كتبنا عنه وكان صدوقاً»[٣].

٣ـ محمّد بن المظفّر: الحافظ المعروف الثقة، قال الخطيب: «وكان حافظاً فهماً صادقاً مكثراً، روى عنه أبو الحسن الدارقطني، وأبو حفص بن شاهين، ومن بعدهما»[٤]. ونقل عن ابن أبي الفوارس أنّه قال: «كان محمّد بن المظفر ثقة أميناً مأموناً حسن الحفظ، وانتهى إليه الحديث وحفظه وعلمه، وكان قديماً ينتقي على الشيوخ، وكان مقدماً عندهم»[٥].

وقال الدار قطني: «ثقة مأمون»[٦]. ووصفه الذهبي بالإمام الحافظ الثقة[٧].

٤ـ محمّد بن محمّد بن سليمان الباغندي: تقدّم أنّه محتجٌ به ولم يعب عليه سوى

---

(١) السمعاني، عبد الكريم بن محمّد، الأنساب: ج٢ ص١٣٧.

(٢) المرعشي النجفي، شهاب الدين، الميزان القاسط في ترجمة مؤرخ واسط: ص٢٥، عن طبقات الحضرمي.

(٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج١ ص٣٣٥.

(٤) المصدر نفسه: ج٤ ص٢٧.

(٥) المصدر نفسه: ج٤ ص٢٩.

(٦) الدارقطني، علي بن عمر، سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني: ص١٢٨.

(٧) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: ج٣ ص٩٨٠.

التدليس، وفي المقام صرّح بالتحديث فأمنّا بذلك من تدليسه.

٥ـ سويد بن سعيد الحدثاني الأنباري: احتجّ به مسلم، وأخرج له ابن ماجة، وحدّث عنه الثقات الحفاظ مثل مسلم وابن ماجة وعبد الله بن أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم والبغوي وغيرهم، وفيه كلام، فقد وثّقه أحمد بن حنبل، والعجلي، وسلمة بن القاسم وقال: «ثقة ثقة»، وقال أبو حاتم: «كان صدوقاً، وكان يدلس ويكثر» وقال البخاري: «كان قد عمي فيلقن ما ليس من حديثه»، وقال صالح جزرة: «صدوق، إلا أنّه كان عمي فكان يلقن أحاديث ليست من حديثه»، وقال أبو أحمد الحاكم: «عُمي في آخر عمره، فربّما لقّن ما ليس من حديثه فمَن سمع منه وهو بصير، فحديثه حسن» وكان أبو زرعة يسيء الرأي فيه ويرى أنّ كتبه صحاح وكان يتتبع أصوله ويكتب منها، وكذلك فإنّ ابن معين يسيء الرأي فيه وكان يرى جواز قتله! وكان يقول هو حلال الدم، وقال محمّد بن يحيى الحراز: «سألت ابن معين عنه فقال: ما حدثك فاكتب عنه، وما حدث به تلقيناً فلا»[(١)].

وقال الدارقطني: «ثقة، ولما كبر ربّما قرئ عليه ما فيه بعض النكارة فيجيزه»[(٢)].

وقال الخليلي: «ثقة»[(٣)].

وفي الجملة فإنّ غاية ما أُخذ على الرجل أمران: وهما التدليس، والتلقين في آخر عمره، وإلا فالرجل صدوق في نفسه، ولم نر من اتّهمه، وأمّا تشدد ابن معين في حقّه فلم نجد له مبرراً، إذ استباح دمّه لروايتين رواهما، إحداهما رواية: من قال في ديننا برأيه فاقتلوه، والثانية: من عشق وكتم وعف ومات مات شهيداً[(٤)]، وهما لا يوجبان كلّ

(١) انظر جميع ذلك في: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٤ ص٢٣٩ـ ٢٤٠.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٢ ص٢٤٨.

(٣) الخليلي، الخليل بن عبد الله، الإرشاد في معرفة علماء الحديث: ج١ ص٢٤٧.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٤ ص٢٣٩ـ ٢٤٠.

هذا التشدّد واستباحة الدم، نعم كذّبه ابن معين لروايته: «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة» فقال يحيى بن معين: وهذا باطل عن أبي معاوية لم يروه غير سويد، قال الدارقطني: «وجُرح سويد لروايته لهذا الحديث، فلم نزل نظن أنّ هذا كما قاله يحيى، وأنّ سويداً أتى أمراً عظيماً في روايته لهذا الحديث، حتّى دخلت مصر في سنة سبع وخمسين، فوجدت هذا الحديث في مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي المعروف بالمنجنيقي وكان ثقة، روى عن أبي كريب عن أبي معاوية كما قال سويد سواء، وتخلّص سويد وصحّ الحديث عن أبي معاوية»[(١)].

وبكلام الدارقطني انجلت الحقيقة، واتّضح تعنت ابن معين في حقّ الرجل، بل ربّما كل كلماتهم في الرجل ناشئة من قول ابن معين هذا.

ولذا نرى الذهبي قال في حقّه: «احتجّ به مسلم... وكان صاحب حديث وحفظ، لكنه عمّر وعمي، فربّما لقّن ممّا ليس من حديثه، وهو صادق في نفسه، صحيح الكتاب»[(٢)].

وقال ابن العماد الحنبلي: «وكان مكثراً حسن الحديث»[(٣)].

والخلاصة: أنّ الرجل صدوق في نفسه، وقد صرّح بالتحديث، فأمنّا من تدليسه، وأمّا التلقين في آخر عمره فالظاهر أنّه غير قادح، إذ الظاهر من الجمع بين كلماتهم إنّه ربّما لقّن في آخر عمره، وهذا الاحتمال البسيط لا يوجب طرح روايات الرجل مع كثرتها، خصوصاً أنّه من رجال مسلم ولا يعدل عن توثيقه إلاّ بحجّة بيّنة.

٦ـ عمرو بن ثابت: تقدّم أنّه حسن الحديث.

---

(١) الدارقطني، علي بن عمر، سؤالات حمزة السهمي للدارقطني: ص٢١٦ـ ٢١٧.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٢ ص٢٤٨.

(٣) ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب: ج٢ ص٩٤.

٧ـ موسى بن عبيدة: روى عنه كبار الحفاظ والأئمة والثقات مثل ابن المبارك وشعبة بن الحجاج وسليمان بن بلال وروح بن عبادة ووكيع بن الجراح غيرهم[١]، وشيوخ شعبة جياد[٢]، وهو لا يروي إلا عن ثقة، كما مر سابقاً.

وقال محمّد بن سعد: «كان ثقة كثير الحديث وليس بحجة» وقال وكيع بن الجرح: «ثقة» وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»، وقال الساجي: «منكر الحديث وكان رجلاً صالحاً»[٣].

وقال علي بن المديني: «موسى بن عبيدة الربذي ضعيف يحدث بأحاديث مناكير»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال أبو زرعة: «ليس بقوي الحديث»[٤].

وقال ابن حبّان: «وكان من خيار عباد الله نسكاً وفضلاً وعبادةً وصلاحاً، إلا أنّه غفل عن الإتقان في الحفظ، حتّى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهماً، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تعمّد له، فبطل الاحتجاج به من جهة النقل، وإنْ كان فاضلاً في نفسه»[٥].

وقال أبو بكر البزّار: «موسى بن عبيدة رجل مفيد وليس بالحافظ، وأحسب أنّما قصر به عن حفظ الحديث شغله بالعبادة»[٦].

ولعلّ تضعيف بعضهم له كان لأجل أحاديث أنكروها عليه رواها عن عبد الله ابن دينار، فقد ذمّه أحمد بن حنبل ونهى عن التحديث عنه، وقال: «لا تحلّ عندي

(١) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٢٩ ص١٠٤.
(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٤ ص٥٤٠.
(٣) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج١٠ ص٣٢٠.
(٤) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٢٩ ص١١١.
(٥) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، المجروحين: ج٢ ص٢٣٤.
(٦) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج١٠ ص٣٢٠.

الرواية عن موسى بن عبيدة» وقال عنه: «منكر الحديث»، لكنّه قال في إحدى المرات: «فلم يكن به بأس، ولكنّه حدث بأحاديث منكرة عن عبد الله بن دينار»، وقال يحيى بن معين: «موسى بن عبيدة ليس بالكذوب ولكنّه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير»وقال أبو داود:«وأحاديث موسى مستوية إلاّ أحاديثه عن عبد الله بن دينار»[(١)].

وإذا ما عرفنا أنّ روايته هذه ليست عن عبد الله بن دينار، فهي مستوية كما قال أبو داود، ولكن حيث إنّ بعض الأقوال ذمّته مطلقاً، وبملاحظة أنّ الرجل لم يتّهم بالكذب، وأنّه صدوق في نفسه، وأنّه كان من خيار العبّاد الصالحين، وقد شغلته العبادة عن حفظ الحديث وإتقانه، فالضعف الذي فيه إنّما من قبل حفظه لا غير، فلا يمكن طرح رواياته مطلقاً، خصوصاً ما لم تكن عن عبد الله بن دينار، فالرجل حسن الحديث في المتابعات والشواهد إنْ شاء الله؛ ولذا فقد استشهد به ابن حجر[(٢)]، وقال عنه مرّة: «ضعّفه جماعة من قبل حفظه»[(٣)]، وقال عنه الألباني: «فهو وإنْ كان ضعيفاً فلا بأس به في المتابعات»[(٤)].

٨ـ إياس بن سلمة بن الأكوع: من رجال الستّة، وثقه ابن سعد وابن معين والنسائي والعجلي[(٥)]، وذكره ابن حبّان في الثقات[(٦)]، وقال ابن حجر: «ثقة»[(٧)].

٩ـ سلمة بن الأكوع: صحابي.

(١) انظر ترجمته في: المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٢٩ ص١٠٤ـ ١١٣.
(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، نتائج الأفكار: ج١ ص٣٦.
(٣) المصدر نفسه: ج٤ ص٥١.
(٤) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٢ ص٦٤٤.
(٥) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٣ ص٤٠٣ـ ٤٠٤.
(٦) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٤ ص٣٥.
(٧) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص١١٤.

خلاصة الحكم على السند

هذا إسناد فيه ضعف من جهة موسى بن عبيدة، لكنّه متعاضد مع بقيّة طرق الحديث.

ثامناً: حديث أنس بن مالك

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد عند ترجمة علي بن محمّد بن شداد أبي الحسن المطرز قال: «أخبرنا (عبيد الله بن محمّد بن عبيد الله) النجار، حدثنا أبو الحسن علي بن محمّد بن شداد المطرز، حدثنا محمّد بن محمّد بن سليمان الباغندي، حدثنا أبو سهيل القطيعي، حدثنا حماد بن زيد ـ بمكة ـ وعيسى بن واقد، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنّما مثلي ومثل أهل بيتي كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»[١].

رجال السند

١ـ عبيد الله بن محمّد بن عبيد الله: هو الدلوي شيخ الخطيب، كتب عنه وقال: «وكان صدوقا»[٢].

وذكره السمعاني، وقال: «وكان صدوقاً»[٣].

٢ـ علي بن محمّد بن شداد المطرز: حدّث عن محمّد بن محمّد الباغندي، وأبي القاسم البغوي، روى عنه عبيد الله بن محمّد بن عبيد النجار، ترجمه الخطيب ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورد له الحديث المذكور، فالرجل مجهول الحال.

---

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج١٢ ص٩٠.

(٢) المصدر السابق: ج١٠ ص٣٨٥.

(٣) السمعاني، عبد الكريم بن محمّد، الأنساب: ج٢ ص٤٨٩.

٣ـ محمّد بن محمّد بن سليمان الباغندي: أحد الحفاظ المعروفين، قال محمّد بن أحمد بن أبي خيثمة: «ثقة، كثير الحديث»[١]، والظاهر أنّه لم يُعب عليه سوى التدليس، قال ابن حجر: «محمّد بن محمّد بن سليمان الباغندي الحافظ البغدادي أبو بكر مشهور بالتدليس مع الصدق والأمانة مات بعد الثلاثمائة قال الإسماعيلي: لا أتّهمه ولكنّه يدلّس، وقال ابن المظفر: لا ينكر منه إلاّ التدليس»[٢].

قال الخطيب البغدادي: «لم يثبت من أمر ابن الباغندي ما يعاب به سوى التدليس، ورأيت كافة شيوخنا يحتجّون بحديثه ويخرجونه في الصحيح»[٣].

وقال الذهبي: «هو صدوق من بحور الحديث»[٤].

أقول: الرجل هنا صرّح بالتحديث، فأمنّا بذلك من تدليسه.

٣ـ أبو سهيل القطيعي: وهو بحسب تحقيق الأستاذ بشار عواد، أبو شريك القطيعي[٥]، وأبو شريك هو معقل بن مالك الباهلي، أخرج له البخاري في جزء القراءة خلف الإمام، والترمذي في السنن، روى عنه: البخاري وأبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجي، وأحمد بن الحسن بن خراش، وأحمد بن الحسن الترمذي، وأبو أمية محمّد بن إبراهيم الطرسوسي، وأبو موسى محمّد بن المثنى، ومحمّد بن مرزوق الباهلي، ومحمّد بن يحيى بن أبي حاتم الأزدي، ومحمّد بن يونس الكديمي، وأبو سفيان يزيد بن عمرو بن البراء بن عبد الله الغنوي، ويعقوب بن سفيان الفارسي.وذكره ابن حبان في الثقات[٦].

(١) انظر: الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٤ ص٣٨٦.
(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، طبقات المدلّسين: ص٤٤.
(٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج٣ ص٤٣١.
(٤) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٤ ص٢٧.
(٥) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد بتحقيق: بشار عواد: ج١٣ ص٥٦٥.
(٦) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٢٨ ص٢٧٧ـ ٢٧٨.

وقال أبو فتح الأزدي: «متروك»[١].

وقد عرفنا أنّ الأزدي متشدّد، وهو بنفسه ضعيف فلا يؤخذ بجرحه، خصوصاً أنّ جرحه هنا غير مفسّر. وقد ردّ ابن حجر على قول الأزدي قائلاً: «وزعم الأزدي أنّه متروك فأخطأ»[٢].

لكن ابن حجر بدوره أخطأ أيضاً، حيث قال عن الرجل: «مقبول»[٣]. أي أنّه مقبول عند المتابعة دون الانفراد.

ووجه خطأ ابن حجر هو: أنّ الرجل روى عنه البخاري والحافظ يعقوب بن سفيان، وجمع من الثقات غيرهم، وذكره ابن حبّان في الثقات، والبخاري لا يروي إلا عن ثقة كما مر[٤]، مضافاً إلى أنّ القاعدة تقضي أنّ من روى عنه جمع من الثقات ولم يأت بما يُنكر عليه يكون حديثه حسناً أو صحيحاً، فالرجل ثقة أو صدوق في أقلّ حالاته، ولذا قال الذهبي: «ثقة»[٥].

٤ـ حماد بن زيد: من رجال الستّة، ومن الثقات الحفاظ المعروفين، قال الخليلي: «متفق عليه مخرّج في الصحيحين، رضيه الأئمّة»[٦].

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت فقيه»[٧].

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج١٠ ص٢١١.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج٢ ص٢٠١.

(٣) المصدر نفسه: ج٢ ص٢٠١.

(٤) انظر: المبحث الثاني في هذا الفصل، حديث علي عليه السلام، ترجمة معاوية بن هشام وحديث عبد الله بن الزبير، ترجمة أبي الأسود.

(٥) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج٢ ص٢٨١.

(٦) الخليلي، الخليل بن عبد الله، الإرشاد في معرفة علماء الحديث: ج٢ ص٤٩٨.

(٧) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٢٣٨.

وقال الذهبي: «العلامة، الحافظ الثبت، محدث الوقت» وذكر له ترجمة مفصلة تناول فيها كلمات العلماء في مدح وتوثيق حماد والثناء عليه، ثم قال: «لا أعلم بين العلماء نزاعاً، في أنّ حماد بن زيد من أئمة السلف، ومن أتقن الحفاظ وأعدلهم، وأعدمهم غلطاً، على سعة ما روى»[١].

٥ـ عيسى بن واقد: اشترك مع حماد في رواية الحديث عن أبان، وقد عرفت حال حماد من الوثاقة، فلا نجد مبرراً للدخول في ترجمة عيسى بن واقد هذا.

٦ـ أبان بن أبي عيّاش: كان من الزهاد العبّاد، والظاهر أنّ عبادته شغلته عن صناعة الحديث، لذا وقع فيه كلام كثير، فقال الهيثمي: «أبان بن أبي عياش وثقه أيوب وسلم العلوي وضعفه شعبة وأحمد وابن معين وأبو حاتم»[٢]. ويبدو أنّ تضعيف أبي حاتم له بسبب سوء حفظه لا غير، فقال: «متروك الحديث وكان رجلاً صالحاً، لكن بُلي بسوء الحفظ»[٣]. وصرّح أبو زرعة بأنّه لا يتعمد الكذب لكنّه كان يسمع الحديث من أنس وشهر بن حوشب ومن الحسن فلا يميز بينهم[٤].

وعن ابن عائشة (عبيد الله بن محمّد بن حفص القرشي) قال: «قال رجل لحماد ابن سلمة: يا أبا سلمة، تروي عن أبان بن أبي عياش؟ قال: وما شأنه؟ قال: إنّ شعبة لا يرضاه. قال: فأبان خير من شعبة»[٥].

وذكر ابن حبّان أنّ الرجل كان من العبّاد يسهر الليل بالقيام ويطوي النهار بالصيام،

---

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٧ ص٤٥٦ـ ٤٦٤.

(٢) الهيثمي، نور الدين، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد: ج١ ص٢٩٩.

(٣) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٢ ص٢٩٦.

(٤) المصدر نفسه: ج٢ ص٢٩٦.

(٥) ابن شاهين، عمر بن أحمد، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه: ص٤٠.

روى عنه الثوري والناس، وسمع عن أنس بن مالك أحاديث وجالس الحسن فكان يسمع كلامه ويحفظه، فإذا حدّث ربّما نسب كلام الحسن الذي سمعه منه إلى أنس[١].

وعن الحافظ الفلاس: أنّه رجل صالح متروك الحديث[٢].

وعن أبي رواد عن أبيه قال: «رأيت كأن القيامة قد قامت فأتي بأبان بن أبي عياش فوقف بين يدي الله فقال الله عز وجل له: يا أبان أنت الذي تحدث عن أنس خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبي الله صلى الله عليه وسلم عني أنّ من قرأ (قل هو الله أحد) فله من الأجر كذا وكذا؟ قال: نعم يا ربّ، حدثني أنس خادم نبيك صلى الله عليه وسلم عن نبيك عنك، فقال الله جل جلاله له: صدقت يا أبان، وصدق أنس خادم نبيي، وصدق نبيي (صلّى الله عليه وسلّم) وله عندي من الأجر أضعاف ذلك»[٣].

وقد سبر ابن عدي روايات الرجل وقال بعدها: «له روايات غير ما ذكرت وعامة ما يرويه لا يتابع عليه وهو بيّن الأمر في الضعف، وقد حدث عنه كما ذكرته الثوري ومعمر وابن جريج وإسرائيل وحماد بن سلمة وغيرهم ممّن لم نذكرهم وأرجو أنّه ممّن لا يتعمد الكذب إلا أنْ يشبه عليه ويغلط، وعامة ما أتى به أبان من جهة الرواة لا من جهته؛ لأن أبان رووا عنه قوم مجهولون لما أنّه فيه ضعف وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق كما قال شعبة»[٤].

أقول: اتّضح ممّا تقدّم أنّ الرجل كان من الصالحين، وأنّ تركهم له لا لتهمة في

---

(١) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، المجروحين: ج١ ص٩٦.

(٢) انظر: الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج١ ص٣٨١.

(٣) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج١ ص٣٨٤.

(٤) المصدر نفسه: ج١ ص٣٨٧.

نفسه، بل لخلل في رواياته، وهذا الخلل ناشئ من سوء حفظه أو من الرواة عنه، وقد حدّث عنه جمع من الأئمّة الثقات، فلا ينبغي إهدار حديثه بالكليّة، خصوصاً أنّ كلام ابن عدي بأنّ عامّة ما يرويه لا يتابع عليه، لا يرد في المقام، فهو لم ينفرد في حديثه هذا، إذ قد عرفنا أنّ للحديث طرقاً عدّة، فهو صالح لتقوية الطرق إنْ شاء الله، ولذا قال ابن شاهين: «ولا يعتمد على شيء من روايته إلاّ ما وافقه عليه غيره، وما تفرّد به من حديث فليس عليه عمل»[1].

٧ـ أنس بن مالك: صحابي.

خلاصة الحكم على السند

إسناد ضعيف لجهالة علي بن محمّد المطرز، وسوء حفظ أبان بن أبي عياش، والطريق صالح للاستشهاد به.

خلاصة الحكم على حديث السفينة

اتّضح أنّ الحديث له طرق متشعبة جدّاً، وقد تكرّر بعض الرواة في أكثر من طريق، فلو اقتصرنا على الطرق التي لم يتكرر فيها أيّ من الرواة لاتّضح أنّ خمسة منها بين صحيح لذاته، أو حسن لذاته، وواحداً مردّدٌ بين الحسن والضعيف ضعفاً خفيفاً، كما أن اثنين منها خفيفا الضعف يصلحان في الشواهد والمتابعات، بينما ثبت أنّ اثنين فقط شديدا الضعف، ومع ملاحظة تعدّد الطرق، فإنّ الحديث ثابت بلا كلام.

حديث السفينة وإفادة العلم

عرفنا في الفصل الأول أنّ العلماء اختلفوا في الخبر المفيد للعلم، فخصّه بعضهم

---

(١) ابن شاهين، عمر بن أحمد، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه: ص٤١.

بالمتواتر، وعمّمه بعض للخبر المحتف بالقرينة، وتوسّع آخرون وقالوا إنّ خبر الواحد الحجة يفيد العلم، وتقدّم تفصيل ذلك، فنقول هنا: إنّه على القول بإنّ خبر الأربعة أو الخمسة أو السبعة أو العشرة يفيد التواتر، فلا كلام في أنّ حديث السفينة حديث متواتر، وإنْ قلنا أنّه لا عبرة بالعدد كما عليه الأكثر، فقد عرفنا أنّ طرقه إلى الصحابة بلغت عشرة طرق مع احتساب الطريق الذي يدور على راو طريقاً واحداً، وإلاّ مع حساب جميع طبقات الرواة فقد عرفنا أنّ الطبقات التي بعد الصحابة بلغت في أقلّها خمسة عشر راوياً ووصل بعضها إلى تسعة عشر راوياً، فإن قلنا إنّ هذا العدد يحقّق التواتر فحديث السفينة متواتر أيضاً، هذا بغض النظر عن الطرق التي وردت عند الشيعة، وإلا فإنْ ضممنا طرق الفريقين بعضها إلى بعض فستزداد الطرق كثيراً.

ثمّ إنّه لو قلنا بعدم تواتر الحديث، فلا شكّ في كونه مشهوراً مع ما عرفتَ من تعدّد طرقه، وحينئذٍ فمن خلال دراسة أسانيده قد تبيّن أنّ عدّة طرق منه حسنة لذاتها، وأنّ كثيراً من الطرق الأخرى صالحة في المتابعات والشواهد، فلا يبعد حصول الاطمئنان بصدور الحديث أيضاً، خصوصاً أنّ الحديث مروي عند الشيعة بطرق عدّة، فوجوده عند الفريقين مع كون بعض طرقه معتبرة لذاتها، يورث الاطمئنان أكثر بصدور الحديث.

وإذا لم نقل بذلك أيضاً، فقد عرفنا أنّ خبر الواحد مفيد للعلم عند طائفة من أهل العلم وخصوصاً السلفية منهم.

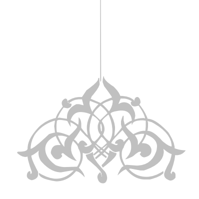
وما لم نقل بإفادته العلم، فإنّ مشهور أهل العلم على أنّ الخبر الصحيح حجّة في العقائد والأحكام على السواء.

ولا شكّ في أنّ الكلام عن خصوص حديث السفينة، أمّا إذا قلنا باتحاد دلالاته مع حديث الثقلين وغيره فلا كلام في حصول التواتر المعنوي من الجميع.



الفصل الثالث

علماء أهل السنّة وموقفهم من الحديث نفياً أو إثباتاً



توطئة

بيّنا في الفصل الثاني طرق حديث السفينة، وقمنا بدراستها بصورة مفصّلة وفق المباني والقواعد الحديثية التي يؤمن بها أهل السنّة، وانتهينا إلى أنّ الحديث صحيح بطرقه، وأنّ مجموعة من هذه الطرق صحيحة أو حسنة الإسناد لذاتها.

لكن تبقى الدراسة غير وافية، ما لم نلحظ كلمات العلماء في الحديث من حيث الصدور وعدمه، وكذلك الإشكالات التي وجهها بعض العلماء إلى الحديث وانتهى منها إلى ضعفه أو ضعف بعض طرقه خاصّة.

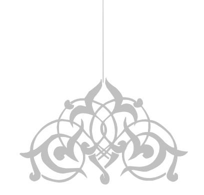
لذا ارتأينا في هذا الفصل أنْ نقف على الشبهات والإشكالات التي أوردوها على الحديث لنرى مدى تماميّتها من عدمها، وكذلك نتطرق إلى كلمات العلماء الذين قالوا بصحّة الحديث واعتباره.

وحيث إنّ الشيخ الألباني يمثّل قمّة الهرم السلفي في وقتنا الحاضر، فقد أفردنا له بحثاً مفصّلاً، لذا جاء الفصل مرتّباً على ثلاثة مباحث:

الأوّل: في مَن ضعّف الحديث من العلماء الذين سبقوا الألباني.

الثاني: موقف الشيخ الألباني من حديث السفينة.

الثالث: في مَن صحّح الحديث من علماء أهل السنّة.



المبحث الأول: في من ضعّف الحديث من العلماء الذين سبقوا الألباني

نستعرض فيما يلي كلمات جملة من العلماء الذين ضعفوا حديث السفينة، ونتعقبها بالإجابة وفق ما تقتضيه القواعد الحديثية والرجالية عندهم، وسنعتمد في ذكرهم على التقدّم التاريخي، فنبدأ بالأول وفاةً ثمّ اللاحق وهكذا.

أوّلاً: الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)

تطرّق الدارقطني إلى حديث السفينة في كتابه "العلل"، حين سئل عن حديث حنش بن المعتمر عن أبي ذر عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: «أيّها الناس إنّي تركت فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ولن يتفرّقا حتّى يردا عليّ الحوض، ومثلها: مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا» فقال: «يرويه أبو إسحاق السبيعي عن حنش، قال ذلك الأعمش ويونس بن أبي إسحاق ومفضل بن صالح، وخالفهم إسرائيل فرواه عن أبي إسحاق عن رجل عن حنش، والقول عندي قول إسرائيل»(١).

وبعبارة إخرى فإنّ الدارقطني يريد القول بإنّ الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق السبيعي، فتارة نقل عنه أنّه رواه عن حنش وتارة نقل عنه أنّه رواه عن رجل،

(١) الدارقطني، عليّ بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية: ج٦ ص٢٣٦- ٢٣٧.

والذي نقل أنّه رواه عن رجل هو حفيده إسرائيل وهو أثبت في روايات جدّه، فرواياته تقدّم، وحينئذٍ تكون رواية أبي ذر مبهمة وضعيفة، لوجود رجل مبهم في إسنادها.

الجواب

لا شكّ في أنّ الدارقطني يعتبر عندهم من النقّاد في هذا الفن، لكن ذلك لا يعني قبول كلماته دائماً، بل تُعرض على القواعد فإنْ تمّت فبها، وإلا فالدليل أولى بالاتّباع، ولذا فإنّ الدارقطني قد ضعّف عدداً كبيراً من روايات مسلم والبخاري، والعلماء لم يوافقوه في ذلك، بل تصدّوا له، وبيّنوا بطلان رأيه(١).

وفي المقام يمكن الإجابة عن تضعيف الدارقطني بعدّة نقاط:

١ـ إنّ قاعدة الاختلاف في السند، ليست قاعدة مطّردة في جميع الرواة؛ ذلك أنّ الراوة على قسمين، فبعضهم مكثر جدّاً من الروايات والنقل عن المشايخ، وبعضهم مقل، وقاعدة الاختلاف عادة ما تطبّق على المقل دون المكثر؛ لأنّ القاعدة من أساسها مبتنية على الظن، باعتبار أنّه يمكن في الأمر نفسه أن يكون الراوي سمعها من شيخين، ولا يلزم بالضرورة أنّ اختلاف الراوة من بعده يقتضي خطأ بعضهم، لكن حيث إنّ الراوي لم ينقل في تحديثه بأنّه سمعها من اثنين، بل وردت في كل طريق عن راو؛ لذا فإن غالب الظنّ أنْ يكون هناك خطأ من الذين رووا عنه، لكنّ هذا الظنّ يمكن تصوره في الراوي المقل، أمّا في الراوي المكثر والذي له مشايخ متعدّدين، فالظنّ في حقّه أنّه سمعها من شيخين، فتارة سمعها من الأول فحدّث عنه، وتارة سمعها من آخر فحدّث بها عنه، فلا موجب لتخطئة أحد الرواة عنه.

وما ذكرناه صرّح به العلماء، وساروا عليه في عملهم، فقد صرّح ابن رجب بأنّه

---

(١) انظر في ذلك: العسقلاني، أحمد بن حجر، مقدمة فتح الباري: ص٣٤٤ـ ٣٨٠.

إذا كان "المروي عنه واسع الحديث، يمكن أنْ يحمل الحديث من طرق عديدة، كالزهري، والثوري، وشعبة، والأعمش"[١].

كما أنّ ابن حجر سار على ذلك في كتابه "فتح الباري" فقد روى البخاري عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد... وخالفه ابن أبي شيبة فرواه عن الليث بن سعد عن عبد العزيز بن أبي سلمة، فقال ابن حجر: «فكأنّ لليث فيه شيخين»[٢].

وقال أيضاً في حديث اختلف فيه على إبراهيم بن نافع، فرويت عنه من وجهين: «وهذا الاختلاف لا يوجب الاضطراب لأنّه محمول على أنّ إبراهيم بن نافع سمعه من شيخين»[٣].

وفي رواية تارة نقلت عن الزهري عن سعيد بن المسيب، وأخرى عن الزهري عن أبي أمامة، فقال ابن حجر: «وهو محمول على أنّ للزهري فيه شيخين»[٤].

وذكر في أحد الأحاديث: أنَّ يونس بن يزيد وشعيب بن أبي حمزة والليث وابن أخي الزهري رووا الحديث عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف عن أبي هريرة، وخالفهم معمر، فرواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة، وصنيع البخاري يقتضي أنَّ الطريقين صحيحان؛ فإنَّه وصل طريق معمر هنا، ووصل طريق شعيب في كتاب "الأدب"، وكأنَّه رأى أنَّ ذلك لا يقدح؛ لأنَّ الزهري صاحب حديث، فيكون الحديث عنده عن شيخين، ولا يلزم من ذلك اطراده في كلّ من اخُتِلف عليه في شيخه، إلا أنْ يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ[٥].

(١) ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي: ج٢ ص٨٣٨.
(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، فتح الباري: ج١ ص٢٥٦.
(٣) المصدر نفسه: ج١ ص٣٥١.
(٤) المصدر نفسه: ج٣ ص١٤٧.
(٥) العسقلاني، أحمد بن حجر، فتح الباري: ج١٣ ص١٢.

ولذا؛ قال الشيخ أبو الحسن المأربي: «إذا كان الراوي المختلف عليه واسع الحديث، فتحمل رواية الثقة عنه، ورواية من هو أوثق منه على الصحة؛ لأنَّ الشيخ المكثر؛ يُتَوقَّع في حقّه أنْ يكون قد حفظ الحديث على أكثر من وجه، وحدث بعض تلاميذه بهذا، والبعض الآخر بذاك، وليس ذلك لكل ثقة، إنّما هذا في حق المشاهير الأثبات»[١].

وأبو إسحاق السبيعي من المعروفين بكثرة الرواية، كما صرّح بذلك ابن حجر[٢] والذهبي وذكر بأنّه كالزهري في الكثرة[٣]، فحينئذٍ لا يبعد أنْ يكون سمعها تارة من حنش، وأخرى عن رجل، ولا تُعلّ الرواية بالاختلاف.

ولذا فإنّ أبا حاتم وهو من أكابر أئمّة هذا الفن، يحمل الاختلاف على أبي إسحاق على تعدّد الشيوخ، قال ابن أبي حاتم الرازي: «سألت أبي عن حديث اختلف على أبي إسحاق الهمداني، رواه زهير عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود، وروى الثوري وإسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله: (أنّه قال: من قرأ القرآن فليتعلم الفرائض) وذكر الحديث، فسمعت أبي يقول: كلاهما صحيح، كان أبو إسحاق واسع الحديث»[٤].

فأبو حاتم لا يرى الاختلاف على أبي إسحاق بضار لأنّ أبا إسحاق واسع الحديث.

٢ـ لو تنزلنا عن الجواب الأوّل، وقلنا إنّ الرواية معلّة بالاختلاف، وسلّمنا أنّ

---

(١) السليماني، المأربي، مصطفى بن إسماعيل، إتحاف النبيل: ج٢ ص٧٨ـ ٧٩.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج١ ص٧٣٩.

(٣) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج٢ ص٨٢.

(٤) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، علل الحديث: ج٢ ص٥٠.

إسرائيل أثبت في روايات جدّه، فمع ذلك سنقدّم الطريق الآخر؛ لأنّ الأوثق والأثبت يقدّم على غيره فيما إذا خالفه أحد الرواة، أو اثنان مثلاً، أمّا إذا خالفه مجموعة فسيكون قولهم مجتمعين هو الأوثق.

وفي المقام فقد ذكر الدارقطني بنفسه أنّ الذين رووا الخبر عن أبي إسحاق عن حنش ثلاثة، وهم: الأعمش، ويونس بن أبي إسحاق، ومفضّل بن صالح، ولا شكّ في أنّ قولهم سيكون أقوى من قول الواحد، خصوصاً إذا ما عرفنا أنّ عمرو بن ثابت، والحسن بن عمرو الفقيمي، رووا الحديث عن أبي إسحاق عن حنش أيضاً كما مر في التخريج، فيكون الاختلاف خمسة في مقابل واحد، وقولهم مقدّم بداهة.

قال ابن حجر في رواية وقّفها إسرائيل، ورفعها غيره: «إسرائيل أثبت منهم، ولكن اجتماع الجماعة يقاوم ذلك، وحينئذٍ تتم المعارضة بين الرفع والوقف فيكون الحكم للمرفوع، والله أعلم»[١].

٣ـ إذا ما لاحظنا مسألة ولادة ووفاة الحفيد والجد، فسيتّضح أنّ الحفيد (إسرائيل) ولد سنة مائة، وتوفي سنة ١٦٠ هـ[٢].

وأمّا الجدّ (أبو إسحاق) فقد ولد في سنة ٢٩، أو ٣٢ هـ[٣] وتوفي في سنة ١٢٧ أو ١٢٨ هـ، فيكون عمر أبي إسحاق ناهز المئة تقريباً[٤]، وإنّ إسرائيل وُلد وكان عمر جدّه سبعين سنة تقريباً، فإذا افترضنا أنّه لازمه عند بلوغه العشرين من عمره فيكون عمر جدّه تسعين سنة تقريباً، فتكون ملازمته لجدّه في آخر عمره، وقد عرفنا سابقاً أنّ

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، فتح الباري: ج١١ ص٢١٦.

(٢) البخاري، محمّد بن إسماعيل، التاريخ الكبير: ج٢ ص٥٦.

(٣) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر: تهذيب التهذيب: ج٨ ص٥٩.

(٤) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، العبر في خبر من غبر: ج١ ص١٦٥.

أبا إسحاق تغيّر في آخره، وعرفنا هناك أنّ المتغيّر محتجٌّ به، إلا أنّ الثمرة تظهر في الترجيح، فيطرح ما روي في حال التغيّر عند الاختلاف، قال الألباني: «إن التغير ليس جرحاً مسقطاً لحديث من وصف به، بخلاف من وصف بالاختلاط، والأول يقبل حديث من وصف به؛ إلا عند الترجيح»[١].

فهنا وإنْ كان إسرائيل ثبتاً في حديث جدّه، فإنّ معنى ذلك أنّه يؤدي كما يسمع، فكل ما يقوله أبو إسحاق يؤدّيه إسرائيل بصورة صحيحة، وفي الفرض أنّ الوهم حصل من أبي إسحاق لا من إسرائيل، لأنّه تغيّر بآخره وصار ينسى، فحينئذٍ يكون قوله الآخر المروي عن خمسه هو المقدّم.

وما ذكرناه هو حسابات طبيعية واستنتاجات منطقيّة لا تحتاج إلى توثيق من العلماء، لكن مع ذلك فقد أفصح أحمد بن حنبل عنه، فقال: إنّ في حديث إسرائيل عن أبي إسحاق ليناً؛ لأنّه سمع منه بآخره[٢]، وحين سئل عن حديث إسرائيل وشريك قال مرة: «إسرائيل كان يؤدي ما سمع، كان أثبت من شريك».

وقال أخرى: «إسرائيل كان يؤدّي على ما سمع، كان أثبت من شريك، ليس على شريك قياس، كان يحدث الحديث بالتوهم»[٣].

فاتّضح إذن أنّه لا منافاة في كون إسرائيل ثبتاً في حديث جدّه وبين تقديم قول الجماعة عليه، باعتبار أنّ إسرائيل سمع من جدّه بعد التغيّر، فالخطأ الحاصل في السند إنْ سلّمنا فيه فهو بسبب تغيّر أبي إسحاق، وليس بسبب إسرائيل.

وما ذكره أحمد بن حنبل تبناه الشيخ الألباني أيضاً، فعلّق على حديث فيه زيادة

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج٨ ص٣٦٦.

(٢) انظر: الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٢ ص٣٣١.

(٣) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال: ج٢ص٥١٩.

تفرّد فيها إسرائيل عن جدّه، قائلاً: «وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين، إلا أنّ في رواية إسرائيل عن أبي إسحاق ليناً، سمع منه بآخرة كما قال الإمام أحمد، وهو حفيده فإنّه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، وقد تفرد بهذه الزيادة عن جده دون ابن عيينة، فلا تطمئن النفس لها»[(١)].

وما قد يقال من أنّ إسرائيل كان يحدّث من الكتب، لذا صار أثبت من غيره، فلا معنى للقول بإنّه سمع من جدّه بآخره.

يُجاب عليه: بأنّ إسرائيل صار أثبت لأنّه كان يكتب ما يسمع من جدّه ثم يحدّث به فيكون تحديثه دقيقاً بخلاف غيره، لكن الكتب بالنتيجة كتبها بعد تغيّر جدّه، وليست عند جدّه كتب وكان يروي منها إسرائيل، ولذا فاضل أحمد بن حنبل بين يونس وإسرائيل، فقال: «إسرائيل ابنه (يعني ابن يونس) قد سمع من أبي إسحاق وكتب، فلم يكن فيه زيادة مثل ما يزيد يونس»[(٢)].

٤ـ لو تنزلنا عن كلّ ذلك وسلّمنا بالإشكال، فيكون الطريق ضعيفاً لوجود رجل مبهم في السند، لكنّ هذا الضعف منجبر بورود الحديث من طريق آخر عن حنش، فقد عرفنا سابقاً أنّ الحديث مروي عن حنش من طريقين، أحدهما عن أبي إسحاق والآخر عن سماك بن حرب، فالطريقان متعاضدان معاً، ولا ينزل معهما الحديث عن الحسن لغيره.

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، إرواء الغليل: ج٤ ص٣٠٢.

(٢) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٩ ص٢٤٤. ولسنا هنا بصدد دراسة حال يونس بقدر ما يهمّنا معرفة أنّ إسرائيل سمع من جدّه بعد تغيّره، وإلا فيونس متابع من أربعة كما عرفنا، وهو محتجٌّ به أيضاً، فقد وثّقه ابن معين ولم يفاضل بينه وبين إسرائيل، وقال الذهبي: «صدوق» وقال ابن حجر: «صدوق يهم قليلاً» انظر: ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين: ص٢٣٥، والعسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج٢ ص٣٤٨، والذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج٢ ص٤٠٢.

٥ـ كلّ ما تقدّم إنّما هو مقتصر على حديث أبي ذر من طريق حنش فقط، وقد عرفنا أنّ هناك طرقاً أخرى للحديث عن أبي ذر، منها ما ورد عن أبي الطفيل عن أبي ذر، وهذا الطريق لم يُعلّ إلا بعبد الكريم بن هلال وأسلم المكّي، وعرفنا أنّ عبد الكريم بن هلال قد روى عنه أكثر من اثنين، وتقدّم أنّه وفق مبنى الدارقطني أنّ من روى عنه اثنان فقد ارتفعت جهالته وتحققت عدالته، وأمّا أسلم المكي فهو مجهول العين من التابعين، وعرفنا أنّ الدارقطني يرى أنّ مطلق مجهول العين صالح في المتابعات والشواهد، فيكون هذا الطريق معتضداً مع طريق حنش أيضاً ويرتفع معه الحديث إلى الحسن أو الصحيح.

٦ـ إنّ الحديث المذكور له شواهد عديدة عن سبعة من الصحابة كما مرّ، فهو صحيح بمجموع طرقه.

ثانياً: ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)

تعرض ابن تيمية لحديث السفينة في كتابه "منهاج السنّة"، وقال: «وأما قوله: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، فهذا لا يعرف له إسناد، لا صحيح ولا هو في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها، فإن كان قد رواه مثل من يروي أمثاله من حطّاب الليل الذين يروون الموضوعات فهذا ما يزيده وهناً»(١).

الجواب

لم نرَ فيما ذكره ابن تيمية كلاماً علميّاً، فهو لم يتطرّق إلى أسانيد الحديث وينقد رجالها بالكيفيّة المتعارفة عند علماء الحديث، ولم يتعرض لمتن الحديث ونقده أيضاً، بل بنى ضعف الحديث على أنّه لا يعرف له إسناد لا صحيح ولا هو في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها، وإنّ الذين رووه هم من حطّاب الليل، وهو ما يزيد الحديث وهناً!

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، منهاج السنّة: ج٧ ص٣٩٥.

وهذا الكلام من ابن تيمية عار عن الصحّة ولا يستحقّ الردّ والنقد، بل هو عبارة عن شتائم لعلماء أهل السنّة الذين رووا الحديث في كتبهم فضلا عمّن قال بصحّته منهم، وقد عرفت فيما سبق أنّ الذين رووا الحديث هم من كبار علماء أهل السنّة، منهم: ابن أبي شيبة، والدارقطني، وابن جرير الطبري، والسمعاني، وأبو نعيم الأصفهاني، والطبراني، وأبو بكر القطيعي، والدولابي، وابن الأثير، والخطيب البغدادي، وابن قتيبة، وأبو يعلى، وابن عبد البر، والفاكهي والقضاعي، وأبو الشيخ الأصفهاني، وغيرهم، فهل يرى ابن تيمية أنّ جلّ علماء أهل السنّة من حطّاب الليل وممّن يروون الموضوعات؟!.

وسيأتي أنّ جملة من أجلة علماء أهل السنّة يقولون بصحّة الحديث أيضاً مثل الحافظ السخاوي والفقيه ابن حجر الهيتمي وغيرهم، فلا نعرف منزلتهم بنظر ابن تيمية! فاذا كان الراوي للحديث هو من حطاب الليل فما بالك بمن يعتقد بصحّته!!!

إذن، كلام ابن تيمية ليس له أي قيمة علمية، ولا أظنّ من أيّ مطلع على علم الحديث وله أدنى معرفة بقواعده أنْ يحسب لهكذا كلمات بعيدة عن الجو العلمي أي حساب، فضلاً عن البصير بعلم الحديث وقواعده.

وأمّا ما يتعلّق بأسانيد الحديث، فقد عرفنا أنّ للحديث عشرة طرق غير مشتركة في أي راو من الرواة، وبعضها حسن لذاته.

وأمّا كون الحديث غير مروي في الصحيحين مثلاً، أو في السنن الأربعة، أو غيرها ممّن يقصدها ابن تيمية، فإنّ ذلك ليس من شروط الحديث الصحيح، إذ لم يذكر أحد من العلماء أنّ من شروط الحديث الصحيح أنْ يكون موجوداً في كتاب معيّن، بل ذكر علماء الحديث شروطاً للحديث من قبيل وثاقة الراوة واتصال السند وغيرها، إنْ

توفرت صحّ الحديث، وإن لم تتوفر لم يصح، وقد تقدم بيان ذلك؛ لذا نراهم يصحّحون أحاديث كثيرة في معاجم الطبراني ومسند البزار ومصنّف ابن أبي شيبة وتاريخ ابن عساكر وغيرها، فإنّ الكتب الحديثية وإنْ اختلفت منزلتها بين العلماء، وقسّموها إلى طبقات مختلفة، لكن ذلك لا يعني عدم جواز الاستفادة من الكتب التي صنفت في المراتب الدانية فيما إذا خضعت رواياتها للمنهج العلمي في تصحيح الحديث أو تحسينه، وقد ذكر ابن حجر أنّ العلماء متّفقون على الاحتجاج بكلّ ما صحّ(١) وكذا غيره من المحدّثين حيث ذكروا وجوب الاحتجاج بالصحيح والحسن من دون اشتراط وروده في كتاب معيّن(٢)، بل لم نرَ من أهل الفنّ يوماً أنّهم ضعّفوا حديثاً بسبب عدم وروده في كتب الطبقة الأولى أو الثانية، نعم قد يصدر ذلك ممّن لا علم له بصناعة الحديث.

ثمّ إنّ ابن تيمية نفسه لا يرى ضعف جميع روايات تلك المسانيد والمعاجم والمصنفات وغيرها، بل يتعامل مع الرواية بحسب إسنادها، ولذا نراه مثلاً قال في خبر رواه البزار: «وهذا إسناد جيد»(٣)، وعلّق على حديث أخرجه الداقطني قائلاً: «وإسناده جيّد»(٤)، وقال في حديث: «وهذا الحديث في المسانيد والسنن بإسناد جيد»(٥)، وقال في زيادة على حديث: «رواه الأزرقي والطبراني بإسناد جيد»(٦)، وهذا واضح لا يحتاج مزيد بيان ولا مزيد أمثلة.

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٥٣.

(٢) انظر: ابن كثير، اختصار علوم الحديث المطبوع مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد محمّد شاكر: ص٤٥٥، والقاسمي، محمّد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: ص١٢٩.

(٣) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، اقتضاء الصراط المستقيم: ج١ ص١٥٨.

(٤) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، شرح العمدة في الفقه: ج١ ص٣٤١.

(٥) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مقدمة في أصول التفسير: ص٨٦.

(٦) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، شرح العمدة في الفقه: ج٣ ص٤٣٢.

أضف إلى ذلك؛ فإنّ من المقرّر عند أهل الحديث أنّ الحديث إذا كان فيه ضعفٌ خفيفٌ، لا يُطرح، بل يتقوى بعضه ببعض، وهو ما يسمى بالاعتبار بالمتابعات والشواهد، وقد تقدّم بيانه، فلو تنزلنا وقلنا إنّ هذه الكتب لا تصلح في الاحتجاج، فإنّ الكثير من رواياتها صالحة في الشواهد؛ لذا لم نجد من العلماء من قال إنّ الأحاديث الموجودة في تلك الكتب لا تصلح للفائدة إطلاقاً، بل غاية ما يقولونه في مثل هذه الكتب إنّها مضافاً لاشتمالها على الصحيح والحسن، فإنّها تشتمل على الأحاديث الموضوعة فضلاً عن الضعيفة. واشتمالها على ذلك لا يتنافى مع الاحتجاج بما فيها من الصحيح والحسن، ولا يتنافى مع القول بصلاحية ما خفّ ضعفه منها في المتابعات والشواهد كما لا يخفى.

وابن تيمية من القائلين بقاعدة تعدّد الطرق والعاملين بها، فقد قال في أحد الأحاديث: «لكنّ تعدّده مع عدم التهمة وعدم الشذوذ يقتضي أنّه حسن أيضاً»[1].

وقال أيضاً: «إنّ تعدّد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة يوجب العلم بمضمون المنقول، لكن هذا ينتفع به كثيراً في علم أحوال الناقلين، وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيّئ الحفظ وبالحديث المرسل ونحو ذلك، ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث ويقولون إنّه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره، قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل لأعتبره، ومثل هذا بعبد الله بن لهيعة قاضي مصر، فإنّه كان من أكثر الناس حديثاً، ومن خيار الناس، لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخر غلط، فصار يُعتبر بذلك ويستشهد به»[2].

وهنا نقول: إنّ الطرق متعدّدة، وقد بلغت عشرة طرق من دون حساب بقيّة

---

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الفتاوى الكبرى: ج٢ ص٦٠.

(٢) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى: ج١٣ ص٣٥٢.

طبقاهما الكثيرة، وإنّ حديث ابن الزبير لم يُعلّ إلاّ بابن لهيعة، وكلّ رجاله ثقات، وقد صرّح ابن تيمية بأنّ الإشكال وقع في الحديث المتأخر لابن لهيعة بسبب احتراق كتبه، فصار يستشهد به.

وقد عرفنا أنّ سعيد بن الحكم بن أبي مريم قد سمع منه قبل احتراق كتبه، وكان عارفاً بسقيم حديثه من صحيحه، فيكون هذا السند صحيحاً ولا شائبة فيه، حتّى على مبنى ابن تيمية.

ثمّ لو قلنا إنّه سمع منه في آخره أو شككنا على الأقل، فالحديث ضعيف بضعف خفيف قابل للانجبار كما صرّح به ابن تيمية، وفي المقام توجد تسعة طرق أخرى تجبر هذا الطريق، ذلك لانتفاء الشذوذ في المقام، وعدم وجود متّهم في أكثر الأسانيد، كحديث عليٍّ عليه السلام وحديث أبي الطفيل وحديث أبي سعيد وغيرها ممّا تقدّم بيانه مفصّلاً، بل عرفنا أنّ رجال حديث عليٍّ عليه السلام بعضهم من رجال البخاري والآخر من رجال مسلم، فلا أقلّ من كون الحديث صحيحاً أو حسناً بتعدّد طرقه عند ابن تيمية.

ابن تيمية وموقفه من أهل البيت

لا غرابة من تضعيف ابن تيمية لحديث السفينة، فهو معروف ببغضه ونصبه لأهل البيت؛ لذا جرت عادته على تضعيف فضائلهم والحطّ من قدرهم بما يستطيع، وقد تنبه لذلك عدّة من علماء أهل السنّة وسجّلوا في كتبهم نقداً لتضعيفاته، خصوصاً في روايات الفضائل، فهي بعيدة كلّ البعد عن اتبّاع القواعد الحديثية المقررة.

فقد ذكر ابن حجر العسقلاني أنّه طالع رد ابن تيمية على العلامة الحلّي (أي كتاب منهاج السنة) ووجده "كثير التحامل إلى الغاية في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهر" وذكر أنّه "ردّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد" كما أشار ابن حجر إلى أنّ ابن تيمية وقع

في شرك النصب لعليٍّ عليه السلام بسبب مبالغاته في توهين كلام العلامة فقال: «وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي أدّته أحياناً إلى تنقيص علي رضي الله عنه»[١].

ولا يخفى أنّ تضعيفه لحديث السفينة كان في منهاج السنّة.

وقال شمس الدين الجزري حول أحد طرق حديث الغدير: «هذا حديث حسن من هذا الوجه صحيح من وجوه كثيرة، تواتر عن أمير المؤمنين عليٍّ، وهو متواتر أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، رواه الجم الغفير عن الجم الغفير، ولا عبرة بمن حاول تضعيفه ممن لا اطلاع له في هذا العلم[٢]، فقد ورد مرفوعاً عن...» وذكر نحو ثلاثين صحابياً[٣].

فالحافظ الجزري يصرح بأنّ ابن تيمية لا اطلاع له بعلم الحديث والتصحيح والتضعيف.

وقال الشيخ الألباني بعد تصحيحه لحديث: «من كنت مولاه، فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»: «وجملة القول إنّ حديث الترجمة حديث صحيح بشطريه[٤]، بل الأول منه متواتر عنه صلّى الله عليه وسلّم كما يظهر لمن تتبع أسانيده وطرقه، وما ذكرت منها كفاية»، إلى أنْ قال: «إذا عرفت هذا، فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحته أنّني رأيت شيخ الإسلام ابن تيميّة قد ضعف الشطر الأول من الحديث وأمّا الشطر الآخر فزعم أنّه كذب، وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرعه في تضعيف الأحاديث قبل أنْ يجمع طرقها ويدقق النظر فيها»[٥].

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، لسان الميزان: ج٦ ص٣١٩ـ ٣٢٠.

(٢) إشارة إلى ابن تيمية الحراني الذي ضعف الحديث.

(٣) ابن الجزري، شمس الدين، محمّد بن أحمد، أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب: ص٤٨.

(٤) يعني بالشطر الأول «من كنت مولاه، فعلي مولاه» وبالشطر الثاني «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه».

(٥) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤ ص٣٤٣ـ ٣٤٤.

فالألباني المتربع على قمّة الهرم السلفي في العصر الحاضر لا يرتضي تضعيفات ابن تيمية ويتهمه بالتسرع والمبالغة.

وقال الداني بن منير آل زهوي: «فحديث المولاة حديث صحيح ثابت، بل هو متواتر كما قال الألباني في "الصحيحة" (٤ / ٣٤٣). أمّا قول ابن تيمية في المنهاج (١٠٤/٤): «إنّه كذب، مخالف للقواعد الحديثية» فهو مردود عليه... أقول: مَن تتبع طرق هذا الحديث علم أنّها صحيحة كالشمس في أغلبها ومنها الحسن، والضعيف فيها قليل، والحديث صحيح لا شك في ذلك كما مرّ»[١].

والخلاصة: أنّ تضعيف ابن تيمية غير مستند إلى دليل أو برهان، بل إنّ الحديث في أقل حالاته ينبغي أنْ يكون حسناً وفق رأيه ومبناه، لكنّه كان شديد التحامل في ردّ روايات الفضائل، فتضعيفه ممّا لا أثر له.

ثالثاً: شمس الدين الذهبي(ت: ٧٤٨هـ)

تعرّض الذهبي لحديث السفينة في تلخيصه للمستدرك تارة، وفي ميزانه تارة أخرى، بحسب ما وقفنا عليه، ففي تلخيصه للمستدرك أعلّ الحديث بالمفضّل بن صالح، وفي ميزانه أعلّ الحديث بالنكارة، فلابدّ من الوقوف على كلا الأمرين.

أ ـ تضعيفه للحديث بالمفضّل بن صالح

فقد قال معلّقاً على الطريق الذي أورده الحاكم: «مفضل خرج له الترمذي فقط، ضعّفوه»[٢].

---

(١) النسائي، أحمد بن شعيب، خصائص أمير المؤمنين، بتحقيق آل زهوي: ص٧٨.

(٢) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، وبهامشه تلخيص المستدرك للذهبي: ج٢ ص٣٤٣.

وقال في موضع آخر: «مفضل واهٍ»[١].

الجواب

أوّلاً: صحيح أنّ المفضّل خرّج له الترمذي فقط، لكنّه علّق قائلاً: «والمفضّل بن صالح ليس عند أهل الحديث بذاك الحافظ»[٢]، وهذه العبارة لا تفيد التضعيف المطلق، بل تفيد درجة دانية من التوثيق، وهي مشابهة لقول الدارقطني في حقّ الرجل: «كوفي، صالح»[٣]، وقد عرفنا سابقاً أنّ ابن عدي لم يقف له إلا على حديث منكر واحد، وصرّح بأنّ سائر أحاديثه مستقيمة، على أنّ الحديث الذي أنكره تبيّن أنّه ليس بمنكر، كما صحّح له الحاكم، وحدّث عنه ابن المديني، وأخرج له البيهقي وسكت عنه.

لذا فقول الذهبي: ضعّفوه، أو واهٍ، ليست من الإنصاف في شيء بعد أنْ عرفنا كلام الترمذي والدارقطني في حقّه، والظاهر أنّ الذهبي لم يقف على كلام الدارقطني في حقّ الرجل، إذ لم نجده يذكره في أيٍّ من مؤلّفاته، وإلاّ لتغيّر رأيه فيه.

ثانياً: إنّ الذهبي في موضع آخر عدّ مفضل بن صالح من جملة الثقات، فقال في لقب: النخاس: «مفضل بن صالح، والوليد بن صالح، ومحمّد بن عبيد، وغيرهم من الثقات»[٤].

فعلى هذا يكون الطريق سليماً ولا علّة فيه.

ثالثاً: إنّ هذا التضعيف مختصٌ بطريق أبي ذر المروي عن المفضل عن أبي إسحاق عن حنش، وقد عرفنا أنّ المفضل لم ينفرد به، بل تابعه عليه أربعة، فقد تابعه

(١) المصدر نفسه: ج٣ ص١٥١.

(٢) الترمذي، محمّد بن عيسى، سنن الترمذي: ج٤ ص١١١.

(٣) الدارقطني، علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية: ج٥ ص٣٢٨.

(٤) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٤ ص٦٠١.

الأعمش، ويونس بن أبي إسحاق، وعمرو بن ثابت، والحسن بن عمرو الفقيمي، فالحديث من هذا الطريق يرتقي بهذه المتابعات إلى الحسن لغيره، ذلك لأنّ التعبير بلفظ: ضعّفوه، أو واهٍ، تدلّ على صلاحية صاحبها في المتابعات والشواهد على ما صرّح به العراقي وتقدّم في البحوث التمهيدية.

رابعاً: لو قلنا إنّ المفضّل شديد الضعف ولا يصلح في المتابعات والشواهد، فهذا يؤدي إلى طرح هذا الطريق فقط، وتبقى أربعة طرق عن أبي إسحاق، وتسعة طرق أخرى للحديث لا يوجد فيها راوٍ مشترك، وغالبها لا يوجد فيها متّهم عند الذهبي نفسه، فلا شكّ في أنّها تتقوى ببعضها البعض، ولنقتصر هنا على ذكر ثلاثة طرق ونترجمهما وفق رؤى الذهبي نفسه، لنرى ضعف الحديث من عدمه حسب مبانيه:

الطريق الأول: طريق عليٍّ عليه السلام: فقد أخرجه ابن أبي شيبة عن معاوية ابن هشام عن عمار عن الأعمش، عن المنهال، عن عبد الله بن الحارث، عن عليّ.

أمّا معاوية بن هشام، فقد قال فيه: «ثقة»(١).

وقال عن عمّار بن زريق: «ثقة»(٢).

وقال في الأعمش: «الحافظ الثقة»(٣). وصحّح له وهو يعنعن عن المنهال(٤).

وأمّا المنهال، فقد صحّح له الذهبي كثيراً(٥).

---

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج٢ ص٢٧٧.

(٢) الذهبي، شمس الدين محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٣ ص١٦٤.

(٣) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: ج١ ص١٥٤.

(٤) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، وبذيله تلخيص المستدرك للذهبي: ج٢ ص٢٦٢، ص٢٩٠، ص٣١٩.

(٥) المصدر نفسه: ج٢ ص٢٦٢، ص٢٩٠، ص٣١٩، ج٣ ص١٥٤، ج٣ ص١٦٧، وغيرها كثير.

وأمّا عبد الله بن الحارث: فقد صرّح بوثاقته في الميزان(١).

وعليٌّ عليه السلام صحابي جليل القدر.

فهذا السند صحيح عند الذهبي رجاله كلّهم ثقات.

الطريق الثاني: فقد أخرجه البزار على ما في كشف الأستار، قال: حدّثنا يحيى بن معلّى بن منصور، ثنا ابن أبي مريم، ثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عامر بن عبد الله ابن الزبير، عن عبد الله بن الزبير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وساق الحديث.

أمّا يحيى بن معلى: فقد قال فيه الذهبي: «ثقة محدّث»(٢).

وأمّا سعيد بن أبي مريم: فقد قال فيه: «كان ثقة كثير الحديث»(٣).

وأمّا أبو الأسود: فقد قال فيه: «كان أحد الثقات المشاهير»(٤).

وأمّا عامر بن عبد الله، فقد قال فيه: «أجمعوا على ثقة عامر»(٥).

وعبد الله بن الزبير: صحابي.

فلم يبقَ في السند سوى عبد الله بن لهيعة، فقد قال فيه: يروى حديثه في المتابعات ولا يحتجّ به(٦)، لكنّ الشيخ المحقّق الحويني الأثري ذكر أنّ الذهبي يحسّن أحاديث ابن لهيعة فيما روي عنه قبل احتراق كتبه(٧).

---

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٢ ص٤٠٥.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ص٣٧٦.

(٣) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: ج١ ص٣٩٢.

(٤) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج٨ ص٥٣١.

(٥) المصدر نفسه: ج٨ ص١٤٤.

(٦) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: ج١ ص٢٣٩.

(٧) انظر: الحويني الأثري، حجازي محمّد شريف، بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن: ج١ ص٣٢.

فإنْ صحّ قول الأثري فيكون هذا الطريق حسناً عند الذهبي؛ إذ قد عرفنا أنّ ابن أبي مريم سمع من ابن لهيعة قبل اختلاطه، وإنْ رفضنا ذلك فقد عرفنا أنّ الذهبي يرى صلاحيته في المتابعات والشواهد، وقد صرّح في الموقظة بإنّ ضعف ابن لهيعة من أخفّ حالات الضعف وهو قريب من الحسن، قال: «الضعيف: ما نَقَص عن درجة الحَسَن قليلاً، ومن ثَمَّ تُردِّدَ، في حديثِ أُنَاسٍ، هل بَلَغ حديثُهم إلى درجةِ الحَسَنِ أم لا؟، وبلا ريبٍ فخَلْقُ كثيرُ من المتوسطين في الرِّوايةِ بهذه المثابة، فآخِرُ مراتب الحَسَنِ هي أول مراتب الضَّعيف.

أعني: الضعيفِ الذي في (السُّنَن) وفي كتب الفقهاء ورُواتُه ليسوا بالمتروكين، كابن لَهِيعَة...»[١].

وعلى أيّة حال فلاشكّ في صلاحية ابن لهيعة في الشواهد عند الذهبي، وهو متعاضد مع طريق عليٍّ المتقدّم والذي هو صحيح لذاته حسب مبنى الذهبي، فرجاله ثقات، وعلّته تدليس الأعمش، والذهبي يُمشّي ذلك، فلو توقفنا في عنعنة الأعمش، فالحديث مجبور بهذا الطريق.

الطريق الثالث: وهو طريق ابن عبّاس المروي عن مسلم بن إبراهيم: ثنا الحسن ابن أبي جعفر عن أبي الصهباء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق.

وهذا الطريق رجاله كلّهم ثقات عند الذهبي على ما تقدم بيانه في دراسة الأسانيد، سوى الحسن بن أبي جعفر، حيث قال فيه: «صالح، خيّر، ضعّفوه»[٢]، وهذه

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الموقظة في علم مصطلح الحديث: ص٣٣ ـ ٣٤.
(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج١ ص٣٢٢.

العبارة إنْ لم نستفد منها تحسين حديث الرجل عند الذهبي، فلا أقلّ من صلاحيته في الشواهد، فيتعاضد مع حديث ابن الزبير، وحديث عليٍّ، فيكون الحديث بمجموع طرقه صحيحاً أو حسناً في أقل أحواله حسب شروط الذهبي نفسه.

فتلخّص: أنّ إعلال الذهبي للحديث بالمفضل لا يساوق تضعيف الحديث، بل غاية ما يمكن قوله إنّه ضعيف من طريق المفضل خاصّة، وإلاّ فالحديث حسن أو صحيح وفق رؤى ومتبنيات الذهبي في الحديث والرجال.

ب. تضعيفه للحديث بالنكارة

ذكر في ميزانه عند ترجمة المفضل أيضاً، قول ابن عدي فيه، وهو: «أنكر ما رأيت له حديث الحسن بن علي، وسائره أرجو أن يكون مستقيماً».

فتعقّبه الذهبي قائلاً: «قلت: وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر»[1].

الجواب

النكارة عند المحدثين تطلق ويراد منها أحد أمور:

الأول: هو خبر الضعيف المخالف لخبر الثقة، فهذا الخبر يكون منكراً.

لكن في المقام لا توجد مخالفة، إذ لم نجد هناك أنّ خبراً آخر يقول إنّ أهل البيت ليسوا بسفينة نوح لا لفظاً ولا مضموناً، فلا يمكن أنْ يكون مراد الذهبي بالنكارة هنا هي المخالفة.

الثاني: أنْ يتفرد الراوي الذي ليس من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده، وهذا المعنى هو الذي ذكره الذهبي في موقظته، فقال: «المنكر، وهو ما انفرد الراوي الضعيفُ

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٤ ص١٦٧.

به. وقد يُعَدُّ مُفردُ الصدُوقِ مُنكَراً»(١).

وفي المقام لم يتفرد المفضل بالحديث، بل له متابعات وشواهد، فإنْ كان الذهبي أراد هذا المعنى من النكارة؛ لأنّه لم يعلم بورود الحديث من طرق أخرى، فلا حجّة في كلامه، ومن علم حجّة على من لم يعلم، وقد أوضحنا الطرق العديدة للحديث فيما سبق، بل أوضحنا أنّ الحديث يرتقي إلى درجة الحسن أو الصحّة بثلاثة طرق منه فقط وفق أحكام الذهبي على رجال إسناده، فلا معنى لكونه منكراً مع تعاضد طرقه.

الثالث: قد يقال إنّ النكارة هنا هي نكارة المتن وإن كان إسناد الحديث في أعلى درجات الصحّة، ذلك أنّ مدلول الحديث ينافي ما عليه أهل السنة من الاعتقاد بعدم إمامة أهل البيت عليهم السلام، فلا يمكن التمسّك به.

فلعلّ مراد الذهبي من النكارة، هي النكارة الناشئة من مخالفة مدلول الحديث لعقيدة أهل السنّة، ولم يكن مراده التفرد أو مخالفة رواية أخرى.

الجواب:

هذا الحكم ـ أعني نكارة الحديث بهذا المعنى ـ يكون في حقيقته إذعاناً وإقراراً بما تقوله الشيعة الإمامية من وجود نصوص نبويّة تدلّ على إمامة أهل البيت وخلافتهم عليهم السلام، والتضعيف المذكور هو مصادرة واضحة على المطلوب؛ إذ إنّ الحوار دائر حول وجود نصوص صحيحة تدلّ على الإمامة من عدمها، فتضعيفها عن طريق الحكم بنكارة المتن بالمعنى الذي بيّناه يتضمن اعتقاداً مسبقاً بصحّة مذهب أهل السنّة وبطلان مذهب أهل البيت، في حين أنّ الحوار يدور حول تحديد المذهب الصحيح والفرقة المحقّة والمنبع الأصيل الذي تستقى منه العلوم والمعارف الدينية، فهذا التضعيف

---

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الموقظة في علم مصطلح الحديث: ص٤٢.

أشبه ما يكون بالاستدلال بعين المدّعى، إذ إنّ مدّعى أهل السنّة هو ثبوت خلافة الأربعة على الترتيب المعروف وعدم ثبوت إمامة أهل البيت عليهم السلام، لذا فكل ما يخالف ذلك سيكون منكراً، أي أنّ الدليل على أنّ الحديث منكر هو دلالته على إمامة أهل البيت، وإمامة أهل البيت غير ثابتة عند أهل السنة.

وهذا يلزم منه سدّ باب الحوار بين الفريقين حول الإمامة من الأساس؛ لأنّ الأحاديث التي يفترض دلالتها على الإمامة لا يخلو النقاش فيها من ثلاث حالات:

١ـ أنْ يدّعى أنّ الإسناد ضعيف، والضعيف غير محتجٌّ به.

٢ـ أنْ يُذعَن بصحّة الحديث لكن يُدّعى أنّ الحديث لا يدلّ على الإمامة، وذلك بتأويل دلالاته بمعان أخرى بعيدة عن معنى الإمامة.

٣ـ أنْ يكون الحديث صحيحاً من الجهة السنديّة، وصريحاً وغير قابل للتأويل من الجهة الدلالية، فيحكمون على الحديث حينئذٍ بالنكارة.

ومنه يتّضح أنّ هذا المنهج يؤدّي إلى عدم إمكان ثبوت أحاديث الإمامة بأي وجه من الوجوه، ومعه يكون الحوار منتقياً من الأساس، وتكون دعاواهم بعدم وجود دليل على الإمامة دعاوى لا قيمة لها، لأنّهم رافضون مسبقاً أيّ حديث نبوي يتضمن في دلالاته إمامة وخلافة أهل البيت عليهم السلام.

وفي الحقيقة أنّ هذه الطريقة في الحوار مبتنية على عرض الروايات على العقيدة لا العكس، والمفترض على المسلم المتّبع للقرآن والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أنْ يعرض عقيدته على الروايات الثابتة حتّى لا يلزم من عمله ردّ السنّة النبويّة، بلا دليل، واتّباعاً للهوى.

فاتّضح إلى الآن أنّ التضعيف بالنكارة ليس من الإنصاف في شيء، بل هو إقرارٌ

بمضمون الحديث وردّه لمخالفته عقيدة أهل السنّة في الإمامة، مع أنّ اللازم هو تصحيح العقيدة وفق الأحاديث النبوية الصحيحة.

شبهة وردّ

وقد يقال: إنّ هذا المنهج وهو ردّ الروايات المخالفة للعقيدة، منهج متّبع عند كافة الفرق، فبعد أن يثبت عند أيّ فرقة أمر معيّن، تردّ الروايات المخالفة له، بدعوى الشذوذ أو النكارة أو الوضع وغير ذلك، وفي المقام فإنّ حديث السفينة يخالف ما ثبت عند أهل السنّة وما عليه الواقع التاريخي، والذي من جملته أنّ الصحابة بايعوا أبا بكر ثم أوصى لعمر ثم انتقلت الخلافة إلى عثمان ثمّ بايع الناس علياً عليه السلام، فالواقع التاريخي بضميمة ما ورد من مدح للصحابة يدلّ على عدم ثبوت النص على الإمامة، فيكون الحديث منكراً.

الردّ:

أوّلاً: إنّ الفرق الإسلامية إنّما ترد الحديث بالشذوذ والنكارة، بعد أنْ يتعارض مع غيره من آيات أو روايات أو أدلّة أخرى صريحة في خلافه، وعدم إمكان الجمع بين الطائفتين، فحينئذٍ يقدّم المشهور أو الأوثق أو غير ذلك بحسب المباني المختلفة.

وفي المقام لم نرَ آيات أو روايات تعارض حديث السفينة، بل غاية ما أوردوه يمثّل مبعدّات لصدور هكذا حديث، وفق عقيدتهم المسبّقة، لكن مع وجود طرق عديدة للحديث، لا معنى للتمسك بهذه المبعدّات خصوصاً مع تصريح أهل السنّة بأنّهم لا يقولون بعصمة الصحابة، فكيف يتصوّر طرح حديث صحيح لأجل عمل مجموعة من الصحابة يمكن عليهم الخطأ والنسيان والاشتباه، خصوصاً أنّه لم يحصل إجماع من الصحابة في ذلك الوقت، ويكفي في عدم تحقّقه عدم مبايعة الإمام عليٍّ عليه السلام

لأبي بكر لمدّة ستّة أشهر على ما في صحيح البخاري[١].

ثانياً: يمكن تخصيص الكلام السابق في داخل الفرقة الواحدة، فمع وجود عقائد معيّنة عند تلك الفرقة، من الممكن أنْ تُردّ الروايات المخالفة لتلك العقيدة، بدعوى النكارة وغيرها.

أمّا في المسائل الخلافية بين الفرق الإسلامية، فلا معنى لعرض دلالة الروايات محلّ الخلاف على العقيدة، خصوصاً الروايات التي تبحث في موضوع العقيدة الصحيحة، إذ لا معنى للنزاع حولها لو كانت موافقة لعقيدة الفرقتين، فالبحث حولها والحوار في شأنها هو فرع كونها توافق عقيدة أو حكم أحد الفريقين دون الآخر، فردّ الفريق المخالف للرواية مع صحّتها بدعوى مخالفتها لعقيدته هو مصادرة للمطلوب من أساس، إذ إنّ فرض الحوار هو دعوى بطلان تلك العقيدة لوجود هذه الروايات، والرد سيكون بطلان هذه الروايات لمخالفتها للعقيدة، وهو كما ترى! فانّ صحّة العقيدة متوقفة على ضعف هذه الروايات، فكيف نضعّف هذه الروايات لمخالفتها للعقيدة؟!

ثالثاً: إنّ هذا الكلام مبتن على مقدّمة غير صحيحة، وهي الاعتقاد بصحّة عقيدة أهل السنّة، وبطلان ما عداها، في رتبة سابقة على البحث، ثمّ القيام بعرض حديث السفينة عليها، فستكون النتيجة هي نكارة حديث السفينة لتصادمه مع ذلك الاعتقاد، وهذا في حقيقته مصادرة على المطلوب، فإنّ بناء العقيدة يستلزم جمع كلّ النصوص المتعرضة للموضوع ودراستها؛ حتّى يتبين المنكر من غيره والصحيح من السقيم، وفي المقام تمّ إبعاد جميع الروايات المتعلّقة بفضائل أهل البيت من الأساس ومن ثم الاعتقاد بعقيدة معيّنة، ثم تمّ عرض روايات الفضائل منفردة واحدة واحدة على تلك العقيدة وإسقاطها بالنكارة الواحدة تلو الأخرى، وهو مبنى فاسد من أساسه، فإنّ

---

(١) البخاري، محمّد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج٥ ص٨٢ ـ ٨٣.

روايات الفضائل كحديث الثقلين بطرقه وحديث الغدير بطرقه وحديث المنزلة بطرقه وحديث السفينة بطرقه وحديث الكساء بطرقه وهكذا غيرها كثير، عند ضمّ بعضها إلى بعض ستتغير العقيدة من الأساس، ونجزم بصدور النصّ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على إمامة أهل البيت، ومع الجزم بصدور النص فإنّ ما يدلّ على خلافه هو المردود، وهو المنكر، لا العكس، خصوصاً أنّ روايات الفضائل اتّفق على نقلها بل وتصحيح الكثير منها الفريقان، فهي مجمع عليها، والمجمع عليه مقدّم على غيره.

فإنْ قال قائل: إنّ الكلام كان عن حديث السفينة، وأنت أدخلت جميع الفضائل في المعادلة.

أجبنا: أنّكم حين حكمتم عليه بالنكارة، قد أدخلتم جميع الأدلة التي بنيتم عليها عقيدتكم في الحسابات، إذ المفترض أنْ تكون العقيدة ناتجة عن جمع كلّ الأدلّة ثمّ الخروج منها بنتيجة نهائية، لذا كان لزاماً علينا بيان أنّ العقيدة بمجموع الروايات الواردة لا تنتج ما توصلتم إليه، حتى يُقال بنكارة الحديث، بل العكس هو الصحيح.

وبعبارة أخرى: إنّ ما يفترض كونه منكراً لمخالفته للعقيدة، ليس مجرد حديث ورد من طريق أو طريقين حتّى يطرح لنكارته، بل هي مجموعة كبيرة من الروايات، كل واحدة منها وردت بطرق متشعبة كثيرة، فإدخالها معاً في حسابات العقيدة سيغيّر النتيجة من الأساس، فلا نكارة حينئذ.

ومنه يتّضح أنّ المنهج الذي اتّبعه الذهبي في الحكم بنكارة الحديث، هو عرض الحديث على العقيدة المفترضة سلفاً، والفرض على المسلم هو عرض العقيدة على الحديث والأخذ بمضمونه.

ولذا نرى العلامة الشيخ صالح المقبلي، يرى أنّ حديث السفينة يشهد لمعنى

حديث الثقلين، ويرفض كلام الذهبي في نكارة الحديث متّهماً إيّاه باتباع الهوى، حيث قال: «وحكم الذهبي بأنّه منكر غير مقبول، لأنّ هذا المحلّ من مدارك الأهواء»[1].

ولا يفوتنا أنْ نشير هنا إلى أنّ الذهبي من المتعصبين جداً ضدّ أهل البيت ولا يحتمل أحاديث الفضائل، فقد قال الحافظ المحدّث الشيخ الغماري: «ولكنّ الذهبي إذا رأى حديثاً في فضل عليٍّ (عليه السلام) بادر إلى إنكاره بحق وبباطل، حتّى كأنّه لا يدري ما يخرج من رأسه، سامحه الله»[2].

وقال أيضاً: «وأمّا الذهبي: فلا ينبغي أنْ يقبل قوله في الأحاديث الواردة بفضل عليٍّ عليه السلام، فإنّه سامحه الله كان إذا وقع نظره عليها اعترته حدّة أتلفت شعوره، وغضب أذهب وجدانه حتّى لا يدري ما يقول، وربّما سبّ ولعن من روى فضائل عليٍّ عليه السلام كما وقع منه في غير موضع من الميزان، وطبقات الحفاظ، تحت ستارة أنّ الحديث موضوع، ولكنّه لا يفعل ذلك فيمن يروي الأحاديث الموضوعة في مناقب أعدائه، ولو بسطتُ المقام في هذا لذكرت لك ما تقضي منه بالعجب من الذهبي رحمه الله تعالى»[3].

وقال الشيخ مصطفى العطاس، من علماء الصوفية في حضرموت، معلّقاً على تصحيح الذهبي لحديث الغدير: «ويكفي بتصحيح الذهبي الناصبي لهذا الحديث المتواتر، وهو كشيخه ابن تيمية لا يصحّحان حديثاً في أهل بيت النبوة إلا بعد أنْ تعييهما الحيل في إعلاله والطعن في سنده أو متنه، كما فصّل ذلك شيخنا العلامة الحبيب علوي بن طاهر بن حداد رحمه الله في كتابه "القول الفصل فيما للعرب وقريش

---

(١) المقبلي، صالح بن مهدي، الأرواح النوافخ (ذيل كتاب العلم الشامخ): ص٥٢٠.

(٢) الغماري، أحمد بن الصديق، فتح الملك العلى بصحّة حديث باب مدينة العلم علي: ص٥٠.

(٣) المصدر نفسه: ص١٦٠.

وبني هاشم من الفضل"»[١].

رابعاً: ابن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)

جاء في تفسير ابن كثير: وقال الحافظ أبو يعلى: حدثنا سويد بن سعيد حدثنا مفضل بن عبد الله عن أبي إسحاق عن حنش قال سمعت أبا ذر رضي الله عنه وهو آخذ بحلقة الباب يقول: يا أيها الناس من عرفني فقد عرفني ومن أنكرني فأنا أبو ذر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إنّما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح عليه الصلاة والسلام، من دخلها نجا، ومن تخلف عنها هلك»

وعلّق ابن كثير على ذلك قائلاً: «هذا بهذا الإسناد ضعيف»[٢].

الجواب

قد يبدو من كلام ابن كثير أنّه ملتفت لوجود عدّة طرق للحديث، لذا خصّ تضعيفه بالطريق المذكور.

وابن كثير هنا لم يبيّن علّة الطريق، والظاهر أنّ مراده وجود مفضل بن عبد الله، وقد عرفنا سابقاً أنّ مفضل بن عبد الله قوّاه ابن حبان وضعفه أبو حاتم، لكن استظهرنا حينها أنّ الراوي هو مفضل بن صالح وأنّ سعيد بن سويد كان يغلط في اسم أبيه؛ لأنّ الطرق الأخرى من غير سويد صرّحت بأنّه مفضل بن صالح، وقد بيّنا أنّه حسن الحديث، ولا أقل من صلاحيته في المتابعات والشواهد.

لكن لو تنزلنا وقلنا بضعف مفضل هذا، فإنّه لم ينفرد وقد توبع من أربعة، وللحديث تسعة طرق أخرى غير ذلك، ولا شك في تعاضدها.

---

(١) العطاس، مصطفى بن عبد الرحمن، مشهد الإمام العطاس بحضرموت: ص١١٨.

(٢) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير ابن كثير: ج٤ ص١٢٣.

خصوصاً أنّ طريق ابن الزبير لم يُعل إلا بابن لهيعة، وابن لهيعة عند ابن كثير حسن الحديث إذا صرّح بالتحديث(١)، لكنّه عنعن ولم يصرح بالتحديث، فيكون الطريق فيه ضعف خفيف من قبل عنعنة ابن لهيعة، وهذا الضعف مجبور بورود الحديث من طرق عدّة لا يوجد فيها كذّاب ولا متّهم.

وكيف ما كان فإنّ ابن كثير لم يضعّف الحديث، بل خصّ تضعيفه بالطريق المذكور، والحديث غير متوقف عليه.

خامساً: نور الدين الهيثمي (ت: ٨٠٧ هـ)

تعرض الهيثمي لعدّة طرق من حديث السفينة وضعّفها جميعاً، فقال:

«وعن أبي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق، ومن قاتلنا في آخر الزمان كمن قاتل مع الدجال. رواه البزار والطبراني في الثلاثة وفي إسناد البزار الحسن بن أبي جعفر الجفري وفي إسناد الطبراني عبد الله بن داهر وهما متروكان.

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق. رواه البزار والطبراني وفيه الحسن ابن أبي جعفر وهو متروك.

وعن عبد الله بن الزبير، أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها سلم ومن تركها غرق. رواه البزار وفيه ابن لهيعة وهو ليّن.

وعن أبي سعيد الخدري قال: سمعت النبيّ صلى الله عليه وسلم يقول: إنّما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وإنما مثل أهل

(١) المصدر نفسه: ج١ ص٤٥٥.

بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخله غفر له.

رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه جماعة لم أعرفهم»[١].

الجواب

أ. ما يتعلق بحديث أبي ذر

أمّا حديث أبي ذر: فقد ذكر له الهيثمي طريقين، فأعلّ طريق البزار بالحسن بن أبي جعفر، وأعلّ طريق الطبراني بعبد الله بن داهر، مصرّحاً بأنّهما متروكان.

مناقشة كلامه حول الحسن بن أبي جعفر

أمّا الحسن بن أبي جعفر، فقد عرفنا أنّه حسن الحديث، لكن سنقف هنا على موقف الهيثمي منه، فقد ورد في مجمع الزوائد مرّات عديدة، صدرت بحقّه من الهيثمي أحكام عدّة، نذكر جملة من تعليقاته على الأحاديث التي فيها الحسن هذا، فقال:

١ـ رواه الطبراني في الأوسط وفيه الحسن بن أبي جعفر الجفري وهو متروك لا يحتج به[٢].

٢ـ رواه الطبراني في الأوسط وفيه الحسن بن أبي جعفر الجفري وضعفه البخاري وغيره وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة ولا يتعمد الكذب[٣].

٣ـ رواه الطبراني في الأوسط وفيه الحسن بن أبي جعفر قال عمرو بن علي صدوق منكر الحديث، وقال ابن عدي: صدوق، وهو ممن لم يتعمد الكذب، وله أحاديث

---

(١) الهيثمي، نور الدين، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ج٩ ص١٦٨.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص٦٤.

(٣) المصدر نفسه: ج١ ص٢٤٧.

صالحة[(١)].

٤ـ رواه الطبراني في الكبير وفيه الحسن بن أبي جعفر الجفري وفيه كلام[(٢)].

٥ـ رواه الطبراني في الأوسط وفيه الحسن بن أبي جعفر الجفري وهو ضعيف[(٣)].

٦ـ وفيه الحسن بن أبي جعفر، قال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وهو صدوق، قلت: وفيه كلام[(٤)].

٧ـ رواه الطبراني في الأوسط، وفيه الحسن بن أبي جعفر الجفري وفيه كلام، وقد وثق[(٥)].

٨ـ رواه أبو يعلى والبزار وفيه الحسن بن أبي جعفر وهو ضعيف، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة[(٦)].

٩ـ رواه الطبراني في الكبير وفيه الحسن بن أبي جعفر وقد ضعفه جماعة من الأئمة ووثقه ابن عدي وغيره[(٧)].

١٠ـ رواه الطبراني في الصغير وفيه الحسن بن أبي جعفر وهو ضعيف من غير كذب[(٨)].

١١ـ رواه الطبراني وفيه الحسن بن أبي جعفر الجفري وهو ضعيف لغفلته[(٩)].

---

(١) المصدر نفسه: ج٢ ص٢٩٤.

(٢) المصدر نفسه: ج٣ ص٩٨.

(٣) المصدر نفسه: ج٣ ص١٠٧.

(٤) المصدر نفسه: ج٣ ص١٥٧.

(٥) المصدر نفسه: ج٣ ص١٦٩.

(٦) المصدر نفسه: ج٣ ص٢٠٠.

(٧) المصدر نفسه: ج٤ ص٤٠.

(٨) المصدر نفسه: ج٨ ص١٣٧.

(٩) المصدر نفسه: ج٩ ص٩٥.

١٢ـ رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه الحسن بن أبي جعفر الجفري وهو ضعيف من قبل حفظه وهو في نفسه صدوق[١].

ومن خلال ما تقدّم يتّضح أنّ الرجل صدوق في نفسه، ولا يتعمد الكذب عند الهيثمي نفسه، وأنّ ضعفه ناشئ من سوء حفظه فقط، لذا فإنّ لفظة متروك لا يمكن حملها على إرادة اتّهام الراوي ولا ضعفه الشديد، ولذا لم يتمسّك بها الهيثمي في كلّ تعليقاته، بل عبّر عنه بالضعيف، أو فيه كلام، أو صدوق في نفسه، وغيرها ممّا تقدّم.

ومنه يتّضح أنّ إسناد البزّار وإنْ كان ضعيفاً بنظر الهيثمي، إلا أنّه ضعف خفيف ناشئ من سوء حفظ الحسن بن أبي جعفر، وهو قابل للاعتضاد بغيره.

مناقشة تضعيفه لحديث أبي ذر بعبد الله بن داهر

ذكر الهيثمي أنّ الحديث أخرجه الطبراني في الثلاثة، وأنّ فيه عبد الله بن داهر وهو متروك، والطريق المقصود لا شك ولا ريب هو ما أخرجها الطبراني في الكبير[٢] والأوسط[٣] والصغير[٤]، قال: «حدثنا الحسين بن أحمد بن منصور سجادة ثنا عبد الله ابن داهر الرازي ثنا عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن أبي إسحاق عن حنش ابن المعتمر قال رأيت أبا ذر أخذ بعضادتي باب الكعبة وهو يقول من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا أبو ذر الغفاري سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح في قوم نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك ومثل باب حطة في بني إسرائيل».

---

(١) المصدر نفسه: ج١٠ ص١٠٦.

(٢) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج٣ ص٤٦.

(٣) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط: ج٤ ص٩ـ ١٠.

(٤) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الصغير: ج١ ص١٤٠.

فهذا الطريق ليس فيه علّة عند الهيثمي سوى عبد الله بن داهر، وقد عرفنا سابقاً أنّ ابن داهر شيخ صالح، لكن لو تنزلنا وفق رأي الهيثمي وقلنا إنّ ابن داهر متروك، فهو لم ينفرد بهذا الطريق، بل له متابعة من محمّد بن حميد الرازي، أخرجها ابن عدي، قال: «ثنا محمّد بن محمّد ثنا محمّد بن حميد ثنا عبد الله بن عبد القدوس ثنا الأعمش عن أبي إسحاق عن حنش عن أبي ذر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح وكمثل باب حطّة في بني إسرائيل»[١].

فهذا الطريق بالسند السابق مروي عن محمّد بن محمّد بن سليمان الباغندي، عن محمّد بن حميد الرازي.

ومحمّد بن حميد الرازي، ثقة عند الهيثمي، قال فيه: «محمّد بن حميد الرازي وهو ثقة، وفيه خلاف»[٢].

فلم يبقَ في السند إذن سوى محمّد بن محمّد الباغندي، وهو وإن لم نقف على رأي الهيثمي فيه، إلا أنّه لم يضعفه أحد، سوى أنّه رمي بالتدليس، وفي الطريق السابق صرّح بالسماع ولم يعنعن، وقد تقدّمت ترجمته، ونعيدها هنا لاقتضاء المقام: فهو أحد الحفاظ المعروفين، قال محمّد بن أحمد بن أبي خيثمة: «ثقة، كثير الحديث»[٣]، وقال ابن حجر: «محمّد بن محمّد بن سليمان الباغندي الحافظ البغدادي أبو بكر مشهور بالتدليس مع الصدق والأمانة مات بعد الثلاثمائة قال الإسماعيلي: لا أتّهمه ولكنه يدلّس، وقال ابن المظفر: لا ينكر منه إلاّ التدليس»[٤].

(١) الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٤ ص١٩٨.

(٢) الهيثمي، نور الدين، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد، الهيثمي: ج ٩ ص ٢٩٠.

(٣) انظر: الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٤ ص٣٨٦.

(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، طبقات المدلّسين: ص٤٤.

وقال الخطيب البغدادي: «لم يثبت من أمر ابن الباغندي ما يعاب به سوى التدليس، ورأيت كافّة شيوخنا يحتجّون بحديثه، ويخرجونه في الصحيح»(١).

وقال الذهبي: «هو صدوق من بحور الحديث»(٢).

فالخطيب نسب الاحتجاج بحديثه إلى كافّة الشيوخ، وكلّ الكلمات نسبته إلى الصدق والإمانة، ولم يؤخذ عليه غير التدليس، وقد صرّح هنا بالتحديث ولم يعنعن.

إذن، فالعلّة التي ضعّف بها الهيثمي الحديث غير موجودة هنا، فالسند هو السند، باستثناء ابن داهر وهو العلّة عنده، وهنا غير موجود، وحلّ محلّه محمّد بن حميد وهو ثقة عنده، والباغندي الذي روى الحديث عن الرازي لم يضعّفه أحد، فينبغي أنْ يكون الحديث عند الهيثمي صحيحاً أو حسناً؛ لعدم وجود أيّ علّة فيه، مضافاً لتعاضده مع ما قبله.

ب. ما يتعلق بحديث ابن عبّاس

أعلّه الهيثمي بالحسن بن أبي جعفر، وتقدّم الكلام حوله، وعرفنا أنّ ضعفه بسبب سوء الحفظ عند الهيثمي، وهو يصلح في المتابعات والشواهد، ولا نحتاج له بعد أنْ عرفنا أنّ طريق أبي ذر طريق مقبول وفق مباني الهيثمي.

ج. ما يتعلّق بحديث ابن الزبير

تعقبه الهيثمي بقوله: «وفيه ابن لهيعة وهو ليّن».

والظاهر من كلمات الهيثمي أنّ هذا ليس تضعيفاً، بل هو تحسين للحديث؛ ذلك أنّ الهيثمي في أحاديث عديدة جدّاً ذكر أنّ ابن لهيعة حسن الحديث، نورد نماذج منها لكي تتضح الصورة، قال في تعليقاته المختلفة على الأحاديث التي يرويها ابن لهيعة:

---

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج٣ ص٤٣١.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٤ ص٢٧.

١ـ وفيه ابن لهيعة وقد احتج به غير واحد[١].

٢ـ رواه أحمد وفيه ابن لهيعة وإسناده حسن[٢].

٣ـ رواه البزار والطبراني في الكبير وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن[٣].

٤ـ رواه الطبراني في الأوسط وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن[٤].

٥ـ رواه الطبراني في الأوسط وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه كلام[٥].

وهكذا فقد وقفنا على نحو (٢٥٠) مورداً صرّح فيها الهيثمي بأنّ ابن لهيعة حسن الحديث، وفي قبال ذلك أيضاً وجدناه قد صرّح بأنّ ابن لهيعة ضعيف أو ليّن، في موارد عديدة تصل إلى نحو أكثر من (١٠٠) مورد، وحينئذ فإمّا أنّ الهيثمي وهو من كبار العلماء يكون قد بلغ به التناقض إلى هذا الحدّ الفاحش، وهو لا ينسجم مع مكانة الهيثمي المعروفة عند أهل السنّة، أو نقول صوناً لفعله عن الاضطراب والتناقض أنّ ابن لهيعة ضعيف عند الهيثمي، لكنّ هذا الضعف لا يصل إلى مستوى عدم الاحتجاج بحديثه، بل ينزله عن مرتبة الصحة، إلى المرتبة الدانية من مراتب الحسن المحتج به، فهو ضعيف لكنّه حسن الحديث، لذا عبّر أحياناً عنه بقوله: «وحديثه حسن على ضعفه»[٦] أو: «وهو حسن الحديث على ضعفه»[٧].

ثمّ لو تنزلنا وقلنا إنّ ابن لهيعة ضعيف أو ليّن عند الهيثمي، فلا شكّ في صلاحيته

---

(١) الهيثمي، نور الدين، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ج١ ص١٦.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص٥٣.

(٣) المصدر نفسه: ج١ ص١٥٥.

(٤) المصدر نفسه: ج٢ ص٢٥٠.

(٥) المصدر نفسه: ج٣ ص١٤٣.

(٦) المصدر نفسه: ج١٠ ص٣٠٤.

(٧) المصدر نفسه: ج٧ ص٣٠٧.

في المتابعات والشواهد، وقد تقدّم أنّ أحد طرق أبي ذر لا شائبة فيه عند الهيثمي، والطريق الآخر لم يعلّ إلا بالحسن بن أبي جعفر وهو صدوق ضعّف لسوء حفظه، فالحديث يتعاضد بهذه الطرق الثلاثة، ويصل إلى مرتبة الصحّة عند الهيثمي.

د. ما يتعلّق بحديث أبي سعيد الخدري

فقد قال فيه الهيثمي: «رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه جماعة لم أعرفهم». والطريق المشار إليه هو ما أخرجه الطبراني في الصغير والأوسط، قال: «حدثنا محمّد بن عبد العزيز بن محمّد بن ربيعة الكلابي قال نا أبي قال نا عبد الرحمن بن أبي حماد المقري عن أبي سلمة الصائغ عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنّما مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق إنّما مثل أهل بيتي مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخل غفر له»[١].

والظاهر أنّ الذين لم يعرفهم الهيثمي هم عبد العزيز بن محمّد بن ربيعة، وعبد الرحمن بن أبي حماد المقرئ، وقد عرفناهما فيما سبق وقد روى عن كل واحد منهما جملة من الثقات، فيكون حديثهما بمنزلة الحسن، أو لا أقل من كونهما مستوري الحال يتعاضد حديثهما بالطرق المتقدّمة.

هـ. طرق لم يذكرها الهيثمي

عرفنا أنّ حديث السفينة مروي عن ثمانية من الصحابة، والهيثمي لم يذكر إلا أربعة منهم، ولم يذكر كلّ طرق أبي ذر، وقد رأينا الآن أنّ للحديث عند الهيثمي طريقين سليمين، وآخرين صالحين للاستشهاد، وبهما يكون الحديث صحيحاً، فكيف لو ضممنا إليه الطرق الستّة الأخرى للحديث، خصوصاً أنّ طريق عليٍّ عليه السلام، إسناده

---

(١) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الصغير: ج٢ ص٢٢ والمعجم الأوسط: ج٦ ص٨٥.

صحيح، رجاله كلّهم ثقات.

فتلخّص أنّ الحديث صحيح وفق مباني الهيثمي نفسه، ويكفي في صحّته ما اقتصر الهيثمي على ذكره من طرق للحديث، دون ما لم يذكره.

سادساً: الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ)

سئل الحافظ عن حديث: «أهل بَيْتِي كسفينة نوح من تعلق بهَا نجا وَمن تخلف عَنْهَا هلك».

فأجاب: «مُنكر، أخرجه البزّار والطبرانِي من حديث أبي ذر وابن عبّاس وأبي سعيد وعبد الله بن الزبير بأسانيد ضعيفة»[١].

الجواب

١. ما يتعلّق بالنكارة

تقدّم الكلام عن النكارة عند مناقشة الذهبي، وعرفنا هناك أنّ هذا الحكم غير تام وغير صحيح، وما قلناه هناك يأتي بعينه هنا. نعم، لربّما يستفاد من تمام عبارة ابن حجر أنّ مراده بالنكارة هو ضعف طرقه بحيث لا تنجبر مع بعضها، ذلك لأنّ انجبار الحديث بطرقه يخرجه عن حدّ النكارة، قال ابن حجر: «وأمّا إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف في ذلك، فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين»[٢].

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع، ويليه أسئلة من خط الشيخ العسقلاني: ص٩٨.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، النكت على ابن الصلاح: ج٢ ص٦٧٥.

وحيث إنّه لا توجد مخالفة في حديث السفينة، فلا بدّ أنْ يكون مراده من النكارة هو القسم الأوّل، لكن حيث إنّه لا يوجد تفرد أيضاً، فلا بدّ أنْ يكون مراده أنّ طرقه هذه وإنْ تعدّدت فهي غير منجبرة، وحينئذ لا تخرج عن حدّ النكارة.

ويتّضح جواب هذا الكلام بتتبع رجال الحديث عند ابن حجر لنرى مدى صحة إسناد الحديث من عدمه وفق رؤاه ومتبنياته.

٢. أسانيد الحديث عند ابن حجر

أطلق ابن حجر التضعيف على أسانيد الحديث برواية أربعة من الصحابة، ولم يبيّن سبب التضعيف، ولم يشر إلى بقيّة الطرق، وكأنّه اعتمد على شيخه الهيثمي من دون أنْ يدقّق النظر في ذلك، فإنّ الهيثمي ذكر الحديث عن أربعة من الصحابة، وضعّف الأسانيد إليهم، وهم الصحابة الذين ذكرهم ابن حجر أنفسهم أيضاً.

وقد عرفنا سابقاً أنّ تضعيف الهيثمي لم يكن صحيحاً، فلا بدّ أنْ نقف على بعض الطرق عند ابن حجر نفسه ليتّضح حال الحديث وفق رؤاه ومتبنياته.

أ. حديث عبد الله بن الزبير

وهو الذي رواه البزار عن يحيى بن معلّى بن منصور، ثنا ابن أبي مريم، ثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، على ما تقدّم مراراً.

أمّا يحيى بن معلّى، فقد قال فيه ابن حجر: «صدوق صاحب حديث»[١].

وقال في ابن أبي مريم: «ثقة ثبت فقيه»[٢].

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج٢ ص٣١٦.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص٣٥٠.

وقال في ابن لهيعة: «صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون»[١].

وقال في أبي الأسود: «ثقة»[٢].

وقال في عامر: ««ثقة عابد»[٣].

فهذا السند ليس فيه علّة عند ابن حجر، سوى أنّ ابن لهيعة اختلط بعد احتراق كتبه، وقد عرفنا سابقاً أنّ ابن أبي مريم كان من الحفاظ الثقات وكان عارفاً بأحاديث ابن لهيعة وعمّن يرويها وما هي مكامن الخطأ فيها، ومثل هذا لا شكّ في حمل روايته على السلامة والصحّة، بل ورد عن أحمد بن حنبل أنّ ابن أبي مريم سمع منه قبل احتراق كتبه، وحينئذ فإنّ هذا السند يكون حسناً لذاته وفق مبنى ابن حجر.

وعلى فرض عدم القبول بهذه القرينة والتشكيك بذلك، فستكون الرواية بهذا الإسناد ضعيفة ضعفاً خفيفاً لاختلاط ابن لهيعة واحتمال سماع ابن مريم منه في حال الاختلاط، وهذا الضعف الخفيف لا شك في زواله عند مجيء الحديث من وجه آخر يصلح في الشواهد.

ب. حديث ابن عبّاس

وهو الحديث المروي عن مسلم بن إبراهيم: ثنا الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصهباء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

وعلّة هذا الحديث هي الحسن بن أبي جعفر، وأبو الصهباء لا غير.

---

(١) المصدر نفسه: ج١ ص٥٢٦.

(٢) المصدر نفسه: ج٢ ص١٠٥.

(٣) المصدر نفسه: ج١ ص٤٦٢.

أمّا الحسن، فقد عرفنا أنّ ابن حجر قال فيه: إنّه ضعيف الحديث مع عبادته وفضله، وهذا يدلّ على أنّ الرجل صدوق في نفسه ولا يتعمد الكذب، بل عثرنا على تصريح لابن حجر في ذلك، فقد قال في نتائج الأفكار: «وهو بصري ضعيف من قبل حفظه، وكان عابداً فغلب عليه الوهم، وهو في الأصل صدوق»(١).

فحديثه صالح في المتابعات والشواهد عند ابن حجر نفسه.

وأمّا أبو الصهباء: فقال فيه ابن حجر: «مقبول»(٢).

فهذا الطريق صالح للاستشهاد به، ويكون الحديث حسناً بمجموع الطريقين.

ج. حديث عليٍّ عليه السلام

وهذا الحديث لم يشر إليه ابن حجر في كلامه المتقدّم، وإسناده عند ابن حجر لا بأس به، فقد رواه ابن أبي شيبة، عن معاوية بن هشام قال: ثنا عمار، عن الأعمش، عن المنهال، عن عبد الله بن الحارث، عن عليّ.

أمّا معاوية بن هشام، فقد قال فيه ابن حجر: «صدوق له أوهام»(٣).

وقال في عمار: «لا بأس به»(٤).

وقال في الأعمش: «ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنّه يُدلّس»(٥)، لكنّ عنعنته محمولة على الاتصال عند ابن حجر، فقد ذكره في الطبقة الثانية من طبقات المدلّسين، وهم من احتمل الأئمّة حديثهم وأخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلّة

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، نتائج الأفكار: ج٢ ص٤٤٢.
(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر،تقريب التهذيب: ج٢ ص٤٢٠.
(٣) المصدر نفسه: ج٢ ص١٩٧.
(٤) المصدر نفسه: ج١ ص٧٠٦.
(٥) المصدر نفسه: ج١ ص٣٩٢.

تدليسهم في جنب ما رووا[١] وهؤلاء يقبل حديثهم سواء صرحوا بالسماع أم لم يصرّحوا، إلاّ إذا تبيّن الانقطاع في حديثهم، ولذا علّق ابن حجر على إسناد فيه الأعمش يعنعن عن المنهال قائلاً: «هذا إسناد صحيح متصل رجاله ثقات»[٢].

وقال في المنهال: «صدوق، ربّما وهم»[٣]، بل قد صحّح له كما تقدّم.

وقال في عبد الله بن الحارث: «ثقة»[٤].

فهذا السند حسن لذاته ليس فيه أيّ ضعف، سوى ما يقال من أنّ الحديث موقوف على عليٍّ عليه السلام، وقد أجبنا عن ذلك سابقاً بأنّ الحديث إذا كان ممّا لا يقال بالرأي والاجتهاد فإنّه بحكم المرفوع، وقد تقدّم ذلك مفصلاً عند دراسة الحديث، في الفصل الثاني، وقبله في البحوث التمهيدية فليراجع.

فالحديث يكون صحيحاً بطرقه الثلاثة المتقدمة.

ابن حجر وتعدّد الطرق

لا نريد الإطالة في تراجم بقيّة الطرق بعد أنْ عرفنا أنّ الحديث بطريقين فقط سيكون حسناً عند ابن حجر، لكن لابدّ من الإشارة إلى أمر مهم يتبناه ابن حجر، وهو ما تقدّم ذكره في البحوث التمهيدية، فقد عرفنا هناك أنّ ابن حجر يتبنّى أنّ الطرق وإنْ كانت شديدة الضعف، فإنّها تتعاضد مع بعضها وتصير بمنزلة الحديث الذي فيه مستور أو سيئ الحفظ، بحيث إذا ورد من طريق آخر خفيف الضعف صار الحديث بالمجموع حسناً لغيره.

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، طبقات المدلّسين: ص١٣، وانظر ص٣٣، حيث ذكر الأعمش في هذه الطبقة.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، المطالب العالية: ج١٨ ص٤٩٣.

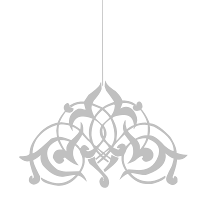
(٣) العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج٢ ص٢١٦.

(٤) المصدر نفسه: ج١ ص٤٥٨.

لذا نقول إنّ هناك سبعة طرق أخرى للحديث لم تشترك في أي راوٍ في السند، فلو سلّمنا أنّ جميع الطرق المتبقية شديدة الضعف، فهي تكون بمنزلة الطريق الذي فيه مستور وتتعاضد مع الطرق المتقدّمة، خصوصاً أنّ طريق أبي ذر برواية حنش له طريقان، فرواه عن حنش سماك بن حرب وأبو إسحاق السبيعي، وله عن سماك طريق واحد، وعن أبي إسحاق خمسة.

فهذا الطريق لوحده يصل إلى الحسن لغيره عند ابن حجر، فكيف إذا ضممنا له بقية الطرق الأخرى، فضلاً عن الطرق الثلاثة المتقدمة.

ومنه يتّضح أنّه وفق مبنى ابن حجر لا بدّ أن يكون الحديث صحيحاً.



المبحث الثاني: موقف الشيخ الألباني من حديث السفينة

المطلب الأول: تضعيفه الحديث في مشكاة المصابيح

فقد جاء في مشكاة المصابيح: «وعن أبي ذر، أنّه قال وهو آخذ بباب الكعبة: سمعت النبيّ يقول: ألا إنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها هلك، رواه أحمد».

قال الألباني معلّقاً على لفظ (رواه أحمد): «كذا في الأصول، والمراد به عند الإطلاق (مسنده) وليس الحديث فيه مطلقاً لا من حديث أبي ذر، ولا من حديث غيره، وإنّما رواه عن أبي ذر، الطبراني، والبزار، وغيرهما، وإسناده واه، وروي عن ابن عباس وابن الزبير وأبي سعيد، ولا يصحّ فيها شيء»(١).

الجواب

وهنا توجد بعض الملاحظات على كلام الألباني:

الأولى: بناءً على ما يتبناه الألباني من أنّ العزو إلى أحمد ينصرف إلى المسند دون غيره، فيرد التساؤل التالي حينئذ، وهو: أين الرواية إذن؟ وكيف لم توجد في مسند أحمد، ولَمَ لم يتنبه أحد إلى ذلك، فقد عزاها التبريزي في مشكاة المصابيح لأحمد وأقرّه

(١) الخطيب التبريزي، محمّد بن عبد الله، مشكاة المصابيح: ج٣ ص١٧٢٢.

الملا علي القاري في شرح المشكاة المسمّى بمرقاة المفاتيح[١] ولم ينبه على أنّ الرواية لم يروها أحمد.

أفلا يدلّ هذا على أنّ الأيدي الأمينة! قد تلاعبت بالمسند وحذفت الرواية المذكورة، فليتأمّل!.

هذا على مايتبناه الألباني، على أنّا نعذر الألباني على عدم تفطنه وانتباهه وعدم دقته في تخريجه، فلعلّه لم ينشط لذلك[٢]، فإنّ الرواية المذكورة في فضائل الصحابة لأحمد ابن حنبل من زوائد القطيعي[٣]، لكنّ الألباني ربّما لم يطّلع على ذلك وهو على أيّة حال بحاجة إلى تتبع أكثر؛ حتّى لا تكون تخريجاته ناقصة وغير دقيقة ولا متقنة، فإنّه من غير المسلّم أنّ العزو إلى أحمد حتّى في روايات الفضائل يراد منه المسند، بل إنّ انصرافها إلى كتاب الفضائل أولى، ولا ندري كيف خفيت هذه النكتة على الألباني؟!

وحينئذٍ، وطلباً للإنصاف نقول: لعلّ التبريزي والملا علي القاري أرادا أنّ الرواية في كتاب فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، وكان عزوها إلى أحمد من باب المسامحة، وإلاّ فهي من زيادات القطيعي على الفضائل.

وعلى أيّة حال، فإنّ الألباني لم يشر إلى وجود الرواية في كتاب الفضائل لا من قريب ولا من بعيد.

الثانية: إنّ الألباني أشار بصورة غريبة إلى طرق الرواية الأخرى، توحي بالتسليم بضعفها، وهذا إيهام وتدليس على القارئ أيضاً، فإنّ الرواية بطرقها ترتفع إلى درجة

---

(١) القاري، علي بن سلطان محمّد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ج١١ ص٣٢٧.

(٢) حيث يعتذر بعض المقرّبين من الألباني على أخطائه بأنّه كان لا ينشط للمراجعة أحياناً، انظر: ممدوح، محمود سعيد، التعريف بأوهام من قسّم السنن إلى الصحيح والضعيف: ج١ ص٣٣١.

(٣) الشيباني، أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج٢ ص٧٨٥.

الاعتبار مع ما سيأتي من بيان ومناقشة الأسانيد وفق مبنى الألباني، خصوصاً أنّه تجاهل ذكر طرق أخرى للرواية منها: ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف عن عليّ عليه السلام على ما تقدّم بيانه مفصلاً في تخريج الحديث.

المطلب الثاني: مناقشة تضعيف الألباني طرق الحديث في كتاب سلسلة الأحاديث الضعيفة

لعلّ الألباني أوّل من حاول دراسة حديث السفينة من خلال جمع طرقه، ثمّ الخروج بنتيجة نهائية، وقد انتهى، كما هو معلوم إلى أنّ الحديث ضعيف وطرقه شديدة الضعف لا تجبر بعضها بعضاً، لذا سنقف على ما قاله عن الحديث وطرقه، ونزنه بالموازين التي يعتقد بها هو نفسه؛ لنرى صحّة الحديث من عدمه، وسنتدرج معه في الحوار وفق ترتيب الطرق التي ذكرها في ضعيفته.

فقد جاء في ضعيفته، برقم (٤٥٠٣): «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق».

وقال بعده: «ضعيف، روي من حديث عبدالله بن عباس، وعبدالله بن الزبير، وأبي ذر، وأبي سعيد الخدر، وأنس بن مالك»(١).

ثمّ تدرّج بذكر الطرق وبيان ضعفها، لذا سنورد كلامه على كلّ طريق ثمّ نجيب عليه.

١. كلامه على حديث ابن عباس

قال: «أمّا حديث ابن عبّاس: فيرويه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصهباء عن

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ج١٠ ص٥.

سعيد بن جبير عنه.

أخرجه البزار (٢٦١٥ ـ كشف الأستار)، والطبراني في "المعجم الكبير"(٣/ ١٦٠/ ١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٣٠٦). وقال: «غريب من حديث سعيد، لم نكتبه إلا من هذا الوجه». وقال البزار: «لا نعلم من رواه إلا الحسن، وليس بالقوي، وكان من العباد». وقال الهيثمي في "المجمع" (١٦٨/٩): "رواه البزار، والطبراني، وفيه الحسن بن أبي جعفر وهو متروك".

قلت: وهو ممن قال البخاري فيه: "منكر الحديث".

ذكره في "الميزان" وساق له من مناكيره هذا الحديث.

وشيخه أبو الصهباء ـ وهو الكوفي ـ لم يوثقه غير ابن حبان»[١] انتهى كلام الألباني.

المناقشة

تحصّل من كلام الألباني أنّ الطريق معلول باثنين، الحسن بن أبي جعفر وأبي الصهباء، فلنلاحظ ما هو موقفه من هذين الراويين:

أمّا أبو الصهباء فقد وثقه الذهبي في الكاشف، حيث قال: «أبو الصهباء الكوفي عن سعيد بن جبير وعنه حماد بن زيد وعدة، ثقة»[٢].

ولا ندري لماذا تغاضى الألباني عن توثيق الذهبي، ولم يشر إليه!

على أنّ الألباني بنفسه حسّن حديث أبي الصهباء في موضع آخر:

فقد أخرج الترمذي في سننه: حدّثنا محمّد بن موسى البصري حدّثنا حمّاد بن أبي

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ج١٠ ص٥ـ٦.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج٢ ص٤٣٦.

زيد عن أبي الصهباء عن سعيد بن جبير عن أبي سعيد الخدري رفعه قال: «إذا أصبح ابن آدم فإنّ الأعضاء كلّها تكفّر اللسان فتقول اتّق الله فينا فإنّما نحن بك فإن استقمت استقمنا وإن اعوججت اعوججنا»(١).

قال الألباني معلّقاً عليه: «حسن»(٢).

وهذا التحسين طبق المبنى الذي يسير عليه الألباني ويؤمن به، فقد عرفنا سابقاً أنّه يحسّن حديث الرجل المجهول برواية جمع من الثقات عنه، ما لم تكن في أحاديثه نكارة، بل صرّح بكفاية رواية ثلاثة عنه(٣).

وأبو الصهباء قد روى عنه جمع كثير من الثقات، وذكره ابن حبان في الثقات، لذا وثّقه الذهبي كما أسلفنا، ووثقه حمزة أحمد الزين(٤)، وقال شعيب الأرنؤوط وبشّار عواد: «صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبّان في الثقات، ولا نعلم فيه جرحاً»(٥).

إذن، فالقاعدة تقتضي أنّ الرجل إمّا ثقة أو صدوق حسن الحديث؛ لذا حسّن له الألباني، لكن الأمر حين يتعلّق بفضائل أهل البيت، قد ينقلب الثقة إلى ضعيف!

أمّا الحسن بن أبي جعفر: فهو وإنْ كان ضعيفاً بنظر الألباني، إلا أنّه ممّن يُستشهد به، وقد صرّح الألباني بذلك في عدّة مواضع:

---

(١) الترمذي، محمّد بن عيسى، سنن الترمذي: ج٤ ص٣١.

(٢) الألباني، محمّد ناصر الدين، صحيح سنن الترمذي: ج٢ ص٥٦٧ وصحيح الجامع الصغير: ج١ ص١٢٤ـ ١٢٥.

(٣) ابن أبي العينين، أحمد بن إبراهيم، سؤالات ابن أبي العينين للشيخ الألباني: ص٦٢ـ ٦٤ وانظر: الألباني، ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٧ ص١٠٨٤.

(٤) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بتحقيق حمزة أحمد الزين: ج١٠ ص٣٠١.

(٥) الأرنؤوط، شعيب بن محرم، معروف، بشار عواد، تحرير التقريب: ج٤ ص٢١٨.

قال في الصحيحة معلّقاً على أحد الأحاديث: «أخرجه أبو الشيخ في (الطبقات) (ق ٦٣/١ ـ٢) عن الحسن بن أبي جعفر عن عمرو بن دينار عن أبي صالح عنه، والحسن هذا قال الحافظ في (التقريب): ضعيف الحديث مع عبادته وفضله.

قلت: فمثله يستشهد به، فالحديث به صحيح إنْ شاء الله تعالى»[(١)].

وقال في موضع آخر معلّقاً على حديث آخر: «ورجاله ثقات غير الحسن بن أبي جعفر...، قال الحافظ: ضعيف الحديث، مع عبادته وفضله.

قلت: فإذا ضمّ إلى المرسل الذي قبله ارتقى حديثه إلى مرتبة الحسن إنْ شاء الله»[(٢)].

وقال في موضع ثالث: «أخرجه الدارقطني... وعلقه البيهقي، وقال: الحسن بن أبي جعفر ليس بالقوي. وقال الذهبي في الكاشف: صالح، خيّر، ضعّفوه. وقال الحافظ: ضعيف الحديث مع عبادته وفضله. قلت: فمثله يستشهد به إنْ شاء الله تعالى»[(٣)].

فتلخّص أنّ هذا الإسناد ضعيف بالحسن بن أبي جعفر، لكنّه ممّن يُستشهد به.

٢. كلامه على حديث ابن الزبير

قال الألباني: «فيرويه ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عامر بن عبدالله بن الزبير، عن أبيه، أخرجه البزار (٢٦١٢).

وعبدالله بن لهيعة ضعيف؛ لسوء حفظه»[(٤)]. انتهى كلامه.

فعلّة هذا الطريق هي وجود ابن لهيعة ليس إلاّ.

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٣ ص٤٠٩.

(٢) المصدر نفسه: ج٥ ص١٧.

(٣) المصدر نفسه: ج٦ ص١٢٤٠ـ ١٢٤١.

(٤) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج١٠ ص٦.

المناقشة

قد عرفنا سابقاً أنّ الألباني يعتقد بوثاقة ابن لهيعة، إلا أنّه يرى أنّ كتبه احترقت في آخر عمره فحدّث من حفظه فخلط، قال: «وهو ثقة فاضل، لكنه كان يحدّث من كتبه، فاحترقت، فحدّث من حفظه، فخلط، وبعض المتأخرين يحسّن حديثه وبعضهم يصحّحه» ثمّ قال: «والذي لا شكّ فيه أنّ حديثه في المتابعات والشواهد لا ينزل عن رتبة الحسن»(١).

كما عرفنا سابقاً أنّ الألباني يصحّح حديث من سمع منه قبل الاختلاط.

وحينئذٍ، فبضميمة أنّ الراوي عنه في الحديث المذكور هو الحافظ سعيد بن أبي مريم، وتقدّم أنّه عارف بأحاديث ابن لهيعة وعمّن يرويها وما هي مكامن الخطأ فيها، فمن المستبعد أنْ يروي عنه ما لم يثبت أنّه من حديثه، بل قد ورد عن أحمد بن حنبل أنّ سعيداً سمع من ابن لهيعة قبل احتراق كتبه.

فبناء على ذلك يكون هذا الطريق صحيحاً عند الألباني ولا علّة فيه.

وإنْ لم نقبل ذلك وشككنا هل أنّ سعيداً سمع ذلك الحديث قبل اختلاط ابن لهيعة أم بعده، فيكون الحديث ضعيفاً ضعفاً خفيفاً يزول بمجيئه من وجه آخر؛ إذ إنّ الألباني أعل الحديث هنا بسوء حفظ ابن لهيعة، وسيّئ الحفظ صالح في المتابعات والشواهد، بل صرّح الألباني بأنّ ابن لهيعة صالح في ذلك، فقد تقدّم قوله قبل قليل بأنّ الذي لا شكّ فيه أنّ حديثه في المتابعات والشواهد لا ينزل عن رتبة الحسن.

وقال في موضع آخر: «إنّ ضعف ابن لهيعة إنّما هو من سوء حفظه، فمثله يتقوّى حديثه بمجيئه من وجه آخر ولو كان مثله في الضعف ما لم يشتد ضعفه وهذا بين

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، جلباب المرأة المسلمة: ص٥٩.

في كتب "المصطلح" كالتقريب للنووي وغيره»[١].

وقال أيضاً: «وابن لهيعة سيّئ الحفظ، لكن لا بأس به في المتابعات»[٢].

والنتيجة التي نخلص إليها أنّ الحديث بمجموع الطريقين يكون حسناً لغيره عند الألباني.

وقد صرّح الألباني بكفاية طريقين في تحسين الحديث الخفيف الضعف، فقال: «ويكفي فيه طريقان لم يشتدّ ضعفهما»[٣].

٣. كلامه على حديث أبي ذر

ذكر الألباني أكثر من طريق لأبي ذر، لذا سنورد كلامه عن كلّ طريق على حِدة، ونتعقّبه بالإجابة:

أ. حديث سعيد بن المسيّب عن أبي ذر

قال: «وأما حديث أبي ذر: فله عنه طريقان:

الأولى: عن الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عنه.

أخرجه الفسوي في "معرفة التاريخ" (١/ ٥٣٨)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٣٧/ ٢٦٣٦)، وكذا البزار (٣/ ٢٢٢/ ٢٦١٤). وقال: "تفرد به ابن أبي جعفر".

قلت: وهو متروك؛ كما تقدم.

وعلي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ ضعيف»[٤] انتهى كلام الألباني.

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٢ ص٢٤.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص٢٥٢.

(٣) الألباني، محمّد ناصر الدين، صحيح الترغيب والترهيب: ج١ ص٩.

(٤) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج١٠ ص٦ـ ٧.

المناقشة

أمّا الحسن بن أبي جعفر، فقد تقدّم، وهو ليس بمتروك عند الألباني، وحديثه يُستشهد به.

وأمّا علي بن زيد، فإنّ الألباني وإنْ ضعّفه، إلا أنّه صرّح مراراً بأنّ ضعفه ناشئ من سوء حفظه ومثله يصلح في المتابعات والشواهد، قال: «الصواب فيه أنّ العلماء اختلفوا، والأرجح أنه ضعيف، وبه جزم الحافظ في "التقريب"، ولكنه ضعف بسبب سوء الحفظ، لا لتهمه في نفسه، فمثله يحسن حديثه أو يصحح إذا توبع»[١].

وقال معلّقاً على إسناد: «وهذا إسناد لا بأس به في المتابعات، رجاله ثقات رجال مسلم غير ابن جدعان، فإنّه ضعيف من قبل حفظه وبعضهم يحسّن حديثه»[٢].

وقال: «علي بن زيد وهو ابن جدعان، وهو ضعيف الحفظ، فهو صالح للاستشهاد به»[٣].

وقال: «وهذا إسناد رجاله ثقات غير علي بن زيد، وهو ابن جدعان، وفيه ضعف من قبل حفظه وبعضهم يجود حديثه أو يحسنه»[٤].

فهو إذن خفيف الضعف صالح للاستشهاد به.

ب. حديث حنش عن أبي ذر

بعد أنْ ذكر الألباني الطريق الأولى عن أبي ذر وضعّفها كما أسلفنا، انتقل إلى

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج١ ص٣٢٢.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص٥٨٧.

(٣) المصدر نفسه: ج١ ص٨٢٣.

(٤) المصدر نفسه: ج٢ ص٧٤.

الطريق الثانية، فقال: «والأخرى: عن عبدالله بن داهر الرازي: حدثنا عبدالله بن عبدالقدوس عن الأعمش عن أبي إسحاق عن حنش بن المعتمر أنه سمع أبا ذر الغفاري به.

أخرجه الطبراني في "المعجم الصغير" (ص ٧٨). وقال: "لم يروه عن الأعمش إلا عبدالله بن عبدالقدوس". قلت: هو ـ مع رفضه ـ ضَعّفه الجمهور؛ قال الذهبي في "الميزان": قال ابن عدي: عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت. قال يحيى: ليس بشيء، رافضي خبيث. وقال النسائي وغيره: ليس بثقة. وقال الدارقطني: ضعيف.

قلت: والراوي عنه ـ عبدالله بن داهر الرازي ـ شر منه؛ قال ابن عدي: "عامة ما يرويه في فضائل علي، وهو متهم في ذلك". قال الذهبي عقبه: "قلت: قد أغنى الله علياً عن أنْ تُقرّر مناقبه بالأكاذيب والأباطيل".

والحديث؛ قال الهيثمي: "رواه البزار، والطبراني في "الثلاثة"، وفي إسناد البزار: الحسن بن أبي جعفر الجفري، وفي إسناد الطبراني: عبدالله بن داهر، وهما متروكان"!

قلت: لكنّهما قد توبعا؛ فقد رواه المفضل بن صالح عن أبي إسحاق به.

أخرجه الحاكم (٢/ ٣٤٣ و٣/١٥٠). وقال: "صحيح على شرط مسلم"!

وردّه الذهبي بقوله: "قلت: مفضل خرج له الترمذي فقط، ضعفوه".

وقال في الموضع الآخر: "مفضل واه".

قلت: يعني: ضعيف جداً؛ فقد قال فيه البخاري: "منكر الحديث". وقال ابن عدي:

"أنكر ما رأيت له: حديث الحسن بن علي".

قلت: سقط نصّه من "الميزان". ولفظه في "منتخب كامل ابن عدي" (٣٩٦/ ١ـ٢):

عن الحسن بن علي قال: أتاني جابر بن عبدالله وأنا في الكُتّاب، فقال: اكشف

لي عن بطنك، فكشفت له عن بطني، فألصق بطنه ببطني، ثم قال: أمرني رسول الله صلّي الله عليه وسلّم أنْ أقرئك منه السلام.

قلت: وهذا عندي موضوع ظاهر الوضع، وهو الذي قال ابن عدي: إنه أنكر ما رأى له. فتعقبه الذهبي بقوله: "وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر"!

قلت: فمتابعته مما لا يستشهد بها.

على أنّ فوقه أبا إسحاق ـ وهو السبيعي ـ؛ وهو مُدلّس مختلط.

وحنش بن المعتمر؛ فيه ضعف، بل قال فيه ابن حبان: "لا يشبه حديثه حديث الثقات".

ورواه الفسوي من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل حدثه حنش به»[١]. انتهى كلام الألباني.

وخلاصة ما قاله:

إنّ الطريق ضعيف بعبد الله بن داهر، وعبد الله بن عبد القدوس، وقد تابعهما مفضل بن صالح، ومتابعته ممّا لا يستشهد بها، وفي السند أيضاً أبو إسحاق وهو مدلّس مختلط، وحنش فيه ضعف، بل قال ابن حبان لا يشبه حديثه حديث الثقات!

ثمّ ذكر أنّ الفسوي رواه من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل حدثه حنش به. وسكت عنه!

المناقشة

أمّا ما يتعلّق بحكمه على حديث جابر بالوضع، فهو خارج عن محلّ البحث،

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج١٠ ص٧ـ ٩.

وقد تقدّم بعض الكلام حوله عند دراسة هذا السند، حيث ناقشنا كلام ابن عدي هناك، وأثبتنا أنّ الحديث ليس بمنكر ولا موضوع.

وأمّا ما يتعلّق بكلامه حول الحديث محلّ البحث فنقول:

أمّا عبد الله بن داهر: فقد تقدّمت ترجمته سابقاً وعرفنا أنّ الحافظ صالح جزرة قال فيه: «شيخ صدوق»[1].

وختم الخطيب ترجمته بذكر قول الحافظ صالح، فهو يتبنى ذلك أيضاً؛ لأنّه قال: «كلّ من ذكرت فيه أقاويل الناس من جرح وتعديل فالتعويل على ما أخرت»[2].

وصحّح له الحاكم في المستدرك[3].

لكنّ الألباني غض الطرف عن هذا، وتمسّك بالجرح، مع أنّ الجرح مبتن على روايته للفضائل لا غير، وهي ليست بعلّة قادحة، على أنّ عبد الله بن داهر متابع في حديثه هذا من محمّد بن حميد الرازي، فقد رواه ابن عدي، عن محمّد الباغندي: ثنا محمّد بن حميد الرازي: ثنا عبد الله بن عبد القدوس، والألباني لم يذكر هذه المتابعة، ولعلّه لم يقف عليها!

وعلى كلّ حال فالباغندي ثقة مدلّس على ما تقدّم، وقد صحّح الألباني إسناداً فيه الباغندي هذا، وذكر بعده أنّ الباغندي حافظ مدلّس وقد صرّح بالتحديث[4].

أقول: وهو في هذا السند صرّح بالتحديث أيضاً فانتفت علّة التدليس.

وأمّا محمّد بن حميد الرازي، قال فيه الألباني: «محمّد بن حميد الرازي وهو ثقة،

---

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج٩ ص٤٦٠.

(٢) انظر: الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: ج٣ ص١١٣٩.

(٣) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، وبذيله التلخيص للذهبي: ج٢ ص٥٧٤.

(٤) الألباني، محمّد ناصر الدين، ظلال الجنّة في تخريج أحاديث السنة: ج١ ص٢١٢.

وفيه خلاف»[١].

لكنّه في مواضع أخرى قال: إنّه ضعيف؛ لسوء حفظه[٢].

فلا شكّ في صلاحيته في المتابعات والشواهد.

فاتّضح إذن أنّ عبد الله بن داهر ومحمّد بن حميد الرازي كليهما روى الحديث عن عبد الله بن عبد القدوس.

أمّا عبد الله بن عبد القدوس: فقد قال فيه الألباني هنا: «قلت: هو ـ مع رفضه ـ ضعفه الجمهور». لكنّه في غير هذا الموضع، قال: «قال الحافظ: صدوق رمي بالرفض، وكان أيضاً يخطئ، قلت: رفضه لا يضر حديثه، وخطؤه مأمون بالمتابعات أو الشواهد التي تؤيد حفظه له كما سأبينه»[٣].

فالرفض غير ضار عند الألباني فإنّ المعيار عنده إنّما هو الصدق والحفظ، وأما المذهب فهو بينه وبين ربه، فهو حسيبه، كما صرح هو بذلك[٤]، وأمّا خطؤه فهو مأمون بالمتابعات والشواهد، كما ذكر الألباني.

فابن عبد القدوس عند الألباني صدوق يخطئ، لكنّه هنا حاول إيهام القراء بأنّه ضعيف؛ وذكر أنّ الجمهور على ضعفه، لكنّه لم يذكر أنّ البخاري قال عنه صدوق، والحافظ محمّد بن عيسى الطباع قال عنه ثقة، وأنّ ابن حبان ذكره في الثقات، وتقدّم ذلك في ترجمته فراجع.

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٣ ص ٢٢٥.

(٢) انظر: الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤ ص٦٣٣، وسلسلة الأحاديث الضعيفة: ج٩ ص٥.

(٣) الألباني، محمّد ناصر الدين، تحريم آلات الطرب: ص٦٣ـ ٦٤.

(٤) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٥ ص٢٦١ـ ٢٦٢.

فالألباني تغاضى عن ذلك وتمسك بالتضعيف مع أنّه غير مفسّر.

وبالجملة، فإنّه وافق ابن حجر في قوله: صدوق يخطئ، وقد صرّح بأنّ هذه العبارة ليست نصّاً في التضعيف، فقال: «إنّ قوله فيه: صدوق يخطئ، ليس نصاً في تضعيفه للراوي به، فإنّنا نعرف بالممارسة والتتبع أنّه كثيراً ما يحسّن حديث من قال فيه مثل هذه الكلمة»[(١)].

فابن عبد القدوس حينئذٍ، إمّا أنْ يكون حسن الحديث، أو لا أقل من أنّه حسن الحديث بالشواهد والمتابعات.

وأمّا حنش بن المعتمر، فإنّه وإن كان فيه ضعف كما قال الألباني، إلا أنّه عند الألباني حسن الحديث[(٢)].

وأمّا أبو إسحاق فهو ثقة بلا كلام، نعم الألباني بنى على أنّه اختلط في آخره وأنّه مدلّس وقد عنعن.

فاتّضح من مجموع الكلام أنّ هذا السند فيه ثلاث علل خفيفة، فمحمّد بن حميد الرازي سيّئ الحفظ، وعبد الله بن عبد القدوس صدوق يخطئ، وأبو إسحاق ثقة اختلط بآخره وهو مُدلّس وقد عنعن.

ومثل هذه العلل غير ضارة عند الألباني في صلاحية الطريق للتعاضد مع غيره، فقد حسّن أحاديث عديدة بالتعاضد في أسانيد بعضها ثلاث أو أربع علل، وسنبين ذلك في آخر هذا المبحث.

فهذا الطريق إذن وفق مبنى الألباني متعاضد مع طريق ابن الزبير، وطريق ابن

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، تمام المنة: ص٢٠٣.

(٢) انظر: الألباني، محمّد ناصر الدين، إرواء الغليل: ج٣ ص٢١٢، وسلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٢ ص٤٤٨.

عبّاس، والحديث بهذه الطرق الثلاثة يزداد قوّة.

متابعة المفضل

وقد ذكر الألباني أنّ عبد الله بن داهر وابن عبد القدوس، قد توبعا، فقد رواه المفضّل عن أبي إسحاق به، ثمّ ذكر أنّ المفضل قال فيه الذهبي: «واه»، وفسّرها الألباني بأنّه شديد الضعف.

أقول: عرفنا عند ترجمة المفضل أنّه حسن الحديث، لكن لو تنزلنا عن ذلك فهو ليس شديد الضعف، فقد قال الدارقطني: كوفي صالح، وصحّح له الحاكم، وسكت عنه البيهقي، ولم يجد له ابن عدي إلا حديثاً واحداً أنكره عليه، وصرّح بأنّ سائر أحاديثه مستقيمة، فكيف يكون شديد الضعف من هذا حاله؟ على أنّ العراقي ذكر لفظة (واه) من ضمن الألفاظ التي يُستشهد بصاحبها.

متابعات أخرى

ولو فرضنا أنّ المُفضّل شديد الضعف، ومتابعته لا يستشهد بها، فهناك متابعات أخرى تجاهل الألباني ذكرها، فقد تابعه يونس بن أبي إسحاق، وعمرو بن عبد الغفار، وعمرو بن ثابت، كلّهم رووا الحديث عن أبي إسحاق، وقد مرّ ذلك في التخريج، وعند مناقشة الدارقطني.

ثمّ لو طرحنا كلّ هذه المتابعات، فالطريق المتقدّم هو صالح للاستشهاد به عند الألباني كما ذكرنا، وله متابعة أخرى، وهي:

متابعة إسرائيل بن أبي إسحاق

فقد ذكر الألباني أنّ الفسوي روى الحديث من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل حدثه حنش به.

لكنّ الألباني سكت عنه، ولم ينبس ببنت شفة، فإنّ السبيعي واسع الخطى في الحديث، ومن الممكن في حقّه أنْ يسمع الحديث من شيخين، فسمعه من حنش تارة، ومن رجل حدّثه عن حنش أخرى، فيكون السند إلى السبيعي صحيحاً، فإنّ الفسوي هو الحافظ الثقة المعروف، وقد رواه عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل.

وعبيد الله بن موسى، قال فيه الألباني: «ثقة فاضل»(١).

وإسرائيل هو ثقة عند الألباني أيضاً(٢).

فالسند إلى أبي إسحاق صحيح، وحينئذٍ، فإنّ هناك احتمالات ثلاثة:

الأول: أنّ الطريق ثابت إلى أبي إسحاق في كلا السندين، وأنّ (أبا إسحاق) بسبب اختلاطه وتدليسه، فقد روى الحديث مرّتين، مع أنّه في الواقع سمعه من شيخ واحد، فذكر مرة أنّه سمعه من حنش وأخرى أنّه سمعه من رجل عن حنش، وحينئذٍ تكون علّة السند هنا فقط وجود المبهم، لأنّه يفترض أنّ تدليس وتخليط السبيعي قد اتّضح وهو إسقاط واسطة بينه وبين حنش، وهذا الضعف ضعف خفيف يزول بمجيئه من وجه آخر، خصوصاً أنّ شيوخ أبي إسحاق ما بين صحابي أو تابعي، لأنّه كان من الطبقة الوسطى من التابعين.

الثاني: أنّ الطريق ثابت إليه، لكنّه سمع الحديث مرّتين، تارة من حنش وأخرى من رجل عن حنش، فروى الحديث بدقة كما سمعه، وهنا أيضاً لا تبقى علّة في السند الثاني سوى هذا المبهم، لأنّ الفرض أنّه روى الحديث بدقة، مضافاً إلى ذلك فإنّه مع روايته عن رجل، لا معنى لتضعيفه بالتدليس، ولا بالتخليط، فالتضعيف بهما ناشئ من خوف إسقاط الضعيف عند المدلّس، أو وصْل مقطوع

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج١ ص٦٣٣.

(٢) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج١ ص٦٤٠.

عند المختلط وما شاكل، وفي المقام فالرجل أبهم شيخه، وروى السند بدقة كما سمعه، وحينئذٍ يكون السند الثاني معلولاً بالرجل المبهم، لكن السند الأوّل يكون سالماً ومستقيماً ولا علّة فيه.

الثالث: أنّ أبا إسحاق سمع الحديث مرّة واحدة، لكنّ الخطأ جاء من الرواة عنه، لا منه، أي أنّه اختلف عليه، فرواه حفيده إسرائيل عنه عن رجل، ورواه البقية عن حنش، وحينئذٍ لا بدّ من تقديم أحد الطريقين على الآخر، فإنْ قلنا بتقديم رواية إسرائيل على غيره، فتكون العلّة فقط في اختلاط أبي إسحاق وروايته عن الرجل المبهم، وإنْ قلنا بتقديم الطريق الآخر بمتابعاته على هذا الطريق، فإنّ لازمه ثبوت ذلك الطريق إلى الرواة عن أبي إسحاق، وأنّ الرواة عن أبي إسحاق متعاضدون بحيث يكونون أوثق وأقوى من إسرائيل، ويترتب عليه أنّ الطريق ليس فيه علّة عند الألباني سوى أنّ أبا إسحاق مدلّس واختلط بآخره، وهو ضعف خفيف أيضاً.

والخلاصة: أنّه مع وجود رواية الفسوي من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل عن حنش، تنتفي كلّ العلل التي ذكرها الألباني من وجود عبد الله بن داهر وابن عبد القدوس والضعف الشديد عند المفضل؛ لأنّه إنْ أقرّ أنّ الحديث روي من الوجهين فقد ثبت السند إلى أبي إسحاق برواية الفسوي، وإنْ قدّم رواية الفسوي فنفس الكلام، وإنْ قدّم تلك الطرق فلازمه ثبوت السند إلى أبي إسحاق، وكون الرواة عن أبي إسحاق أوثق من إسرائيل.

وبهذا البيان الدقيق اتّضح أنّه مع القبول بأنّ السبيعي مُدلّس اختلط بآخره، فإنّ الضعف في الحديث ضعفٌ خفيفٌ، ويكون هذا الطريق متعاضداً بلا كلام مع الطريقين الآخرين عن ابن الزبير وابن عبّاس، ولا يبعد كون الحديث صحيحاً بالمجموع.

ج. حديث أبي ذر برواية أبي الطفيل

وقال الألباني بعد ذلك: «ثمّ رأيتُ للحديث طريقاً ثالثاً: يرويه عبدالكريم بن هلال القرشي قال: أخبرني أسلم المكي: حدثنا أبو الطفيل: أنّه رأى أبا ذر قائماً على هذا الباب وهو ينادي: ألا من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا جندب، ألا وأنا أبو ذر، سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول... فذكره»[١].

المناقشة

وكما سكت الألباني عن طريق الفسوي وذكره من دون تعليق، فكذلك سكت عن هذا الطريق، ولم يعلّق عليه بأيّ كلام.

وهذا الطريق ليس فيه كلام إلا من جهة عبد الكريم بن هلال، وأسلم المكّي.

أمّا أسلم المكّي، فهو من التابعين، وقد ذكره ابن حبّان في الثقات، كما تقدّم، فلو لم نقبل التوثيق، وقلنا بأنّه تابعي مجهول العين، فهو صالح في المتابعات والشواهد عند الألباني كما عرفنا في البحوث التمهيدية.

وأمّا عبد الكريم بن هلال فقد تقدّمت ترجمته في الفصل السابق، وعرفنا أنّه قد روى عنه جمع، ولم يضعفه إلا الأزدي، وتقدّم أيضاً أنّ الأزدي بنفسه ضعيف ومتشدّد ولا يلتفت لكلامه، والألباني بنفسه لا يعبأ بتضعيفاته.

ويتلخّص أنّ عبد الكريم بن هلال إمّا صدوق حسن الحديث لرواية جمع عنه، أو أنّه في أقلّ حالاته مجهول الحال، فيكون صالحاً في المتابعات والشواهد، بل ستبقى صلاحيته في المتابعات، حتى لو قبلنا بتضعيف الأزدي، فإنّه لم يزد سوى أنْ قال: ضعيف، وهو جرح غير مفسّر، لا ينزل من قيلت فيه عن رتبة الاستشهاد.

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج١٠ ص٩.

فهذا الطريق عن أبي ذر يرتفع مع رواية الفسوي إلى الحسن لغيره، فتكون رواية أبي ذر حسنة بمجموع الطريقين، وترتفع إلى الصحّة بحديث ابن عباس وحديث ابن الزبير.

٤. كلامه على طريق أبي سعيد الخدري

قال الألباني: «وأما حديث أبي سعيد الخدري: فيرويه عبدالعزيز بن محمّد بن ربيعة الكلابي: حدثنا عبدالرحمن بن أبي حماد المقرىء عن أبي سلمة الصائغ عن عطية عنه.

أخرجه الطبراني في "الصغير" (ص ١٧٠). وقال: "لم يروه عن أبي سلمة إلا ابن أبي حماد، تفرد به عبدالعزيز بن محمّد بن ربيعة".

قلت: ولم أجد من ترجمه، وكذا اللذان فوقه، وعطية ـ وهو العوفي ـ ضعيف»[(١)].

فتحصّل أنّ الألباني أعلّ هذا الطريق بأربعة، وهم: عبد العزيز بن محمّد بن ربيعة، وعبد الرحمن بن أبي حماد المقرئ، وأبو سلمة الصائغ، وعطية العوفي، مدعّياً ضعف عطية، وعدم وجود ترجمة للثلاثة الذين قبله!

المناقشة

إنّ الحديث بهذا الطريق أخرجه الطبراني، عن محمّد بن عبد العزيز، عن أبيه عبد العزيز، بالسند المذكور.

أمّا محمّد بن عبد العزيز، فهو ثقة على ما تقدّمت ترجمته في دراسة السند، ولذا سكت عنه الألباني هنا.

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج١٠ ص٩.

وأمّا عبد العزيز بن محمّد بن ربيعة الكلابي: فقد تقدّم وعرفنا أنّه والد محمّد المتقدم الثقة، وابن محمّد بن ربيعة الثقة أيضاً، لم يرد فيه جرح ولا تعديل، وقد روى عنه جمع من الثقات مثل: ابنه محمّد، ومفضل بن محمّد بن إبراهيم[١] وعلي بن العبّاس ابن الوليد[٢] ومحمّد بن الحسين بن أبي الحسين[٣]، فهو صدوق حسن الحديث، وقد عرفنا أنّ الألباني يحسّن حديث الرجل المجهول برواية ثلاثة من الثقات عنه[٤].

ولو تنزلنا عن ذلك فالرجل مستور الحال في أقلّ أحواله.

وأمّا عبد الرحمن بن أبي حمّاد: فقد عرفنا أنّه عبد الرحمن بن شكيل، المقرئ المعروف، قرأ على حمزة، وكان من جلّة أصحابه. ثم قرأ على أبي بكر بن عياش[٥]، ذكره ابن أبي حاتم ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً فقال: «عبد الرحمن بن شكيل روى عن بسام الصيرفي وعمر بن ذر روى عنه يوسف بن عدي وقال أبو محمّد: هو عبد الرحمن بن أبي حماد المقرئ الكوفي، روى عن شيبان النحوي وفطر بن خليفة وحمزة الزيات وعيسى بن عمر وهشيم وابن المبارك روى عنه أبو سعيد الأشج وهارون بن حاتم وإسحاق بن الحجاج الرازي الطاحوني ومحمّد بن إسماعيل الأحمسي»[٦]. وذكره ابن الجزري وقال عنه: «صالح مشهور»[٧].

---

(١) ابن جماعة، محمّد بن إبراهيم، مشيخة ابن جماعة: ص١٨٠.

(٢) الشجري، يحيى بن الحسين، الأمالي الخميسيّة: ج١ ص٢٤٠.

(٣) النمري القرطبي، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، التمهيد: ج٢٠ ص٨.

(٤) انظر: ابن أبي العينين، أحمد بن إبراهيم، سؤالات ابن أبي العينين للشيخ الألباني: ص٦٣ وانظر: الألباني، ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٧ ص١٠٨٤.

(٥) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج١٤ ص٢٢٩.

(٦) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٥ ص٢٤٤.

(٧) ابن الجزري، شمس الدين، محمّد بن محمّد، غاية النهاية في طبقات القراء: ج١ ص١٦٣.

وترجمه الخطيب وقال: «روى عنه يوسف بن عدي، وهارون بن حاتم، وعبد العزيز بن محمّد بن ربيعة الكلابي، وعلي بن المثنى الطهوي، وأبو سعيد الأشج، وأحمد ابن عبد الحميد الحارثي»[١]. وحدث عنه أيضاً عثمان بن أبي شيبة[٢] والحسن بن جامع ومحمّد بن جنيد، ومحمّد بن الهيثم[٣]، ويعقوب بن إبراهيم، أبو الأسباط الكوفي[٤].

وفي الجملة، فالرجل من القراء المعروفين، وذكره ابن أبي حاتم، والخطيب، ولم يوردا فيه جرحاً أو تعديلاً وروى عنه جمع غفير من بينهم عدّة من الحفاظ والثقات، مثل أبي سعيد الأشج ومحمّد بن الهيثم ويوسف بن عدي والأحمسي وأحمد الحارثي وغيرهم، فهو صدوق حسن الحديث، طبق القواعد التي يتبناها الألباني.

ومن الغريب أنّ الألباني ادّعى أنّه لم يجد ترجمته، مع أنّه مترجم في الجرح والتعديل، وغنية الملتمس، وغاية النهاية في طبقات القراء! وغيرها كما قد عرفت.

وأمّا أبو سلمة الصائغ: فقد عرفنا أيضاً أنّه راشد بن سعد، ذكره الخطيب، وقال هو: «أبو سلمة الصائغ الكوفي مولى فزارة، حدث عن زيد بن علي بن الحسين وعن عطية العوفي وروى عنه سفيان الثوري وحمزة الزيات القارئ وعبد الرحمن بن أبي حماد والكوفيون»[٥].

وذكره ابن أبي حاتم، وقال: «راشد أبو سلمة الصائغ الفزاري روى عن الشعبي وزيد الأحمسي، روى عنه الثوري وابن المبارك ووكيع وأبو نعيم، سمعت أبي يقول ذلك»[٦].

---

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، غنية الملتمس إيضاح المشتبه: ص٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٢) القيسي، الدمشقي، ناصر الدين، محمّد بن عبد الله، توضيح المشتبه: ج٥ ص١٥٠.

(٣) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج١٤ ص٢٢٩.

(٤) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٩ ص٢٠٣.

(٥) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، المتفق والمفترق: ج٢ ص٩٠١ـ ٩٠٢.

(٦) الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد، الجرح والتعديل: ج٣ ص٤٨٥.

وذكره البخاري في تاريخه ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً وذكر أنّ ابن المبارك وأبا نعيم رووا عنه[١].

وذكره ابن حبان في الثقات[٢].

فسكوت البخاري وابن أبي حاتم، ورواية أربعة من كبار الثقات عنه بما فيهم ابن المبارك، ووجوده في ثقات ابن حبّان كافٍ في تحسين حديث الرجل وفق شروط الألباني.

ولعلّه نفسه الذي سأل عنه الآجري أبا داود، حيث قال: سألت أبا داود عن أبي سلمة الصائغ، حدّث عنه وكيع، فقال: «ما سمعت إلا خيراً»[٣].

ومع جميع الذين ذكروه، إلاّ أنّ الألباني لم يجد له ترجمة!!

وأمّا عطيّة العوفي، فقد تقدّم أنّه حسن الحديث، لكنّه ضعيف عند الألباني، وحديثه حسن في المتابعات والشواهد، وقد حسّن وقوّى له أحاديث كثيرة بتعدد الطرق، وعلق على تحسين المنذري لرواية عند أحمد في سندها عطيّة، قائلاً: «وتحسينه لإسناد أحمد غير حسن؛ لضعف عطية، إلا إنْ كان يعني تحسينه لغيره، فهو مقبول»[٤].

كما قوّى طريقاً فيه عطيّة بوروده من طريق أخرى فيها علي بن زيد، فقال: «عطية ضعيف، لكن يقوي حديثه هنا الطريق الآتية»، ثم ساق الحديث الذي في طريقه علي بن زيد[٥].

(١) البخاري، محمّد بن إسماعيل، التاريخ الكبير: ج٣ ص٢٩٨.

(٢) التميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٨ ص٢٤١.

(٣) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سؤالات الآجري لأبي داود: ج١ ص٣٠٣.

(٤) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٦ ص١٩٨.

(٥) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج١ ص٨٨٦.

فتلخّص أنّ هذا الإسناد ليس فيه علّة عند الألباني سوى عطيّة العوفي، فهو ضعيف عنده، وعبد العزيز الكلابي، إذ لم يترجمه أحد وروى عنه جمع فهو إمّا صدوق حسن الحديث، أو مستور الحال.

فالحديث بهذا الطريق، يتقوى بالطرق الأخرى، وبمجموعها يكون الحديث صحيحاً لغيره.

٥. كلامه على حديث أنس

قال الألباني: «وأما حديث أنس: فيرويه أبان بن أبي عياش عنه، أخرجه الخطيب (١٢/٩١). قلت: وأبان هذا متروك متّهم بالكذب»[١].

المناقشة

تقدّم أنّ أبان كان من العبّاد الزهاد، وأنّه ممّن لا يتعمد الكذب، وقد وثقه بعضهم، والألباني بنفسه يميل إلى عدم تعمده الكذب، فقال: «ولعلّه كان لا يتعمد الكذب، فقد قال فيه ابن حبان: كان أبان من العباد، يسهر الليل بالقيام، ويطوي النهار بالصيام، سمع من أنس أحاديث، وجالس الحسن فكان يسمع كلامه ويحفظ، فإذا حدث ربّما جعل كلام الحسن عن أنس، مرفوعاً وهو لا يعلم...»[٢].

لكنّ النتيجة عند الألباني أنّ الرجل متروك، وحديثه ممّا لا يستشهد به، وحيث نحن ألزمنا أنفسنا هنا أنْ ندرس الحديث وفق شروط الألباني؛ لذا فإنّ هذا الطريق لا يصلح في تقوية الطرق الأخرى، لكنّه في الوقت نفسه غير ضار، إذ تقدّمت عدّة طرق كلها صالحة للمعاضدة، والحديث بها صحيح بلا إشكال.

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج١٠ ص١٠.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص١٣٦.

٦. أسانيد لم يتطرّق لها الألباني

بعد أنْ ذكر الألباني الطرق المشار إليها، ختم كلامه على الحديث، وانتهى إلى الحكم بضعفه، وقد عرفنا أنّ حكمه لم يكن صحيحاً ومخالفاً لشروطه، هذا فضلاً عن عدم تعرضه لعدّة طرق أخرى للحديث.

والتحقيق العلمي يقتضي النظر في جميع طرق الحديث، ثم الحكم عليه.

ومن الطرق التي لم يذكرها الألباني، هو الطريق المروي عن عليٍّ عليه السلام، والطريق المروي عن سماك عن حنش عن أبي ذر، والطريق المروي عن سلمة بن الأكوع، وطريقان عن ابن عبّاس، وهكذا عدّة طرق أخرى لم يتعرض لها الألباني، كما تبيّن من خلال تخريج الحديث في الفصل الثاني، مضافاً إلى أنّ الطرق التي ذكرها لم يترجم بعضها فقد سكت عن رواية إسرائيل عن أبي إسحاق وسكت عن رواية عبد الكريم بن هلال عن أسلم.

فالدراسة كانت دراسة منقوصة أوّلاً، وليست طبق القواعد ثانياً.

وبعد أنْ عرفنا أنّ الحديث صحيح بما تقدّم من الطرق، لذا؛ سنقف على طريقين فقط من الطرق التي أغفلها الألباني، وندرسها وفقاً لشروطه في التصحيح والتضعيف، وهما حديث عليٍّ عليه السلام، وحديث أبي ذر برواية سماك عن حنش.

أ. حديث عليٍّ عليه السلام

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: حدّثنا معاوية بن هشام قال: ثنا عمار عن الأعمش، عن المنهال، عن عبد الله بن الحارث، عن عليّ قال، فذكره.

أمّا معاوية بن هشام، فهو حسن الحديث عند الألباني، وقد حسّن له في مواضع

عدّة من صحيحته[١].

وأمّا عمار بن رزيق، فقد قال فيه: «هو ثقة من رجال مسلم»[٢].

وأمّا الأعمش: فهو ثقة بلا كلام، لكنّه متّهم بالتدليس، إلا أنّ العلماء قبلوا رواية الأعمش المعنعنة ما لم يظهر فيها الانقطاع، قال الألباني: «لكن العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة، ما لم يظهر الانقطاع فيها»[٣].

وصرّح أيضاً بقبول عنعنة الأعمش وأنّه يمشّيه تبعاً للصحيحين، إذا كان السند إليه صحيحاً وما فوقه صحيحاً، ما لم يكن في المتن غبشا بحيث يوجب البحث عن علّة ربما تكون كمينة في مثل هذه العنعنة فهنا نتوقف[٤].

وأمّا المنهال: فهو حسن الحديث عنده، قال مُعلّقاً على أحد الأسانيد فيه المنهال ابن عمرو: «هذا إسناد حسن، رجاله رجال البخاري، في المنهال كلام يسير، قال الحافظ في التقريب: صدوق ربما وهم»[٥].

وأمّا عبد الله بن الحارث، فقد قال فيه: «ثقة، من رجال الشيخين»[٦].

وعليٌّ عليه السلام صحابي.

فهذا السند حسن لذاته، وفق شروط الألباني.

---

(١) انظر: الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٣ ص٢٥١، ج٤ ص٦٤٤، ج٥ ص٥٧٥ـ ٥٧٦.

(٢) الألباني، محمّد ناصر الدين، إرواء الغليل: ج٦ ص٢٧٩.

(٣) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج٤ ص٤٠٣.

(٤) الألباني، محمّد ناصر الدين، تسجيل صوتي بعنوان: الدرر في مسائل المصطلح والأثر، الشريط الثاني، الدقيقة ٥,٤٠ وما بعدها.

(٥) الألباني، محمّد ناصر الدين، إرواء الغليل: ج٦ ص١٥٠.

(٦) المصدر نفسه: ج٣ ص١١١.

ب. حديث أبي ذر، برواية سماك عن حنش

أخرجه الطبراني، قال: حدثنا محمّد بن عثمان بن أبي شيبة، قال: حدّثنا عليّ بن حكيم الأودي قال حدثنا عمرو بن ثابت عن سماك بن حرب عن حنش بن المعتمر قال رأيت أبا ذر وهو آخذ بحلقة الكعبة وذكر الحديث[١].

فأمّا محمّد بن عثمان بن أبي شيبة، فقد قال فيه الألباني: «فيه كلام، لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن إنْ شاء الله»[٢]

وقال: «حققت القول فيه في مقدمتي على كتابه "مسائل ابن أبي شيبة عن شيوخه"، وانتهيت فيها إلى أنّه حافظ لا بأس به»[٣].

وأمّا علي بن حكيم الأودي، فقد تقدّمت ترجمته وهو ثقة معروف، ولم يضعفه أحد.

وأمّا عمرو بن ثابت فهو ضعيف عند الألباني، إلا أنّه يصلح في المتابعات والشواهد، وقوّى له الألباني بمجموع الطرق[٤].

وأمّا سماك بن حرب، فقال عنه: «في سماك كلام لا يضر، وهو حسن الحديث في غير روايته عن عكرمة، ففيها ضعف»[٥] وقد صحّح له كثيراً على شرط مسلم[٦].

وأمّا حنش، فهو حسن الحديث عند الألباني[٧].

---

(١) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط: ج٥ ص٣٥٤ـ ٣٥٥.

(٢) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤ ص١٥٦.

(٣) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج٩ ص٩٠.

(٤) انظر: الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٣ ص٤٥٠.

(٥) المصدر نفسه: ج٢ ص٥٦٧.

(٦) المصدر نفسه: ج٢ ص٦٥٢، ج٣ ص١٩٩، ج٦ ص٤٥٤ وغيرها.

(٧) الألباني، محمّد ناصر الدين، إرواء الغليل: ج٣ ص٢١٢، وسلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٢ ص٤٤٨.

فهذا السند لا علّة فيه عند الألباني سوى عمرو بن ثابت، وهو يتقوّى مع بقيّة الطرق لصلاحيّته في المتابعات والشواهد.

فالحديث بمجموع الطرق صحيح لغيره، وفق القواعد.

٧. حصيلة كلام الألباني على حديث السفينة

قال الألباني بعد أنْ ذكر طرق الحديث، وأعلّها بما ذكرناه سابقاً: «وبهذا التخريج والتحقيق؛ يتبين للناقد البصير أنّ أكثر طرق الحديث شديدة الضعف، لا يتقوّى الحديث بمجموعها»[1].

فالألباني أشار إلى أمرين في كلامه هذا، فهو حكم على الحديث بالضعف، وأجاب عن إشكال مقدّر حاصله: أنّ الحديث يتقوّى بمجموع طرقه، فقال إنّ أكثر طرق الحديث شديدة الضعف، لا يتقوّى الحديث بمجموعها.

المناقشة

تبيّن بالتحقيق المتقدّم أنّ الحديث بطريق عليٍّ هو حسن عند الألباني، وأنّ الكثير من طرقه خفيفة الضعف لا شديدة الضعف، وهي تتقوى بمجموعها، فالحديث صحيح بطرقه، فالنتيجة التي ذكرها الألباني هي مخالفة تماماً لما عليه التحقيق العلمي، ولنعود ونذكر نماذج من النتائج التي توصلنا إليها وفق شروط الألباني، لتكون المسألة أوضح.

أمّا حديث عليٍّ فهو حسن لذاته.

وأمّا حديث ابن الزبير، ففيه ابن لهيعة، وهو ثقة اختلط بآخره، فحديثه صحيح

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج١٠ ص١٠.

أو حسن بالمتابعات والشواهد.

وأمّا حديث ابن عبّاس، ففيه الحسن بن أبي جعفر، وهو صالح في الشواهد.

وأمّا حديث أبي ذر برواية سماك عن حنش، ففيه عمرو بن ثابت، وهو يصلح في المتابعات والشواهد.

أمّا حديث أبي ذر، برواية أبي إسحاق عن رجل عن حنش، فهي ضعيفة بالرجل المبهم، وأبو إسحاق ثقة اختلط بآخره.

أمّا حديث أبي ذر برواية أبي الطفيل، ففيه عبد الكريم بن هلال إمّا حسن الحديث أو مستور الحال، وفيه أسلم المكي، وهو تابعي مجهول العين ذكره ابن حبان في الثقات، فالطريق صالح في المتابعات والشواهد.

أمّا حديث أبي سعيد الخدري، ففيه عطية العوفي، وهو يصلح في الشواهد، وفيه عبد العزيز الكلابي، لم يترجمه أحد وروى عنه جمع فهو إمّا صدوق حسن الحديث، أو مستور الحال، فالطريق صالح في المتابعات والشواهد.

فهذه سبعة طرق، أحدها حسن لذاته، والبقية كلها خفيفة الضعف، فالحديث صحيح بطرقه بلا كلام.

بل حتّى مع عدم وجود طريق حسن لذاته، فإنّ الحديث يكون صحيحاً لغيره، لأنّ الألباني لا يشترط في الصحيح لغيره وجود طرق حسنة لذاتها، بل يكفي فيه تعدّد الطرق ما لم تكن شديدة الضعف، وقد تقدّم قوله سابقاً في أنّ الحديث قد يكون ضعيفاً فيصير حسناً أو صحيحاً لغيره بحسب طرقه قلّة وكثرة[(١)].

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنّان لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة: ص٢٥٧.

شبهة: تعدّد العلل في الطريق الواحد توجب شدّة الضعف

قد يقال بأنّ هناك طرقاً أعلّها الألباني بأكثر من علّة، كوجود راويين أحدهما سيّئ الحفظ والآخر مجهول الحال مثلاً، فحينئذٍ وإنْ كان ضعف كلّ واحد منهما خفيفاً، إلا أنّه عند الاجتماع يكون الحديث شديد الضعف، ومعه لا يتقوى الحديث، فما ذكره الألباني من أنّ أكثر الطرق شديدة الضعف هو كلام سليم، والحديث يبقى على الضعف.

الجواب

أوّلاً: إنّ الحكمة التي من أجلها يتقوى الحديث بمجيئه من طريقين أو أكثر متحققة في تعدّد العلل أيضاً؛ لأنّ من شروط التقوية عدم وجود كذّاب أو متّهم في الطريق، وكانت العلّة سوء الحفظ أو وجود مستور أو غيرها ممّا ذكرناه سابقاً، فحينئذ: إنّ احتمال نسيان الراوي أو خطأه أو وهمه يكون منجبراً بمجيئه من وجه آخر، وكلّما تعدّدت الطرق أكثر دلّت على أنّ الراوي كان حافظاً للحديث.

ومن الواضح أنّ وجود راويين أحدهما سيّئ الحفظ مثلاً والآخر مستور، لا يعني أنّ الحديث خطأ بنحو الجزم، بل هو باق على الاحتمال، فإذا ورد من طريق آخر أو أكثر دلّ على عدم خطأ أو وهم الرواة في الطريق الأول، وارتفع الحديث بمجموعهما إلى الحسن لغيره، وكلّما تعدّدت الطرق اطمأنّ القلب أكثر بأنّ الرواة لم ينسوا ولم يخطأوا، وفي المقام فإنّ طرق حديث السفينة بحمد الله كثيرة ومتعددة.

ثانياً: عرفنا أنّ بعض الطرق ليس فيها إلا علّة واحدة، فمثلاً طريق ابن الزبير ليس فيه إلا علّة واحدة عند الألباني وهي سوء حفظ ابن لهيعة، ومثله طريق ابن عبّاس فعلّته هي الحسن بن أبي جعفر لا غير، فهذان طريقان ليس في إسنادهما علل كثيرة وفق

آراء الالباني، فالحديث يكون بهما حسناً.

ثالثاً: عرفنا أنّ الحديث من طريق عليٍّ هو حسن لذاته، وليس بحاجة إلى طريق يجبره.

رابعاً: إنّ الشيخ الألباني جرى في صحيحته على تحسين أحاديث كثيرة، بورودها من طريقين فقط، مع أنّ أحد طرقها متعدّد العلل، وسنذكر لذلك عدّة من الأمثلة لتكون المسألة بيّنة وواضحة:

المثال الأول: حديث: «اجتنبوا كلّ ما أسكر».

فقد أعلّ الألباني طريقه الأول بثلاثة، وهم: ربيعة بن النابغة، وأبوه، وعلي بن زيد، فقال: «وهذا سند ضعيف، ربيعة بن النابغة وأبوه مجهولان، وعلي بن زيد وهو ابن جدعان ضعيف»

وقال بعده: «لكن الحديث له شاهد من حديث ابن عمرو».

وأعلّ الطريق الثاني بسوء حفظ شريك بن عبد الله، فقال: «وهذا سند ضعيف أيضاً شريك هو ابن عبد الله سيّئ الحفظ».

وحسّن الحديث بالطريقين فقط، فقال: «فالحديث بمجموع الطريقين حسن، والله أعلم»[1].

المثال الثاني: حديث: «الخمر أمّ الفواحش، وأكبر الكبائر، من شربها وقع على أُمّه وخالته وعمّته».

فقد أعلّ الطريق الأول بثلاثة، وهم: عبد الكريم أبو أُميّة، ورشدين بن سعد، وعبد الله بن لهيعة، فقال: «وهذا إسناد ضعيف، عبد الكريم أبو أُمية ورشدين بن سعد

(١) انظر: الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٢ ص٥٤٥ـ ٥٤٦.

وابن لهيعة ثلاثتهم ضعفاء».

ثمّ قال إنّ الهيثمي ذكر للحديث شاهداً من طريق عبد الله بن عمر، وأعلّه بعتاب ابن عامر فإنّ الهيثمي لم يعرفه، فتعقبّه الألباني قائلاً: «قلت: فالحديث حسن بمجموع الطريقين، والله أعلم»(١).

المثال الثالث: حديث: «من جامع المشرك وسكن معه، فإنّه مثله».

فقد أعلّ الألباني طريقه الأوّل بأربعة، فقال: «وهذا إسناد ضعيف، سليمان بن سمرة قال الحافظ: "مقبول". وابنه خبيب مجهول، وجعفر بن سعد بن سمرة ليس بالقوي، وسليمان بن موسى أبو داود الكوفي الخراساني فيه لين».

ثم قوّى الحديث بطريق آخر، وخلاصة ما قاله فيه: إنّ فيه محمّد بن عبد الملك، قال فيه أبو حاتم: ليس بقوي، وذكره ابن حبان في الثقات، وفيه أيضاً أبو العبّاس الشعراني، مستور الحال.

ثمّ تعقّب ذلك قائلاً: «وبالجملة، فالحديث عندي حسن بمجموع الطريقين»(٢).

والأمثلة على ذلك كثيرة جدّاً، وبأدنى مراجعة لصحيحة الألباني سيتّضح أنّ الألباني يحسِّن ويصحّح بكثرة الطرق وإن تعدّدت العلل في الطريق الواحد، وقد اقتصرنا على ثلاثة أمثلة ممّا حسّنه الألباني وله طريقان فقط، أمّا مع تعدّد الطرق أكثر، فيكون الأمر أوضح.

ومنه يتبين أنّ حديث السفينة هو حديث صحيح بطرقه، وإنّ تضعيفه مخالف للقواعد التي يتبناها الألباني نفسه.

---

(١) المصدر نفسه: ج٤ ص٤٦٨ـ ٤٦٩.

(٢) انظر: الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٥ ص٥٣٥.

المطلب الثالث: تهجم الشيخ الألباني على السيد شرف الدين والسيد الخميني ومناقشته

ثمّ إنّ الالباني وبعد أنْ زعم ضعف جميع الطرق وعدم إمكان تعاضدها، أخذ يرد على الشيخ صالح المقبلي الذي اتهم الذهبي باتباع هواه حين زعم أنّ الحديث منكر، فحاول الألباني أنّ يبيّن للقارئ بأنّ الشيخ المقبلي لم يكن جمع كلّ طرق الحديث وإلا لما اتّهم الذهبي بذلك!

ثمّ شرع بعد ذلك بالتهجم على السيد عبد الحسين شرف الدين وعلى السيد الخميني بكلام بعيد عن الخطاب العلمي، لذا سنورد جميع ما قاله ليتبين للقارئ الطريقة التي يتبعها الألباني في ردّه على خصومه، ونتعقب ذلك بالإجابة العلمية عنه.

قال الألباني: «ويبدو أنّ الشيخ صالح المقبلي لم يكن تفرغ لتتبعها [أي طرق الحديث] وإمعان النظر فيها؛ وإلا لم يقل في كتابه "العلم الشامخ" (ص ٥٢٠): "أخرجه الحاكم في "المستدرك" عن أبي ذر. وكذلك الخطيب وابن جرير والطبراني عن ابن عباس وأبي ذر أيضاً، والبزار من حديث ابن الزبير. وحكم الذهبي بأنه "منكر" غير مقبول؛ لأن هذا المحمل من مدارك الأهواء"!!

فأقول (الألباني): نعم! وللتعليل نفسه؛ لا يمكن القول بصحته لمجموع طرقه؛ لأنّ الشرط في ذلك أنْ لا يكون الضعف شديداً، كما هو مقرر في علم الحديث، وليس الأمر كذلك كما سبق بيانه.

وظنّي أنّ الشيخ لو تتبع الطرق كما فعلنا؛ لم يخالف الذهبي في إنكاره للحديث، والله أعلم».

وأضاف الألباني قائلاً: «وممّا يؤيّد قول المقبلي ـ أنّ المحمل من مدارك الأهواء ـ:

أنّ هذا الحديث عزاه الشيخ عبد الحسين الموسوي الشيعي في كتابه "المراجعات" (ص٢٣ ـ طبع دار الصادق) للحاكم من حديث أبي ذر المتقدم، موهماً القراء أنّه صحيح بقوله: "أخرجه الحاكم بالإسناد إلى أبي ذر (ص ١٥١) من الجزء الثالث من صحيحة(!) المستدرك"!

وهو ـ كعادته ـ لا يتكلم على أسانيد أحاديثه التي تدعم مذهبه، بل إنّه يسوقها كلّها مساق المسلّمات المصححات من الأحاديث؛ إنْ لم يشعر القارىء بصحتها كما فعل هنا بقوله: "صحيحة المستدرك"! فضلاً عن أنّه لا يحكي عن أئمّة الحديث ما في أسانيدها من طعن، ومتونها من نكارة.

وقد خطر في البال أنْ أتتبع أحاديثه التي من هذا النوع وأجمعها في كتاب؛ نصحاً للمسلمين، وتحذيراً لهم من عمل المُدلّسين المغرضين، وعسى أنْ يكون ذلك قريباً.

ثمّ رأيت الخميني قد زاد على عبد الحسين في الافتراء؛ فزعم (ص ١٧١) من كتابه "كشف الأسرار" أنّ الحديث من الأحاديث المسلّمة المتواترة!!

ويعني بقوله: "المسلّمة"؛ أي: عند أهل السنة!

ثمّ كذب مرة أخرى كعادته، فقال:

"وقد ورد في ذلك أحد عشر حديثاً عن طريق أهل السنة"!

ثم لم يسق إلا حديث ابن عباس الذي فيه المتروك؛ كما تقدم!»[1]. انتهى كلام الألباني.

ونجمل حاصل كلامه بنقاط:

١ـ إنّ الألباني جمع الطرق وتبيّن له أنّها شديدة الضعف، بخلاف الشيخ المقبلي،

---

(١) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج١٠ ص١٠ـ ١١.

فإنّه لو جمعها وحقّقها كما حقّقها الألباني لانتهى إلى النتيجة نفسها ولما استنكر على الذهبي إنكاره الحديث.

٢ـ إنّ السيّد شرف الدين أوهم القراء بأنّ الحديث صحيح بنسبته إلى (صحيحة المستدرك)، وأنّه لا يتكلم على الأسانيد التي تدعم مذهبه بما في أسانيدها من طعن ومتونها من نكارة.

٣ـ إنّ السيّد الخميني زاد على شرف الدين في الافتراء! فذكر أنّ الحديث من الأحاديث المسلّمة المتواترة، ثمّ كذب مرة أخرى وادّعى أنّه ورد في ذلك أحد عشر حديثاً، ولم يستطع أنْ يسوق إلا حديث ابن عباس الذي فيه الحسن بن أبي جعفر وهو متروك.

المناقشة

وكما قسمنا كلام الألباني إلى نقاط ثلاث، فكذلك سنجيب بنقاط ثلاث بحسب ترتيب الكلام الآنف، فنقول:

١ـ إنّ أوّل مأخذ يؤاخذ الألباني عليه هو تخريجه الرواية عن خمسة من الصحابة فقط مع أنّ الرواية وردت عن ثمانية من الصحابة كما تقدم، وتركه لعدّة طرق أخرى وردت عن الصحابة الذين ذكرهم، ومع ذلك يسمّيه تخريج وتحقيق للحديث وجمع للطرق على ما عرفت.

وقد تبيّن من خلال دراسة الطرق وفق شروطه أنّها خفيفة الضعف وغير شديدة، بل وبعضها حسنة، فدعواه هذه ليست بصحيحة، ومخالفة للقواعد.

٢ـ ما يتعلق بالسيد شرف الدين، فقد كان كلامه منطقيّاً، فإنّ كتاب الحاكم يعدّ من الكتب الصحيحة بنظر مؤلفه، فهو استدراك على الصحيحين، وكلّ من يذكر

الكتب الصحيحة فهو يذكر الصحيحين والمستدرك وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان وغيرها.

فالمستدرك كُتب ليكون صحيحاً، وهو صحيح بنظر مؤلفه مثلما صحيح ابن حبان صحيح بنظر مؤلفه، فوجود كلام على تساهل الحاكم أو تساهل ابن حبّان، لا يخرج الكتابين عن كونهما صحيحين بنظر مؤلفيهما، فلا يوجد إيهام ولا تدليس على القراء، خصوصاً أنّ الحاكم صرّح بصحّة هذا الحديث.

فإنْ كان هناك إيهام ما، فهو بعهدة الحاكم نفسه، لا بعهدة من ينقل كلام الحاكم.

وأمّا ما يتعلّق بالأسانيد فقد درسناها ووقفنا على كلمات الألباني وكلمات العلماء فيها، واتّضح أنّ الحديث صحيح لغيره، وما تركُ السيد لمناقشتها إلا لكون الكثير من الأحاديث التي تدعم المذهب الشيعي وردت عند الفريقين وبطرق كثيرة، فهي عادة ما تكون من الأحاديث المجمع على نقلها، بخلاف غيرها.

وهنا لا يفوتنا التنويه إلى اعتراف الألباني بأنّ حديث السفينة من حيث الدلالة يدعم المذهب الشيعي، وبضميمة أنّ الحديث صحيح، تتضح النتيجة!

٣ـ وأمّا ما يتعلّق بكلام السيد الخميني، فقد تقدّم منّا أنّ حديث السفينة رواه ثمانية من الصحابة، وقد بلغت الطرق إليهم عشرة طرق منفردة غير المتابعات والشواهد التي تشترك مع بقية الطرق ببعض الأفراد وغير الطرق التي لم نعثر عليها كطريق ابن السري وغيره.. وقد ذكرنا سابقاً أنّ ممّن روى حديث السفينة أيضاً السمعاني في تفسيره وكذا الفخر الرازي وابن العربي في تفسيريهما وابن الأثير في النهاية وذلك تحت عنوان: روايات أخرى لحديث السفينة، فأين الخلل في قول السيّد الخميني

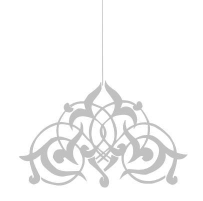
بأنّه ورد في ذلك أحد عشر حديثاً!! خصوصاً عند ملاحظة أنّ لفظ حديث ابن الأثير وكذا لفظ حديث السمعاني يختلفان عن الألفاظ السابقة.

فتبيّن أنّ الوارد في ذلك أكثر من أحد عشر حديثاً، خصوصاً إذا ما عرفنا أنّ طبقات الحديث بلغت خمسة عشر راوياً في أقل طبقاتها، فالذين نقلوا الحديث عن الصحابة (١٥) راوياً وبلغت الطبقة التي تليها (١٦) راوياً وبلغت الطبقة التي بعدها (١٥) راوياً وبلغت التي بعدها (١٩) راوياً، ثمّ أخذت بالتزايد أكثر ودوّن الحديث في الكتب والمصنّفات واشتهر وانتشر.

ومع هذا التعدّد عند أهل السنّة، فلا ضير في كلامه أنّ الحديث من الأحاديث المسلمة المتواترة، فهو كلام سليم جداً، فإنّ التواتر، هو ما أفاد العلم من كثرة الطرق بالتفصيل الذي بيّناه سابقاً، ولا يبعد دعوى أنّ وجود خمسة عشر راوياً في كل طبقة يحقق التواتر.

وإنّما قمنا بدراسة أسانيد الحديث واحداً واحداً لنتنزل وفق جميع الآراء، فلربّ قائل يقول: إنّ هذا العدد لا يحقق التواتر، فأثبتنا له أنّ الحديث إذا لم يكن متواتراً فهو صحيح بطرقه، وإذا لم يكن صحيحاً فهو حسن، وأمّا الحكم بضعفه، فهو من مدارك الأهواء ليس إلا.

وفي الجملة فإنّ دعوى التواتر مع وجود هذه الكثرة في كلّ طبقة هي دعوى مقبولة وممكنة في حدّ ذاتها.



المبحث الثالث: في مَن صحّح الحديث من علماء أهل السنّة

سنتناول في هذا المبحث كلمات عدّة من العلماء الذين قالوا بصحّة أو حسن حديث السفينة، وهم كما يلي:

١ـ الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)

حيث قال في المستدرك: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[١].

لكنّ الحاكم تُعقّب بأنّ السند فيه المفضل بن صالح، وهو ليس من رجال مسلم، بل خرّج له الترمذي فقط، بل عرفنا من الذهبي أنّ المفضل ضعيف.

وفي الجواب نقول: إنّ هذا تعقيب على الحاكم على خلاف شرطه، فإنّ الحاكم لم يشترط في كتابه أنْ يكون كلّ رواة كتابه من رجال الشيخين، بل اشترط أنْ يكونوا مثلهما في الوثاقة، فقال في مقدّمة كتابه: «وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتجّ بمثلها الشيخان أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافّة فقهاء أهل الاسلام أنّ الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة، والله المعين على ما قصدته وهو حسبي ونعم الوكيل»[٢].

(١) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين: ج٢ ص٣٤٣.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص٣.



ومنه يظهر أنّ المفضل إذا كان عند الحاكم ثقة، أو صدوقاً، يكون تصحيحه للحديث صحيحاً وفق شرطه، خصوصاً أنّ الحاكم وابن خزيمة وابن حبّان لا يفرقون بين الصحيح والحسن، بل يطلقون لفظ الصحّة على كليهما(١).

وعرفنا أيضاً أنّه لا يوجد اتّفاق على تضعيف المفضل، بل الجمع بين كلماتهم يقتضي أنّه حسن الحديث، فحينئذٍ لا شائبة على تصحيح الحديث عند الحاكم سواء كان المفضل ثقة عنده أو صدوقاً حسن الحديث.

من هنا رأينا الزركشي ينتقد الذين يتعقبون الحاكم على بعض الرجال كونهم ليسوا من رجال الصحيحين، مصرّحاً بأنّ ذلك غير حسن منهم، ذلك أنّ الحاكم في خطبته لم يشترط الرجال المخرج لهم نفسهم في الصحيح، بل اشترط رواة احتج بمثلهم الشيخان أو أحدهما وإنما ينبغي منازعته في تحقيق المماثلة بين رجاله ورجال الصحيحين(٢).

وتبيّن أنّ منازعته في المفضل بن صالح غير تامّة، فإنّ الحاكم لم يتفرّد بقبول رواية المفضل، بل وافقه جماعة على ذلك كالبيهقي وابن عدي وغيرهما على ما تقدّم.

وفي الجملة، فالحديث صحيح على شرط الحاكم، ومنازعته في الرجال الذين يرى وثاقتهم، مع عدم الإجماع على ضعفهم، يوجب فتح الباب في منازعة كل إمام على شرطه، فلا يبقى حديث صحيح، إلا إذا اتفق الجميع على وثاقة رواته، وهو فرض نادر، فالبخاري ومسلم أخرجا لرواة مجاهيل لم يوثقهما أحد، ولم يرو عنهما إلا واحد، وأخرجوا لرواة ضعاف عند غيرهم، ومع ذلك فجماهير العلماء على قبول رواياتهم!

٢ـ الحافظ السخاوي الشافعي (ت: ٩٠٢هـ)

حيث ذكر طرقاً عديدة للحديث، وقال بعده: «وبعض هذه الطرق يقوي بعضاً»(٣).

(١) انظر: القاسمي، محمّد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: ص١٢٩.
(٢) الزركشي، بدر الدين، محمّد بن بهادر، النكت على مقدّمة ابن الصلاح: ج١ ص١٩٨.
(٣) السخاوي، محمّد بن عبد الرحمن، استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف: ج٢ ص٤٨٤.

كما أنّه حسّن الحديث في كتابه "البلدانيات"، فذكر أحد طرقه عن أبي ذر، وقال بعده: «هذا حديث حسن» ثمّ ذكر عدّة طرق لأبي ذر، وأضاف بعدها أنّه مروي عن ابن عباس وابن الزبير وأبي سعيد، وقال: «وبعضها يقوّي بعضاً؛ ولذلك حسّنته»[١].

لكن الملاحظ أنّه في كلا كتابيه، لم يقف على طريق عليٍّ عليه السلام ولا على طريق سلمة بن الأكوع، ولا على طريق أنس بن مالك، فربّما يكون الحديث عنده صحيحاً لا حسناً.

٣. الحافظ جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)

حيث نسب الحديث في "جامعه" إلى ثلاثة من الصحابة فقط، وهم ابن عباس، وابن الزبير، وأبو ذر، ثم رمز لحسنه، فوضع جنبه حرف (ح)[٢] يعني أنّ الحديث حسن عنده.

ولو جمع الحديث بكافة طرقه لحكم بصحّته أيضاً، ولذا نقل عنه تصحيحه في كتابه "نهاية الإفضال في تشريف الآل"، حيث قال عنه: «أخرجه الحاكم، وهو صحيح»[٣].

٤. الحافظ نور الدين السمهودي (ت: ٩١١هـ)

حيث عقد في كتابه "جواهر العقدين" باباً أسماه «ذكر أنّهم أمان الأُمّة وأنّهم كسفينة نوح عليه الصلاة والسلام، من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق»[٤].

وذكر طرقاً عديدة للحديث ثمّ قال: «وهذه الطرق يقوّي بعضها بعضاً»[٥].

---

(١) السخاوي، محمّد بن عبد الرحمن، البلدانيات: ص١٨٦ـ ١٩٦.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الجامع الصغير: ج٢ ص٤٩٩.

(٣) النقوي، حامد حسين، خلاصة عبقات الأنوار: ج٤ ص٨٢.

(٤) السمهودي، علي بن أحمد، جواهر العقدين: ص٢٩٥.

(٥) المصدر نفسه: ص٢٦١.

٥ـ الفقيه ابن حجر الهيتمي المكي (ت: ٩٧٤هـ)

حيث قال في "صواعقه": «وجاء من طرق كثيرة يقوّي بعضها بعضاً: مثل أهل بيتي، وفي رواية: إنّما مثل أهل بيتي، وفي أخرى: إنّ مثل أهل بيتي، وفي رواية: ألا إنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح في قومه من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق، وفي رواية: من ركبها سلم، ومن تركها غرق، وأنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطّة في بني إسرائيل من دخله غفر له»[١].

وقال في موضع آخر: «وجاء من طرق عديدة يقوّي بعضها بعضاً إنّما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا»[٢].

وصرّح بصحّته في كتابه "شرح الهمزية"، حيث قال ما نَصُّه: «وصحَّ حديثُ: إنّ مثلَ أهل بيتي مَثَلُ سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها هلك»[٣].

٦ـ محمّد بن يوسف الصالحي الشامي (ت ٩٤٢ هـ)

حيث نقل عبارة السخاوي المتقدّمة، مقرّاً له على ذلك، فذكر بعض مصادر الحديث وعدّة من الصحابة الذين رووه، وقال بعد ذلك: «قال الحافظ أبو الخير السخاوي: وبعض طرق هذا الحديث يقوّي بعضها بعضاً»[٤].

٧ـ العلامة أحمد زيني دحلان، إمام الحرمين في عصره (ت: ١٣٠٤هـ)

حيث قال: «وصحّ عنه صلّى الله عليه وسلّم مِن طرُقٍ أنَّه قال: إنَّما مَثَلُ أهل

---

(١) الهيتمي، أحمد بن حجر، الصواعق المحرقة: ج٢ ص٦٧٥.

(٢) المصدر نفسه: ج٢ ص٤٤٥.

(٣) الهيتمي، أحمد بن حجر، المنح المكيّة في شرح الهمزية: ص٥٣٥.

(٤) الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد: ج١١ ص١١ـ ١٢.

بيتي فيكم كمثل سفينة نوح مَن ركبها نجا، ومَن تخلّف عنها غرق ـ وفي رواية: هلك ـ ومَثَلُ أهل بيتي فيكم كمثل باب حطّة في بني إسرائيل، من دخلَه غُفِر له»[١].

٨ـ المحقّق خالد بن أحمد الصُمّي بابطين(معاصر)

حيث صرّح في حواشيه على "استجلاب ارتقاء الغرف" بتقوّي أسانيد الحديث بعضها ببعض.

فعلّق على حديث أبي ذر المروي عن المفضل عن أبي إسحاق، قائلاً: «إسناده ضعيف، وله شاهد»[٢].

وعلّق على حديث أبي ذر برواية أسلم المكي عن أبي الطفيل: «إسناده ضعيف، ويتقوى بما بعده»[٣].

وعلّق على حديث أبي ذر برواية سعيد بن المسيب، قائلاً: «إسناده ضعيف، وهو حسن بشواهده»[٤].

وعلّق على طريق ابن الزبير قائلاً: «إسناده ليّن، لأجل ابن لهيعة، ويتقوى بشواهده»[٥].

وبعد أنْ أتمّ التعليق على الطرق، علّق على قول السخاوي بأنّ بعض الطريق يقوّي بعضاً، قائلاً: «مما يدلّ على أنّ للحديث أصلاً، فإنّ ضعف بعض طرق الحديث

---

(١) دحلان، أحمد زيني، الفتح المبين في فضائل الخلفاء الراشدين، وأهل البيت الطاهرين: ص٣١٦.

(٢) السخاوي، شمس الدين، محمّد بن عبد الرحمن، استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف، بتحقيق خالد الصمّي: ج٢ ص٤٨٠.

(٣) المصدر نفسه: ج٢ ص٤٨١.

(٤) المصدر نفسه: ج٢ ص٤٨٢.

(٥) المصدر نفسه: ج٢ ص٤٨٣.

السابقة منجبر، كحديث أبي ذر عند أبي يعلى والبزار،... فضعفه منجبر بغيره، وحديث أبي ذر عند الحاكم، مداره على مفضل بن صالح، وحديثه يتقوى بحديث غيره، وكذا حديث عبد الله بن الزبير، ففيه عبد الله بن لهيعة وضعفه محتمل»[١].

أقول: كما أنّه صرّح في حديث أبي ذر برواية أبي الطفيل، بأنّه يتقوّى بما بعده.

فالمحقق ذكر أربعة طرق كلها خفيفة الضعف بنظره، وأنّها تتقوى مع بعضها، لكنّه أعلّ حديث أبي سعيد بعطية العوفي، وبثلاثة لم يعرفهم، وقد عرفناهم فيما سبق وأوضحنا القول فيهم.

وكذلك لم يقف المحقّق على طريق عليٍّ عليه السلام، ولا على طريق سلمة بن الأكوع، وقد عرفنا أنّ طريق عليٍّ حسن لذاته.

وفي الجملة فالحديث يتقوّى بطرقه عند المحقق، ولا شكّ في أنّ ما أضفناه من طرق تزيد الحديث قوّة.

٩ـ الدكتور سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري (معاصر)

حيث حسّن الحديث، في تحقيقه على المطالب العالية، فقال بعد أنْ ذكر عدّة طرق لحديث أبي ذر: «ولكن يمكن أن يرتقي الحديث بمجموع هذه الطرق إلى درجة الحسن لغيره، وله شواهد من حديث ابن عباس وأبي سعيد الخدري وأنس وابن الزبير».

وبعد أنْ ذكر هذه الشواهد، قال: «وجملة القول أنّ حديث أبي ذر حسن بطرقه، والله أعلم»[٢].

---

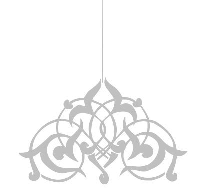
(١) المصدر نفسه: ج٢ ص٤٨٤.

(٢) العسقلاني، أحمد بن حجر، المطالب العالية بتحقيق الشثري: ج١٦ ص٢٢٣.



الفصل الرابع

فقه الحديث وشواهده من الكتاب والسنة



توطئة

تكلّمنا مفصّلاً عن سند الحديث فيما سبق، وعرفنا أنّ الحديث نُقل بأكثر من طريق، وهو من الأحاديث المشهورة بحسب الاصطلاح إذ تجاوزت طرقه ثلاثة طرق وبلغت حدّ الخمسة عشر في أقلّ طبقاتها على حدّ تتبعنا، وقد درسنا الأسانيد وعرفنا أنّ أقلّ حالاته أن يكون حسناً لغيره، إن لم نقل بصحّته الذاتية أو حسنه الذاتي، هذا فضلاً عن إمكان القول بتواتره.

وبعد الفراغ من سند الحديث حان الوقت لننتقل إلى متن الحديث ونرى الدلالات والمعطيات التي تنبثق من ألفاظه نصّاً أو ظهوراً بعد الفراغ من حجيّة النص والظهور عند الفريقين.

كما سنشير إلى بعض الشواهد من القرآن والسنّة التي تتفق في دلالاتها مع الحديث محلّ البحث، وسنختم الفصل ببيان المراد من أهل البيت عليهم السلام.

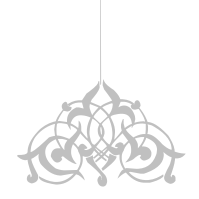
ولّما قد يقال إنّ صحّة الحديث سنداً لا تساوق صحّته واقعاً، فإنّ هناك شرائط ينبغي توفرها في متن الحديث للتسليم بصحّته، وعدم توفر أحدها قد يُسقط الحديث عن الصحّة، بل قد يضعه في خانة الموضوعات، فكان لا بدّ لنا أنْ نتناول هذه الشروط قبل الدخول في بيان دلالاته، لذا جاء هذا الفصل في عدة مباحث:

الأوّل: شرائط صحّة المتن.

الثاني: في الدلالات والمعطيات.

الثالث: في الشواهد الدلالية من القرآن والسنة.

الرابع: في بيان المراد من أهل البيت.



المبحث الأول: شرائط صحّة المتن

ذكر العلماء في بحوثهم أنّ هناك شروطاً ينبغي توفرها في الحديث لكي يحكم عليه بالصحّة، وهذه الشروط تارة تتعلق بالسند، وأخرى تتعلّق بالمتن.

فأمّا ما يتعلّق بالسند فقد تقدّم ذكره سابقاً، من قبيل وثاقة الرواة واتّصال السند وغيرها، وقد درسنا أسانيد الحديث مفصّلاً وعرفنا أنّ الحديث صحيح أو حسن من الجهة السندية، ودفعنا كلّ الشبه الموّجهة إليه.

وأمّا ما يتعلّق بالمتن، فيمكن تقسيم الشرائط المتعلّقة به إلى قسمين:

الأول: الشرائط التي بفقدها يكون الحديث ضعيفاً

الثاني: الشرائط التي بفقدها يكون الحديث موضوعاً

لذا كان لا بدّ من تسليط الضوء عليهما لنرى صحّة الحديث من عدمه.

القسم الأول: الشرائط التي بفقدها يكون الحديث ضعيفاً

وهما بحسب ما تقدّم من تعريف الحديث الصحيح، شرطان: عدم الشذوذ، وعدم العلّة، وأمّا باقي شرائط الحديث الصحيح وهي العدالة والضبط واتصال السند، فهي مختصة بالسند دون المتن كما هو واضح، فكان لابدّ من النظر إلى هذين الشرطين:

١. أنْ لا يكون الحديث شاذاً

والمراد من الشذوذ هو رواية الثقة ما يخالف الثقات أو من هو أحفظ منه[١]، وفي المقام فإنّنا لم نجد بل ولم يدّع أحد من العلماء أنّ حديث السفينة حديثٌ شاذٌ، فقد درسنا الحديث، ووقفنا على كلمات العلماء فيه، ولم نرَ هناك مخالفة لهذا الحديث الشريف، لا من الثقات ولا من غيرهم، فهذه العلّة غير موجودة إذن.

٢. أنْ لا يكون الحديث معلّلاً

والمراد من العلّة هي تلك العلّة الخفيّة غير الظاهرة، والتي تظهر بعد التنقيب، مع كون ظاهره السلامة، وهذه العلّة تارة تكون في المتن وتارة تكون في الإسناد[٢]، وقد تقدّمت دراسة جميع طرق حديث السفينة، وعرفنا صحّته من الجهة السندية.

كما وقفنا على ألفاظ الحديث من خلال تتبع طرقه المختلفة، وهي الطريقة المثلى للوقوف على العلل، ولم نقف على علّة في متن الحديث توجب ضعفه، بل ولم نر من العلماء من ادّعى أنّ في متن الحديث علّة ما، سوى ما تقدّم من ادّعاء النكارة، وتقدّم الجواب عنها مفصّلاً.

القسم الثاني: الشرائط التي بفقدها يكون الحديث موضوعاً

وهذه الشرائط عديدة، وقد أجملها ابن حجر عند ذكره لعلامات الحديث الموضوع، بقوله: «ومنها ما يؤخذ من حال المروي، كأن يكون مناقضاً لنصّ القرآن أو

---

(١) انظر: النووي، يحيى بن شرف، المجموع: ج١ ص٥٩ والعسقلاني، أحمد بن حجر، النكت على ابن الصلاح: ج١ ص٢٣٦ وعتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث: ص٢٤٢.

(٢) انظر: النووي، يحيى بن شرف، المجموع: ج١ ص٥٩ والأبناسي، إبراهيم بن موسى، الشذا الفياح: ج١ ص٢٠٢ـ ٢٠٣.

السنّة المتواترة أو الإجماع القطعي أو صريح العقل، حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل»[١].

وذكر بعضهم من العلامات أنْ لا يكون الحديث ركيكاً في لفظه أو معناه، واقتصر ابن حجر على ركاكة المعنى دون اللفظ؛ لاحتمال كون الراوي نقله بالمعنى[٢].

فهذه أهمّ علامات الحديث الموضوع المتعلّقة بمتن الحديث، نذكرها تباعاً، لنرى انطباقها على الحديث محل البحث من عدمه.

١. أن لا يناقض نصّ القرآن

ومن الواضح الجلّي عدم وجود آية قرآنية تناقض الحديث الشريف، بل إنّ أهل السنّة يرَوْن أنّ القرآن لم يتعرض لمسألة الإمامة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويخالفهم في ذلك الشيعة، ويذهبون إلى أنّ القرآن تعرض في آيات عديدة إلى أصل الإمامة، وأشار في آيات أخرى إلى عليٍّ أو أهل البيت عليهم السلام، فالقرآن يوافق حديث السفينة ولا يخالفه.

فمن الآيات التي جاءت في أهل البيت عليهم السلام، قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [٣] الدالة على عصمة أهل البيت عليهم السلام كما سيأتي، وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ [٤] المنسجمة في معناها مع آية التطهير، حيث تدلّ على وجود مجموعة معيّنة متّصفين بالصدق في كلّ أفعالهم وأقوالهم، وتوجب على المؤمن الكون معهم،

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، نزهة الفكر في توضيح نخبة الفكر: ص٩٠.

(٢) انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ج١ ص٣٢٥.

(٣) الأحزاب: ٣٣.

(٤) التوبة: ١١٩.

فهي تدلّ على عصمتهم وعلى وجوب اتّباعهم.

وليس من غرضنا في هذا الكتاب تتبع الآيات الدالة على إمامة أهل البيت عليهم السلام وبيان المراد منها، بل أردنا الإشارة إلى أنّ القرآن متوافق مع حديث السفينة، ولا يوجد من يدّعي مناقضة هذا الحديث لنص لقرآن الكريم.

٢. أن لا يناقض السنة المتواترة

عند ملاحظة الروايات الشريفة المتعدّدة الواردة في أهل البيت عليهم السلام، سوف لا نخرج بعدم تعارض الحديث مع السنّة المتواترة فحسب، بل إنّ الحديث ينسجم مع السنّة المتواترة المتمثلة بأحاديث عديدة تتحد في المضمون والمحتوى مع حديث السفينة، وهذه الأحاديث تارة وردت في خصوص الإمام عليٍّ عليه السلام وأخرى في عموم أهل البيت عليهم السلام.

فممّا ورد في عليٍّ عليه السلام حديث الغدير المتواتر، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه»(١)، وحديث المنزلة الوارد في الصحيحين، وهو قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لعليٍّ عليه السلام: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي»(٢).

وممّا ورد في عموم أهل البيت، حديث الثقلين، وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّي تارك فيكم ما إنْ تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي ولن يفترقا حتى

(١) قال الذهبي: «هذا حديث حسن عال جدّاً، ومتنه فمتواتر»، الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٨ ص٣٣٥.

(٢) النيسابوري، مسلم بن الحجّاج، صحيح مسلم: ج٧ ص١٢٠، وانظر: البخاري، محمّد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج٤ ص٢٠٨.

يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[١]، وغيره من الأحاديث الواردة في خلافة عليٍّ خصوصاً أو أهل البيت عموماً.

والغرض أنّ الحديث يتوافق مع السنّة النبويّة ولا يتعارض معها، ولذا لم نرَ من أهل السنّة من ادّعى بأنّ الحديث مخالف للسنّة المتواترة.

٣. أن لا يناقض صريح العقل

ومن البيّن أيضاً أنّ متن الحديث لا يتنافى مع صريح العقل، فإنّ الشيعة ترى أنّ تعيين الإمام يتمّ عن طريق النص الإلهي، وهو من الأمور الغيبية الخاضع أمرها إلى الله سبحانه وتعالى، فهو أعلم بما انطوت عليه سرائر خلقه، وأيّهم أصلح، والأمر بيده يضعه حيث يشاء.

وأهل السنّة يرون أنّ تعيينه يتمّ عن طريق الشورى وبيعة أهل الحلّ والعقد، مع أنّ الواقع التاريخي أثبت غير ذلك، فخلافة عمر مثلاً كانت بنص من أبي بكر، بل وخلافة عثمان جاءت نتيجة نص من عمر حصر دائرة الخلافة في ستة فقط! فهي إلى النصّ أقرب منها إلى الشورى.

والمتحصّل أنّ وجوب اتباع أهل البيت عليهم السلام وكونهم خلفاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أُمّته، لا يوجد فيها مناقضة لصريح العقل لا من قريب ولا من بعيد؛ ولذا لم نجد من أهل السنّة من ادّعى ذلك.

بل لقائل أنْ يقول ـ وهو ما تذهب إليه الشيعة ـ إنّ العقل يرى استحالة رحيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون أنْ يستخلف في أُمّته من يقربهم للطاعة ويبعدهم عن المعصية ويبين لهم القرآن، ويطبق فيهم الأحكام ويقيم النظام، فهو يرى ضرورة

(١) الترمذي، محمّد بن عيسى، سنن الترمذي: ج٥ ص٣٢٩. وسيأتي مزيد كلام على حديث الثقلين لاحقاً.

الاستخلاف، واستحالة ترك الأُمة تتقاذفها الأهواء بلا راع يرسو بها إلى بر الأمان.

وكذلك فإنّ العقل لو رجعنا إليه فهو يرى ضرورة تقديم الأفضل، وعدم تقديم المفضول على الفاضل، والقرآن والروايات والتاريخ أثبتت أفضلية عليٍّ عليه السلام وسائر أهل البيت على غيرهم، فهم أحقّ بالخلافة من سواهم.

وبيان الشواهد القرآنية والروائية والتاريخية الدالة على أفضلية أهل البيت على من سواهم خارج عن محل البحث؛ لذا سنقتصر فقط على ما قاله جملة من علماء أهل السنّة وحفّاظهم في فضائل عليٍّ، فقد قال أحمد بن حنبل وإسماعيل القاضي والنسائي وأبو علي النيسابوري: «لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر ما جاء في عليٍّ»[(١)].

والنتيجة أنّه لم يدّع، بل لم يستطع أحد أنْ يدّعي أنّ الحديث مناقض للعقل.

٤. أن لا يخالف الإجماع القطعي

والمراد بالإجماع حسب ما قرّره القرافي: «هو اتّفاق أهل الحل والعقد من هذه الأُمّة في أمر من الأمور، ونعني بالاتّفاق الاشتراك إمّا في القول أو الفعل أو الاعتقاد، وبأهل الحل والعقد، المجتهدين في الأحكام الشرعيّة، وبأمر من الأمور: الشرعيات والعقليات والعرفيات»[(٢)].

وصرّح بعضهم بأنّ المراد من الاتّفاق ليس في كلّ العصور، بل يكفي الاتفاق في عصر من العصور، قال الشوكاني: «هو اتفاق مجتهدي أُمّة محمّد صلّى الله عليه وسلّم بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور»[(٣)].

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، فتح الباري: ج٧ ص٥٧.

(٢) القرافي، أحمد بن إدريس، شرح تنقيح الفصول: ص٢٥٣.

(٣) الشوكاني، محمّد بن علي، إرشاد الفحول: ج١ ص١٩٣.

ثمّ ذكر أنّ المراد بعصر من العصور هو العصر الذي حدثت فيه تلك المسألة، فقال: «والمراد بالعصر: عصر من كان من أهل الاجتهاد في الوقت الذي حدثت فيه المسألة فلا يعتد بمن صار مجتهدًا بعد حدوثها وإنْ كان المجتهدون فيها أحياء»(١).

والمراد من الإجماع القطعي هو الإجماع المشاهد، أو الإجماع النطقي المنقول بالتواتر، قال الشنقيطي: «وإنّ الإجماع القطعي يكون في صورتين: الأولى: أنْ تشاهده، بأنْ لا يكون بينك وبينه واسطة، كما لو فرض أنّ جميع المجتهدين في عصرٍ من الأعصار اجتمعوا وأنت حاضرٌ وشاهدهم اتفقوا على أمرٍ.

الثانية: هو الإجماع المَقول أي النطقي خاصّة دون السكوتي، المنقول بعدد التواتر في جميع طبقات السند»(٢).

وقال الدكتور صالح بن عبد العزيز آل منصور: «يُقسّم ابن تيمية الإجماع إلى قسمين: قطعي، وظني، فالإجماع القطعي: هو ما نقل بالتواتر قولاً أو فعلاً، وقطع فيه بانتفاء المخالف، ويكون مستنده نصاً من الكتاب أو السنّة»(٣).

فاتّضح أنّ الإجماع القطعي يتقوّم بثلاثة أمور:

١ــ أنْ يكون الإجماع ثابتاً بالقول أو الفعل، ولا يشمل ما يسمّى بالإجماع السكوتي(٤).

٢ـ أنْ يكون مشاهداً أو منقولاً بالتواتر.

---

(١) المصدر نفسه: ج١ ص١٩٤.

(٢) الشنقيطي، محمّد الأمين بن محمّد المختار، نثر الورود، شرح مراقي السعود: ج١ ص٤٠٣.

(٣) آل منصور، صالح بن عبد العزيز، أصول الفقه وابن تيمية: ج٢ ص٣٢٦.

(٤) هو أنْ يقول بعض أهل الاجتهاد بقول وينتشر ذلك في المجتهدين من أهل ذلك العصر فيسكتون ولا يظهر منهم اعتراف ولا إنكار. الشوكاني، محمّد بن علي، إرشاد الفحول: ج١ ص٢٢٣.

٣ـ أنْ يكون مستنداً إلى نص من القرآن والسنّة.

وهنا قد يدّعي مدّعٍ بأنّ الإجماع متحقق على عدم إمامة أهل البيت، فهو مناقض لمتن الحديث، فلا يمكن مع ذلك القول بصحّته.

ونجيب عن ذلك بنقاط عدّة:

١ـ إنْ كان المراد بالإجماع هو الإجماع في المدّة التي ظهرت فيها المسألة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فهو باطل؛ ذلك لأنّ الأُمّة لم تجمع على مبايعة أبي بكر، فقد تخلّف عليٌّ وغيره عن البيعة، قال ابن الاثير: «وتخلف عن بيعته عليٌّ وبنو هاشم والزبير بن العوام وخالد بن سعيد بن العاص وسعد بن عبادة الأنصاري، ثم إنّ الجميع بايعوا بعد موت فاطمة بنت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إلاّ سعد بن عبادة فإنّه لم يبايع أحداً إلى أنْ مات، وكانت بيعتهم بعد ستة أشهر على القول الصحيح وقيل غير ذلك»(١). أضف إلى ذلك فإنّ كثيراً من المهاجرين والأنصار كانوا لا يشكون في أنّ الخلافة لعليٍّ عليه السلام، كما روى ذلك ابن بكار فيما رواه عنه شارح نهج البلاغة ابن أبي الحديد، قال: «وكان عامّة المهاجرين وجلّ الأنصار لا يشكّون أنّ عليّاً هو صاحب الأمر بعد رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم»(٢).

وإنْ كان المراد بالإجماع هو إجماع الأُمّة على مرّ العصور، فهو باطل أيضاً، وذلك لمخالفة بعض الصحابة له على ما تقدّم، وكذلك مخالفة كلّ فرق الشيعة له، فهو ليس إجماعاً للأمّة، بل إجماع لفرقة معيّنة منها متفرّع عن رأي لم يجمع الصحابة عليه.

٢ـ إنّ الإجماع حتّى عند فرقة أهل السنّة غير متحقق؛ لأنّ هناك من صحّح

(١) ابن الأثير الجزري، عزّ الدين، علي بن محمّد، أسد الغابة: ج٣ ص٢٢٢.

(٢) انظر: المعتزلي، ابن أبي الحديد، نهج البلاغة: ج٦ ص٢١. وانظر اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر، تاريخ اليعقوبي: ج٢ ص١٢٤.

الحديث منهم كما تقدّم، وهناك من صرّح بدلالته على وجوب التمسّك بأهل البيت والاقتداء بهم على ما سيأتي، فلا يوجد إجماع إذن.

٣ـ إنّ أحد أهداف الحوار العقدي وخصوصاً في مسألة الإمامة، هو إثبات أنّ إجماع أهل السنّة المدّعى على عدم إمامة أهل البيت عليهم السلام باطل، لأنّه حصل لعدم تمسّكهم بالنصوص النبوية الدالة على الإمامة، إمّا لظنهم ضعف النصوص، أو عدم دلالتها، فإذا تبيّن صحّة النص ووضوح دلالته، يكون الإجماع خاطئاً من الإساس، ويقدّم الحديث النبوي عليه.

٤ـ إنّ الإجماع عند فرقة أهل السنّة لو سلّمنا به، فهو مبتن على قضية عقدية مسبقة لها الأثر الكبير في انقسام الأُمّة الإسلامية، وهي مسألة الإمامة، فلا يصار إلى حجيّته، لأنه مبتن أساساً على رفض أي دليل يدلّ على إمامة أهل البيت عليهم السلام، فالتمسّك به يعدّ مصادرة واضحة لموضوع البحث، فالكلام إنّما هو في صحّة أي فرقة ومذهب، فكيف يقبل إجماع المذهب الواحد في مسألة على ضوئها يتقرر المذهب الحق وبطلان غيره.

وبعبارة أخرى: أنّ التمسك بالإجماع في القضايا الخلافية يلغي الحوار من أساسه، إذ غالباً ما تكون الفرقة مجمعة على رأيها، خصوصاً في المسائل العقدية، فإذا قلنا إنّ إجماع الفرقة حجّة فلا يمكن إقناع أي شخص مهما أتينا له بأدلّة وبراهين على بطلان عقيدته وصحة غيرها، وتكون كلّ فرقة من الفرق الإسلامية المختلفة مصيبة لا يمكن الطعن بعقيدتها من قبل الفرق الأخرى.

فالحوار إنّما يتمّ بعد أنْ يُنحّى إجماع كلّ فرقة، ثمّ الرجوع إلى الأدلة من القرآن والسنّة ليتبين بعد ذلك المحق من المبطل.

٥- كيف يكون الإجماع حجّة مع فرض صحّة الحديث النبوي من الجهة السندية، واتفاقه في الدلالات مع آيات قرآنية، وأحاديث نبوية صحيحة أخرى، فهو ليس مجرد حديث آحاد حتّى يمكن ردّه بدعوى مخالفة الإجماع، بل إنّ تعاضده في الدلالات مع غيره من الأدلة القرآنية والنبوية يكشف عن مخالفة المجمعين للقرآن والسنّة، ومعه يسقط قولهم من الأساس.

ومنه يتبيّن أنّ الحديث متوافق مع القرآن والسنّة وليس هناك نصٌّ يخالفه، وحينئذ وطبقاً لرأي ابن تيمية من أنّ الإجماع القطعي لا بدّ من استناده إلى نصٍّ من القرآن والسنّة، يكون الإجماع المشار إليه غير قطعي، ويقدّم الحديث عليه.

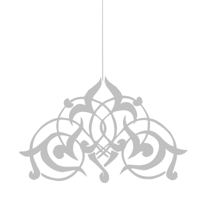
٥. أن لا يكون ركيكاً في اللفظ أو المعنى

ولا نظنّ أنّ أحداً يمكنه أن يدّعي ركاكة لفظ هذا الحديث أو معناه، فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم قد استخدم أسلوباً غاية في الروعة لتقرير منزلة أهل البيت في هذه الأُمة، وهو أسلوب التمثيل والتشبيه في بيان المعنى بأجلى صوره، وهو أحد الأساليب التعليمية التي استخدمها القرآن الكريم، وسار عليها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم حتّى أنّ هناك مؤلفات كُتبت في أمثال القرآن والحديث النبوي.

خلاصة الحكم على متن الحديث

اتّضح ممّا تقدم أنّ متن الحديث خال من العلل التي من خلالها يحكم بضعف الحديث أو وضعه.

ومع سلامة المتن وصحّة السند أو حسنه، يصار إلى الحكم بصحة أو حسن الحديث.



المبحث الثاني: في الدلالات والمعطيات

أولاً: تمهيد في بيان قصّة سفينة نوح

من القصص الشهيرة المعروفة التي تطرّق لها القرآن الكريم، هي قصّة نبيّ الله نوح في قومه، حيث دعاهم إلى عبادة الله الواحد الأحد، لكنّهم رفضوا ذلك واتّهموا النبيّ بالكذب، ووصفوا الذين اتّبعوه بأنّهم أراذل الناس من قومهم.

فحاورهم النبي نوح عليه السلام وحاول هدايتهم، فلم ينفع، واستمروا على غيهم وجدالهم بالباطل، فأوحى الله إلى نبيّه أنّه لا يؤمن من قومك إلا من قد آمن، وأمره بصناعة الفلك (السفينة) طالباً منه عدم مخاطبته في الذين ظلموا فإنّهم مغرقون.

فصار نوح عليه السلام يصنع السفينة، في ظل رعاية الله له، وتعليمه إيّاه، واستمرّ في ذلك سنين طويلة، وقيل إنّهم لم يكونوا رأوا بحراً قط ولا سفينة قبل ذلك؛ ولذا فكلّما مر جماعة من قومه سخروا منه، وهو يجيبهم بأنّا سنسخر منكم كما تسخرون، وسوف تعلمون من يأتيه عذاب يخزيه، ويحل عليه عذاب مقيم.

وبعد أنْ تمّت صناعة السفينة من قِبل نبيّ الله نوح والذين آمنوا معه، جاءت ساعة الامتحان، وبدأت إرهاصات العذاب تظهر، وبدأت بوادر الطوفان، فبلغ الأمر

الإلهي إلى نوح: ﴿ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلاَّ مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ ﴾ (١)، وذكر بعض المفسرين أنّ المستثنى من أهله هم زوجته وابنه كنعان.

فجمع نوح الذين آمنوا معه من أهله وأصحابه وهم قلّة، وجاءهم أمر الله في أن يركبوا السفينة، ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾ (٢) ثم جاءت لحظة الحسم ونزلت أمطار شديدة من السماء، وبدأ الطوفان وتلاطمت الأمواج كالجبال بسبب الرياح الشديدة، والسفينة تمضي بهم في البحر وسط هذه الأمواج العالية والطوفان الشديد، وفي هذه اللحظات العصيبة التفت نوح إلى ابنه خائفاً عليه من عذاب الله، قائلاً له: ﴿ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ ﴾ (٣) لكن يبدو أنّ الرين قد ملأ قلب هذا الابن، فرفض دعوة أبيه الرحيمة ظانّاً أنّ الجبل سينجيه من عذاب الله، فقال: ﴿ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاء ﴾ (٤) فأجابه نوح بأنّه: ﴿ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلا مَنْ رَحِمَ ﴾ (٥) ثمّ ارتفع الموج والتهم ابن نوح ﴿ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ﴾ (٦) وهكذا نجا نوح ومن آمن معه، وغرق وهلك أولئك المعاندون الضالون، فجاء الأمر الإلهي بانتهاء العقاب، فصدر الأمر للأرض بأن تبتلع الماء وللسماء بأن توقف المطر، ونزل الماء في جوف الأرض، واستقرت السفينة على جبل الجودي، وقضى حكم الله بنجاة نوح ومن آمن معه، وبغرق معانديه

---

(١) هود: ٤٠.

(٢) هود: ٤١.

(٣) هود: ٤٢.

(٤) هود: ٤٣.

(٥) هود: ٤٣.

(٦) هود: ٤٣.

وطردهم من رحمة الله، قال سبحانه مصوراً انتهاء العذاب: ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾[١].

والخلاصة أنّ نوحاً ومن ركب معه نجوا من الطوفان، وأمّا البقيّة من قومه الذين لم يؤمنوا به، ولم يركبوا السفينة، فقد غرقوا وهلكوا بما فيهم زوجته وابنه كنعان[٢].

ثانياً: الأمثال والتشبيه في الشريعة الإسلامية

ما من شك في أنّ القرآن والسنّة يمثلان الركنين الأساس في الدين الإسلامي الحنيف، فالقرآن هو الدستور الأوّل للمسلمين وهو الكتاب المعجز الذي نزل على نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، وقد رُسمت فيه الخطوط العامة لهذا الدين الخاتم، ولم يتعرض للكثير من التفاصيل والجزئيات، وأمّا السنّة فهي الركن الثاني، وقد أخذت على عاتقها بيان تفصيلات الشريعة، فهي إمّا مبينة لعموم القرآن وإطلاقه، أو مخصصة ومقيدة له، أو متضمنة حكماً سكت عنه القرآن ولم يتطرق له..

وقد استخدم الشارع في هذين الركنين أساليب عديدة في إيصال المعنى المراد إلى أذهان المخاطبين، فإنّ الغرض هو نشر هذه الشريعة وبيانها لدى الناس ليتمكنوا من الانتهال من معينها والسير وفق أحكامها.

ومن بين الطرق التي اتبعها القرآن هي طريقة التشبيه والتمثيل لما له من دور كبير في تقريب المعنى وتسهيله، وتركيزه في ذهن المخاطب، فيعمد القرآن في إيصال بعض أفكاره عن طريق تشبيه الفكرة والمعلومة بشيء واضح الدلالات عند السامع لا يشوبه شيء.

---

(١) هود: ٤٤.

(٢) انظر تفصيل القصة في: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، زاد المسير: ج٤ ص٨٢- ٩١.

فمثلاً حين أراد الله سبحانه أن يبيّن شدّة القسوة في قلوب بني إسرائيل، عمد إلى الحجارة وهي معروفة بقسوتها فجعلها مشبهاً به، فقال: { ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ }[1].

فشبّه قلوبهم بأنّها كالحجارة بل أشدّ قسوة منها، ثم بيّن أنّ الحجارة رغم قسوتها فإنّها قد تتقبل وتلين تجاه بعض الأمور، وهو تشبيه غاية في الروعة والإبداع.

وقد سار النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم على هذا المنهج، فأوضح بعض الأفكار عن طريق التمثيل والتشبيه، لتكون الفكرة واضحة لا يشوبها أدنى لبس.

والخلاصة، أنّ أحد أغراض التشبيه هو تقريب المعنى وتسهيله ليكون جليّاً واضحاً متركزاً في ذهن السامع، بحيث لا يبقى له مع ذلك عذرٌ في عدم فهمه ومعرفته لذلك المعنى.

يقول الأصبهاني: «لضرب العرب الأمثال واستحضار العلماء النظائر شأن ليس بالخفي في إبراز خفيات الدقائق، ورفع الأستار عن الحقائق، تريك المتخيل في صورة المتحقق، والمتوهم في معرض المتيقن، والغائب كأنه مشاهد، وفي ضرب الأمثال تبكيت للخصم الشديد الخصومة، وقمع لسورة الجامح الأبي، فإنّه يؤثر في القلوب ما لا يؤثر في وصف الشيء في نفسه؛ ولذلك أكثر الله تعالى في كتابه وفي سائر كتبه الأمثال، ومن سور الإنجيل سورة تسمى سورة الأمثال، وفشت في كلام النبيّ صلّى الله عليه وسلّم وكلام الأنبياء والحكماء»[2].

---

(١) البقرة: ٧٤.

(٢) نقله السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن: ج٢ ص٣٤٤.

وقال الزركشي: «ومن حكمته تعليم البيان؛ وهو من خصائص هذه الشريعة، والمثل أعون شيء على البيان... وفي ضرب الأمثال من تقرير المقصود ما لا يخفى؛ إذ الغرض من المثل تشبيه الخفي بالجلي، والشاهد بالغائب، فالمرغب في الإيمان مثلاً إذا مثل له بالنور تأكد في قلبه المقصود، والمزهّد في الكفر إذا مُثّل له بالظلمة تأكّد قبحه في نفسه»(١).

وإذا كان غرض المثل هو البيان وتوضيح المعنى، فإنّ الغاية من ذلك هو معرفة الحقيقة والحث والترغيب على اعتناقها، وبيان الباطل والزجر عنه، لذا جاء المثال في الشريعة مستوعباً للكثير من الموضوعات، أشار إليها الزركشي بقوله: «وضرب الأمثال في القرآن يستفاد منه أمور كثيرة: التذكير، والوعظ، والحث، والزجر، والاعتبار، والتقرير وترتيب المراد للعقل، وتصويره في صورة المحسوس؛ بحيث يكون نسبته للفعل كنسبة المحسوس إلى الحس. وتأتي أمثال القرآن مشتملة على بيان تفاوت الأجر، وعلى المدح والذم، وعلى الثواب والعقاب، وعلى تفخيم الأمر أو تحقيره، وعلى تحقيق أمر وإبطال أمر»(٢).

ثالثاً: المثل لغة واصطلاحاً

١. المثل لغة

توجد للمثل معانٍ عديدة بحسب ما ذكرته معاجم اللغة العربية، منها: الشبه، والنظير، والصفة، والحجّة، والآية والعبرة، وما يُضرب به من الأمثال، وغيرها.

قال الفراهيدي: «المثل: الشيء يضرب للشيء فيجعل مثله. والمثل: الحديث

(١) الزركشي، بدر الدين، محمّد بن بهادر، البرهان في علوم القرآن: ج١ ص٤٨٧ـ ٤٨٨.
(٢) المصدر نفسه: ج١ ص٤٨٦ـ ٤٨٧.

نفسه. وأكثر ما جاء في القرآن نحو قوله (عز وجل): ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ ﴾[١]، فمثلها: هو الخبر عنها، وكذلك قوله تعالى: ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ ثمّ أخبر: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾[٢]، فصار خبره عن ذلك مثلاً، ولم تكن هذه الكلمات ونحوها مثلاً ضرب لشيء آخر كقوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ ﴾[٣] و﴿ كَمَثَلِ الْكَلْبِ ﴾[٤].

والمثل: شبه الشيء في المثال والقدر ونحوه حتى في المعنى، ويقال: ما لهذا مثيل...»[٥].

وقال ابن فارس: «الميم والثاء واللام: أصلٌ صحيح يدلُّ على مناظرَة الشّيءِ للشيء، وهذا مِثْل هذا، أي نَظيرُه، والمِثْل والمِثال في معنىً واحد. وربَّما قالوا مَثِيل كشبيه. تقول العرب: أمثَلَ السُّلطان فلاناً: قَتَلَه قَوَداً، والمعنى أنَّه فعل به مِثلَ ما كان فَعَلَه. والمَثَل: المِثْل أيضاً، كشَبَه وشِبْه. والمَثَلُ المضروبُ مأخوذٌ من هذا، لأنَّه يُذكَر مورَّىً به عن مِثلِه في المعنى»[٦].

وقال الجوهري: «مِثْلَ: كلمة تسوية. يقال: هذا مِثلُهُ ومَثَلُهُ كما يقال شِبْهُهُ وشَبَهُهُ بمعنى. والمَثَلُ: ما يُضرب به من الأمثال. ومَثَلُ الشيءِ أيضاً: صفَتُه»[٧].

وقال الفيروز آبادي: «والمثل محركة: الحجّة والحديث... وتمثّل بالشيء: ضربه

(١) محمّد: ١٥.

(٢) الحجّ: ٧٣.

(٣) الجمعة: ٥.

(٤) الأعراف: ١٧٦.

(٥) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين: ج٨ ص٢٢٨.

(٦) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة: ج٥ ص٢٩٥.

(٧) الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، الصحاح: ج٥ ص١٨١٦.

مثلا»[١].

وقال ابن منظور: «وقد يكون المثل بمعنى العبرة، ومنه قوله عز وجل: { فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِلْآخِرِينَ } ، فمعنى السلف أنا جعلناهم متقدمين يتعظ بهم الغابرون، ومعنى قوله ومثلاً أي عبرة يعتبر بها المتأخرون.

ويكون المثل بمعنى الآية، قال الله عز وجلّ في صفة عيسى، على نبيّنا وآله وعليه الصلاة والسلام: { وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ } ، أي آية تدلّ على نبوته»[٢].

فالمثل بحسب اللغة له إطلاقات واسعة كما تبيّن.

٢. المثل اصطلاحاً

قال الهلالي: «أصل المثل التماثل بين الشيئين في الكلام كقولهم (كما تدين تدان) وهو من قولك: هذا مثْل الشيء ومَثَله، كما تقول: شبْهه وشَبَهه، ثمّ جُعل كلّ حكمة سائرة مَثَل، وقد يأتي القائل بما يحسن أنْ يتمثّل به، إلا أنّه لا يتّفق أنْ يسير فلا يكون مثلاً»[٣].

وقال المبرد: «المَثَلُ مأخوذ من المِثال وهو: قولٌ سائرٌ يُشبَّه به حالُ الثاني بالأول والأصل فيه التشبِيه»[٤].

وقال ابن السكيت: «المثل لفظ يخالف لفظ المضروب له، ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ»[٥].

---

(١) الفيروز آبادي، محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط: ج٤ ص٩.

(٢) ابن منظور، محمّد بن مكرم، لسان العرب: ج١١ ص٦١٢.

(٣) العسكري، أبو هلال، الحسن بن عبد الله، جمهرة الأمثال: ج١ ص٧.

(٤) نقله الميداني، أحمد بن محمّد، مجمع الأمثال: ج١ ص١.

(٥) المصدر نفسه: ج١ ص١.

وقال الزمخشري: «وهو في الأصل بمعنى المِثْل أي النظير، يقال مِثْل ومَثَل ومثيل كشِبْه وشَبَه وشبيه» ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده «مثل» ولم يضربوا مثلاً ولا رأوه أهلاً للتيسير ولا جديراً بالتداول والقبول إلا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه، ومن ثمّ حوفظ عليه وحُمي من التغيير»[١].

وقال العيني: «ثم اعلم أنّ المثل له مفهوم لغوي، وهو النظير. ومفهوم عرفي، وهو القول السائر»[٢].

والمتأمّل في الكلمات السابقة يلحظ أنّ مرادهم من المثل هو المعنى المعروف عند العرف، وهو القول السائر والمتفشي عند الناس، والذي يطلقونه عند حصول حالة مشابهة له، من قبيل قولهم: «الصيف ضيعت اللبن» أو «الحرب خدعة» وغيرها من الأقوال التي سارت وتفشّت بينهم، والتي تطلق عند حصول حالة مشابهة لها.

لكنّ هناك اصطلاحاً آخر للمثل، لا يقصد به القول السائر، بل يقصد به تمثيل شيء بشيء وتشبيهه به، ويسمّى بالتمثيل القياسي، وهو الشائع بكثرة في القرآن الكريم، وورد أيضاً في السنّة النبوية الشريفة.

يقول ابن القيّم في تعريف المثل القرآني: وهو «تشبيه شيء بشيء في حكمه، وتقريب المعقول من المحسوس، أو أحد المحسوسين من الآخر، واعتبار أحدهما بالآخر، كقوله تعالى في حق المنافقين: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا... ﴾[٣]...»[٤].

ويقول شيخه ابن تيمية: «فإن ضرب المثل يوضح صورة المقصود وحكمه،

(١) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الكشاف: ج١ ص١٩٥.

(٢) العيني، بدر الدين، محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ج٢ ص١٤.

(٣) البقرة: ١٧.

(٤) ابن قيّم الجوزية، محمّد بن أبي بكر، الأمثال في القرآن: ص١٧٣ـ ١٧٤.

وضرب الأمثال في المعاني نوعان هما نوعا القياس:

(أحدهما: الأمثال المعينة التي يقاس فيها الفرع بأصل معين موجود أو مقدر، وهي في القرآن بضعة وأربعون مثلا كقوله: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ إلى آخره وقوله: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ ﴾ [١] وقوله ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ ﴾ [٢] الآية ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ ﴾ [٣]...»[٤].

وكما ورد هذا النوع من المثل في القرآن الكريم، فكذلك ورد بكثرة في السنّة النبوية، منها: حديثنا محلّ البحث، فإنّ المراد به هو هذا النوع لا النوع الأوّل، أي أنّ المراد هو المشابهة والتمثيل بين شيئين.

رابعاً: دلالات الحديث

بعد أنْ ذكرنا المراد من سفينة نوح وعرفنا معنى المثل وفوائده، نعود الآن لحديثنا محلّ البحث ونمعن النظر في كلماته، لنتبيّن من خلال ذلك، الدلالات التي يشير إليها.

ولا بأس أنْ نعيد ونذكر بلفظ الحديث لاقتضاء المقام ذلك، فقد ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال كما في لفظ ابن عبّاس: «مثل أهل بيتي، مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق».

---

(١) البقرة: ٢٦١.

(٢) البقرة: ٢٦٤.

(٣) البقرة: ٢٦٥.

(٤) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى: ج١٤ ص٥٦.

وقد ورد عن بقيّة الصحابة بألفاظ متقاربة كما تقدّم بيانه.

ومن خلال ألفاظ الحديث، والتأمّل فيها، يمكن أنْ نستفيد عدّة دلالات ومعطيات، منها:

الدلالة الأولى: مرجعية أهل البيت عليهم السلام الدينية

يدلّ حديث السفينة على وجوب اتّباع أهل البيت واقتفاء أثرهم سواء كان في العقائد أم الأحكام، وسائر الأمور الدينية؛ ذلك أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم شبهّهم بسفينة نوح، وسفينة نوح كانت عنوان النجاة لمن ركبها، ولم يكن في ذلك الوقت سبيل للخلاص من الهلاك غير ركوبها، فتشبيه أهل البيت بها، يدلّ على أنّ النجاة تتحقّق بالرجوع إليهم والانتهال من معينهم.

وحيث إنّ سفينة نوح كانت الملاذ الأوحد للنجاة حين تلاطمت الأمواج، ولم يجدوا عاصماً غيرها حتى الجبال الرواسي، فكذلك أهل البيت، هم الملاذ الأوحد عند تلاطم أمواج الفتن واختلاف الآراء، وتشعّب النظريات، وهذا يدل على أنّ الحديث يفيد حصر الاتباع بأهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ تشبيههم بالسفينة يلغي وجود احتمال آخر؛ فالإنسان إمّا أنْ يركب السفينة أو لا يركبها ولا يوجد سبيل ثالث، فالراكب فيها أي المتبع لأهل البيت ينجو، وغير الراكب فيها يهلك ويغرق، فسبيل النجاة منحصر بهم لا غير.

وهذا المعنى الذي ذكرناه واضحٌ بيّن من التشبيه، لا ينكره إلاّ مكابر، ولذا نجد الإمام مالك بن أنس يشبّه السنّة النبوية بأنّها سفينة نوح، فقد أخرج الخطيب بسنده إلى ابن وهب، قال: «كنّا عند مالك فذكرت السنّة، فقال مالك: السنّة سفينة نوح، من

ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»[١].

وهذا يعني أنّ الإمام مالكاً يرى أنّ التشبيه بسفينة نوح يدلّ على وجوب الاتباع والاقتفاء ولذا شبّه السنّة بها، وهو تشبيه دقيق لا يختلف فيه اثنان، إذ إنّ الشيعة يرون أنّ المنبع الذي يمثّل السنّة النبوية الصحيحة هم أهل البيت عليهم السلام.

كما نلاحظ أنّ مفتي المملكة السعودية الشيخ ابن باز يعترف ضمناً بالدلالة المذكورة، لذا فهو يضطر لتكذيب الحديث، فقد ورد سؤال إليه، جاء فيه: «أليس من أسباب تأخرنا التي لم يذكرها المشايخ، أننا وَلّيْنا علينا شُذّاذنا، ولم نتّبع قول النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: (أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجى ومن تركها غرِق) ونحن اليوم ومنذ زمن بعيد نغرق»؟.

فأجاب الشيخ بما حاصله: «هذا من كلام الشيعة، وهذا حديث باطل موضوع ليس له أصل، وليس أهل بيته هم سفينة النجاة،... السفينة كتاب الله وسنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، من أخذ بهما نجا ومن تخلف عنهما غرق، هذه هي السفينة، وأهل البيت فيهم المحق وفيهم المبطل، فيهم أبو طالب وهو من أهل النار، وفيهم أبو لهب وهو من أهل النار، وفيهم علي وهو من أهل الجنّة...»[٢].

فابن باز يعترف أنّ التشبيه السابق يدل على وجوب التمسك والأخذ والانتهال من معين أهل البيت، لذا ادّعى كذب الحديث، مصرّحاً بأنّ سفينة النجاة هي القرآن والسنّة، وما يهمّنا هنا هو أنّ التشبيه يدلّ على وجوب الاتباع، لذا قال ابن باز إن القرآن والسنّة هما سفينة النجاة، فتشبيهه القرآن والسنّة بالسفينة، صريح في أنّ التشبيه

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج٧ ص٣٤٧.

(٢) ابن باز، عبد العزيز، تسجيل صوتي منشور على موقع طريق الإسلام.

http: //ar.islamway.com/fatwa/٥٨٤٤?ref=search

يدل على وجوب الطاعة والانتهال من معين القرآن والسنّة.

فالحديث إذن يدلّ على وجوب اتّباع أهل البيت والتمسك بهم والسير وفق منهجهم، وهذا لا يتنافى من كون القرآن والسنّة هما سفينة النجاة، إذ إنّ أهل البيت هم من يحملون فهم القرآن وعلوم السنّة، بأدلّة من القرآن والسنّة منها حديثنا محل البحث، فما دام النبي صلى الله عليه وآله وسلم صرّح بأنّ النجاة من بعده تتمثل باتّباع أهل بيته، فسيكون اتّباع أهل بيته من صلب السنّة النبوية، ويدلّ على أنّ السنّة النبوية الصحيحة متمثلة بأقوالهم وأفعالهم، فلا يوجد تنافٍ بين الأمرين، فالقرآن والسنّة منجيان، وهما أوجبا اتّباع أهل البيت.

وأمّا ادّعاء ابن باز بأنّ الحديث كذب وموضوع ولا أصل له، فهذا ممّا لا دليل عليه، وقد تقدم دراسة الأسانيد مفصلاً فيما سبق، وثبت أنّه صحيح.

وأمّا ادعاؤه بأنّ أهل البيت فيهم المحق وفيهم المبطل، فهو خلط في فهم المراد من أهل البيت، وسيتّضح جوابه لاحقاً عند تحديد المراد من أهل البيت. على أنّ تمثيله بأبي طالب وادّعائه بأنّه من أهل النار، فهو تمثيل غير صائب، وأبو طالب من أهل الجنّة على ما عليه أهل التحقيق والإنصاف.

والخلاصة: أنّ التشبيه المذكور يدل دلالة جليّة وواضحة على وجوب اتباع أهل البيت واقتفاء أثرهم والانتهال من نبعهم في سائر الشؤون الدينية، بل يدل على أنّهم الملاذ الأوحد والفريد الذي يكون منجياً من الهلاك وموجباً للنجاة بتحصيل الجنّة ورضا الله سبحانه وتعالى.

الدلالة الثانية: عصمة أهل البيت عليهم السلام

وهذه المسألة تعدّ من أهمّ المسائل الخلافية بين الفريقين، فيدّعي أهل السنّة أنّ

العصمة مختصّة بالنبي محمّد صلى الله عليه وآله وسلم ومنحصرة أيضاً في ما صدر منه على سبيل التبليغ لا غير، أي أنّ عصمته ليست مطلقة.

بينما يرى الشيعة عصمة جميع الأنبياء مطلقاً سواء كان في التبليغ أم غيره، لأنّ صدور المعصية منهم توجب تنفير الناس من اتّباعهم، ممّا يوجب نقض الغرض الذي بعثوا من أجله وهو دعوة الناس إلى التوحيد وعبادة الله الواحد الأحد والالتزام بالرسالات السماوية، وهناك أدلّة عديدة أخرى ليس هنا محلّ بحثها.

لكن الشيعة تزيد على ذلك وتقول بعصمة أهل البيت، ولهم أدلّة في ذلك، من ضمنها حديثنا المذكور، إذ إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم جعل النجاة وتحصيل رضا الله ودخول الجنة مقروناً بركوب سفينتهم، واتّباع أوامرهم واجتناب نواهيهم، وهذا يلزم منه عدم صدور الخطأ والذنب والعصيان منهم، وإلا لزم منه عدم النجاة لمتبعيهم، إذ كيف يتصور النجاة مع إمكان ارتكابهم للمعاصي والذنوب.

فدلّ التشبيه المذكور على أنّ كلّ أقوالهم وأفعالهم موافقة للشريعة المقدّسة، وأنّهم لا يحيدون عنها طرفة عين، وإلا لا يتحقق الفوز ولا النجاة باتّباعهم.

فالفوز والنجاة المقترن بالتمسّك بأهل البيت، وضلالة وهلاك المنحرف عنهم يدلّ على عصمتهم، وأنّ سفينتهم سائرة على الصراط المستقيم.

الدلالة الثالثة: الخلافة السياسية لأهل البيت عليهم السلام

من خلال ما تقدّم اتّضح وجوب طاعة أهل البيت والانتهال من معينهم، كما اتّضح عصمتهم من الذنوب والزلل، ومنه يتّضح أنّ قيادة الأُمّة وإقامة العدل فيها وانصاف المظلوم وردع الظالم وإقامة الحدود والتعزيرات وتشخيص القيام بالحروب أو الصلح والفصل في القضاء وغيرها ممّا يتعلّق بأمور الحكم والسياسة إنّما ذلك من

وظائف الإمام عليه السلام، إذ لا معنى مع كونه معصوماً أنْ يتصدّى لهذه الأمور غيره ممّن يجوز عليه الخطأ والنسيان، فإنّ ذلك لا يحقق العدل، ولا يدفع الباطل، كما أنّ وجوب طاعتهم مطلقاً يقتضي التسليم بكلّ أفعالهم وأقوالهم بما في ذلك ما يتعلّق بالأمور السياسية وشؤون الحكم والسلطان، فلا معنى للدخول في حرب مع تشخيص الإمام عدم الصلاح في ذلك، ولا معنى للتسليم بقضاء مع وجود رؤية مغايرة للإمام في ذلك، وهكذا فمادام الإمام واجب الطاعة وكونه معصوماً من الخطأ وجب الرجوع إليه في كلّ كبيرة وصغيرة، بما في ذلك الشؤون السياسية.

الدلالة الرابعة: تحديد الفرقة الناجية

وردت أحاديث عند كلّ من الفريقين تصرّح بأنّ الأمّة الإسلامية ستفترق إلى فرق عدّة، وكلّ هذه الفرق في النار إلا فرقة واحدة، ومن هذه الأحاديث ما أخرجه الصنعاني عن معمر عن قتادة قال: «سأل النبيّ صلى الله عليه وسلّم عبد الله بن سلام: على كم تفرّقت بنو إسرائيل؟ فقال: على واحدة ـ أو اثنتين ـ وسبعين فرقة، قال: وأُمتي أيضاً ستفترق مثلهم، أو يزيدون واحدة، كلها في النار إلا واحدة»(١).

وأخرج الدارمي بسنده عن معاوية، قال: «إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قام فينا فقال: ألا إنّ من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على اثنتين وسبعين ملة، وإنّ هذه الأمّة ستفترق على ثلاث وسبعين،اثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنّة»(٢).

وأخرج الصدوق بسنده عن عليٍّ عليه السلام، قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: إنّ أُمّة موسى افترقت بعده على إحدى وسبعين فرقة، فرقة منها

(١) الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف: ج١٠ ص١٥٦.
(٢) الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي: ج٢ ص٢٤١.

ناجية وسبعون في النار، وافترقت أُمَّة عيسى عليه السلام بعده على اثنتين وسبعين فرقة، فرقة منها ناجية وإحدى وسبعون في النار، وإن أُمَّتي ستفترق بعدي على ثلاث وسبعين فرقة، فرقة منها ناجية واثنتان وسبعون في النار»[(١)].

وقد ورد كلام كثير عند أهل السنّة في تحقيق كنه وماهية الفرقة الناجية، إذ إنّ العلامات التي وردت في بعض مروياتهم يتناهبا الكثير من الغموض، ولم تبرز علامة فارقة تتميز على ضوئها الفرقة الناجية، وليس هنا محلّ بحث وتوضيح ذلك، لكنّ ما يهمّنا بيانه هنا أنّ حديث السفينة يحدّد بوضوح الفرقة الناجية، وهي الفرقة المتبعة لأهل البيت، فإنّ الحديث صرّح بأنّ من ركب سفينتهم نجا، ومن تخلف عنها غرق، وهو بيّن وواضح في أنّ الفرقة الناجية هي فقط وفقط الفرقة المتّبعة لأهل البيت والملتزمة بتعاليمهم والمقتفية آثارهم، فإنّ النجاة منحصرة بركوب سفينتهم دون سواها.

وحيث إنّ قوم نوح كانوا فريقين لا غير، إمّا ناج عن طريق ركوبه بالسفينة، أو غارق لتخلّفه عنها، ولم ينفعه أي سبيل آخر حتى الفرار إلى أعالي الجبال، فكذلك قوم نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله، فنجاتهم تتحقق باتباع أهل البيت دون سواهم، ومنه يظهر أنّ الأخذ من أهل البيت وكذا الأخذ من غيرهم مجتمعاً لا يوجب النجاة؛ لأنّ النجاة كانت منحصرة بسفينة نوح فقط دون غيرها من بقية السفن، ودون غيرها من الوسائل التي يُظنّ أنّها تُحقق النجاة، لذا غرق كلّ من تخلف عن ركب تلك السفينة.

الدلالة الخامسة: دلالته على أفضلية أهل البيت على غيرهم

عرفنا أنّ النجاة منحصرة باتباع أهل البيت دون غيرهم، وهذا يلازم عدم وجود من هو أفضل منهم، إذ لو وجد من هو أفضل منهم أو من هو في قدرهم لأمر النبيّ

(١) الصدوق، محمّد بن علي، الخصال: ص٥٨٥.

بوجوب اتباعه دونهم، ولما خصّ الاقتداء والنجاة بهم، وإلا سيكون ذلك تغريراً من قبل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم للناس في حصر وجوب اتّباعهم وجعلهم المثل الأعلى مع وجود من هو أفضل منهم.

الدلالة السادسة: الكثرة ليست معياراً في معرفة الحق

من الممكن القول إنّ التشبيه بين أهل البيت وسفينة نوح يقتضي أنّ الكثرة ليست بمعيار في معرفة الحق، ذلك أنّ الذين ركبوا سفينة نوح هم قلّة قليلة، والذين هلكوا هم الكثرة الكاثرة، فلا ضير إذن إذا كان أتباعُ أهل البيت ومقتفوا أثرهم هم القلّة، وأنّ غيرهم هم الكثرة، وهذا مبدأ قرآني، قال تعالى: ﴿ وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴾ [١] وقال: ﴿ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ ﴾ [٢].

دلالة الحديث في كلمات علماء أهل السنّة

وقد صرّح جملة من علماء أهل السنّة بما ذكرناه من وجوب اتّباع أهل البيت واقتفاء أثرهم، وأنّ ذلك موجب للهداية والنجاة، والتخلّف عنهم موجب للغرق والهلاك، فقد قال ابن حجر الهيتمي بعد ذكره لهذا الحديث: «ووجه تشبيههم بالسفينة... أنّ من أحبّهم وعظّمهم شكراً لنعمة مشرفهم، وأخذ بهدي علمائهم نجا من ظلمة المخالفات،ومن تخلّف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم،وهلك في مفاوز الطغيان»[٣].

وقال الواحدي: «انظر كيف دعا الخلق إلى التشبث إلى ولائهم والسير تحت لوائهم بضرب مثلهم بسفينة نوح عليه السّلام.

---

(١) سبأ: ١٣.

(٢) المؤمنون: ٧٠.

(٣) الهيتمي، أحمد بن حجر، الصواعق المحرقة: ج٢ ص٤٤٦ـ ٤٤٧.

جعل [صلّى الله عليه وآله وسلّم] ما في الآخرة من مخاوف الأخطار وأهوال النار كالبحر الذي يلج براكبه، فيورده مشارع المنيّة، ويفيض عليه سجال البلية، وجعل أهل بيته عليه وعليهم السلام سبب الخلاص من مخاوفه، والنجاة من متالفه، فكما لا يعبر البحر المهياج عند تلاطم الأمواج إلاّ بالسفينة كذلك لا يأمن لفح الجحيم، ولا يفوز بدار النعيم إلاّ من تولّى أهل بيت النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ونحل لهم ودّه ونصحه وأكّد في موالاتهم عقيدته، فإنّ الذين تخلفوا عن تلك السفينة آلوا شرّ مآل، وخرجوا من الدنيا إلى أنكال وجحيم ذات أغلال، وكما ضرب مثلهم بسفينة نوح، قرنهم بكتاب الله تعالى فجعلهم ثاني الكتاب وشفع التنزيل»[1].

وقال المناوي: وجه التشبيه أنّ النجاة ثبتت لأهل السفينة من قوم نوح، فأثبت المصطفى صلى الله عليه وسلم لأمّته بالتمسّك بأهل بيته النجاة وجعلهم وصلة إليها، ومحصوله الحث على التعلق بحبّهم وحبلهم وإعظامهم شكراً لنعمة مشرفهم، والأخذ بهدي علمائهم، فمن أخذ بذلك نجا من ظلمات المخالفة، وأدّى شكر النعمة المترادفة، ومن تخلّف عنه غرق في بحار الكفران وتيار الطغيان فاستحق النيران؛ لما أنّ بغضهم يوجب النار كما جاء في عدّة أخبار...»[2].

وذكر السمهودي في جواهر العقدين قريباً من ذلك[3].

وقال الملا علي القاري: «(ألا إنّ مثل أهل بيتي) بفتح الميم والمثلثة، أي شبههم. (فيكم مثل سفينة نوح) أي في سببية الخلاص من الهلاك إلى النجاة. (من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك) فكذا من التزم محبتهم ومتابعتهم نجا في الدارين، وإلا فهلك

---

(١) نقله عنه الجويني، إبراهيم بن محمّد، فرائد السمطين: ج٢ ص٢٤٩.

(٢) المناوي، محمّد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج٢ ص٦٥٨ـ ٦٥٩.

(٣) السمهودي، علي بن أحمد، جواهر العقدين: ص٢٣٦ـ ٢٦٤.

فيهما ولو كان يفرق المال والجاه أو أحدهما»[١].

وهناك أبيات للشافعي في حديث السفينة نقلها الحضرمي صاحب رشفة الصادي، جاء فيها:

ولما رأيت الناس قد ذهبت بهم	مذاهبهم في أبحر الغي والجهل
ركبت على اسم الله في سفن النجا	وهم أهل بيت المصطفى خاتم الرسل
وأمسكت حبل الله وهو ولاؤهم	كما قد أمرنا بالتمسك بالحبل[٢]

فهي تصبّ في المعنى المتقدّم من ضرورة اتّباع أهل البيت والانتهال من معينهم.

فالكلمات السابقة كلّها صرّحت بأنّ تشبيه أهل البيت بسفينة نوح يوجب التمسك بهم والأخذ بهديهم.

وسيأتي تنقيح المراد من أهل البيت في المبحث الثالث إنْ شاء الله، وغرضنا هنا أنّ العلماء صرّحوا بأنّ التشبيه بأهل البيت يوجب الأخذ منهم والتمسّك بهم.

خامساً: الشبهات المثارة حول دلالة الحديث

حيث إنّ دلالات حديث السفينة واضحة وبيّنة؛ لذا رأينا ابن تيميّة وكذا الشيخ الألباني وغيرهم قد غضوا الطرف عن المتن، وحاولوا إبطال الحديث سندياً، وهذا أشبه بالاعتراف منهم بدلالة الحديث طبق ما يقوله الشيعة الإمامية، بل إنّ الألباني صرّح في معرض ردّه على السيد شرف الدين بأنّ الحديث ممّا يدعم مذهب الشيعة!

كما رأينا في الدلالة أنّ الإمام مالكاً وكذلك الشيخ ابن باز يرون أنّ التشبيه المذكور يدلّ على وجوب التمسك.

---

(١) القاري، علي بن سلطان محمّد، مرقاة المفاتيح: ج١١ ص٣٢٧.

(٢) الحضرمي الشافعي، أبو بكر بن عبد الرحمن، رشفة الصادي: ص٢٥.

ومع ما قد عرفنا من وضوح الدلالات في حديث سفينة نوح، إلا أنّ هناك محاولات لصرف دلالة الحديث عن ظاهرها.

وهذه المحاولات تارة وجهت إلى ألفاظ طريق معيّن من الحديث، وأخرى إلى الحديث بشكل عام، نقف على أهمّها:

الشبهة الأولى: الحديث برواية عليٍّ غير ناظر إلى أهل البيت

عرفنا فيما سبق أنّ الحديث ورد عن عليٍّ بلفظ: «إنّما مثلنا كسفينة نوح...» ولم يرد فيه ذكر أهل البيت، لذا قيل إنّ الحديث إمّا أنْ يكون ناظراً إلى الصحابة، أو ناظراً إلى المسلمين في هذه الأُمّة، والمقصود بها أُمّة الدعوة كسفينة نوح من دخل الإسلام فقد نجا ومن لم يدخله فقد هلك وغير متعلق بأهل البيت، فالحديث أجنبي عن حديث سفينة نوح، ويترتب عليه أنّ الحديث بهذا اللفظ لا ينفع حتّى لو كان صحيحاً سنداً، كما أنّه لا ينفع في تقوية الطرق الأُخرى[١].

الجواب

١ـ لا يمكن حمل معنى الحديث على إرادة المسلمين؛ لوضوح أنّ المسلمين فيهم الصالح والطالح، وهم بحاجة إلى سفينة ترسو بهم إلى شاطئ الأمان، بل إنّ حديث افتراق الأُمّة إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلاّ واحدة، هو حديث مشهور صحيح عند أهل السنّة[٢]، وهو واضح وصريح في ضلال وانحراف جميع فرق الإسلام

---

(١) هذه الشبهة أثيرت في موقع: ملتقى أهل الحديث، على شبكة المعلومات:

http: //www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?p=٧٠٥٧٩٣#post٧٠٥٧٩٣

(٢) وممّن صرّح بصحّته ابن تيمية، والألباني، انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم: مجموع الفتاوى: ج٣ ص٣٤٥، والألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٣ ص٤٨٠.

سوى واحدة، فكيف يُتصور النجاة باتّباع أيّ مسلم، أو بمجرد دخول الشخص إلى الإسلام، مع كون أكثر الفرق ستكون في النار! فهذا الاحتمال هو احتمال باطل، لا يمكن حمل الحديث عليه.

وأمّا حمل الحديث على إرادة الصحابة فهو مثل سابقه في الضعف؛ ذلك لأنّ الصحابة ليسوا بمعصومين أوّلاً، وليس كلّهم أصحاب اجتهاد وفتيا ثانياً، وتقاتلوا فيما بينهم ثالثاً، وكفّر بعضهم بعضاً رابعاً، واختلفوا في كثير من الآراء خامساً، فكيف يُتصور والحال هذه أنْ يكون اتّباع كلّ واحد منهم منجياً!

قال ابن خلدون: «إنَّ الصحابة كلّهم لم يكونوا أهل فُتْيا ولا كان الدين يُؤخذ عن جميعهم، وإنَّما كان ذلك مُختصاً بالحاملين للقرآن العارفين بناسخه ومنسوخه ومتشابهه ومُحكمه...»[1].

وقال الذهبي: «فبعض الصحابة كفّر بعضهم بعضاً بتأويل ما!! واللّه يرضى عن الكلّ ويغفر لهم!!فما هم بمعصومين، وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تلينهم عندنا»[2].

وقال ابن حزم: «فمن المحال أنْ يأمر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم باتّباع كلّ قائل من الصحابة، وفيهم من يحلّل الشيء وغيره منهم يحرّمه، ولو كان ذلك، لكان بيع الخمر حلالاً اقتداءً بسمرة بن جندب، ولكان أكل البرد للصائم حلالاً اقتداءً بأبي طلحة، وحراماً اقتداءً بغيره منهم، ولكان ترك الغسل من الإكسال واجباً اقتداءً بعلي وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأُبي بن كعب، وحراماً اقتداءً بعائشة وابن عمر، ولكان بيع الثمر قبل ظهور الطيب فيها حلالاً اقتداءً بعمر، حراماً اقتداءً بغيره منهم، وكلّ هذا مروي عندنا بالأسانيد الصحيحة، تركناها خوف التطويل بها، وقد بيّنا آنفاً إخباره عليه

(١) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمّد، تاريخ ابن خلدون: ج١ ص٤٤٦.

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: ص٢٣.

السلام أبا بكر بأنّه أخطأ، وقد كان الصحابة يقولون بآرائهم في عصره صلّى الله عليه وسلّم، فيبلغه ذلك فيصوب المصيب ويخطئ المخطئ، فذلك بعد موته صلّى الله عليه وسلّم أفشى وأكثر...»[١].

وقال ابن تيمية: «وأيضاً فإنّ السلف أخطأ كثير منهم في كثير من هذه المسائل، واتفقوا على عدم التكفير بذلك، مثل ما أنكر بعض الصحابة أنْ يكون الميت يسمع نداء الحي، وأنكر بعضهم أنْ يكون المعراج يقظة، وأنكر بعضهم رؤية محمّد ربّه ولبعضهم في الخلافة والتفضيل كلام معروف وكذلك لبعضهم في قتال بعض ولعن بعض وإطلاق تكفير بعض أقوال معروفة»[٢].

وقال الألباني: «كيف يسوغ لنا أن نتصور أنّ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) يجيز لنا أن نقتدي بكلّ رجل من الصحابة مع أنّ فيهم العالم والمتوسط في العلم ومن هو دون ذلك! وكان فيهم مثلاً من يرى أن البرد لا يفطر الصائم بأكله!»[٣].

فمع هذه الكلمات لا يبقى أدنى شك في عدم إرادة الصحابة من الحديث، ومع بطلان إرادة المسلمين أو إرادة الصحابة، يتعيّن إرادة أهل البيت.

٢ـ إنّ المتبادر من الحديث هو إرادة أهل البيت، خصوصاً مع ضمّه إلى غيره، فإنّ تفسير الحديث لابدّ أنّ يكون بالنظر إلى الأحاديث الأخرى المشابهة له، وقد صرّحت الأحاديث المروية عن بقيّة الصحابة بأنّ التشبيه كان بين أهل البيت وسفينة نوح، بل كذلك في المروي عنه عليه السلام، كما في ذخائر العقبى، حيث جاء فيه: «وعن عليٍّ رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من

(١) الأندلسي، ابن حزم، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام: ج٦ ص٨١١.

(٢) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى: ج١٢ ص٤٩٢.

(٣) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ج١ ص١٤٩.

ركبها نجا ومن تعلق بها فاز ومن تخلف عنها زج في النار" أخرجه ابن السري»[١].

فعند الشكّ في تحديد المراد من حديث الإمام عليٍّ عليه السلام، نرجع إلى بقيّة الأحاديث في تفسيره.

٣ـ إنّ خطبة الإمام عليٍّ عليه السلام خطبة معروفة مشهورة، خطبها في الرحبة، وكانت تدور حول نفسه وحول أهل البيت، وقد رويت بطرق عدّة، وقد اقتصر ابن أبي شيبة على مقطع من الحديث فقط، واقتصر غيره على مقاطع أُخرى، فمثلاً رواية ابن مردويه، كانت صريحة في ذكر أهل البيت، حيث جاء فيها عن عبّاد بن عبد الله، قال: «بينا أنّا عند عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه في الرحبة، إذ أتاه رجل فسأله عن هذه الآية: ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ ﴾[٢] فقال: ما من رجل من قريش جرت عليه المواسي إلا قد نزلت فيه طائفة من القرآن، والله والله لأن يكونوا يعلموا ما سبق لنا أهل البيت على لسان النبيّ الأُمّي صلّى الله عليه وسلّم أحبّ إليّ من أن يكون لي ملء هذه الرحبة ذهباً وفضة، والله إنّ مثلنا في هذه الأُمّة كمثل سفينة نوح في قوم نوح وإنّ مثلنا في هذه الأُمّة كمثل باب حطّة في بني إسرائيل»[٣].

وأخرج ابن المغازلي بسنده عن عبّاد أيضاً، قال: «سمعت عليّاً يقول: ما نزلت آية في كتاب اللّه جلّ وعزّ إلا وقد علمت متى نزلت وفيم أنزلت وما من قريش رجل إلا قد نزلت فيه آية من كتاب اللّه تسوقه إلى جنّة أو نار، فقام إليه رجل فقال: يا أمير المؤمنين فما نزلت فيك؟

فقال: لو لا أنّك سألتني على رؤوس الملأ ما حدّثتك، أمّا تقرأ: ﴿ أَفَمَنْ

---

(١) الطبري، أحمد بن عبد الله، ذخائر العقبى: ص٢٠.

(٢) هود: ١٧.

(٣) المتقي الهندي، علي بن حسام الدين، كنز العمّال: ج٢ ص٤٣٥.

كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ ﴾ ، رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله على بيّنة من ربّه، وأنا الشّاهد منه أتلوه وأتبعه، واللّه لأن تعلمون ما خصّنا اللّه عزّ وجلّ به أهل البيت أحبّ إليّ ممّا على الأرض من ذهبة حمراء أو فضّة بيضاء»[١].

فهذه الرواية تنصّ على أنّ كلام الإمام عليٍّ كان في أهل البيت، لكن الخبر فيها غير مكتمل ولم تتعرّض لذكر سفينة نوح.

وفي شرح النهج: «وروى محمّد بن إسماعيل بن عمرو البجلي، قال: أخبرنا عمرو بن موسى الوجيهي، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث، قال: قال عليٌّ عليه السلام على المنبر: ما أحد جرت عليه المواسي إلا وقد أنزل الله فيه قرآناً. فقام إليه رجل من مبغضيه فقال له: فما أنزل الله تعالى فيك؟ فقام الناس إليه يضربونه، فقال: دعوه، أتقرأ سورة هود؟ قال: نعم، قال: فقرأ عليه السلام: ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ ﴾ ثمّ قال: الذي كان على بينة من ربّه محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، والشاهد الذي يتلوه أنا»[٢].

وهذه الرواية اقتصرت على موضع تفسير الآية ولم تذكر باقي الخطبة.

والغرض أنّ الخطبة لم تكن بصدد تعريف الأُمّة بمنزلة الصحابة أو بمنزلة المسلمين، بل كانت تتحدث عنه وعن أهل البيت عليهم السلام.

٤ـ إنّ حديث السفينة المروي عن بقية الصحابة هو حديث حسن أو صحيح بطرقه، وذلك غير متوقف على حديث عليٍّ عليه السلام، فحتّى لو سلّمنا جدلاً بصحّة الإشكال المتقدّم، فهو يسقط طريق عليٍّ من الحسابات لا غير، ولا يؤدي ذلك إلى الطعن بصحة أو حسن الحديث.

---

(١) ابن المغازلي، علي بن محمّد، مناقب أمير المؤمنين: ص٢٣٦.

(٢) ابن أبي الحديد المعتزلي، عبد الحميد بن هبة الله، شرح نهج البلاغة: ج٢ ص٢٨٧.

الشبهة الثانية: النجاة تتوقف على سفينة سالمة وكواكب يُهتدى بها وهم الصحابة

قال الفخر الرازي: «وقلّ أصحابنا أهل السنّة والجماعة الذين جمعوا بين حبّ العترة والصحابة، وسمعت بعض المذكرين قال: إنّه صلّى الله عليه وسلّم قال: (مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركب فيها نجا) وقال صلّى الله عليه وسلّم: (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) ونحن الآن في بحر التكليف وتضربنا أمواج الشبهات والشهوات وراكب البحر يحتاج إلى أمرين أحدهما: السفينة الخالية عن العيوب والثقب والثاني: الكواكب الظاهرة الطالعة النيرة، فإذا ركب تلك السفينة ووقع نظره على تلك الكواكب الظاهرة كان رجاء السلامة غالباً، فكذلك ركب أصحابنا أهل السنة سفينة حب آل محمّد ووضعوا أبصارهم على نجوم الصحابة فرجوا من الله تعالى أنْ يفوزوا بالسلامة والسعادة في الدنيا والآخرة»[1].

وخلاصة ما يريد قوله الرازي هنا أنّ السفينة وحدها لا تحقق النجاة، بل لا بدّ أنْ تهتدي بالنجوم والكواكب، والنجوم هم الصحابة، فالنجاة تتحقق بحبّ آل محمّد واتّباع الصحابة.

الجواب

وللإجابة عن ذلك نقول:

١ـ إنّ التشبيه النبوي كان بين أهل البيت وسفينة خاصّة وهي سفينة نوح ولم يكن بين أهل البيت ومطلق السفينة، والتي تحتاج إلى النجوم هي مطلق السفينة لا سفينة نوح؛ لأنّ النجاة بها هو بأمر الله سبحانه وتعالى، فهي ليست كأي سفينة تحتاج إلى النجوم والكواكب ليقودها الربان نحو برّ الأمان، بل هي سفينة خاصّة جعل الله النجاة لمن ركبها

(١) الرازي، فخر الدين، محمّد بن عمر، التفسير الكبير: ج٢٧ ص١٦٧.

وتوعد من تخلف عنها بالغرق والهلاك، ولذا فإنّ العذاب والغرق شمل حتّى ابن نوح الذي ظنّ أنّ الجبل سيعصمه من عذاب الله ورفض الركوب في تلك السفينة قائلاً: ﴿ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ ﴾ فقال له أبيه: ﴿ لاعَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ﴾[1]. فالمسألة كانت ضمن مخطط إلهي إعجازي ولا دخل للنجوم والكواكب في وصول السفينة إلى بر الأمان، فهذه السفينة الخاصة التي نجا الراكبون بها بأمر الله سبحانه هي التي شُبّه أهل البيت بها، فالنجاة تنحصر وتتحقق بمن يتمسك بهم ويركب سفينتهم ويغترف من معين نبعهم.

٢ـ إنّ حديث السفينة دلّ كما تقدّم على وجوب التمسّك بأهل البيت، ولم يقتصر على حبّهم كما أراد الرازي قوله، فالحديث لم يتعرض للحبّ أساساً، بل كان منصباً على بيان لزوم اتباعهم واقتفاء طريقتهم، نعم من لوازم وجوب اتّباعهم والأخذ عنهم هو وجوب حبهم وتعظيمهم، فكلام الرازي فيه محاولة لصرف معنى الحديث عن ظاهره؛ ليتسنى له الخروج من مأزق هذا الحديث، ويتمكن من القول بأنّ أهل السنّة هم الفرقة الناجية، باعتبارهم جمعوا بين حبّ أهل البيت واتّباع الصحابة، وسيأتي تفصيل ما يتعلّق بمسألة حبّ أهل البيت في الشبهة التالية.

بيد أنّه لو تنزلنا وقلنا بدلالة الحديث على وجوب حبّ أهل البيت فقط وليس فيه دلالات أخرى، فيكون ضمن الأدلة الكثيرة على وجوب محبة أهل البيت والتي تعتبر ضرورة إسلامية اتّفق على وجوبها الفريقان، فإنّ ذلك لن ينجي الكثير ممّن يتظاهرون بالانتماء إلى مذهب أهل السنّة، إذ لا يمكن اجتماع حبّ أهل البيت وحبّ أعدائهم وقاتليهم ومبغضيهم في قلب رجل واحد، ولذا فإنّ الفخر الرازي أنصف القول حينما اعترف في كلامه وقال: «وقل أصحابنا أهل السنة والجماعة الذين جمعوا بين حبّ

(١) هود: ٤٣.

العترة والصحابة...» فإنّ مسألة حبّ أهل البيت ليست إلا حبراً على ورق عند الكثير، ولذا نرى العالم الأشعري المعاصر السيد حسن السقاف يقول: «وقد نصّ على محبّة العترة جمهور أهل السنّة والجماعة، لكنّها بقيت مسألة نظرية لم يطبقها كثيرون فهي مفقودة حقيقة في أرض الواقع وهذا مما يؤسف له جد الأسف...»[١]

بل إنّ الكلام يجرنا إلى البحث عن حال الكثير من الصحابة والتابعين الذين كانوا يبغضون عليّاً عليه السلام، فقد قال ابن تيمية: «فانّ كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبّونه ويقاتلونه»[٢]. ولم نفهم حقيقةً كيف يجب حبّ أهل البيت وكذلك يجب حب واتباع الصحابة جميعاً مع أنّ الكثير منهم يبغضون عليّاً ويسبونه ويقاتلونه!!

٣ـ إنّ الحديث الذي أراد الاستدلال به على أنّ الصحابة هم النجوم هو حديث موضوع لا نصيب له من الصحّة بتصريح علماء أهل السنّة.

قال ابن حزم معلّقاً على سند الحديث: «أبو سفيان ضعيف، والحارث بن غصين هذا هو أبو وهب الثقفي، وسلام بن سليمان يروي الأحاديث الموضوعة، وهذا منها بلا شك، فهذه رواية ساقطة...». ثمّ تناول طرقاً أخرى وناقشها وقال: «فقد ظهر أنّ هذه الرواية لا تثبت أصلاً، بلا شكّ أنّها مكذوبة»[٣].

وقال ابن حجر: «(حديث أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم)، عبد بن حميد في مسنده من طريق حمزة النصيبي عن نافع عن بن عمر وحمزة ضعيف جداً، ورواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق جميل بن زيد عن مالك عن جعفر بن محمّد عن أبيه عن جابر وجميل لا يعرف ولا أصل له في حديث مالك ولا من فوقه، وذكره

---

(١) السقاف، حسن بن علي، صحيح شرح العقيدة الطحاوية: ص٦٥٦.

(٢) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، منهاج السنة: ج٧ ص١٣٧ـ ١٣٨.

(٣) الأندلسي، ابن حزم، علي بن أحمد الإحكام في أصول الأحكام: ج٦ ص٢٤٤.

البزار من رواية عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن عمر وعبد الرحيم كذاب ومن حديث أنس أيضاً وإسناده واهٍ، ورواه القضاعي في مسند الشهاب له من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وفي إسناده جعفر بن عبد الواحد الهاشمي وهو كذاب، ورواه أبو ذر الهروي في كتاب السنة من حديث مندل عن جويبر عن الضحاك بن مزاحم منقطعاً وهو في غاية الضعف، قال أبو بكر البزار: هذا الكلام لم يصح عن النبي صلّى الله عليه وسلّم وقال ابن حزم: هذا خبر مكذوب موضوع باطل»[١].

وقال الشيخ الألباني: «موضوع»[٢].

٤ـ إنّ الحديث ممتنع التطبيق خارجاً؛ لأنّ الصحابة كفّر بعضهم بعضاً وقاتل بعضهم بعضاً وفسّق بعضهم بعضاً، واختلفوا في مسائل كثيرة جداً، ولم يكونوا كلّهم أهل علم وأهل فتيا، وقد تقدّم بنا قبل قليل ذكر العديد من كلمات العلماء الدالة على ذلك، ونضيف هنا ما ذكره التفتازاني حول الصحابة، قال: «إنّ ما وقع بين الصحابة من المحاربات والمشاجرات على الوجه المسطور في كتب التواريخ والمذكور على ألسنة الثقات يدل بظاهره على أنّ بعضهم قد حاد عن طريق الحق وبلغ حدّ الظلم والفسق، وكان الباعث له الحقد والعناد والحسد واللداد وطلب الملك والرياسة والميل إلى اللذات والشهوات، إذ ليس كلّ صحابي معصوماً ولا كلّ من لقي النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بالخير موسوماً..»[٣].

فكيف يكون المتّبع لأيٍّ منهم مهتدياً وناجياً مع ما هم عليه من الاختلاف الشديد! فبمن تتحقق النجاة وبقول أو فعل أيّهم تحصل الهداية!

---

(١) العسقلاني، أحمد بن حجر، تلخيص الحبير: ج٤ ص١٩٠ـ ١٩١.

(٢) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ج١ ص١٤٤.

(٣) التفتازاني، سعد الدين، مسعود بن عمر، شرح المقاصد: ج٢ ص٣٠٦.

الشبهة الثالثة: أنّ الحديث يدلّ على حبّ أهل البيت دون التمسّك بهم

وهذا هو ظاهر كلمات الفخر الرازي المتقدّمة، وكذلك يظهر من كلمات الدهلوي حيث قال: «وأهل السنّة هم المتمسكون بحبل وداد أهل البيت»، وإن كانت كلمات الدهلوي متناقضة فتارة يصرّح بأنّ الفلاح والهداية منوطان بمحبتهم ومربوطان باتباعهم، وتارة يقصرها على مودتهم[(١)].

الجواب

١ـ لا شكّ في أنّ حبّ أهل البيت عليهم السلام ضرورة إسلامية، ولم يختلف الفريقان في ذلك، لكن الكلام يقع في تحديد المراد من التشبيه بين أهل البيت وسفينة نوح، وكذلك في تحديد معنى وحقيقة حب ومودة أهل البيت.

فهل المراد بالحبّ هو محض الادعاء بحيث ينسجم ويتلاءم مع حبّ أعدائهم وترك تعاليمهم وعدم الاقتداء بهم؟ أم أنّ الحب يساوق ويلازم بغض أعدائهم، ويقتضي وجوب اتباعهم والانقياد لتعليماتهم. فإنْ قلنا بالأول فلا شكّ في كونه غير منج، فإنّ النجاة تتحقق بعد الإيمان بأداء التكاليف من الإتيان بالواجبات وترك المحرمات، والحب هنا هو أحد الفروض لا غير، فكيف نتصور أنّ امتثال هذا الفرض لوحده موجب للنجاة من الهلاك وموجب للفوز بالجنان، فإنّ الحديث صريح في نجاة راكب السفينة وهلاك وغرق المتخلف عنها، فإذا كان ركوب السفينة هو حبّ أهل البيت بالمعنى المشار إليه فقط، لزم نجاة العاصين والمذنبين والمنحرفين بمجرد ادعائهم حبّ أهل البيت من دون عمل ولا طاعة ولا تقوى، ولا يلتزم أحد بذلك.

وإنْ كان مرادهم بالحب بالمعنى الثاني، أي الملازم لطاعتهم والسير وفق منهجهم،

---

(١) الدهلوي، عبد العزيز غلام حكيم، مختصر التحفة الاثني عشرية: ص١٩٤.

وبغض أعدائهم، تعيّن المراد حينئذٍ وصحّ ما تقوله الشيعة في دلالات الحديث الشريف، فإنّ اتّباع أهل البيت إنّما هو اتّباع للقرآن والسنّة، والنجاة بالتمسك بهما واضحة وبيّنة.

إذن فتفسير الحديث بالحب والمودة ليس له أي معنى إلا بإرجاعه إلى وجوب التمسّك بهم عليهم السلام.

هذا، على أنّ ألفاظ الحديث جليّة في أنّه لا يدلّ على الحب إلا بالدلالة الالتزامية، فالتشبيه صريح في نجاة المتمسك بهم والمنتهل من معينهم، فإنّ ركوب سفينتهم يعني الاقتداء بهم واقتفاء آثارهم، ولذا عرفنا فيما سبق إقرار عدّة من العلماء بذلك، بل حتّى الدهلوي أقرّ به، ثم حاول التمويه في بيان الدلالة وقصرها على إرادة الحب، وسيأتي ذكر نص كلامه في الشبهة الآتية.

الشبهة الرابعة: أنّ المتمسّك بأهل البيت هم أهل السنّة

ذكر ذلك الدهلوي، فقال: «وكذلك لا يدل حديث: (مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق) إلا أنّ الفلاح والهداية منوطان بمحبتهم ومربوطان باتباعهم، والتخلف عن محبتهم واتباعهم موجب الهلاك. وهذا المعنى بفضل الله تعالى مختص بأهل السنة، لأنهم هم المتمسكون بحبل وداد جميع أهل البيت، كالإيمان بكتاب الله كله لا يتركون حرفاً منه، وبالأنبياء أجمعين بحيث لا يفرقون بين أحد من رسله وأنبيائه، ولا يخصّون بعضهم بالمحبة دون بعض؛ لأنّ الإيمان ببعض الكتاب بحكم: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾، وببعض الأنبياء بدليل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [1] الآية، كفر غليظ، بخلاف الشيعة لأنّهم ما من فرقة منهم إلا وهي

(١) النساء: ١٥٠.

لا تحبّ جميع أهل البيت، بل يحبّون طائفة ويبغضون أخرى»[١].

الجواب

من الواضح أنّ الدهلوي تناقض في كلامه السابق تناقضاً فاحشاً مكشوفاً، فقد اعترف في أوّل كلامه بأنّ الحديث يدل على أنّ الفلاح والهداية منوطان بمحبتهم ومربوطان باتباعهم، والتخلف عن محبتهم واتباعهم موجب الهلاك، فهو يصرّح بوجوب اتّباع أهل البيت، لأنّ عدمه يوجب الهلاك، لكنه يخصّ كلامه لاحقاً بالحب فقط، في محاولة لتشويش الأذهان ليس إلا.

وكيفما كان! فإنْ كان مراد الدهلوي أنّ الحديث يدل على وجوب الحبّ ليس إلا، وأنّ هذا المعنى متحقق عند أهل السنّة دون غيرهم، فما أصاب؛ لأسباب عدّة، منها:

١ـ إنّ الحديث يدلّ على وجوب الاتّباع، لا مجرد الحب، فإنّ الحبّ لوحده غير كافٍ في تحقق النجاة، كما مرت الإشارة إليه سابقاً.

٢ـ إنّ الحب غير متحقق عند أهل السنّة، كما صرّح بذلك الفخر الرازي والسيد السقاف.

٣ـ سيأتي أنّ المراد من أهل البيت هو اصطلاح خاص، وليس كلّ من ينتمي نسباً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فهم مجموعة معيّنة محدّدة سيأتي بيانهم في آخر محاور هذا البحث، وهذه المجموعة تحظى بحبّ الشيعة الإمامية بلا كلام.

أمّا إذا قلنا إنّ الحديث يدلّ على وجوب اتّباع أهل البيت، كما هو واضح، وكما اعترف به الدهلوي وغيره، وأنّ مراد الدهلوي أنّ أهل السنّة هم الذين يتّبعون أهل البيت، فهذا ما لا يخفى بطلانه على أحد من المسلمين، فالحوار والصراع قائم منذ وفاة

(١) الدهلوي، عبد العزيز غلام حكيم، مختصر التحفة الاثني عشرية: ص١٩٤.

الرسول وإلى اليوم حول وجوب اتّباع أهل البيت عليهم السلام من عدمه، فدعوى الدهلوي هذه توجب الإقرار بما يقوله الشيعة، ويتحول الحوار في مصداق الطائفة المتّبعة لأهل البيت عليهم السلام، لا في أصل وجوب اتّباعهم.

وكلّ القرائن والدلائل تشهد بأنّ أهل السنّة أعرضوا عن فكر أهل البيت، ولم يأخذوا به، فها هو قاضي القضاة ابن خلدون المالكي صاحب كتاب التاريخ المعروف بـ"تاريخ ابن خلدون" يتهجم على هذا المذهب المحمّدي الأصيل ويصفه بالشذوذ فيقول في تاريخه: «وشذّ أهل البيت بمذاهب ابتدعوها وفقهٍ انفردوا به...»[١].

فما أمر به الرسول يكون شذوذاً عند ابن خلدون؟!!

وما ورثه عليٌّ من النبي يكون بدعة؟!!

فهل الدهلوي يقصد أنّ أهل السنّة يتّبعون مذهباً شاذاً ومبتدعاً بنظرهم!

وفي المضمار نفسه تجد ابن تيمية يجهد نفسه في سبيل إثبات أنّ الأئمة الأربعة، وسائر فقهاء أهل السنة لم يأخذوا من عليٍّ عليه السلام، ولا من أولاده الطاهرين، فيقول: «فليس في الأئمة الأربعة ـ ولا غيرهم من أئمة الفقهاء ـ من يرجع إليه [إلى عليٍّ] في فقهه؛ أما مالك، فإنّ علمه عن أهل المدينة، وأهل المدينة لا يكادون يأخذون بقول عليٍّ، بل أخذوا فقههم عن الفقهاء السبعة، عن زيد، وعمر، وابن عمر ونحوهم، أما الشافعي، فإنّه تفقه أولاً على المكيين أصحاب ابن جريج كسعيد بن سالم القدّاح، ومسلم بن خالد الزنجي، وابن جريج أخذ ذلك عن أصحاب ابن عباس، كعطاء وغيره، وابن عباس كان مجتهداً مستقلاً، وكان إذا أفتى بقول الصحابة أفتى بقول أبي بكر وعمر، لا بقول عليٍّ، وكان ينكر على عليٍّ أشياء.

(١) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمّد، تاريخ ابن خلدون: ج١ ص٤٤٦.

ثمّ إنّ الشافعي أخذ عن مالك، ثم كتب كُتب أهل العراق، وأخذ مذاهب أهل الحديث، واختار لنفسه.

وأما أبو حنيفة، فشيخه الذي اختص به حمّاد بن أبي سليمان وحمّاد عن إبراهيم، وإبراهيم عن علقمة، وعلقمة عن ابن مسعود، وقد أخذ أبو حنيفة عن عطاء وغيره.

وأما الإمام أحمد فكان على مذهب أهل الحديث، أخذ عن ابن عيينة، وابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس وابن عمر، وأخذ عن هشام بن بشير وهشام عن أصحاب الحسن وإبراهيم النخعي وأخذ عن عبد الرحمان بن مهدي ووكيع بن الجراح وأمثالهما، وجالس الشافعي، وأخذ عن أبي يوسف واختار لنفسه قولاً، وكذلك إسحاق بن راهويه وأبو عبيد ونحوهم، والأوزاعي والليث أكثر فقههما عن أهل المدينة وأمثالهم لا عن الكوفيين».

وأضاف بعد أسطر قليلة: «فهذا موطأ مالك ليس فيه عنه ولا عن أحد أولاده إلا قليل جداً، وجمهور ما فيه عن غيرهم، فيه عن جعفر تسعة أحاديث، ولم يرو مالك عن أحد من ذريته إلا عن جعفر، وكذلك الأحاديث التي في الصحاح والسنن والمسانيد منها قليل عن ولده وجمهور ما فيها عن غيرهم»(١).

هكذا أنهك (شيخ الإسلام) نفسه في إثبات أنّ أهل السنّة لم يأخذوا من أئمة أهل البيت، بل لم يرووا عنهم إلا القليل النادر! وغفل ابن تيمية عن أنّ ذاك لا يُعدّ منقصة على أهل البيت، بل هو منقصة عظيمة على أولئك الفقهاء الذين خلّفوا وصية رسول الله وراء ظهورهم.

إذن، فعلماء أهل السنّة لم يتمسكوا بأهلِ البيت عليهم السلام، ولم يضموا بين دفات كتبهم إلا النزر اليسير من تراثهم!!

---

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، منهاج السنة: ج٧ ص٥٢٩ـ ٥٣٠.

بل إنّ الإمام البخاري احتج في كتبه بالخوارج والنواصب المبغضين لعليٍّ بن أبي طالب؛ أمثال عمران بن حطان السدوسي، الذي كان من رؤوس الخوارج[١]، وأمثال حريز بن عثمان الرحبي الناصبي المشهور[٢] الذي كان يلعن عليٍّ بن أبي طالب بالغداة سبعين مرة وبالعشي سبعين مرة، كما نقل ذلك ابن حبان[٣].

وهكذا فالبخاري يروي عن الكثير من أمثال هؤلاء، لكنه أبى أنْ يُخرّج عن الإمام الصادق في صحيحه[٤]!

فمسألة أنّ أهل السنّة لم يتمسّكوا بأهل البيت ولم ينتهلوا من معينهم هي من أوضح الواضحات، نعم هم يتشبثون كثيراً بدعوى حبّهم ووجوب إكرامهم ومودتهم، وهذه ضرورة إسلامية متّفق عليها بين الفريقين، لكن وجوب محبّتهم شيء، ووجوب اتّباعهم شيء آخر.

الشبهة الخامسة: الحديث يدل على بطلان العقيدة الاثني عشرية

وتقرير ذلك، كما ادّعى، الدهلوي بأنّ بعض الشيعة يقول بكفاية التمسّك بزاوية من زوايا السفينة، وكذلك بالدوران بالسفينة بأن لا يجلس في مكان واحد، ويترتب على ذلك بأنّ التمسك ببعض أهل البيت فقط يوجب النجاة.

وأجاب الدهلوي على هذا التقرير المزعوم بأنّ لازمه نجاة جميع فرق الشيعة

---

(١) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٤ ص٢١٤.

(٢) الناصبي هو المبغض والمعادي لعليٍّ، وأهل البيت عليهم السلام وهو منافق بنص قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتفق على صحته بين الشيعة والسنة وهو: «يا علي لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق» ، مسلم ابن الحجاج، صحيح مسلم: ج١ ص٦١.

(٣) انظر: التميمي البستي، محمّد بن حبان، كتاب المجروحين: ج١ ص٢٦٨.

(٤) انظر: الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٦ ص٢٦٩.

كالزيدية والإسماعيلية والأفطحية وغيرها، لأنّهم آخذون زاوية من زوايا السفينة، واتخذوا فيها مكانهم، والزاوية كافية للنجاة من الغرق، ولازم ذلك بطلان المذهب الاثني عشري وضرورة التسليم بنجاة كلّ الفرق الشيعية، وحيث إنّ بين هذه المذاهب كثيراً من التضاد والتناقض، والحكم بصحة كلا المتناقضين في غير الاجتهاديات هو قول باجتماع النقيضين وهو بديهي الاستحالة.

وأجاب أيضاً بأنّ التمكّن من زاوية من زوايا السفينة إنّما ينجي من الغرق لو لم يخرق في زاوية أخرى منها، وما من فرقة من فرق الشيعة متمكنين من زاوية منها إلا وإنّهم يخرقون في زواية أخرى منها[1]!

الجواب

لم نقف على عالم شيعي قال بهذا القول، بل الظاهر أنّه من تقرير الدهلوي نفسه، ثم قام بردّه ليوهم القارئ ببطلان الاستدلال بهذا الحديث.

ونقول هنا: إنّ التمسّك بزاوية من السفينة وكذا الانتقال في داخلها من مكان إلى آخر هو منج بلا إشكال، لكن شريطة أن يكون ضمن السفينة، أي أنّ زاوية السفينة المنجية هي تلك الزاوية الممثلة جزءاً من السفينة الكاملة، لا الزواية المنفصلة عن السفينة، فإنّ التمسّك بزاوية منفصلة عن السفينة سوف يُغرق بلا كلام.

والغرض أنّ التمسّك بأحد أهل البيت بما هو ضمن منظومة أهل البيت هو المنجي من الغرق والهلاك، ولم يقل أحد بأنّ التمسّك بأحد أهل البيت عليهم السلام ثمّ الإيمان بمن ليس منهم كإسماعيل أو عبد الله الأفطح أو غيرهما سيكون منجياً أيضاً.

ومنه يتبيّن أنّ النجاة تتحقّق بالتمسك بأهل البيت بما هم منظومة متكاملة، كما

(١) الدهلوي، عبد العزيز غلام حكيم، مختصر التحفة الاثني عشرية: ص١٩٤ـ ١٩٥.

أنّ النجاة تتحقق بالركوب بالسفينة بما هي سفينة متكاملة غير منفصلة الأجزاء.

وحينئذ يسقط كلام الدهلوي من رأس، فلا نجاة لكل فرقة، ولا يوجد اجتماع للنقيضين، ولا توجد عند الإمامية سفينة مخروقة من بعض الأماكن.

على أنّ كلام الدهلوي عن مسألة التناقض يثير الدهشة، فالتناقضات التي يؤمن بها الدهلوي وقومه كثيرة جدّاً لا مجال لبيانها وتفصيلها هنا، لكن فقط نكتفي بمثال على ذلك، وهو ما جرى في معركة صفّين من قتال بين عليٍّ وأصحابه من جهة، ومعاوية وتابعيه من جهة أخرى، أفلم يشعر الدهلوي بالتناقض حين يرى أنّ عليّاً وأصحابه عدول، وكذلك معاوية وأصحابه عدول، مع أنّ أحدهما خليفة زمانه، والآخر باغ بنصّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فكيف استطاع الدهلوي أن يساوي بين القاتل والمقتول، وبين الداعي إلى النار والداعي إلى الجنّة؟

أفلم يقرأ الدهلوي قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية، عمار يدعوهم إلى الله [وفي لفظ إلى الجنة] ويدعونه إلى النار»[(١)].

ألم يقرأ قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنّ قاتل عمّار وسالبه في النار[(٢)]؟ مع أنّ الذي قتله صحابي آخر يدعى (أبو الغادية الجهني)[(٣)].فكيف استطاع الدهلوي وممّن يسير على هواه أنْ يرى عدالة من صرّح النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدخوله النار!!

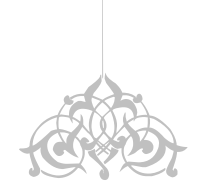
ولو أردنا فتح هذا الباب لما انتهينا إلا بسيل من التناقضات التي لم تجد إجابة شافية إلى اليوم.

---

(١) البخاري، محمّد بن إسماعيل: صحيح البخاري: ج١ ص١١٥، ج٣ ص٢٠٧.

(٢) انظر: ابن سعد، محمّد، الطبقات الكبرى: ج٣ ص٢٦١. والشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٤ ص١٩٨. والطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط: ج٩ ص١٠٣. والحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين: ج٣ ص٣٨٧. والخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج٢ ص٤١١.

(٣) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، الإصابة: ج٧ ص٢٥٨ـ ٢٥٩.



المبحث الثالث: الشواهد الدلالية على الحديث من القرآن والسنّة

إنّ استعراض جميع الشواهد المتوافقة مع حديث السفينة في الدلالات، يوجب التطويل الكثير ويخرج عن غرض الكتاب، فإنّ الكتاب مختصٌّ بحديث السفينة كما هو واضح، لذا ارتأينا أنْ نشير إلى بعض الأدلة والشواهد التي تصبّ في معنى الحديث، وسنقتصر على التطرّق بإيجاز إلى آية التطهير، وحديث الثقلين وحديث الأمان وحديث الاثني عشر خليفة.

أولاً: آية التطهير

وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾[1].

يرى الشيعة الإمامية أنّ الآية الشريفة تدلّ على عصمة أهل البيت عليهم السلام، ذلك بتقريب أنّ الله حصر الإرادة هنا بإذهاب الرجس عن أهل البيت عليهم السلام، لورود أداة الحصر في الآية وهي (إنّما) وحيث إنّ الإرادة في الآية إمّا أنْ تكون تشريعية أو تكوينية، والإرادة التشريعية كما هو معلوم غير مختصة بأحد، فكلّ مكلّف

---

(١) الأحزاب: ٣٣.

يريد الله منه أنْ ينتهي عن المحرمات وأن يؤدي الواجبات، فهذه الإرادة تسمّى تشريعية، وهذا غير مراد من الآية جزماً، لعدم اختصاص هذه الإرادة بفرد دون فرد، بل شاملة لكل المكلّفين، فدلّ الحصر المستفاد في الآية من أداة (إنّما) على أنّ الإرادة هنا هي إرادة تكوينية، والمراد من الإرادة التكوينية هي التي لا تتخلف، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّما أَمْرُهُ إِذا أَرادَ شَيْئاً أَنْ يَقولَ لَهُ كُنْ فَيَكونُ ﴾[١].

وإذا كانت إرادة إذهاب الرجس عن أهل البيت عليهم السلام هي إرادة تكوينية، فهي جزمية التحقق، فتكون النتيجة أنّ الله سبحانه وتعالى قد أخبر في هذه الآية عن إذهاب الرجس عن أهل البيت وتطهيرهم منه، وإذا ما عرفنا أنّ الرجس في لغة العرب هو (القذر) فيشمل كل أنواع القذارات المعنوية منها والمادية، فيكون شاملاً للذنب أيضاً، قال الفيروز آبادي: (الرجس بالكسر: القذر، ويحرك ويفتح بالراء وتكسر الجيم، والمأثم وكلّ ما استقذر من العمل، والعمل المؤدّي إلى العذاب، والشك والعقاب والغضب...»[٢].

وقال الألوسي في روح المعاني: «والرجس في الأصل الشيء القذر... وقيل: إنّ الرجس يقع على الإثم وعلى العذاب وعلى النجاسة وعلى النقائص، والمراد به هنا ما يعمّ كلّ ذلك»[٣].

وقال الرازي: «﴿ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ﴾ أي يزيل عنكم الذنوب»[٤].

وقال الطبري: «إنّما يريد الله ليذهب عنكم السوء والفحشاء يا أهل بيت محمّد،

---

(١) يس: ٨٢.

(٢) الفيروز آبادي، محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط: ج٢ ص٢١٩.

(٣) الآلوسي، محمود بن عبد الله، روح المعاني: ج٢٢ ص١٢.

(٤) الرازي، فخر الدين، محمّد بن عمر، التفسير الكبير: ج٢٩ ص٢٠٩.

ويطهركم من الدنس الذي يكون في أهل معاصي الله تطهيراً».

ثمّ قال: «وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل»[١].

فالآية حينئذٍ تفيد عصمة أهل البيت عليهم السلام، وأنّ الله تعالى أذهب عنهم الذنوب وطهّرهم من كلّ أنواع المعاصي والآثام.

فإنّ الرجس يشمل الذنب والإثم، فيكون إذهاب الرجس عن أهل البيت شاملاً للذنب والإثم، وعدم الذنب معناه العصمة، أي أنّ أهل البيت إذا كانوا مطهّرين من كلّ الأرجاس، ومطهّرين منها، فبلا شكّ أنّهم عليهم السلام معصومون، والمعصوم هو الأولى والأحقّ بأنْ يتولّى منصب الإمامة وخلافة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم من غيره، والتمسّك به والسير وفق طريقته موجب للنجاة، والتخلف عنه موجب للهلاك.

وأمّا ما يتعلّق بتحقيق المراد من أهل البيت عليهم السلام فسيأتي في المبحث الرابع إنْ شاء الله.

ثانياً: حديث الثقلين

من الأحاديث المشهورة المعروفة الواردة في حق أهل البيت هو حديث الثقلين، وهو حديث متفق على صحته بين الفريقين، وله طرق عدة عند أهل السنة، وصحّح الحديث كبار علمائهم.

وحيث إنّ الحديث متفاوت في بعض ألفاظه؛ لذا سنذكر أكثر من صيغة له، ثم ننتقل للبحث عن دلالاته ومعطياته.

---

(١) الطبري، محمّد بن جرير، جامع البيان: ج٢٢ ص٨.

أ. صيغ حديث الثقلين

الصيغة الأولى: ما أخرجه مسلم بسنده إلى زيد بن أرقم قال: «قام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يوماً فينا خطيباً بماءٍ يدعى خمّاً بين مكّة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر. ثمّ قال: (أمّا بعد، ألا أيها الناس فإنّما أنا بشر يوشك أنْ يأتي رسول ربي فأُجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به) فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه، ثم قال: (وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي)...»[1].

الصيغة الثانية: أخرج الترمذي بسنده إلى أبي سعيد الخدري وزيد بن أرقم، قالا: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنّي تارك فيكم ما إنْ تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[2].

وصحّحه الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير[3].

وكذلك السيد حسن السقاف في صحيح شرح العقيدة الطحاوية[4].

الصيغة الثالثة: أخرج أحمد بسنده إلى زيد بن ثابت قال: «قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: إنّي تارك فيكم خليفتين: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض أو ما بين السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

---

(١) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج٧ ص١٢٣.

(٢) الترمذي، محمّد بن عيسى، سنن الترمذي: ج٥ ص٣٢٩.

(٣) الألباني، محمّد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير: ج١ ص٤٨٢.

(٤) السقاف، حسن بن علي، صحيح شرح العقيدة الطحاوية: ص٦٥٤.

قال حمزة أحمد الزين في تحقيقه على "المسند": «إسناده حسن»[١].

وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" وقال عنه: «رواه أحمد وإسناده جيد»[٢].

وقال عنه الشيخ الألباني: «صحيح»[٣].

وأخرجه الطبراني بلفظ: «إنّي تركتُ فيكم خليفتين كتاب الله وأهل بيتي وأنّهما لم يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»[٤].

وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" وقال: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات»[٥].

الصيغة الرابعة: أخرج النسائي بسنده إلى أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم قال: «لمّا رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حجة الوداع ونزل غدير خم أمر بدوحات[٦] فقممن[٧] ثم قال: كأنّي قد دُعيت فأجبت إنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله وعترتي أهل بيتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما فإنّهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض، ثم قال: إنّ الله مولاي وأنا ولي كل مؤمن ثم أخذ بيد عليٍّ فقال: من كنت وليّه فهذا وليّه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه. فقلت لزيد[٨]: سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: ما كان في الدوحات أحد

---

(١) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بتحقيق حمزة أحمد الزين: ج١٦ ص٢٨.

(٢) الهيثمي، نور الدين، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٦٢.

(٣) الألباني، محمّد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير: ج١ ص٤٨٢.

(٤) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج٥ ص١٥٣.

(٥) الهيثمي، نور الدين، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد: ج١ ص١٧٠.

(٦) الدوحات: جمع دوحة وهي الشجرة العظيمة.

(٧) قممن: كنِسْنَ.

(٨) القائل: هو أبو الطفيل.

إلا رآه بعينيه وسمعه بأذنيه»[١].

وقد أخرج هذا الحديث الحاكم النيسابوري في المستدرك وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله»[٢].

وأورده ابن كثير في "البداية والنهاية" عن "السنن" وقال: «قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي وهذا حديث صحيح»[٣].

الصيغة الخامسة: ما أورده الحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري عن مسند إسحاق بن راهويه بسنده إلى علي بن أبي طالب عليه السلام: «أنّ النبي صلى الله عليه وسلم حضر الشجرة بخم. ثم خرج آخذاً بيد علي فقال: ألستم تشهدون أنّ الله ربّكم؟ قال[٤]: بلى، قال: ألستم تشهدون أنّ الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم، وأنّ الله ورسوله مولاكم؟ قالوا: بلى، قال: فمن كان الله ورسوله مولاه فإنّ هذا مولاه وقد تركت فيكم ما إنْ أخذتم به لن تضلوا كتاب الله سببه بيده وسببه بأيديكم وأهل بيتي».

قال البوصيري بعد ذكره للحديث: «رواه إسحاق بسند صحيح...»[٥]، كما أورده ابن حجر في "المطالب العالية" وقال: «هذا إسناد صحيح»[٦]، كما أورده السخاوي مقتصراً على الشطر الأخير منه في "استجلاب ارتقاء الغرف"، وقد علّق المحقّق عليه قائلاً: «إسناده صحيح»[٧].

---

(١) النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى: ج٥ ص١٣٠.

(٢) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين: ج٣ ص١٠٩.

(٣) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية: ج٥ ص٢٢٨ـ ٢٢٩.

(٤) كذا في المطبوع، ولعل الصحيح «قالوا».

(٥) البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، إتحاف الخيرة المهرة: ج٩ ص٢٧٩.

(٦) العسقلاني، أحمد بن حجر، المطالب العالية: ج١٦ ص١٤٢.

(٧) السخاوي،شمس الدين،محمّد بن عبد الرحمن،استجلاب ارتقاء الغرف،بتحقيق خالد بن أحمد الصمي: ج١ ص٣٥٧.

وقال الألباني: «ورجاله ثقات غير يزيد بن كثير فلم أعرفه»، ثم تنبّه إلى أنّ هذا تحريف من الطبّاع وأنّ الصحيح هو كثير بن زيد خصوصاً أنّ ابن أبي عاصم في كتابه "السنة" ذكر الرواية وفي طريقها كثير بن زيد وليس يزيد بن كثير[١].

وقال أيضاً: «وفي كثير بن زيد كلام لا ينحط به حديثه عن مرتبة الحسن»[٢].

فتكون الرواية حسنة بطريقها هذا عند الألباني.

وقال الحاكم في تعليقه على رواية فيها كثير بن زيد وأبو عبدالله القراظ: «كثير بن زيد وأبو عبدالله القراظ مدنيان لا نعرفهما إلا بالصدق وهذا حديث صحيح»، ووافقه الذهبي[٣]. وعلّق الشيخ الألباني على كلام الحاكم وموافقة الذهبي قائلاً: «قلت: بل هو إسناد حسن... وكثير بن زيد قال الحافظ: صدوق يخطئ، قال الذهبي: صدوق فيه لين»[٤].

فالحديث صحيح بلفظه هذا عند كبار الحفّاظ ولا أقل من كونه حسناً، كما هو عند الألباني، وهو صالح للاحتجاج به على كلّ حال.

وهناك صيغ أخرى، وطرق كثيرة للحديث نغمض عن ذكرها، توخياً للاختصار. وقد عرفت أنّ الطرق التي مرّت بعضها صحيح، وبعضها جيد وبعضها حسن، وهي صالحة للاحتجاج بحدّ ذاتها، لكن يمكن القول، بل هو المتعيّن أنّ حديث الثقلين حديث متواتر عند أهل السنّة لا حاجة معه لذكر الأسانيد وتصحيحها، قال الشيخ أبو المنذر سامي بن أنور المصري الشافعي: «فحديث العترة بعد ثبوته من أكثر

---

(١) انظر: الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤ ص٣٥٧ـ ٣٥٨.

(٢) الألباني، محمّد ناصر الدين، ظلال الجنّة في تخريج السنّة: ص٣٤٦.

(٣) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين: ج١ ص٢١٧.

(٤) الألباني، محمّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٣ ص٢٨٥.

من ثلاثين طريقاً وعن سبعة من صحابة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وصحته التي لا مجال للشكّ فيها يمكننا أنْ نقول أنّه بلغ حد التواتر...»[١]. والصحابة السبعة الذين ذكر الحديث صاحب الزهرة العطرة من طريقهم هم:

١ـ زيد بن أرقم رضي الله عنه.

٢ـ زيد بن ثابت رضي الله عنه.

٣ـ أبو سعيد الخدري رضي الله عنه.

٤ ـ علي بن أبي طالب عليه السلام.

٥ـ أبو ذر رضي الله عنه.

٦ـ حذيفة بن أسيد رضي الله عنه.

٧ـ جابر بن عبد الله رضي الله عنه[٢].

فطرق الحديث ـ إذن ـ ثلاثون على القول إنّ رواة الحديث من الصحابة هم سبعة فقط، ومع ذلك قال صاحب الزهرة بالتواتر، فما بالك لو زاد عددهم على العشرين، فكم يصل عدد طرق الحديث، وكيف لا نجزم بتواتره؟! فإنّ صاحب الزهرة لم يجزم بانحصار الرواية في السبعة، بل ذكر ذلك بحسب تتبعه الشخصي وأشار إلى ذلك بقوله: «... وذلك على حدّ علمنا»[٣].

وقد صرّح غير واحد بأنّ عدد الصحابة فاق العشرين صحابياً. قال السمهودي: «وفي الباب عن زيادة على عشرين من الصحابة رضوان الله عليهم»[٤].

---

(١) أبو المنذر، سامي بن أنور، الزهرة العطرة في حديث العترة: ص٦٩ ـ ٧٠.

(٢) المصدر نفسه: ص٤٤.

(٣) المصدر نفسه: ص٦٧.

(٤) السمهودي، علي بن أحمد، جواهر العقدين: ص٢٣٤.

وقال ابن حجر الهيتمي: «ثمّ اعلم أنّ لحديث التمسك بذلك طرقاً كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابياً...»[١].

فتكون طرق الحديث متعدّدة جدّاً، ونجزم معها بتواتر الحديث. والحديث المتواتر لا يبحث عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث كما هو معلوم عند أهل هذا الفن[٢].

ب. دلالات ومعطيات حديث الثقلين

الدلالة الأولى: دلالته على إمامة أهل البيت ووجوب التمسك بهم والأخذ عنهم:

وهذه الدلالة جلية للعيان لا تحتاج إلى مزيد بيان؛ فألفاظ الحديث صريحة في ذلك، فانظر قوله «إنّي تركت فيكم خليفتين...» فهو صريح في أنّ العترة خلفاء الرسول وانظر قوله: «وقد تركت فيكم ما إنْ أخذتم به لن تضلوا...» وقوله: «إنّي تارك فيكم ما إنْ تمسكتم به لن تضلوا بعدي...» فالأخذ والتمسك بالعترة منجٍ من الضلال والهلكة، وموجب للهداية الحقة.

وصرّح بهذه الدلالة جمع من علماء أهل السنة:

قال الملاّ علي القاري: «والمراد بالأخذ بهم التمسك بمحبتهم ومحافظة حرمتهم والعمل بروايتهم والاعتماد على مقالتهم...»[٣].

ونقل الملاّ عن بعضهم قال: «ومعنى التمسك بالعترة محبتهم والاهتداء بهديهم وسيرتهم»[٤].

وقال المناوي في تعليقه على الحديث بعد فقرة (حتّى يردا عليّ الحوض): «أي

(١) الهيتمي، أحمد بن حجر، الصواعق المحرقة: ج٢ ص٤٤٠.

(٢) انظر مثلاً: الخطيب، محمّد عجاج، أصول الحديث: ص١٩٧.

(٣) القاري، علي بن سلطان محمّد، مرقاة المفاتيح: ج١١ ص٣٠٧.

(٤) المصدر نفسه: ج١١ ص٣٠٧.

الكوثر يوم القيامة، زاد في رواية، كهاتين ـ وأشار بإصبعيه ـ وفي هذا مع قوله أولاً إنّي تارك فيكم، تلويح بل تصريح بأنّهما كتوأمين، خلّفهما ووصى أُمّته بحسن معاملتهما، وإيثار حقهما على أنفسهما، والاستمساك بهما في الدين»[١].

وقال السيد حسن السقاف العالم السني المعاصر: «والمراد بالأخذ بآل البيت والتمسك بهم هو محبتهم، والمحافظة على حرمتهم، والتأدّب معهم والاهتداء بهديهم وسيرهم والعمل برواياتهم والاعتماد على رأيهم ومقالتهم واجتهادهم وتقديمهم في ذلك على غيرهم»[٢].

وممّا يؤكد دلالته على الإمامة أيضاً اقترانه في بعض طرقه الصحيحة بسياق واحد مع حديث الغدير المعروف (من كنت مولاه فهذا عليٌّ مولاه)، فهو يعطي دلالة واضحة على أنّ المراد من الحديثين أمر واحد، وهو خلافة أهل البيت وأولهم من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم سيد العترة علي بن أبي طالب عليه السلام.

وفي لفظ الثقلين الوارد في الحديث إشارة واضحة إلى إمامة أهل البيت أيضاً، وذلك يظهر بسهولة لكل من تأمل في كلمات علماء أهل السنّة في ذلك:

قال ابن الأثير: «سمّاهما ثقلين: لأنّ الأخذ بهما والعمل بهما ثقيل، ويقال لكل خطير نفيس: ثَقَل، فسماهما ثقلين إعظاماً لقدرهما وتفخيماً لشأنهما»[٣].

وقال النووي: «قال العلماء: سمّيا ثقلين لعظمهما وكبير شأنهما وقيل لثقل العمل بهما»[٤].

---

(١) المناوي، محمّد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج٣ ص٢٠.

(٢) السقاف، حسن بن علي، صحيح شرح العقيدة الطحاوية: ص٦٥٣.

(٣) ابن الأثير الجزري، المبارك بن محمّد، النهاية في غريب الحديث: ج١ ص٢١٦.

(٤) النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي: ج١٥ ص١٨٠.

وقال جلال الدين السيوطي في ديباجته ما يقرب من القول المتقدم[١].

وقال الزمخشري: «الثَقَل: المتاع المحمول على الدابة، وإنّما قيل للجنّ والأنس: الثقلان لأنّهما قُطّانُ الأرض فكأنّهما أثقلاها، وقد شبّه بهما الكتاب والعترة في أنّ الدين يُستصلَحُ بهما ويعمر كما عمرت الدنيا بالثقلين»[٢].

إلى غير ذلك من الكلمات التي تفيد أنّ التمسّك بالعترة أمر عظيم ثقيل وأنّ شأنها كبير وبها يُستصلَح الدين، أفهل يرتاب بعد هذا ذو لب في دلالة حديث الثقلين على الإمامة ووجوب التمسك بأهل البيت؟!.

الدلالة الثانية: دلالته على عصمة أهل البيت عليهم السلام:

وتوضيح ذلك ببيانين:

الأوّل: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا بالتمسّك المطلق بأهل البيت، فلابدّ أنْ تكون كلّ أعمالهم وأقوالهم مطابقة للشريعة المقدسة؛ حتى يكون التمسك بهم منجياً من الضلال، وإلاّ لو كانوا يخطئون، لما أمرنا النبي بالتمسك المطلق بهم، ولهذا أشار العلاّمة القاري في "المرقاة"، فقال: «في إطلاقه [أي عدم تقييد التمسك بهم في أمر دون آخر] إشعار بأنّ من يكون من عترته في الحقيقة لا يكون هديه وسيرته إلاّ مطابقاً للشريعة والطريقة»[٣].

الثاني: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قرنهم بالقرآن الكريم، وأوضح بأنّهما لن يفترقا، والقرآن معصوم من كل خطأ وهو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، فالذي يكون مع القرآن بحيث لا يفترق عنه أبداً لا بدّ أنْ يكون

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الديباج على مسلم: ج٥ ص٣٩٠.

(٢) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الفايق في غريب الحديث: ج١ ص١٥٠.

(٣) القاري، علي بن سلطان محمّد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ج١١ ص٣٠٧.

معصوماً من كل خطأ ومخالفة للشريعة، وإلاّ كان مفارقاً للقرآن، ويؤيد ذلك ما رواه الحاكم في "المستدرك" وتبعه الذهبي في "التلخيص" من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «عليٌّ مع القرآن والقرآن مع عليٍّ لن يفترقا حتى يردا علَيَّ الحوض»، والحديث صحيح كما صرحا بذلك(١).

الدلالة الثالثة: دلالته على وجود إمام من أهل البيت في كل عصر وزمان:

ويدلّ على ذلك قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: «لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» ومقتضى عدم الافتراق هو وجود إمام من أهل البيت في كل عصر، يجب على الناس اتّباعه كما أنّ القرآن موجود في كل زمان إلى يوم القيامة. وقد صرح بعض علماء أهل السنة بذلك:

قال السمهودي: «إنّ ذلك يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كل زمان وجدوا فيه إلى قيام الساعة حتى يتوجه الحث المذكور إلى التمسك به، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا ـ كما سيأتي ـ أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض»(٢). ونقل ذلك المنّاوي مقراً له عليه(٣).

وقال ابن حجر الهيتمي: «وفي أحاديث الحث على التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة كما أنّ الكتاب العزيز كذلك؛ ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض ـ كما يأتي ـ ويشهد لذلك الخبر السابق: في كل خلف من أُمَّتي عدول من أهل بيتي»(٤).

(١) انظر: الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، وبهامشه تلخيص الذهبي: ج٣ ص١٢٤.

(٢) السمهودي، علي بن أحمد، جواهر العقدين: ص٢٤٤.

(٣) المناوي، محمّد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج٣ ص٢٠.

(٤) الهيتمي، أحمد بن حجر، الصواعق المحرقة: ج٢ ص٤٤٢.

ومن هنا يتوجه السؤال إلى الإخوة من أهل السنّة: مَنْ هو إمام المسلمين من أهل البيت الذي يجب التمسك به في زماننا هذا؟ بل من هم أئمة أهل البيت الذين يجب التمسك بهم من وفاة الرسول وإلى يومنا، فإنّه في كل عصر وزمان لا بدّ أنْ يوجد واحد من أهل البيت صالح للتمسّك به؟

أمّا الشيعة الإمامية عندهم الجواب واضح، وصريح، وهو أنّ الأئمة من أهل البيت اثنا عشر إماماً، أولهم علي بن أبي طالب ثم ولده الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمّد الباقر بن علي، ثم جعفر الصادق بن محمّد، ثم موسى الكاظم بن جعفر، ثم علي الرضا بن موسى، ثم محمّد الجواد بن علي، ثم علي الهادي بن محمّد، ثم الحسن العسكري بن علي، ثم محمّد بن الحسن المهدي، المنتظر، الموعود، الغائب عن الأنظار، وهو إمام العصر والزمان.

هذا جوابنا فأين جوابكم؟ ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[١].

ولحديث الثقلين دلالات ومعطيات أُخرى كدلالته على أعلمية أهل البيت على غيرهم؛ إذ أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم غيرهم باتّباعهم، ولم يأمرهم باتّباع الغير، ودلالته على أفضليتهم، وغير ذلك مما يفيده هذا الحديث الغني بالمعطيات.

ثالثاً: حديث: النجوم أمانٌ لأهل السماء وأهل بيتي أمانٌ لأُمّتي

رُوي هذا الحديث بألفاظ متقاربة مع بعض الزيادات المتفاوتة عن جمع من الصحابة منهم: علي بن أبي طالب عليه السلام، وابن عباس وسلمة بن الأكوع وجابر بن عبد الله الأنصاري، والمنكدر، وغيرهم.

---

(١) البقرة: ١١١.

وأخرجه أحمد بن حنبل[١] والطبراني[٢] والحاكم في "المستدرك" في ثلاثة مواضع[٣]، والروياني[٤]، وعزاه السخاوي أيضاً إلى مسدّد، وابن أبي شيبة، وأبي يعلى في مسانيدهم[٥].

والحديث مضافاً إلى اعتباره عند جمع من علمائهم؛ فإنّ له طرقاً عديدة يقوّي بعضها بعضاً.

وممن صرّح باعتباره الحاكم في "المستدرك" حيث قال بصحته[٦] وأقرّه ابن حجر الهيتمي في "صواعقه"[٧] وحسّنه السيوطي في "الجامع الصغير" وأشار المنّاوي إلى كثرة طرقه في "فيض القدير"[٨].

وعقد السخاوي في كتابه "استجلاب ارتقاء الغرف" باباً أسماه «باب الأمان ببقائهم والنجاة في اقتفائهم»[٩]، وذكر فيه نحواً من طرق الحديث المتقدم مما يدل على اعتباره عنده وثبوته لديه، وكذا السمهودي في "جواهر العقدين" عقد باباً أسماه «ذكر أنّهم أمان الأُمّة وأنّهم كسفينة نوح عليه الصلاة والسلام من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق»[١٠]، وذكر فيه جملة من الأحاديث الدالة على ذلك؛ ممّا يدلّ على اعتبار

(١) الشيباني، أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج٢ ص٦٧١.

(٢) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج٧ ص٢٢.

(٣) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين: ج٢ ص٤٨٨، ج٣ ص١٤٩، ج٣ ص٤٥٧.

(٤) الروياني، محمّد بن هارون، مسند الروياني: ج٢ ص٢٥٨.

(٥) انظر: السخاوي، شمس الدين، محمّد بن عبد الرحمن، استجلاب ارتقاء الغرف: ج٢ ص٤٧٧.

(٦) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين: ج٢ ص٤٨٨، ج٣ ص١٤٩.

(٧) الهيتمي، أحمد بن حجر، الصواعق المحرقة: ج٢ ص٤٤٥.

(٨) المناوي، محمّد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج٦ ص٣٨٦.

(٩) السخاوي، شمس الدين، محمّد بن عبد الرحمن، استجلاب ارتقاء الغرف: ج٢ ص٤٧٧.

(١٠) السمهودي، علي بن أحمد، جواهر العقدين: ص٢٥٩.

ذلك عنده أيضاً، خصوصاً أنّه جزم فيما تقدم بأنّهم أمان لأهل الأرض عند تعليقه على حديث الثقلين حيث قال: «إنّ ذلك يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسك من أهل البيت والعترة الطاهرة في كل زمان وجدوا فيه إلى قيام الساعة حتى يتوجه الحث المذكور إلى التمسك به، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا ـ كما سيأتي ـ أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض»(١).

وكذلك عقد المحب الطبري باباً أسماه "ذكر أنّهم أمان لأُمّة محمّد صلّى الله عليه وسلم"(٢).

فتحصّل أنّ حديث الأمان الوارد في أهل البيت حديث معتبر وله طرق متعددة، أما دلالته على وجوب التمسك بأهل البيت فلا خلاف فيها؛ إذ لا معنى لكونهم أماناً لأهل الأرض ومع ذلك تجوز مخالفتهم والسير على غير طريقتهم. قال المنّاوي في "فيض القدير": عند شرحه للحديث المذكور: «شبَّههم بنجوم السماء وهي التي يقع بها الاهتداء وهي الطوالع والغوارب والسيارات والثابتات، فكذلك بهم الاقتداء وبهم الأمان من الهلاك»(٣).

ومن وجوب التمسك بهم والسير وفق منهجهم وكونهم أماناً لأهل الأرض يتضح أمر عصمتهم وعدم مخالفتهم للشريعة؛ إذ مع احتمال خطئهم ومخالفتهم للشريعة لا يتحقق الأمان معهم.

والحديث له دلالات أُخرى لا تخفى على النبيه، فهو يصبّ في مجرى واحد مع حديث السفينة وحديث الثقلين المتقدمين.

---

(١) السمهودي، علي بن أحمد، جواهر العقدين: ص٢٤٤.

(٢) الطبري، أحمد بن عبد الله ذخائر العقبى: ص١٧.

(٣) المناوي، محمّد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج٦ ص٣٨٦.

رابعاً: حديث الاثني عشر خليفة

ورد هذا الحديث بصياغات مختلفة متقاربة نصّت على أنّ عدد الخلفاء بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم اثنا عشر خليفة.

فقد أخرج مسلم بسنده عن حصين عن جابر بن سمرة، قال: «دخلت مع أبي على النبيّ صلّى الله عليه وسلّم فسمعته يقول: إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتّى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة، قال: ثمّ تكلّم بكلام خفي عليّ، قال: فقلت لأبي ما قال؟ قال: كلّهم من قريش»[1].

وأخرج بسنده إلى عامر بن سعد بن أبي وقاص، قال: «كتبت إلى جابر بن سمرة مع غلامي نافع أنْ أخبرني بشيء سمعته من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، قال: فكتب إلي سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يوم الجمعة عشية رجم الأسلمي يقول: لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش»[2].

وأخرج البخاري بسنده إلى جابر بن سمرة، قال: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلّم يقول: يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنّه قال: كلهم من قريش»[3].

وأخرج أحمد بسنده إلى مسروق، قال: «كنّا جلوساً عند عبد الله بن مسعود وهو يُقرئنا القرآن فقال له رجل يا أبا عبد الرحمن هل سألتم رسول الله صلى الله عليه وسلّم كم تملك هذه الأُمّة من خليفة؟ فقال عبد الله بن مسعود: ما سألني عنها أحد

---

(١) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج٦ ص٣.

(٢) المصدر السابق: ج٦ ص٤.

(٣) البخاري، محمّد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج٨ ص١٢٧.

منذ قدمت العراق قبلك، ثم قال: نعم، ولقد سألنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فقال: اثنا عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل»[١].

وأخرجه أبو يعلى[٢] والطبراني[٣].

والحديث بلفظ مسروق حسّن سنده ابن حجر(٤)، والبوصيري[٥] وغيرهم.

وقال أحمد محمّد شاكر: «إسناده صحيح»[٦].

وحديث الاثني عشر أخرجه كبار أئمّة الحديث، وامتلأت الكتب بذكره، ولا نرى حاجة لذكر مصادره بعد وجوده في البخاري ومسلم، إذ لا كلام ولا نقاش في صحّته، بل يمكن القول إنّه من المجمع على صحته؛ فقد صرّح مسلم بأنّه لم يخرج في كتابه إلا ما أجمعوا عليه، قال: «ليس كلّ شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنّما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه»[٧].

فالحديث مجمع عليه، ودلالته على أنّ خلفاء النبي اثنا عشر خليفة جلية ظاهرة للعيان، وهذا العدد كما هو واضح ينطبق على ما تذهب إليه الشيعة الإمامية الاثنا عشرية، من وجود الاثني عشر إماماً من أهل البيت، أولهم عليٌّ وآخرهم المهدي.

أمّا أهل السنّة فبقوا في حيرة من أمر هذا الحديث ولم يجدوا له مخرجاً؛ لأنّهم إنْ قالوا هم الخلفاء الأربعة نقص عددهم، وإن أدخلوا فيهم الخلفاء الأُمويين أو العباسيين

(١) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص٣٩٨، ٤٠٦.
(٢) أبو يعلى، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى: ج٨ ص٤٤٤، ج٩ ص٢٢٢.
(٣) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج١٠ ص١٥٨.
(٤) العسقلاني، أحمد بن حجر، فتح الباري: ج١٣ ص١٨٣.
(٥) البوصيري، أحمد بن أبي بكر، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: ج٧ ص٨٣.
(٦) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بتحقيق أحمد محمّد شاكر: ج٤ ص٢٨، ٦٢.
(٧) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج٢ ص١٥.

زاد عددهم، لذا راحوا ينتقون انتقاءً حسب أهوائهم وكأنّ الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ترك هذا الأمر المهم الخطير في مهبّ الريح.

ومن الغريب أنّ بعضهم أدخل ضمن انتقائه معاوية بن أبي سفيان وولده يزيد بن معاوية[١] مع أنّ معاوية خرج على خليفة زمانه علي بن أبي طالب عليه السلام وقاتله في صفين وقُتل في هذه المعركة الصحابي الجليل عمّار بن ياسر فيكون معاوية مصداقاً لأمرين:

أولاً: لقول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لعليٍّ عليه السلام: «لا يحبّك إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق»[٢] فالمبغض لعليٍّ منافق فما بالك بمن قاتله.

وثانياً: لقول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بأنّ عماراً تقتله الفئة الباغية فقد أخرج البخاري بسنده إلى أبي سعيد، قال: «كنّا ننقل لبن المسجد لبنة لبنة، وكان عمار ينقل لبنتين لبنتين، فمرّ به النبيّ صلّى الله عليه وسلّم ومسح عن رأسه الغبار وقال: ويح عمار، تقتله الفئة الباغية، عمّار يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار»[٣].

وأخرج مسلم عن أمِّ سلمة: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمّار: «تقتلك الفئة الباغية»[٤].

قال المنّاوي: «(فائدة) قال ابن حجر: «حديث تقتل عماراً الفئة الباغية، رواه جمع من الصحابة منهم قتادة وأُمُّ سلمة وأبو هريرة وابن عمر وعثمان وحذيفة وأبو

(١) وهو الحافظ العسقلاني، أحمد بن حجر في: فتح الباري: ج١٣ ص١٨٤. وانظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء: ج١ ص١٦.

(٢) انظر: النيسابوري، مسلم بن الحجّاج، صحيح مسلم: ج١ ص٦١.

(٣) البخاري، محمّد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج٣ ص٢٠٧.

(٤) النيسابوري، مسلم بن الحجّاج، صحيح مسلم: ج٨ ص١٨٦.

أيوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية وعمرو بن العاص وأُميّة وأبو اليسر، وغالب طرقه كلّها صحيحة أو حسنة، وفيه علمٌ من أعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعليٍّ وعمار ورَدٌّ على النواصب الزاعمين أنّ علياً لم يكن مصيباً في حروبه»[١].

فإذا كان معاوية وفرقته فئة باغية يدعون إلى النار بنصّ كلام الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، فكيف يكون إماماً عادلاً، وخليفة لرسول الله على الأُمَّة الإسلامية؟!.

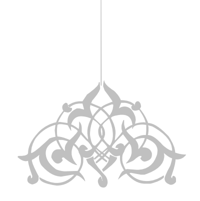
وأما يزيد بن معاوية فهو غني عن التعريف وأطبقت كتب التاريخ والسير على قبح وشناعة أفعاله، فهو الذي قتل الحسين بن عليٍّ عليهما السلام سيّد شباب أهل الجنّة، وهو الذي استباح المدينة المنورة وهتك الأعراض والنواميس، وهو الذي تجاسر على البيت الطاهر فضرب الكعبة بالمنجنيق[٢]، فهل بعد هذا يكون خليفة رسول الله وإماماً من أئمّة المسلمين؟!!.

وهذا التخبط في تشخيص الخلفاء هو نتيجة الابتعاد عن وصايا وتوجيهات النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم فإنّ السنة النبوية يُفسِّر بعضها بعضاً، فحيث إنّ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أوصى بالتمسك بأهل البيت في حديث الثقلين، وقرنهم بسفينة نوح في حديث السفينة، عُلِم من ذلك أنّ خلفاءه الاثني عشر هم أهل بيته الطاهرين، وهو ما سنبيّنه في المبحث الآتي.

---

(١) المناوي، محمّد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج٤ ص٦١٣.

(٢) انظر على سبيل المثال ترجمة يزيد في: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء: ص١٨٢ـ ١٨٦.



المبحث الرابع: في بيان المراد من أهل البيت

أولاً: بيان اتّحاد لفظ العترة والآل وأهل البيت

قد ورد لفظ أهل البيت في أكثر من نص، إذ ورد في آية التطهير المتقدّمة، وورد في حديث السفينة، وورد في حديث الثقلين، وفي حديث الأمان، وغيرها من النصوص المشيدة بأهل البيت المبيّنة لفضلهم.

كما أنّه ورد في بعض الأحيان لفظ (العترة) أو لفظ (الآل)، ولا يشكّ المتتبع بأنّ المراد من الجميع شيء واحد، وهم محمّد وآله الكرام المخصوصون، فنلاحظ ـ مثلاً ـ أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوصي بالثقلين ويقول «إنّي تارك فيكم ما إنْ تمسكتم به لن تضلوا بعدي... كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي»، فالعترة هنا مفسّرة بأهل البيت بنص الحديث؛ ولذا قال الأزهري بعد ذكره للحديث: «فجعل العترة أهل البيت»[1].

وكما دلّت الروايات على اتّحاد أهل البيت والعترة، دلّت كذلك على أنّهم آله الكرام، فقد تقدّم في ضمن أحاديث الكساء ما أخرجه أحمد بن حنبل بسنده إلى شهر

---

(١) الأزهري، أبو منصور محمّد بن أحمد، تهذيب اللغة: ج١ ص١٥٧.

ابن حوشب عن أُمِّ سلمة: «أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال لفاطمة: ائتني بزوجك وابنيك، فجاءت بهم، فألقى عليهم كساءً فدكياً، قال: ثم وضع يده عليهم ثم قال: اللهم إنّ هؤلاء آل محمّد فاجعل صلواتك وبركاتك على محمّد وعلى آل محمّد إنّك حميد مجيد، قالت أُمُّ سلمة: فرفعت الكساء لأدخل معهم فجذبه من يدي وقال: إنك على خير»[1] فالحديث دالّ بالصراحة على أنّ أصحاب الكساء هم آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم وهم عليٌّ وفاطمة والحسن والحسين، وقد عبرت عنهم الآية والروايات العديدة على ما تقدّم بلفظ (أهل البيت).

وقد صرّح الحاكم النيسابوري في المستدرك بأنّ الآل وأهل البيت هم واحد، فقد أخرج بسنده إلى عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: «لقيني كعب بن عجرة فقال، ألا أهدي لك هدية سمعتها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قلت بلى، قال فأهدها إليّ، قال: سألنا رسول الله كيف الصلاة عليكم أهل البيت، قال فقولوا: اللهمّ صلِّ على محمّد وعلى آل محمّد كما صلّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنّك حميد مجيد، اللهم بارك على محمّد وعلى آل محمّد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنّك حميد مجيد»[2] فالسؤال كان عن كيفية الصلاة على أهل البيت ووقع الجواب: قولوا: اللهم صلِّ على محمّد وعلى آل محمّد...، فالسؤال عن الأهل والجواب بلفظ الآل؛ ولذا فإنّ الحاكم تنبّه لهذا المضمون، فأخرج هذا الحديث في مستدركه مع أنّه موجود في صحيح البخاري فعلّق؛ ليرفع اللبس عن القارئ، قائلاً: وقد روى هذا الحديث بإسناده وألفاظه حرفاً بعد حرف الإمام محمّد بن إسماعيل البخاري عن موسى بن إسماعيل في الجامع الصحيح وإنّما

(١) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ١٨ج١٨ ص٣١٤.

(٢) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين: ج٣ ص١٤٨ وانظر: البخاري، محمّد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج٤ ص١١٨.

أخرجته ليُعلم المستفيد أنّ أهل البيت والآل جميعاً هم[١].

وقال ابن منظور: «وآل الرجل: أهله. وآل الله وآل رسوله: أولياؤه، أصلها أهل، ثمّ أُبدلت الهاء همزة فصارت في التقدير أأل،فلمّا توالت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفاً»[٢].

فتلخّص أنّ الآل والأهل والعترة عناوين لمصداق واحد.

ثانياً: في تحديد المراد من أهل البيت

بعد أنْ عرفنا أنّ لفظ أهل البيت متّحد في معناه مع الآل والعترة، نعود الآن لنبيّن المصداق الحقيقي لأهل البيت، إذ وقع كلام كثير في ذلك، فادّعي شمول أهل البيت أو اختصاصها بنساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقيل هم من حرموا الصدقة من آل عقيل وبني هاشم... وقيل هم أهل بيته المخصوصون، فلابدّ من مراجعة الأدلّة ليتبين المراد من ذلك.

وما يَهمنا في المقام هو التشخيص الشرعي لهذه الكلمة، سواء كان موافقاً للمعنى اللغوي أم أخصّ منه، إذ المعنى اللغوي يُصار إليه ويتمسّك به عند عدم وجود تحديد شرعي لذلك اللفظ، أمّا مع وجود البيان الشرعي، فسيكون المراد من اللفظ اصطلاحاً خاصاً من الشارع يجب التمسّك به والركون إليه[٣].

ومن خلال النظر في الأدلّة يتبيّن أنّ المراد من أهل البيت هو اصطلاح خاص أطلقه النبي صلى الله عليه وآله وسلم على جماعة مخصوصة، ولبيان ذلك نقول:

---

(١) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين: ج٣ ص١٤٨.

(٢) ابن منظور، محمّد بن مكرم، لسان العرب: ج١١ ص٣٠.

(٣) وأمّا المعنى اللغوي لأهل البيت، فهو أعمّ من نسائه وأولاده، وغيرهم ممّن تربطهم رابطة خاصّة بالبيت، كما صرّح بذلك بعض علماء أهل اللغة، فقال: إنّ أهل البيت هم سكانه. انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين: ج٤ ص٨٩. ابن منظور، محمّد بن مكرم، لسان العرب: ج١١ ص٢٩.

اتّضح ممّا سبق أنّ لحديث السفينة والثقلين والأمان دلالات عديدة: منها: أنّ أهل البيت هم خلفاء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، والأئمّة من بعده، الذين ينجو المتمسّك بهم من الضلال، ومنها: عصمتهم من الخطأ والزلل، ومنها أعلميتهم على سائر من سواهم... لذا لا يصحّ القول إنّ أهل البيت هم كلّ من انتسب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّه من المقطوع والمجزوم به أنّ كثيراً ممّن انتسب إليه لا تتوفر فيهم تلك الشروط والصفات المعينة.

وكذا لا يمكن القول إنّ منهم نساء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّ من الثابت عند جميع المسلمين عدم عصمتهن، هذا أوّلاً، وثانياً: لأنّ منهن من قاتلت علي بن أبي طالب صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أحد أفراد أهل البيت، بل هو سيد العترة، فكيف يمكن أنْ نكون مأمورين باتّباعها والتمسّك بها؟! أفهل يأمر النبي باتّباع المتقاتلين معاً؟!

إذن، لا بدّ أنْ يكون المقصود من أهل البيت مجموعة معيّنة، تتوفر فيهم مواصفات خاصّة، وقد بيّنهم الرسول بطرق عديدة، منها:

الأوّل: أشار فيما صحّ من أقواله إلى أنّ عدد خلفائه اثنا عشر خليفة، وقد تقدّم الكلام عن هذا الحديث، وعرفنا أنّه لا مصداق يمكن أنْ يتوافق مع هذا الحديث، إلا القول بنظرية الشيعة الإمامية من وجود اثني عشر خليفة.

فهذا الحديث مُفسّر لحديث السفينة والثقلين ومبيّن بتحديد رقمي لما هو المراد من أهل البيت، فهما يوجبان التمسّك بأهل البيت عليهم السلام وحديث (الاثني عشر) يبيّن أنّ عدد خلفائه الذين يجب التمسك بهم هم اثنا عشر خليفة، كما أنّ الحديث يحدّد أنّ هؤلاء الخلفاء من قريش حصراً، بل في بعض الروايات يحدّد أنّهم من

بني هاشم حصراً[(١)]، فبالجمع بينه وبين ما دلّ على وجوب التمسّك بأهل البيت، يتبيّن بوضوح أنّ لفظ أهل البيت ليس عاماً، بل هو مخصوص بجماعة معيّنة فقط، وأنّ هناك خلفاء اثني عشر من أهل البيت يجب التمسّك بهم.

الثاني: دلّت الأخبار الصحيحة المتظافرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الواردة في تفسير آية التطهير، على اختصاص أهل البيت الموجودين في زمانه بأصحاب الكساء وهم: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليٌّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، وروى ذلك عدد كبير من الصحابة كابن عبّاس وأبي سعيد الخدري وعمر بن أبي سلمة وواثلة بن الأسقع وجابر بن عبدالله الأنصاري وسعد بن أبي وقاص وزيد بن أرقم وأُمّ سلمة وعائشة وغيرهم،وإليك نماذج من الروايات في ذلك:

١ـ أخرج مسلم بسنده إلى عائشة، قالت: «خرج النبي صلّى الله عليه وسلّم غداة وعليه مرط مرجل من شعر أسود، فجاء الحسن بن عليٍّ فأدخله، ثمّ جاء الحسين فدخل معه، ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثمّ جاء عليٌّ فأدخله، ثمّ قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾»[(٢)].

٢ـ أخرج الترمذي بسنده إلى شهر بن حوشب عن أُمّ سلمة، قالت: «إنّ النبي جلّل على الحسن والحسين وعليٍّ وفاطمة كساءً، ثم قال: اللّهم هؤلاء أهل بيتي وحامّتي[(٣)]، أذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، فقالت أُمُّ سلمة: وأنا معهم يا رسول الله؟ قال: إنّك إلى خير».

(١) القندوزي الحنفي، سليمان بن إبراهيم، ينابيع المودّة: ج٢ ص٣١٥.

(٢) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج٧ ص١٣٠، وأخرجه ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمّد، في المصنف: ج٧ ص٥٠١، والحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، وصحّحه في المستدرك على الصحيحين: ج٣ ص١٤٧.

(٣) حامّة الإنسان: خاصته، ومن يقرب منه وهو الحميم أيضاً، ابن الأثير الجزري، المبارك بن محمّد، النهاية في غريب الحديث: ج١ ص٤٢٩.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب»[١].

٣ ـ أخرج أحمد بسنده إلى شهر بن حوشب عن أُمِّ سلمة: «أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال لفاطمة: ائتني بزوجك وابنيك، فجاءت بهم فألقى عليهم كساءً فدكياً، قال: ثم وضع يده عليهم ثم قال: اللهم إنّ هؤلاء آل محمّد فاجعل صلواتك وبركاتك على محمّد وآل محمّد إنّك حميد مجيد، قالت أُمُّ سلمة: فرفعت الكساء لأدخل معهم فجذبه من يدي وقال: إنّك على خير»[٢].

وأخرج أيضاً عن أبي ليلى عن أم سلمة، ذكرت: «أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم كان في بيتها فأتته فاطمة ببرمة فيها خزيرة، فدخلت عليه فقال لها: ادعي زوجك وابنيك، قالت: فجاء عليٌّ والحسين والحسن فدخلوا عليه، فجلسوا يأكلون من تلك الخزيرة وهو على منامة على دكان تحته كساء له خيبري، قالت: وأنا أُصلي في الحجرة، فأنزل الله عز وجلّ هذه الآية ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ قالت: فأخذ فضل الكساء فغشاهم به، ثمّ أخرج يده فألوى بها إلى السماء ثمّ قال: اللهمّ هؤلاء أهل بيتي وخاصتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، اللهمّ هؤلاء أهل بيتي وخاصّتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، قالت: فأدخلت رأسي البيت فقلت: وأنا معكم يا رسول الله؟ قال: إنّك إلى خير،

---

(١) الترمذي، محمّد بن عيسى، سنن الترمذي: ج٥ ص٣٦١، وأخرجه الشيباني، أحمد بن حنبل في مسنده: ج١٨ ص٢٧٢، وحسّنه حمزة أحمد الزين محقق الكتاب حيث قال: «إسناده حسن»، وأورده الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، في: سير أعلام النبلاء: ج٣ ص٢٨٣، في ترجمة الحسين الشهيد، قائلاً: «إسناده جيد، روي من وجوه عن شهر وفي بعضها يقول: دخلتُ عليها أعزيها على الحسين».

(٢) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١٨ ص٣١٤، وقد حسّن الحديث محقق الكتاب حمزة أحمد الزين بقوله في الهامش: «إسناده حسن».

إنّك إلى خير»

قال شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح»[١].

٤ ـ أخرج الترمذي بسنده إلى عطاء بن أبي رياح عن عمر بن أبي سلمة (ربيب النبيّ صلّى الله عليه وسلّم)، قال: «لّما نزلت هذه الآية على النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿ إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وِيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ في بيت أُمِّ سلمة، فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً، فجلّلهم بكساء وعليٌّ خلف ظهره، فجلّله بكساء، ثم قال: «اللّهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً»، قالت أُمُّ سلمة: وأنا معهم يا رسول الله؟ قال: «أنتِ على مكانك وأنتِ إلى خير»[٢].

قال الشيخ الألباني: «صحيح»[٣].

٥ ـ أخرج ابن عساكر الشافعي بسنده إلى أبي سعيد الخدري عن أُمِّ سلمة رضي الله عنها، قالت: «نزلت هذه الآية في بيتي ﴿ إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وِيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾، قلت: يا رسول الله: ألستُ من أهل البيت؟ قال: إنّك إلى خير، إنّك من أزواج رسول الله صلّى الله عليه وسلم، قالت: وأهل البيت: رسول الله صلى الله عليه وآله وعليٌّ وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم أجمعين».

قال ابن عساكر بعد ذكره للحديث: «هذا حديث صحيح»[٤].

٦ ـ أخرج أحمد بسنده إلى علي بن زيد عن أنس بن مالك: «أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم كان يمرّ ببيت فاطمة ستة أشهر إذا خرج إلى الفجر فيقول: الصلاة يا أهل

(١) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط: ج٦ ص٢٩٢.

(٢) الترمذي، محمّد بن عيسى، سنن الترمذي: ج٥ ص٣٢٨.

(٣) الألباني، محمّد ناصر الدين، صحيح سنن الترمذي: ج٣ ص٣٠٦.

(٤) ابن عساكر، عبد الرحمن بن محمّد، الأربعين في مناقب أمّهات المؤمنين: ص١٠٦.

البيت ﴿ إنّما يُريدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أهْلَ البَيْتِ ويُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ »[(١)].

إلى غير ذلك من الروايات الصحيحة الكثيرة الشهيرة في هذا الباب، والتي تثبت بوضوح اختصاص أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأربعة وهم علي وفاطمة والحسن والحسين؛ لذا قرأنا في ما صحّ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه جذب الثوب من أُمَّ سلمة حين أرادت الدخول وقال لها: «إنّك على خير» أو منعها من الدخول معهم وقال لها: «أنتِ على مكانك وأنتِ إلى خير». كما عرفنا أنّه كان يمرّ ببيت فاطمة ـ وهو بيت عليٍّ والحسنين ـ مدة ستة أشهر ويقول: الصلاة يا أهل البيت، ثم يتلو الآية الكريمة، ولم نقرأ ولم نسمع أنّه مرّ ساعة واحدة على أحد بيوت أزواجه وفعل مثل ذلك. أفليس ذلك من باب تعميق وتأكيد معنى أهل البيت في نفوس المسلمين. ثم إنّ وضع الكساء على هؤلاء الأربعة وقوله: «اللهم هؤلاء أهل بيتي» فيه قرينة حالية واضحة على حصر أهل البيت في زمانه بهؤلاء الأربعة، وبهذا يندفع القول بأنّها شاملة لنساء النبيّ فضلاً عن القول باختصاصها بهن، وسيأتي مناقشة تلك الأقوال لاحقاً.

وبهذا اتضح أنّ الآية مختصة بالخمسة أصحاب الكساء وهم نبينا محمّد صلى الله عليه وآله وسلم وعلي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء والحسن والحسين ـ عليهم جميعاً سلام الله ورضوانه ـ؛ ولذا نرى جمعاً من علماء أهل السنّة ذهبوا إلى هذا القول، منهم القرطبي حيث قال: «وقراءة النبي صلّى الله عليه وسلم هذه الآية ﴿ إنّما يُريدُ

(١) الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ج١١ ص٢٥٧، وأخرجه بسند آخر إلى علي بن زيد في: ج١١ ص٢٣٦، وقد حسّن محقق الكتاب حمزة أحمد الزين كلا الطريقين قائلاً: «إسناده حسن» في هميشه على كل منهما. وأخرج الحديث الترمذي، محمّد بن عيسى، في سننه: ج٥ ص٣١، قائلاً: «هذا حديث حسن»، وأخرجه الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، في «المستدرك على الصحيحين»: ج٣ ص١٥٨، قائلاً: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وأقرّه الذهبي في التلخيص.

اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً} دليل على أنّ أهل البيت المعنيين في الآية: هم المغطون بذلك المرط في ذلك الوقت»[١]. ومنهم الطحاوي، حيث ذكر عدّة من الروايات في ذلك، ثم قال: «فدلّ ما روينا في هذه الآثار ممّا كان من رسول الله إلى أُمّ سلمة مما ذكر فيها لم يُرد به أنّها كانت ممّن أريد به ممّا في الآية المتلوة في هذا الباب، وأنّ المرادين بما فيها هم رسول الله، وعليٌّ وفاطمة وحسن وحسين عليهم السلام، دون من سواهم»[٢] ووافقه على هذا الرأي قاضي القضاة أبو المحاسن يوسف ابن موسى الحنفي في كتابه "المعتصر من المختصر من مشكل الآثار"[٣]، وهو كتاب مختصر لـ"المختصر من مشكل الآثار" لمؤلفه القاضي أبي الوليد بن رشد، ويظهر أنّ أبا الوليد وافق الطحاوي أيضاً إذ لم نر من أبي المحاسن أي إشارة إلى الخلاف عند التعرض لهذا المطلب مع أنّه وعد في مقدّمة كتابه التنبيه إلى اختلافات أبي الوليد مع الطحاوي.

ومنهم ابن عساكر الشافعي المتوفى (٦٢٠ هـ) في كتابه "الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين"[٤]، ونختم بما ذكره الحضرمي، حيث قال: «والذي قال به الجماهير من العلماء وقطع به أكابر الأئمّة وقامت به البراهين وتظافرت به الأدلّة أنّ أهل البيت المرادين في الآية هم سيّدنا عليّ وفاطمة وابناهما إذ التفسير إلى من أُنزلت عليه الآية متعيّن.

دعوا كلّ قول غير قول محمّد ... فعند بزوغ الشمس ينطمس النجم

---

(١) القرطبي، أحمد بن عمر، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ج٦ ص٣٠٢ـ ٣٠٣.

(٢) انظر: الطحاوي، أحمد بن محمّد، شرح مشكل الآثار: ج٢ ص٢٤٤ـ ٢٤٥.

(٣) انظر: الحنفي، يوسف بن موسى، المعتصر من المختصر من مشكل الآثار: ج٢ ص٢٦٧.

(٤) انظر: ابن عساكر، عبد الرحمن بن محمّد، الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين: ص١٠٦.

فإنّه صلوات الله وسلامه عليه وآله هو الذي فسّرها بأنّ أهل بيته المذكورين في الآية الكريمة هم عليٌّ وفاطمة وابناهما بنص أحاديثه الصحيحة الواردة عن أئمة الحديث المعتد بهم رواية ودراية» ثم ساق جملة من الأحاديث، وقال بعد ذلك: «والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وبما أوردته منها يعلم أنّ المراد من أهل البيت في الآية الكريمة هم عليٌّ وفاطمة رضوان الله عليهم»[١].

الثالث: ما ورد من اصطحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أصحاب الكساء معه إلى المباهلة، وقوله فيهم: «اللهمّ هؤلاء أهلي»، وقد أجمع الفريقان على أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم اصطحب معه عليّاً وفاطمة والحسن والحسين دون غيرهم، فلم يصطحب معه إحدى نسائه، ولا أحد أقاربه من غير هؤلاء.

قال الحاكم: «قد تواترت الأخبار في التفاسير عن عبد الله بن عباس وغيره، أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أخذ يوم المباهلة بيد عليٍّ وحسن وحسين وجعلوا فاطمة وراءهم ثمّ قال: هؤلاء أبناؤنا وأنفسنا ونساؤنا، فهلموا أنفسكم وأبناءكم ونساءكم، ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين»[٢].

وأخرج مسلم وغيره بسندهم إلى سعد بن أبي وقاص، قال: «ولّما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ دعا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: اللهمّ هؤلاء أهلي»[٣].

فهذه البيانات من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم تحدّد المراد من أهل البيت

(١) الحضرمي الشافعي، أبو بكر بن عبد الرحمن، رشفة الصادي: ص١٣-١٦.

(٢) الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث: ص٥٠.

(٣) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج٧ ص١٢١ والترمذي، محمّد بن عيسى، سنن الترمذي: ج٤ ص٢٩٤.

الذين يجب التمسك بهم؛ ولذا نرى العلامة المنّاوي من علماء أهل السنّة يقول في تفسيره للفظ (وعترتي أهل بيتي) من حديث الثقلين: «وهم أصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً»[1].

وقد نقلنا في آية التطهير أقوال عدّة من العلماء المصرّحين بأنّ المراد من أهل البيت في آية التطهير هم محمّد وعليٌّ وفاطمة والحسن والحسين دون غيرهم.

إذن، فالنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أوضح أهل البيت الموجودين في زمانه، كما حدّد رقمياً خلفاءه باثني عشر خليفة.

ومَنْ يتأمّل، لا يجد أئمّة اثني عشر يمكن عدّهم المصداق الواقعي لهذا الحديث الشريف غير الذين ذكرهم الشيعة الإمامية الاثنا عشرية، ابتداءً من سيد العترة علي بن أبي طالب، وختاماً بالمهدي المنتظر صلوات الله عليهم أجمعين.

وقد صرّح بعض علماء أهل السنة بأنّ أحقّ من يجب التمسك به من العترة هو علي بن أبي طالب عليه السلام.

قال السمهودي: «وأحقّ من يتمسّك به منهم إمامهم وعالمهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه في فضله ودقائق مستنبطاته وفهمه وحسن شيمه ورسوخ قدمه»[2].

وقال ابن حجر الهيتمي المكي: «ثمّ أحقّ من يتمسّك به منهم إمامهم وعالمهم علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، لما قدمناه من مزيد علمه ودقائق مستنبطاته»[3].

---

(١) المناوي، محمّد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج٣ ص١٩.

(٢) السمهودي، علي بن أحمد، جواهر العقدين: ص٢٤٥.

(٣) الهيتمي، أحمد بن حجر، الصواعق المحرقة: ج٢ ص٤٤٢.

ثالثاً: مناقشة الأقوال الأخرى في بيان أهل البيت

بعد أنْ عرفنا أنّ المراد من أهل البيت هم جماعة مخصوصة، لا بدّ أنْ نبيّن الأقوال الأخرى ومناقشة أدلّتها ليتّضح حالها:

القول الأوّل

إنّ المراد من أهل البيت هم نساء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مع الخمسة أصحاب الكساء، وغاية ما استدلّوا به عليه، سياق الآيات القرآنية المتحدثة عن نساء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، صدراً وعجزاً، مما يدلّ على أنّ الآية ظاهرة في إرادة نساء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وبضميمة الروايات الصحيحة تكون شاملة للنبي والأربعة المذكورين من أهل بيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وغير مختصّة بهم.

الجواب

هذا القول مبتنٍ على التسليم بوحدة السياق[١] وعدم إبراز احتمال كون هذا المقطع ليس في سياق تلك الآيات، خصوصاً مع اتّفاق الفريقين على أنّ القرآن غير مرتّب بحسب النزول.

فإنّ هناك ما يدلّ على أنّ آية التطهير هي آية مستقلة نزلت في بيت أُمّ سلمة[٢]، وهي ليست ضمن سياق تلك الآيات.

كما أنّ تذكير الضمير في خصوص آية التطهير وتأنيثه فيما سبقها وتلاها يُقوي ما قلناه من عدم وجود وحدة للسياق.

---

(١) أي لو فرضنا أنّ آية التطهير نزلت في سياق واحد مع الآيات المتحدثة عن نساء النبي.

(٢) وقد تقدّم ذكر بعض تلك الروايات: انظر رواية رقم (٤) ورواية رقم (٥)، وفيها ظهور بيّن على أنّ هذه الآية نزلت منفصلة عن بقية الآيات الواردة في نساء النبي.

ثمّ لو سلّمنا بوحدة السياق فإنّه ليس بحجّة على إطلاقه، بل هو متوقف على عدم وجود نص شرعي مبيّن للمراد من الآية القرآنية، وحيث إنّ النصّ النبوي المفسّر للآية موجود، فلا يبقى للتمسّك بالسياق وجه يذكر، إذ لا معنى مع بيان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وتصريحه مراراً، وتأكيده على أنّ المراد من أهل البيت هم هؤلاء الأربعة، لا معنى للتمسك بوحدة السياق، فإنّ وحدة السياق تفيد ظهور الكلام في المعنى المراد، ومع تصريح النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بخلافه ينتفي ذلك الظهور، خصوصاً مع منعه دخول أُمّ سلمة تحت الكساء، وجذبه من يدها، فقد قطع بذلك السبيل على من أراد إدخال نسائه في الآية المذكورة.

وممّا يؤكّد على عدم دخول نساء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في الآية الكريمة هو عدم ادّعاء واحدة من نساء النبي تلك المزيّة والمنقبة، حتّى أنّ عائشة في قتالها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لم تدّع ذلك، ولو كان لرفعته شعاراً في تجييشها الجيوش ونادت به وأقامت الدنيا وما أقعدتها.

هذا مضافاً لما روي عنها في الصحيح ما يدلّ على عدم شمولها بآية التطهير؛ فقد جاء في صحيح البخاري أنّ عائشة قالت: «ما أنزل الله فينا شيئاً من القرآن، إلا أنّ الله أنزل عذري»[1] ولوكانت مشمولة بآية التطهير، لكان ذكرها أولى من ذكر غيرها، مع أنّ لفظها في الرواية ظاهر في حصر الآيات النازلة فيها؛ أي أنّ الله لم ينزل شيئاً في عائشة سوى الآية النازلة في براءتها ممّا رميت به[2].

---

(١) البخاري، محمّد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج٦ ص٤٢.

(٢) وتقصد من الآية النازلة في عذرها، قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، النور: ١١.

القول الثاني

إنّ المراد من أهل البيت هم نساء النبيّ خاصّة، وقد نُسِب هذا القول إلى ابن عباس، وقد تبنّاه عكرمة، وكان يقول: «من شاء باهلته، إنّها نزلت في أزواج النبيّ» وروي عنه عند نزول الآية: «ليس بالذي تذهبون إليه، إنّما هو نساء النبي»[١].

وكذلك تبنى هذا القول مقاتل بن سليمان، وقال في تفسيره بأنّ المراد من أهل البيت: «يعني نساء النبيّ صلى الله عليه وسلم لأنّهن في بيته»[٢].

ونسب أيضاً إلى عروة بن الزبير، فقد أخرج ابن سعد، في طبقاته، قال: «أخبرنا محمّد بن عمر عن مصعب بن ثابت عن أبي الأسود عن عروة: ﴿لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ قال: يعني أزواج النبيّ صلّى الله عليه وسلّم نزلت في بيت عائشة»[٣].

الجواب

وللإجابة عن ذلك نقول:

أ. ما يتعلق بما نسب إلى عروة

فهو ضعيف السند، حيث رواه ابن سعد عن محمّد بن عمر الواقدي، وهو متروك الحديث[٤].

---

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور للسيوطي: ج٦ ص٦٠٣.

(٢) الأزدي، مقاتل بن سليمان، تفسير مقاتل: ج٣ ص٤٥.

(٣) ابن سعد، محمّد، الطبقات الكبرى: ج٨ ص١٩٩.

(٤) انظر: الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، الكاشف: ج٢ ص٢٠٥، والعسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب: ج٢ ص١١٩.

وهو معارض بما دلّ على نزول الآية في بيت أُمِّ سلمة، وليس في بيت عائشة، ومعارض بالصحيح المتظافر الدال على اختصاصه بأصحاب الكساء.

ب. ما يتعلّق بقول مقاتل

أمّا ما يتعلق بقول مقاتل، فهو قول من غير دليل، وكون النساء في بيته لا يعني أنّهن من أهل البيت، خصوصاً مع تصريح النبيّ بالمراد من أهل البيت وعدم إدخاله أيّة واحدة من نسائه تحت الكساء، ورفضه لذلك ومنعه من دخول أُمِّ سلمة، وكلّ ما تقدّم من جواب في القول الأول يأتي هنا.

ثمّ إنّه لم يكن هناك بيت واحد تجتمع فيه كلّ النساء حتّى يصحّ كلام مقاتل، بل كانت هناك بيوت متعدّدة، لكل واحدة منهن بيت، والآية جاءت بلفظ المفرد: (أهل البيت)، بينما نلاحظ أنّ الله سبحانه حينما أراد أنْ يوجّه الخطاب لنساء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في صدر الآية، قال: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[1]، ولم يقل في بيتكنّ.هذا كلّه بناء على إمكان الأخذ بقول مقاتل، وأمّا لو عرفنا أنّ مقاتلاً ضعيف بل كذّاب، وكان من المشبهة، فلا قيمة لما يقول من الأساس:

فقد ورد في تهذيب ابن حجر: «قال محمّد بن سماعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: أفرط جهم في النفي حتّى قال إنّه ليس بشيء، وأفرط مقاتل في الإثبات حتى جعل الله تعالى مثل خلقه.

وقال عبد الله بن أبي القاضي الخوارزمي: سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: أخرجت خراسان ثلاثة لم يكن لهم في الدنيا نظير يعني في البدعة والكذب جهم ومقاتل وعمر بن صبح.

---

(١) الأحزاب: ٣٣.

وقال خارجة بن صعب: كان جهم ومقاتل عندنا فاسقين فاجرين.

قال خارجة: لم أَستحلّ دم يهودي ولا ذمي ولو قدرت على مقاتل بن سليمان في موضع لا يرانا فيه أحد لقتلته.

وقال الحسين بن اشكاب عن أبي يوسف: بخراسان صنفان ما على الأرض أبغض إليّ منهم المقاتلية والجهمية...

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: كان كذاباً جسوراً...

وقال الدوري وغيره عن ابن معين: ليس بشيء.

وقال عمرو بن علي: متروك الحديث كذّاب.

وقال ابن سعد: أصحاب الحديث يتّقون حديثه وينكرونه...

وقال أبو حاتم: متروك الحديث.

وقال النسائي: كذاب. وقال في موضع آخر: الكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أربعة: إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة ومقاتل بخراسان ومحمّد بن سعيد المصلوب بالشام والواقدي ببغداد.

وقال ابن حبان: كان يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم وكان مشبّها يشبّه الربّ سبحانه وتعالى بالمخلوقين وكان يكذب مع ذلك في الحديث...»[1].

ولذا قال الذهبي: «أجمعوا على تركه»[2].

---

(١) انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج١٠ ص٢٥١

(٢) الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٧ ص٢٠٢.

ج. ما يتعلّق بقول عكرمة، وما نسب إلى ابن عبّاس

وأمّا ما يتعلق بقول عكرمة وما نسب إلى ابن عبّاس، فيرد عليه أمور عدّة:

١ـ إنّه مخالف للصحيح الصريح المتظافر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أنّ الآية مختصة بأصحاب الكساء.

٢ـ إنّه مخالف لما ثبت وصحّ عن ابن عباس نفسه في أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أخذ ثوبه فوضعه على عليٍّ وفاطمة وحسن وحسين وقال: ﴿لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾»[1].

٣ـ إنّ قول عكرمة قول شاذ ونادر، ولم يعبأ به أحد من المسلمين، بل يكاد يكون إجماعهم على خلافه.

---

(١) أخرج الحاكم في مستدركه بسنده إلى عمرو بن ميمون قال: إنّي جالس عند ابن عباس إذ أتاه تسعة رهط فقالوا: يابن عباس إمّا أنْ تقوم معنا وإما أنْ تخلو بنا من بين هؤلاء، قال فقال ابن عباس: بل أنا أقوم معكم، قال وهو يومئذ صحيح قبل أن يعمى، قال: فابتدأوا فتحدثوا فلا ندري ماقالوا، قال: فجاء ينفض ثوبه ويقول أف وتف وقعوا في رجل له بضع عشرة فضائل ليست لأحد غيره، وقعوا في رجل قال له النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لأبعثن رجلاً لا يخزيه الله أبداً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله فاستشرف لها مستشرف فقال: أين علي؟ فقالوا إنّه في الرحى يطحن، قال وما كان أحدهم ليطحن، قال: فجاء وهو أرمد لا يكاد أنْ يبصر، قال فنفث في عينيه ثم هزّ الراية ثلاثاً فأعطاها إياه فجاء عليٌّ بصفية بنت حيي، قال ابن عباس، ثم بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلاناً بسورة التوبة فبعث علياً خلفه فأخذها منه وقال: لا يذهب بها إلا رجل هو مني وأنا منه، فقال ابن عباس: وقال النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم لبني عمه أيكم يواليني في الدنيا والآخرة قال وعليٌّ جالس معهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وأقبل على رجل رجل منهم أيكم يواليني في الدنيا والآخرة فأبوا فقال لعليٍّ أنت وليي في الدنيا والآخرة، قال ابن عباس: وكان عليٌّ أول من آمن من الناس بعد خديجة رضي الله عنها، قال: وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوبه فوضعه على عليٍّ وفاطمة وحسن وحسين وقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا..﴾.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

وقال الذهبي في التلخيص: «صحيح»، انظر: الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، وبذيله تلخيص المستدرك للذهبي: ج٣ ص١٣٣ـ ١٣٤.

٤ـ إنّ عكرمة متّهم بالكذب، مضافاً لكونه خارجياً(١) مبغضاً لعلي بن أبي طالب عليه السلام، وقد صحّ عن النبي قوله لعليٍّ عليه السلام أنّه: «لا يحبك إلاّ مؤمن ولايبغضك إلاّ منافق»(٢)، فعكرمة منافق بنص قول النبي فكيف يعتمد عليه في بيان أمور الدين وما يتعلق بشريعة سيد المرسلين(٣).

٥ـ إنّ قول عكرمة نفسه: «من شاء باهلته»، أو: «ليس بالذي تذهبون»، فيه

(١) قال مصعب الزبيري: كان عكرمة يرى رأي الخوارج، وقال أبو خلف الخزار عن يحيى البكاء: سمعت ابن عمر يقول لنافع: اتقِ الله ويحك يا نافع، ولا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس، وقال جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد: دخلت على علي بن عبد الله بن عباس وعكرمة مقيد على باب الحش، قال: قلتُ ما لهذا؟ قال: إنه يكذب على أبي وقال هشام بن سعد عن عطاء الخراساني: قلتُ لسعيد بن المسيب: إنّ عكرمة يزعم أنّ رسول الله تزوج ميمونة وهو محرم، فقال: كذب مخبثان [يعني الخبيث].
وقال فطر بن خليفة: قلت لعطاء: إنّ عكرمة يقول: سبق الكتاب، المسح على الخفين، فقال: كذب عكرمة سمعت ابن عباس يقول: امسح على الخفين وإن خرجت من الخلاء.
وقال إسرائيل عن عبدالكريم الجزري عن عكرمة أنّه كره كراء الأرض، قال: فذكرت ذلك لسعيد بن جبير، فقال: كذب عكرمة، سمعت ابن عباس يقول: إنّ أمثل ما أنتم صانعون استيجار الأرض البيضاء سنة بسنة.
وقال وهيب بن خالد عن يحيى بن سعيد الأنصاري: كان كذاباً، وقال إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى وغيره: كان مالك لا يرى عكرمة ثقة ويأمر أن لا يؤخذ عنه.
وقال الدوري عن ابن معين: كان مالك يكره عكرمة.
وقال الربيع عن الشافعي: وهو ـ يعني مالك بن أنس ـ سيئ الرأي في عكرمة، قال: «لا أرى لأحد أنْ يقبل حديثه» (تجد هذه الأقوال في: العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: ج٧ ص٢٣٤ـ ٢٣٨.
وترجمه الذهبي في: ميزان الاعتدال: وقال: «...وأما مسلم فتجنبه وروى له قليلاً مقروناً بغيره، وأعرض عنه مالك وتحايده إلا في حديث أو حديثين»، وروى روايات في تضعيفه وأنه كان يلعب النرد ويسمع الغناء ويرى رأي الخوارج. الذهبي، شمس الدين، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٣ ص٩٣ـ ٩٧، وبهذا يثبت أنّ عكرمة كان متهماً بالكذب ولا حاجة لسرد مزيد كلمات.

(٢) تجد الحديث بألفاظ مختلفة في مصادر عديدة منها: النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج١ ص٦١، والشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص٩٥، وغيرها.

(٣) ومن المؤسف حقاً مانراه من علماء إخواننا من أهل السنة في توثيقهم للخوارج والنواصب المبغضين لعلي بن أبي طالب، وهم منافقون بنصّ قول النبي المتقدم.

دلالة واضحة وصريحة على أنّ المسلمين كانوا يذهبون إلى خلاف رأيه.

فتبيّن أنّ القولين بشمول الآية أو اختصاصها بنساء النبي، ليس لهما نصيب من الصحّة.

القول الثالث

إنّ المراد من أهل البيت هم من حرمت عليهم الصدقة من أقارب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كآل عليٍّ وآل عقيل وآل جعفر وآل العبّاس.

واستندوا في ذلك إلى رواية زيد بن أرقم المروية في مسلم، حيث جاء فيها، أنّ زيد بن أرقم قال: «ولكنّ أهل بيته من حرم الصدقة بعده، قال: ومن هم؟ قال: هم آل عليٍّ وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس، قال: كلّ هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم»[1].

الجواب

إنّ هذا التفسير موقوف على زيد، أي أنّه رأي زيد نفسه، وهذا الرأي مخالف لما ورد عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في بيان المراد من أهل البيت، فيكون اجتهاداً من زيد في مقابل النص، وهذا الاجتهاد ليس بحجّة، كما أنّ زيداً لم يبيّن شاهداً على رأيه.

شبهة وجواب

ربّما يقول البعض إنّ الشيعة من جهة يذكرون أنّ أهل البيت هم الأربعة أصحاب الكساء مضافاً للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، ومن جهة يذكرون أنّ حديث

(١) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج٧ ص١٢٣.

الثقلين والسفينة يدلان على خلافة الأئمّة الاثني عشر، ولا يذكرون فاطمة الزهراء من ضمن الأئمّة، فكيف تكون الزهراء من أهل البيت وليست من الأئمّة؟ وكيف أنّ أهل البيت أربعة بينما أئمّة الشيعة اثنا عشر إماماً؟!

الجواب

أمّا ما يتعلّق بفاطمة الزهراء عليها السلام، فلا شكّ في كونها من أهل البيت عليهم السلام بحسب تصريح النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في ما تقدّم من الروايات، وقد عرفنا أنّ آية التطهير وحديث الثقلين والسفينة تدلّ على عصمة أهل البيت، فمن أجل هذا وجب التمسّك بها وطاعتها، فإنّ المعصوم لا يفارق الشريعة في كلّ حركاته وسكناته.

فالزهراء من أهل البيت ويجب طاعتها لكونها معصومة، لكنّها ليست إماماً، إذ لم يدلّ دليل على كونها أحد الأئمّة، فإنّ الإمام له وظائف عديدة ومنها الخلافة السياسية على الأُمّة، فلم يشأ الله أنْ يجعلها إماماً لربّما لخصوصية كونها امرأة، فالخلافة السياسية تتطلب ظهورها الدائم أمام الملأ، لأجل تطبيق الحدود والتعزيرات وإمامة الناس في الصلاة والاستماع لمشاكلهم وغير ذلك ممّا لا يتناسب مع طبيعة المرأة.

ومنه يتّضح أنّ كون الزهراء من أهل البيت وعدم كونها إماماً لا يتنافى مع وجوب طاعتها والتمسّك بأقوالها وأفعالها.

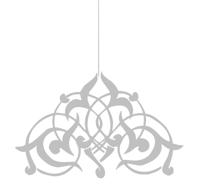
وأمّا ما يتعلّق بالأئمّة فهم اثنا عشر بحسب نصّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وهم من أهل البيت بحسب حديث الثقلين والسفينة، وكان من الموجودين منهم في ذلك الزمن عليٌّ والحسن والحسين، فحدّدهم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بوضعه الكساء عليهم وتصريحه بأنّهم أهل بيته، فلم يكن أحد من بقيّة الأئمّة موجوداً

وأخرجه النبيّ ولم يدخله، بل أدخل مَن كان موجوداً منهم، فعدم إدخالهم في الكساء مع عدم ولادتهم من الأساس لا يعني عدم شمولهم، بخلاف غيرهم من نساء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وبقيّة أقربائه، فمع وجودهم، بل ومحاولة بعض نسائه الدخول، إلا أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم رفض دخولهم، ممّا يدلّ على عدم شمولهم.

ومن تحديد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لهؤلاء وتنصيصه على وجوب اتباع أهل البيت يتبيّن بطلان نظرية أهل السنّة في عدم وجود نصّ على الخلافة، ومع بطلان نظريتهم وصحّة نظرية الشيعة بوجود النص، يمكن الاكتفاء بما يقوله المنصوص عليهم، فإنّ قولهم وفعلهم سيكون حجّة.

وإذا ما عرفنا أنّ أئمّة أهل البيت نصّ بعضهم على البعض الآخر، وورد في كلماتهم أنّ بقيّة الأئمّة مشمولون في اصطلاح أهل البيت، وجب الأخذ بكلماتهم والالتزام بتوجيهاتهم.

وبعبارة أخرى: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قد حدّد المراد من أهل البيت الموجودين في زمانه، وهم بدورهم نصّوا على بقيّة أهل البيت وحدّدوهم بأسمائهم.



نتائج البحث

خلصنا من خلال هذا البحث إلى نتائج عدّة وهي:

١ـ إنّ حديث السفينة ورد في مصادر أهل السنّة بطرق عدّة، فقد بلغت آحاد إسناده إلى عشرة طرق منفردة، خالية من وجود أي راوٍ مشترك، بمعنى أنّا حسبنا الطرق التي تدور على راوٍ واحد بمنزلة الطريق الواحد وإنْ تعدّدت الطرق إلى هذا الراوي، أو تعدّدت الطرق من بعده وأمّا طبقات الحديث بملاحظة تعدّد الرواة في بعض الطبقات، فقد روي الحديث عن ثمانية من الصحابة، والذين نقلوا الحديث عن الصحابة (١٥) راوياً وبلغت الطبقة التي تليها (١٦) راوياً وبلغت الطبقة التي بعدها (١٥) راوياً وبلغت التي بعدها (١٩) راوياً، ثمّ أخذت بالتزايد أكثر ودوّن الحديث في الكتب والمصنّفات واشتهر وانتشر.

٢ـ تبيّن من خلال دراسة الأسانيد أنّ بعضها صحيح، وبعضها حسن، وبعضها ضعيف يصلح في المتابعات والشواهد، وفي الجملة فإنّ الحديث صحيح أو حسن لذاته، وأقلّ حالاته لو تنزلنا عن الصحّة والحسن الذاتي، فهو صحيح أو حسن لغيره؛ لمجموع طرقه وتعاضدها مع بعضها البعض، هذا فضلاً عن إمكان دعوى التواتر، أو لا أقلّ من دعوى الاطمئنان بصدور الحديث لكثرة طرقه.

٣ـ اتّضح أنّ تضعيف الحديث من قِبَل بعض علماء أهل السنّة بما فيهم الشيخ الألباني، لم يكن مبتناً على القواعد الحديثية والرجالية التي يتبنوها، وأنّ الحديث صحيح

أو حسن وفق ما يتبنّاه المضعّفون أنفسهم من قواعد وأصول حديثية ورجالية.

٤-تبيّن أنّ جملة من علماء أهل السنّة ذهبوا إلى القول بصحّة أو حسن الحديث.

٥ - تطرّقنا لأهمّ القواعد التي يُقيّم على ضوئها متن الحديث، وانتهينا إلى سلامته وعدم وجود ما يفضي إلى طرحه، فلا هو معارض بالقرآن ولا بالسنّة ولا بالعقل، كما لا يوجد إجماع على خلافه، ولم يكن في ألفاظه أو معانية أيّ ركّة تذكر، كما أنّ الحديث غير شاذٍ وخالٍ من العلّة.

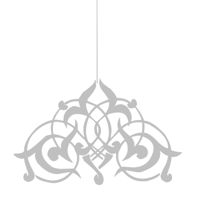
٦ - تبيّن أنّ للحديث دلالات عدّة أهمّها: دلالته على مرجعية أهل البيت الدينية والسياسية، وعصمتهم من الخطأ والزلل، وأفضليتهم على مَن سواهم، كما أنّ الحديث يبيّن ويحدّد الفرقة الناجية، كما يشير إلى أنّ الكثرة ليست معياراً في معرفة الحق.

٧ - اعترف جملة من علماء أهل السنّة بأنّ تشبيه أهل البيت بسفينة نوح يدلُّ على تعظيمهم ووجوب مودتهم وطاعتهم والانتهال من تعاليمهم.

٨ - حاول بعض العلماء التشكيك في دلالة الحديث على إمامة أهل البيت، لكن تبيّن أنّ تلك التشكيكات مجرّد شبهات وأوهام غير مستندة إلى دليل.

٩ - اتّضح أنّ هناك شواهد قرآنية وحديثية تتوافق مع حديث السفينة في الدلالات والمعطيات، ذكرنا منها آية التطهير، وحديث الثقلين، وحديث الأمان، وحديث الاثني عشر خليفة.

١٠- اتّضح أنّ المراد من أهل البيت في الحديث الشريف هم الأربعة أصحاب الكساء الموجودين في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم، وهم: الإمام عليٌّ والزهراء والحسنان عليهم السلام، مضافاً لبقيّة أئمّة أهل البيت عليهم السلام، فإنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم من جهة حصر وجوب الطاعة بأهل البيت عليهم السلام، ومن جهة أخرى حصر الأئمّة باثني عشر إماماً، كما في حديث الاثني عشر خليفة.



المصادر

١. القرآن الكريم.

٢. ابن أبي الحديد المعتزلي، عزّ الدين، عبد الحميد بن هبة الله بن محمّد، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٨هـ.

٣. ابن أبي العينين، أحمد بن إبراهيم، سؤالات للعلامة محدث العصر الألباني، سألها له ابن أبي العينين، مهبط الوحي، ٢٠٠٢م.

٤. مقدمة ابن أبي العينين على كتاب الضعفاء الصغير للبخاري، المطبوعة في أول الكتاب، مكتبة ابن عبّاس، ط١، ١٤٢٦هـ.

٥. ابن أبي شيبة الكوفي، أبو بكر عبد الله بن محمّد، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق وتعليق: سعيد اللحام، دار الفكر للطباعة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

٦. ابن أبي شيبة، أبو جعفر، محمّد بن عثمان، العرش، تحقيق: محمّد بن حمد الحمود، مكتبة المعلا، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٧. ابن الآبار، القضاعي، محمّد بن عبد الله، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي، دار صادر، بيروت، ١٨٨٥م.

٨. ابن الأثير الجزري، عزّ الدين أبو الحسن علي بن محمّد، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار الكتاب العربي، بيروت.

٩. ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبو السعادات، المبارك بن محمّد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود محمّد الطناحي، الناشر: مؤسسة إسماعيليان، قم، ط٤، ١٣٦٤ش.

١٠. ابن الجزري، شمس الدين، محمّد بن محمّد بن علي، أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب، مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة، أصفهان، إيران.

١١. غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.

١٢. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمّد، زاد المسير، تحقيق: محمّد عبد الرحمن عبد الله، دار

الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٣. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تعليق وشرح وتخريج: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمّد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

١٤. ابن العدوي، مصطفى، تيسير مصطلح الحديث في سؤال وجواب، مكتبة الحرمين للعلوم النافعة، ط٢، ١٤١٠هـ.

١٥. ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمّد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٦. ابن المغازلي، عليّ بن محمّد، مناقب أمير المؤمنين عليه السلام، تحقيق وتعليق: محمّد باقر، البهبودي، دار الأضواء، بيروت، طبعة عام ١٤٢٤هـ.

١٧. ابن الملقن، سراج الدين، عمر بن علي، المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، ط١، ١٤١٣هـ.

١٨. ابن بشران، عبد الملك بن محمّد، أمالي ابن بشران، مخطوط، منشور على برنامج جوامع الكلم.

١٩. ابن تيميّة، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني الحنبلي، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: محمّد حامد الفقي، مطبعة السنّة المحمّديّة. القاهرة، ط٢. ١٣٦٩هـ.

٢٠. الرد على البكري (تلخيص كتاب الاستغاثة)، تحقيق: محمّد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ.

٢١. شرح العمدة في الفقه، تحقيق: د. سعود صالح العطشان، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٣هـ..

٢٢. الفتاوى الكبرى، قدّم له: حسنين محمّد مخلوف، دار المعرفة، بيروت.

٢٣. مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمّد العاصمي، مكتبة ابن تيمية، ط٢.

٢٤. مقدمة في أصول التفسير، اعتنى به: فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم ـ بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٥. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: د. محمّد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٦. ابن جماعة، محمّد بن إبراهيم،مشيخة ابن جماعة، تحقيق: موفق عبد القادر، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٢٧. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٢٨. ابن خزيمة، محمّد بن إسحاق السلمي النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، تحقيق وتعليق وتخريج وتقديم: الدكتور محمّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤١٢هـ.

٢٩. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمّد الحضرمي، تاريخ ابن خلدون (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٤.

٣٠. ابن دحية، أبو الخطاب، عمر بن حسن بن علي، الابتهاج في أحاديث المعراج، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ.

٣١. ابن دقيق العيد، تقي الدين، محمّد بن عليّ بن وهب، الاقتراح في بيان الاصطلاح، دار الكتب العلمية ـ بيروت، طبعة عام ١٤٠٦هـ.

٣٢. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٣. ابن زولاق، أبو محمّد، الحسن بن إبراهيم، فضائل مصر وأخبارها وخواصها، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣٤. ابن سعد، أبو عبد الله، محمّد بن سعد بن منيع، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت.

٣٥. ابن شاذان، أبو علي، الحسن بن خلف، أجزاء أبي علي بن شاذان، مخطوط، نُشر في برنامج جوامع الكلم.

٣٦. ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، المطبعة: دار السلفية ـ تونس، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٧. ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، تحقيق: حماد بن محمّد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

٣٨. ابن عربي، محيي الدين، محمّد بن علي بن محمّد، تفسير ابن عربي، ضبطه وصححه وقدم له: الشيخ عبد الوارث محمّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٩. ابن عساكر، عبد الرحمن بن محمّد بن الحسن بن هبة الله، الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين، تحقيق: محمّد مطيع الحافظ، غزوة بدير، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٦ هـ.

٤٠. ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

٤١. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، الناشر: مكتبة الإعلام الإسلامي، طهران، ١٤٠٤هـ.

٤٢. ابن قتيبة الدينوري، أبو محمّد، عبد الله بن مسلم، المعارف، تحقيق: د. ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة.

٤٣. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٤. ابن قيّم الجوزيّة، شمس الدين محمّد بن أبي بكر بن أيوب، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة المنار، بيروت، الكويت، ط١٤، ١٤٠٧هـ.

٤٥. مختصر الصواعق المرسلة، اختصرها: محمّد بن الموصلي، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤٢٥هـ.

٤٦. الأمثال في القرآن، مكتبة الصحابة، طنطا، ط١، ١٤٠٦هـ.

٤٧. ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٦هـ.

٤٨. البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٤٩. تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، تقديم: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٢هـ.

٥٠. ابن معين، يحيى بن معين بن عون المري، تاريخ ابن معين برواية الدارمي، تحقيق: د. أحمد محمّد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.

٥١. تاريخ ابن معين برواية الدوري، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، دار القلم، بيروت.

٥٢. ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١.

٥٣. الأبناسي، إبراهيم بن موسى، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: فلاح صبحي هلل، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

٥٤. أبو المنذر، سامي بن أنور، الزهرة العطرة في حديث العترة، دار الفقيه، مصر.

٥٥. أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: سعيد محمّد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠هـ.

٥٦. سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، السعودية، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٥٧. أبو زهو، محمّد بن محمّد، الحديث والمحدثون، الإدارة العامة لرئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٥٨. أبو شهبة، محمّد بن محمّد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، عالم المعرفة، ١٤٠٣هـ.

٥٩. أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث.

٦٠. الآجري، أبو بكر محمّد بن الحسين، الشريعة، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ.

٦١. الأرنؤوط، شعيب بن محرم، معروف، بشار عواد، تحرير التقريب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٦٢. الأزدي، مقاتل بن سليمان، تفسير مقاتل، تحقيق: أحمد فريد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٦٣. الأزهري، أبو منصور محمّد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمّد عوض، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط١.

٦٤. الإسماعيلي، أحمد بن إبراهيم، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، تحقيق: د. زياد محمّد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.

٦٥. الإسنوي الشافعي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن، نهاية السول في شرح منهاج الأصول للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ١٣٤٣هـ.

٦٦. الأصبحي، مالك بن أنس، الموطأ، تصحيح وتعليق: محمّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٦٧. الأصبهاني، أبو الشيخ، عبد الله بن محمّد، الأمثال في الحديث النبوي، الدار السلفية، بومباي، الهند، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٦٨. الأصبهاني، أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.

٦٩. ذكر أخبار إصفهان، مطبعة بريل، ليدن، ١٩٣٤م.

٧٠. آل تيمية، عبد السلام بن عبد الله، عبد الحليم بن عبد السلام، أحمد بن عبد الحليم، المسودة في أصول الفقه، تحقيق: د. أحمد بن إبراهيم بن عبّاس، دار الفضيلة، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

٧١. آل منصور، صالح بن عبد العزيز، أصول الفقه وابن تيمية، دار النصر للطباعة الإسلامية، ١٤٠٥هـ.

٧٢. الألباني، محمّد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٧٣. تحريم آلات الطرب، مكتبة الدليل، ط١، ١٤١٦هـ.

٧٤. تمام المنة في التعليق على فقه السنّة، دار الراية - الرياض، المكتبة الإسلامية، عمان - الأردن، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٧٥. جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة، المكتبة الإسلامية، عمّان، ط١، ١٤١٣هـ.

٧٦. سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٥هـ.

٧٧. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، مكتبة المعارف، الرياض، ط٥، ١٤١٢هـ.

٧٨. صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.

٧٩. صحيح الجامع الصغير وزيادته، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط٣، ١٤٠٨هـ.

٨٠. صحيح سنن الترمذي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٨١. صلاة التراويح، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.

٨٢. ظلال الجنة في تخريج السنة، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١٣م.

٨٣. النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنّان لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة، دار ابن عفان، الجيزة - مصر، ط٢، ١٤٢١هـ.

٨٤. وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين، المكتبة الإسلامية، عمّان - الأردن، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٨٥. الآلوسي البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (تفسير الآلوسي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٦. الآمدي، علي بن محمّد، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٨٧. الأندلسي الظاهري، ابن حزم، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد شاكر، زكريا علي يوسف، طبع: مطبعة العاصمة، القاهرة.

٨٨. البخاري، محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، التاريخ الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٨٩. التاريخ الكبير، المكتبة الإسلامية، ديار بكر - تركيا.

٩٠. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح)، دار الفكر، بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ.

٩١. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، مسند البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم ـ بيروت، المدينة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٩٢. البقاعي، برهان الدين، إبراهيم بن عمر، النكت الوفية بما في شرح الألفيّة، تحقيق: د. ماهر الفحل، مكتبة الرشيد، ط١، ١٤٢٨هـ.

٩٣. بقاعي، علي نايف، الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٩٤. البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، إتحاف الخيرة المهرة، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

٩٥. البوصيري، مصباح الزجاجة على زوائد ابن ماجة، تحقيق: محمّد المنتقي، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٩٦. البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، إثبات عذاب القبر، تحقيق: د. شرف محمود القضاة، دار الفرقان، ط٢، ١٤١٣هـ.

٩٧. دلائل النبوّة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، وثق أصوله وخرج حديثه وعلّق عليه: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ

٩٨. السنن الكبرى، دار الفكر، بيروت.

٩٩. شعب الإيمان، تحقيق: محمّد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

١٠٠. معرفة السنن والآثار، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠١. الترمذي، أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الرحمن محمّد عثمان، دار الفكر ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ، ونسخة بتحقيق: أحمد محمّد شاكر، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

١٠٢. العلل الصغير، تحقيق: أحمد محمّد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٣. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، شرح المقاصد في علم الكلام، دار المعارف النعمانية، باكستان، ط١، ١٤٠١هـ.

١٠٤. التميمي البستي، محمّد بن حبّان، الثقات، مؤسسة الكتب الثقافية، المطبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ بحيدر آباد الدكن ـ الهند، ط١، ١٣٩٣هـ.

١٠٥. صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ.

١٠٦. المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ـ حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.

١٠٧. مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، طبع سنة ١٤١١هـ.

١٠٨. التميمي، محمّد بن خليفة، محمّد بن عثمان بن أبي شيبة وكتابه العرش، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

١٠٩. التهانوي، ظفر أحمد العثماني، قواعد في علوم الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية،

الرياض، ط٥، ١٤٠٤هـ.

١١٠. الثعالبي، عبد الملك بن محمّد، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، مطبعة الظاهر، القاهرة، ١٣٢٦هـ.

١١١. الجديع، عبد الله بن يوسف، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

١١٢. الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمّد، الكامل في ضعفاء الرجال، قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ.

١١٣. الجرجاني، علي بن محمّد، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

١١٤. الجزائري الدمشقي، طاهر بن محمّد، توجيه النظر إلى أصول الأثر، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط١، ١٤١٦هـ.

١١٥. الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، الشجرة في أحوال الرجال، تحقيق: عبد الحليم عبد العظيم البستوي، دار الطحاوي، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.

١١٦. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.

١١٧. الجويني الخراساني، إبراهيم بن محمّد بن المؤيّد، فرائد السمطين في فضائل المرتضى والبتول والسبطين والأئمّة من ذريتهم عليهم السلام، حقّقه وعلّق عليه: الشيخ محمّد باقر المحمودي، دار الحبيب للطباعة والنشر والترجمة، إيران، ط١، ١٤٢٨ هـ.

١١٨. الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، سؤالات مسعود السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة، تحقيق: د. موفق بن عبد الله، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ.

١١٩. المدخل إلى كتاب الإكليل، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية.

١٢٠. المستدرك على الصحيحين وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، إشراف: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.

١٢١. معرفة علوم الحديث، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، تصحيح: السيد معظم حسين، الناشر: دار الآفاق الحديث، بيروت، ط٤، ١٤٠٠هـ.

١٢٢. الحسكاني، عبد الله بن أحمد، شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، تحقيق: الشيخ محمّد باقر المحمودي، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ط١، ١٤١١هـ.

١٢٣. الحضرمي الشافعي، أبو بكر بن عبد الرحمن بن محمّد، رشفة الصادي من بحر فضائل بني النبي الهادي، المطبعة الإعلامية، القاهرة، ١٣٠٣هـ.

١٢٤. الحنفي، أبو المحاسن، يوسف بن موسى، المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، عالم الكتب.

١٢٥. الحنفي، رضي الدين، محمّد بن إبراهيم، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٨هـ.

١٢٦. الحويني الأثري، حجازي محمّد شريف، بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤١٠هـ.

١٢٧. الخراساني، وحيد، منهاج الصالحين، نشر مدرسة الإمام باقر العلوم (ع) . قم.

١٢٨. الخطيب البغدادي، أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.، ونسخة بتحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط١، ١٤٢٢هـ.

١٢٩. غنية الملتمس إيضاح المشتبه، تحقيق: د. يحيى بن عبد الله البكري الشهري، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٣٠. الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٣١. المتفق والمفترق، تحقيق: د. محمّد صادق الحامدي، دار القادري، دمشق . بيروت،ط١، ١٤١٧هـ.

١٣٢. الخطيب التبريزي، محمّد بن عبد الله، مشكاة المصابيح، الخطيب، تحقيق: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعةط٣، ١٩٨٥م.

١٣٣. الخطيب، د. محمّد عجاج، السنة قبل التدوين، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٨٣هـ..

١٣٤. أصول الحديث، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ.

١٣٥. الخليلي، الخليل بن عبد الله بن أحمد، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: د. محمّد سعيد عمر، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٣٦. الخوارزمي الحنفي، الموفق بن أحمد، المناقب، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط٢، ١٤١٤هـ.

١٣٧. الدار قطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن البغدادي، سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٤١٣هـ.

١٣٨. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٣٩. سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٤٠. سنن الدار قطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٤١. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٤٢. المؤتلف والمختلف، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٤٣. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، مطبعة الاعتدال، دمشق، طبع عام: ١٣٤٩ هـ.

١٤٤. دحلان، أحمد زيني، الفتح المبين في فضائل الخلفاء الراشدين، وأهل البيت الطاهرين، تحقيق: ربيع بن صادق دحلان، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٤٥. الدليمي، محمود عيدان أحمد، جرح الرواة وتعديلهم، الأسس والضوابط، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية، ١٤٢٨هـ.

١٤٦. الدمياطي، أبو محمّد شرف الدين، عبد المؤمن بن خلف، المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح، تحقيق: عبد الملك ابن عبد الله بن دهيش، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط٥، ١٤١٤هـ.

١٤٧. الدهلوي، عبد الحق بن سيف الدين، مقدمة في أصول الحديث، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

١٤٨. الدهلوي، شاه عبد العزيز غلام حكيم شاه ولي الله، مختصر التحفة الاثني عشرية، اختصره وهذّبه: محمود شكري الآلوسي، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة.

١٤٩. الدولابي، أبو بشر، محمّد بن أحمد، الكنى والأسماء، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمّد الفارابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

١٥٠. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٥١. تذكرة الحفاظ، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيي المعلمي، دار إحياء التراث العربي،بيروت.

١٥٢. تذهيب التهذيب، محمّد بن أحمد، تحقيق: غنيم عباس غنيم، أيمن سلامة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ

١٥٣. تلخيص المستدرك، المطبوع بذيل المستدرك على الصحيحين للحاكم، إشراف: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.

١٥٤. ديوان أسماء الضعفاء والمتروكين، تحقيق: حماد بن محمّد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكّة المكرمة، ط٢.

١٥٥. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب: أربع رسائل في علوم الحديث)، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدّة، دار البشائر، بيروت، ط٥، ١٤١٠هـ.

١٥٦. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم، تحقيق: محمّد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

١٥٧. سير أعلام النبلاء، أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.

١٥٨. العبر في خبر من غبر، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، الناشر: مطبعة حكومة الكويت ـ الكويت، ط٢ ـ ١٩٨٤.

١٥٩. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تقديم وتعليق: محمّد عوامة، أحمد محمّد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، طبعة عام: ١٤١٣هـ.

١٦٠. المقتنى في سرد الكنى، تحقيق: محمّد صالح عبد، الجامعة الإسلامية بالمدينة، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٦١. الموقظة في علم مصطلح الحديث، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤١٢هـ..

١٦٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار المعرفة،بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ.

١٦٣. الرازي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّد بن بن إدريس، علل الحديث، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٦٤. الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي،بيروت، ط١، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

١٦٥. الرازي، أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسين القرشي الشافعي الطبرستاني، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية،بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

١٦٦. المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: دكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ..

١٦٧. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم، الحسين بن محمّد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمّد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان.

١٦٨. الرزو، حسن المظفر، الإمام المحدّث عبد الله بن لهيعة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

١٦٩. الروياني، محمّد بن هارون، مسند الروياني، ضبطه وعلق عليه: أيمن علي أبو يماني، الناشر مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٦ هـ.

١٧٠. الزركشي، أبو عبد الله، محمّد بن بهادر بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦م.

١٧١. النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمّد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

١٧٢. الزمخشري، أبو القاسم، جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، الفايق في غريب الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

١٧٣. الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (تفسير الزمخشري)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٥هـ.

١٧٤. السباعي، مصطفى حسني، السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار الوراق، المكتب الإسلامي، ط٢، ٢٠٠٠م.

١٧٥. السبكي، أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، جمع الجوامع في أصول الفقه، علّق عليه ووضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.

١٧٦. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق: علي محمّد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

١٧٧. طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمّد الطناحي، د.عبد الفتاح محمّد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٧٨. قاعدة في الجرح والتعديل، تحقيق: د. عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات، حلب، ط٣، ١٤٠٠هـ.

١٧٩. السخاوي، شمس الدين، محمّد بن عبد الرحمن، استجلاب ارتقاء الغرف بحبّ أقرباء الرسول وذوي الشرف، تحقيق: خالد بن أحمد الصمّي، دار البشائر، بيروت، طبعة عام: ١٤٢١هـ.

١٨٠. البلدانيات، تحقيق: حسام بن محمّد القطان، دار العطاء، السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٨١. التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، تحقيق: عبد الله بن محمّد عبد الرحيم البخاري، مكتبة أصول السلف، ط١، ١٤١٨هـ.

١٨٢. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٨٣. السرخسي، أبو بكر محمّد بن أحمد بن أبي سهيل، أُصول السرخسي، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

١٨٤. السقاف، حسن بن علي، صحيح شرح العقيدة الطحاوية، دار الإمام النووي، الأردن، ط١، ١٤١٦هـ.

١٨٥. السلفي، محمّد لقمان، السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام، مكتبة الإيمان، المدينة، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٨٦. السلمي، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تحقيق: محمود بن التلاميد الشنقيطي، دار المعارف، بيروت.

١٨٧. السليماني، المأربي، أبو الحسن، مصطفى بن إسماعيل، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، تحقيق: أبي إسحاق الدمياطي، مكتبة الفرقان، عجمان، ط٢.

١٨٨. شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.

١٨٩. السمرقندي، محمّد بن أحمد، ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه، دراسة وتحقيق وتعليق: عبد الملك عبد الرحمن أسعد السعدي، (رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى)، مكّة المكرمة، ١٤٠٤هـ.

١٩٠. السمعاني، أبو المظفّر منصور بن محمّد، تفسير السمعاني (تفسير القرآن)، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨ هـ.

١٩١. السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمّد بن منصور، الأنساب، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٩٢. السمهودي، عليّ بن أحمد بن عبد الله، جواهر العقدين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

١٩٣. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: سعيد المندوب، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

١٩٤. تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمّد محيي الدين، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٧١هـ.

١٩٥. تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبي قتيبة نظر الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.

١٩٦. تنوير الحوالك، ضبطه وصحّحه: محمّد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١٩٧. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ.

١٩٨. جمع الجوامع، تحقيق: مختار إبراهيم الهائج، عبد الحميد محمّد ندا، حسن عيسى عبد الظاهر، الناشر: الأزهر الشريف، ط٢، ١٤٢٦هـ.

١٩٩. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.

٢٠٠. الديباج على مسلم، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٠١. اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمّد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ.

٢٠٢. النكت البديعات على الموضوعات، تحقيق: د. عبد الله شعبان، دار مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٥هـ.

٢٠٣. الشافعي، محمّد بن إدريس، كتاب الأمّ، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٢٠٤. شاكر، أحمد محمّد، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، تعليق: ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٠٥. مقدمة على كتاب المسح على الجوربين للقاسمي، مطبوعة في أول الكتاب، تحقيق: محمّد ناصر الدين الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ.

٢٠٦. شاكر، أحمد ومحمود، رجال تفسير الطبري جرحاً وتعديلاً، جمع وترتيب: محمّد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن حزم.

٢٠٧. الشجري، المرشد بالله يحيى بن الحسين بن إسماعيل الحسني، الأمالي الخميسيّة، تحقيق: محمّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٠٨. شلتوت، محمود، الفتاوى، دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية العامة، دار الشروق، القاهرة، ط١٨، ١٤٢٤هـ.

٢٠٩. الشنقيطي، عبد الله بن إبراهيم، نشر البنود على مراقي السعود، طبع تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين المملكة المغربية وحكومة الإمارات العربية المتحدة.

٢١٠. الشنقيطي، محمّد الأمين بن محمّد المختار، نثر الورود، شرح مراقي السعود، تحقيق: علي بن محمّد العمران، دار عالم الفوائد، جدّة.

٢١١. الشوكاني، محمّد بن علي بن محمّد، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٢١٢. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، دار الجيل، بيروت، طبعة عام: ١٩٧٣م.

٢١٣. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د. زياد محمّد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ.

٢١٤. فضائل الصحابة، تحقيق: د. وصي الله محمّد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢١٥. كتاب العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وتخريج: د. وصي الله بن محمّد بن عباس، دار الخاني، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ

٢١٦. مسند أحمد، دار صادر، بيروت، وطبعة بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، وطبعة بتحقيق وتعليق: أحمد محمّد شاكر، وأكمله حمزة أحمد الزين، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.

٢١٧. صالح، محمّد أديب، لمحات في أصول الحديث، المكتب الإسلامي، ط٦، ١٩٩٧م.

٢١٨. الصالحي الشامي، محمّد بن يوسف، سبل الهدى والرشاد في سيرة خيرة العباد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٢١٩. الصدوق، محمّد بن علي، الخصال، صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر غفاري، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدّسة، طبع عام: ١٤٠٣هـ.

٢٢٠. الصنعاني، محمّد بن إسماعيل الأمير، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٢٢١. ثمرات النظر في علم الأثر، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٢٢. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق وتخريج وتعليق: حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي.

٢٢٣. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين، دار الحرمين، القاهرة، طبعة عام ١٤١٥هـ.

٢٢٤. المعجم الصغير، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢٥. المعجم الكبير، تحقيق وتخريج: حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢.

٢٢٦. الطبري، محمّد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ.

٢٢٧. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، تحقيق: محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

٢٢٨. الطبري، محبّ الدين أحمد بن عبد الله، ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، مكتبة القدسي، القاهرة، طبعة عام ١٣٥٦هـ.

٢٢٩. الطحان، محمود، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، دار القرآن الكريم، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

٢٣٠. المنهج الحديث في مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.

٢٣١. الطحاوي، أحمد بن محمّد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٣٢. الطيبي، الحسين بن عبد الله، الخلاصة في أصول الحديث، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢٣٣. عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٠١هـ.

٢٣٤. العثيمين، محمّد بن صالح، مصطلح الحديث، مكتبة العلم، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٣٥. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢٣٦. العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، ألفية الحديث المطبوعة مع شرحها فتح المغيث للسخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢٣٧. شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤٢٣هـ.

٢٣٨. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأحاديث والآثار، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٣٩. العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٤٠. الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع، ويليه أسئلة من خط الشيخ العسقلاني، تحقيق: أبي عبد الله محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٤١. تقريب التهذيب، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

٢٤٢. تغليق التعليق، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢٤٣. تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ.

٢٤٤. تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٤٥. طبقات المدلسين، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوني، مكتبة المنار، ط١.

٢٤٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ط٢.

٢٤٧. القول المسدد في مسند أحمد، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٤٨. لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٢.

٢٤٩. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشتري، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ..

٢٥٠. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط٢.

٢٥١. نخبة الفكر، دار طريق للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٢٥٢. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٣، ١٤٢١هـ.

٢٥٣. النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: د. ربيع هادي عمير، دار الراية، الرياض، ط٣، ١٤١٥هـ.

٢٥٤. هدي الساري مقدمة فتح الباري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ

٢٥٥. العسكري، أبو هلال، الحسن بن عبد الله، جمهرة الأمثال، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.

٢٥٦. العطاس، مصطفى بن عبد الرحمن، مشهد الإمام العطاس بحضرموت، مكتبة تريم الحديثة، تريم حضرموت، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢٥٧. العقيلي، أبو جعفر محمّد بن عمرو المكي، كتاب الضعفاء الكبير، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ.

٢٥٨. العلائي، خليل بن كيكلدي بن عبد الله، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق : حمدي عبدالمجيد السلفي،

عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٢٥٩. كتاب المختلطين، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٦٠. العيني، بدر الدين أبو محمّد، محمود بن أحمد الحنفي، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي.

٢٦١. الغزالي، محمّد، هموم داعية، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر، ط٦، ٢٠٠٦م.

٢٦٢. الغزالي، أبو حامد، محمّد بن محمّد، المستصفى من علم الأصول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، تصحيح: محمّد عبد السلام عبد الشافي، طبعة عام ١٤١٧هـ.

٢٦٣. الغماري، أحمد بن محمّد بن الصديق، إزالة الخطر عمن جمع بين الصلاتين في الحضر، مكتبة القاهرة، ط٢، ١٤٣٠هـ.

٢٦٤. حصول التفريج بأصول التخريج، مكتبة طبرية، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٦٥. فتح الملك العلي بصحّة حديث باب مدينة العلم علي، تحقيق: محمّد هادي الأميني، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة، أصفهان، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٢٦٦. الفاكهي، محمّد بن إسحاق بن العبّاس، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢٦٧. الفتني، محمّد طاهر بن علي، تذكرة الموضوعات، إدارة الطباعة المنيرية، ط١، ١٣٤٣هـ.

٢٦٨. الفراء، أبو يعلى، محمّد بن الحسين، العدّة في أصول الفقه، تحقيق: د أحمد بن علي بن سير المباركي، ط٢، ١٤١٠هـ.

٢٦٩. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٢٧٠. الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٢٧١. فلاتة، عمر بن حسان عثمان، الوضع في الحديث، مكتبة الغزالي، دمشق، مناهل العرفان، بيروت، ١٤٠١هـ.

٢٧٢. الفيروزآبادي، محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٧٣. القاري، نور الدين أبو الحسن الملا على بن سلطان محمّد، شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمّد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت.

٢٧٤. شرح مسند أبي حنيفة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٧٥. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٧٦. القاسمي، محمّد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ

٢٧٧. المسح على الجوربين والنعلين، تحقيق: محمّد ناصر الدين الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ.
٢٧٨. القرافي، أبو العبّاس، أحمد بن إدريس، شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ.
٢٧٩. القرطبي، الحافظ أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محيي الدين ديب مستو، يوسف علي بديوي، أحمد محمّد السيد، محمود إبراهيم البزال، الناشر: دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
٢٨٠. القضاعي، محمّد بن سلامة، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
٢٨١. القندوزي الحنفي، سليمان بن إبراهيم، ينابيع المودة لذوي القربى، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، الناشر: دار الأُسوة، ط١، ١٤١٦هـ.
٢٨٢. القيسي الدمشقي، ابن ناصر الدين، شمس الدين محمّد بن عبد الله بن محمّد، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق: محمّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٢٨٣. الكرماني شمس الدين، محمّد بن يوسف بن علي، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ.
٢٨٤. اللالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، تحقيق: د. أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة.
٢٨٥. اللكنوي الهندي، أبو الحسنات، محمّد عبد الحي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، ١٤٠٧هـ.
٢٨٦. اللكنوي، محمّد عبد الحي، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني، تحقيق: د. تقي الدين الندوي، دار القلم، دبي.
٢٨٧. المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
٢٨٨. المديني، علي بن جعفر، سؤالات محمّد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل، تحقيق: موفق ابن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.
٢٨٩. المرتضى، الزين أحمد، مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.
٢٩٠. المرعشي النجفي، شهاب الدين، الميزان القاسط في ترجمة مؤرخ واسط، مطبوع في مقدمة كتاب: مناقب أمير المؤمنين، لابن المغازلي، تحقيق: محمّد باقر البهبودي، دار الأضواء، بيروت، ١٤٢٤هـ.
٢٩١. المزي، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال، تحقيق وضبط وتعليق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة عام ١٤١٣هـ.

٢٩٢. المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تخريجات وتعليقات: محمّد ناصر الدين الألباني، زهير الشاويش، عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٢٩٣. مغلطاي، علاء الدين بن قليج بن عبد الله، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عادل بن محمّد وأسامة ابن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٩٤. المقبلي، صالح بن مهدي، الأرواح النوافخ لآثار إيثار الآباء والمشايخ، مطبوع مع (كتاب العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ)، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ.

٢٩٥. المقدسي الحنبلي، أبو عبد الله محمّد بن عبد الواحد بن أحمد، الأحاديث المختارة، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله ابن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ.

٢٩٦. المقدسي، عبد الله بن أحمد بن قدامة، روضة الناظر وجنّة المناظر، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد ،جامعة محمّد بن سعود، الرياض، ط٢، ١٣٩٩هـ.

٢٩٧. ممدوح، محمود سعيد، التعريف بأوهام من قسّم السنن إلى صحيح وضعيف، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات، ط، ١٤٢٣هـ.

٢٩٨. المناوي، محمّد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تصحيح: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٩٩. اليواقيت والدرر، شرح شرح نخبة الفكر، تحقيق: ربيع بن محمّد السعودي، مكتبة الرشيد، الرياض.

٣٠٠. المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، الترغيب والترهيب، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٣٠١. المنصوري، نايف بن صلاح، إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، قدّم له: د. سعد بن عبد الله الحميد، راجعه ولخّص أحكامه وقدم له: الشيخ أبو مصطفى السليماني، دار الكيان، الرياض، مكتبة ابن تيمية، الإمارات، ط١، ١٤٢٧هـ.

٣٠٢. الميداني، أبو الفضل، أحمد بن محمّد، مجمع الأمثال، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

٣٠٣. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، تهذيب خصائص الإمام علي، تحقيق وتخريج: الحويني الأثري، حجازي بن محمّد بن شريف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٠٤. خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، تحقيق آل زهوي، الداني بن منير، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ.

٣٠٥. السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ

٣٠٦. الضعفاء والمتروكين، دار المعرفة للطباعة، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ.

٣٠٧. النقوي، حامد حسين، خلاصة عبقات الأنوار، ترجمة وتلخيص: السيد علي الميلاني، مؤسسة البعثة، طهران، ١٤٠٥هـ.

٣٠٨. النمري القرطبي ، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تحقيق: سالم محمّد عطا، محمّد علي معوض، الناشر الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٠٩. الإنباه على قبائل الرواة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣١٠. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمّد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، طبعة عام ١٣٨٧هـ.

٣١١. جامع بيان العلم وفضله، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ.

٣١٢. النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق: محمّد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣١٣. صحيح مسلم بشرح النووي، (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٣١٤. المجموع (شرح المهذب)، دار الفكر، بيروت.

٣١٥. النيسابوري، أبو الحسين، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم (الجامع الصحيح)، دار الفكر، بيروت، (طبعة مصحّحة).

٣١٦. هادي، عصام موسى، محدّث العصر الإمام الألباني كما عرفته، دار الصديق، ط١، ١٤٢٣هـ.

٣١٧. الهيتمي، ابن حجر المكي، أبو العباس، أحمد بن محمّد بن علي، الصواعق المحرقة، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، كامل محمّد الخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٣١٨. المنح المكيّة في شرح الهمزية، المسمّى أفضل القِرى لقرّاء أمّ القرى، عني بتحقيقه والتعليق عليه: أحمد جاسم المحمّد وبوجمعة بكري، دار المنهاج، بيروت، ط٢، ١٤٢٦هـ.

٣١٩. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستّة، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٩هـ.

٣٢٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٣٢١. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب، تاريخ اليعقوبي، الناشر: دار صادر، بيروت.

المجلات

٣٢٢. التخيفي، عبد العزيز بن سعد، بحث بعنوان: درجة حديث الصدوق ومن في مرتبته، مجلة البحوث الإسلامية، العدد: ٤٧، ذو القعدة إلى صفر، سنة ١٤١٦ هـ - ١٤١٧هـ.

٣٢٣. عتر، نور الدين، مقالة بعنوان: خبر الواحد الصحيح وأثره في العمل والعقيدة، مجلة التراث العربي، العدد ١١و ١٢، جمادى الآخرة ورمضان ١٤٠٣هـ.

٣٢٤. غنام، قاسم محمّد، أحمد، أحمد عبد الله، بحث بعنوان: الحديث المنكر عند الإمام أبي حاتم الرازي، مجلّة الجامعة الإسلامية، المجلّد العاشر، العدد الأول، سنة: ٢٠٠٢م.

الأشرطة الصوتية

٣٢٥. الألباني، محمّد ناصر الدين، تسجيل صوتي بعنوان: الدرر في مسائل المصطلح والأثر، الشريط الثاني، الدقيقة ٥:٤٠ وما بعدها.

٣٢٦. تسجيل صوتي من سلسلة الهدى والنور رقم الشريط٨٥٣، الدقيقة ٠٠:١٥:٠٠.

٣٢٧. تسجيل صوتي من سلسلة الهدى والنور رقم الشريط ٧٩١، الدقيقة٥٥:١١:٠٠.

٣٢٨. تسجيل صوتي من سلسلة الهدى والنور رقم الشريط٨٤١b، الدقيقة ٠١,١٦,٠٢.

٣٢٩. السعد، عبد الله، تسجيل صوتي، أشرطة شرح الموقظة، شريط رقم: ١١، الدقيقة: ٣٣ وما بعدها.

المواقع الإلكترونية

٣٣٠. ابن باز، عبد العزيز، تسجيل صوتي منشور على موقع طريق الإسلام،

http://ar.islamway.com/fatwa/٥٨٤٤?ref=search

٣٣١. السعد، عبد الله، مقال بعنوان: مراتب حديث عطاء، منشور على الموقع الرسمي للشيخ:

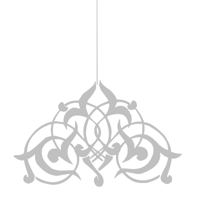
.shtml٤١٨http://www.alssad.com/publish/article_

٣٣٢. موقع ملتقى أهل الحديث

٧٠٥٧٩٣post#٧٠٥٧٩٣http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?p=

١٥٢٨٢post#١٥٢٨٢http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?p=

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?p=٤٤٢٨٥#post٤٤٢٨٥



المحتويات

الإهداء ٥

مقدّمة ٦

الأوّل: الدراسات التي قام بها علماء الشيعة ٩

الثاني: الدراسات التي قام بها علماء السنّة ١١

الفصل الأول: بحوث تمهيديّة (نظرة مختصرة في الاصطلاحات والقواعد الحديثيّة عند أهل السنّة)

توطئة ١٧

المبحث الأول: تعريف الحديث وبيان النسبة بينه وبين الخبر والأثر والسنّة ١٨

أولاً: الحديث في اللغة والاصطلاح ١٨

ثانياً: النسبة بين الحديث وبين الخبر والأثر ٢٠

ثالثاً: النسبة بين الحديث والسنّة ٢٢

المبحث الثاني: بيان أقسام الحديث ٢٦

أوّلاً: أقسام الحديث من حيث تعدّد طرقه ٢٩

ألف. المتواتر ٢٩

١. تعريف وشروط المتواتر ٣٠

٢. اشتراط العدد في حصول التواتر ٣٢

٣. اشتراط الإسلام والعدالة في رواة المتواتر ٣٣

٤. أقسام الحديث المتواتر ٣٤

٥. مفاد الحديث المتواتر وحكمه ٣٥
ب ـ الآحاد ٣٥
١. المشهور ٣٦
٢. العزيز ٣٧
٣. الغريب ٣٨
ثانياً: أقسام الحديث من حيث القبول والرد وتعريفها ٣٩
ألف ـ الصحيح لذاته ٣٩
ب ـ الصحيح لغيره ٤٣
حكم الحديث الصحيح ٤٤
ج ـ الحسن لذاته ٤٥
د ـ الحسن لغيره ٤٧
حكم الحديث الحسن ٤٧
هـ ـ الضعيف ٤٨
تذييل: في إفادة خبر الواحد العلم وثبوت العقيدة به ٤٩
المبحث الثالث: نظرة في بعض القواعد الحديثية عند أهل السنّة ٥٩
أولاً: الحديث يتقوى بكثرة طرقه ٥٩
بيان أنواع الضعف الخفيف ٦٤
أ ـ التدليس ٦٤
ب ـ جهالة الراوي ٦٦
ج ـ الإرسال ٧٠
د ـ الانقطاع ٧٠
و. وجود راوٍ مبهم في السند ٧٢
ز. وجود راو سيئ الحفظ في السند ٧٣
ح ـ وجود راو مختلط في السند ٧٣
إيقاظ ٧٤
تعدّد الطرق وأثرها في زوال شدّة الضعف ٧٥
ثانياً: الموقوف الذي لا يقال بالرأي له حكم الرفع ٧٧
ثالثاً: قاعدة تقديم الجرح على التعديل وضوابطها ٧٩

ألف . أسباب تقييد الجرح المقبول بالمفسّر........ ٨٠
ب . تصريح العلماء بعدم قبول الجرح غير المفسّر........ ٨١
ج . شروط وضوابط تقديم الجرح المفسّر على التعديل........ ٨٥
رابعاً: عقيدة الراوي وأثرها في قبول الرواية........ ٩١
ألف . البدعة بمكفّر........ ٩٢
ب . البدعة بمفسّق........ ٩٣
اضطراب الذهبي وابن حجر في المسألة........ ٩٦
التحقيق في المسألة........ ١٠٠

الفصل الثاني: تخريج ودراسة أسانيد حديث السفينة

توطئة........ ١١١
المبحث الأول: طرق وألفاظ حديث السفينة........ ١١٣
أولاً: حديث علي عليه السلام........ ١١٣
ثانياً: حديث عبد الله بن الزبير........ ١١٤
ثالثاً: حديث ابن عبّاس........ ١١٥
رابعاً: حديث أبي ذر الغفاري........ ١١٧
خامساً: حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة........ ١٢٤
سادساً: حديث أبي سعيد الخدري........ ١٢٤
سابعاً: حديث سلمة بن الأكوع........ ١٢٤
ثامناً: حديث أنس بن مالك........ ١٢٥
روايات أخرى لحديث السفينة........ ١٢٥
خلاصة التخريج........ ١٢٧
المبحث الثاني: دراسة موضوعية في أسانيد حديث السفينة........ ١٢٩
أوّلاً: حديث علي عليه السلام........ ١٢٩
رجال السند........ ١٢٩
خلاصة الحكم على السند........ ١٤٠

محاولات للطعن في سند ومتن الحديث ١٤٠
الجواب ١٤١
ثانياً: حديث عبد الله بن الزبير........ ١٤٥
رجال السند........ ١٤٦
خلاصة الحكم على السند ١٦٣
ثالثاً: حديث ابن عباس ١٦٣
الطريق الأوّل: عن الحسن بن أبي جعفر........ ١٦٤
رجال السند ١٦٤
خلاصة الحكم على السند ١٧٧
الطريق الثاني: عن علي بن عبد الله........ ١٧٨
رجال السند ١٧٨
خلاصة الحكم على السند ١٨٠
رابعاً: حديث أبي ذر ١٨٠
١. حديث أبي ذر برواية حنش ١٨٠
ألف. رواية سمّاك عن حنش........ ١٨١
ب. رواية أبي إسحاق عن حنش ١٩٨
الأولى: رواية الأعمش ١٩٨
الثانية: رواية المفضّل ٢٠٨
الثالثة: رواية الحسن بن عمرو الفقيمي........ ٢١٩
الرابعة: رواية عمرو بن ثابت الكوفي........ ٢٢٦
الخامسة: رواية يونس بن أبي إسحاق ٢٢٧
ج. حديث أبي ذر برواية رجل عن حنش ٢٢٨
٢. حديث أبي ذر برواية سعيد بن المسيّب ٢٣٠
٣. حديث أبي ذر برواية أبي الطفيل........ ٢٣٤
٤. حديث أبي ذر برواية شيخ عنه ٢٤٢
٥. حديث أبي ذر برواية زاذان ٢٤٨
خامساً: حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة........ ٢٥٢
سادساً: حديث أبي سعيد الخدري........ ٢٥٥

سابعاً: حديث سلمة بن الأكوع ٢٦٢
ثامناً: حديث أنس بن مالك ٢٦٨

الفصل الثالث: علماء أهل السنّة وموقفهم من الحديث نفيا أو إثباتا

توطئة ٢٧٧
المبحث الأول: في من ضعّف الحديث من العلماء الذين سبقوا الألباني ٢٧٨
أوّلا: الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) ٢٧٨
الجواب ٢٧٩
ثانياً: ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ٢٨٥
الجواب ٢٨٥
ابن تيمية وموقفه من أهل البيت ٢٨٩
ثالثاً: شمس الدين الذهبي(ت: ٧٤٨هـ) ٢٩١
ألف . تضعيفه للحديث بالمفضّل بن صالح ٢٩١
الجواب ٢٩٢
ب . تضعيفه للحديث بالنكارة ٢٩٦
الجواب ٢٩٦
شبهة وردّ ٢٩٩
رابعاً: ابن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ) ٣٠٣
الجواب ٣٠٣
خامساً: نور الدين الهيثمي (ت: ٨٠٧ هـ) ٣٠٤
الجواب ٣٠٥
ألف . ما يتعلق بحديث أبي ذر ٣٠٥
مناقشة كلامه حول الحسن بن أبي جعفر ٣٠٥
مناقشة تضعيفه لحديث أبي ذر بعبد الله بن داهر ٣٠٧
ب . ما يتعلق بحديث ابن عبّاس ٣٠٩
ج . ما يتعلّق بحديث ابن الزبير ٣٠٩
د . ما يتعلّق بحديث أبي سعيد الخدري ٣١١

هـ. طرق لم يذكرها الهيثمي ٣١١

سادساً: الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ) ٣١٢

الجواب ٣١٢

١. ما يتعلّق بالنكارة ٣١٢

٢. أسانيد الحديث عند ابن حجر ٣١٣

المبحث الثاني: موقف الشيخ الألباني من حديث السفينة ٣١٨

المطلب الأول: تضعيفه الحديث في مشكاة المصابيح ٣١٨

الجواب ٣١٨

المطلب الثاني: مناقشة تضعيف الألباني طرق الحديث في كتاب سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٢٠

١. كلامه على حديث ابن عباس ٣٢٠

المناقشة ٣٢١

٢. كلامه على حديث ابن الزبير ٣٢٣

المناقشة ٣٢٤

٣. كلامه على حديث أبي ذر ٣٢٥

ألف. حديث سعيد بن المسيّب عن أبي ذر ٣٢٥

ب. حديث حنش عن أبي ذر ٣٢٦

ج. حديث أبي ذر برواية أبي الطفيل ٣٣٥

٤. كلامه على طريق أبي سعيد الخدري ٣٣٦

المناقشة ٣٣٦

٥. كلامه على حديث أنس ٣٤٠

المناقشة ٣٤٠

٦. أسانيد لم يتطرّق لها الألباني ٣٤١

ألف. حديث علي عليه السلام ٣٤١

ب. حديث أبي ذر، برواية سماك عن حنش ٣٤٣

٧. حصيلة كلام الألباني على حديث السفينة ٣٤٤

المناقشة ٣٤٤

شبهة: تعدّد العلل في الطريق الواحد توجب شدّة الضعف ٣٤٦

الجواب ٣٤٦

المطلب الثالث: تهجم الشيخ الألباني على السيد شرف الدين والسيد الخميني ومناقشته ٣٤٩

المناقشة ٣٥١

المبحث الثالث: في مَن صحّح الحديث من علماء أهل السنّة ٣٥٤

١. الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ) ٣٥٤

٢. الحافظ السخاوي الشافعي (ت: ٩٠٢هـ) ٣٥٥

٣. الحافظ جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ٣٥٦

٤. الحافظ نور الدين السمهودي (ت: ٩١١هـ) ٣٥٦

٥. الفقيه ابن حجر الهيتمي المكي (ت: ٩٧٤هـ) ٣٥٧

٦. محمّد بن يوسف الصالحي الشامي (ت ٩٤٢ هـ) ٣٥٧

٧. العلامة أحمد زيني دحلان، إمام الحرمين في عصره (ت: ١٣٠٤هـ) ٣٥٧

٨. المحقِّق خالد بن أحمد الصُمِّي بابطين(معاصر) ٣٥٨

٩. الدكتور سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشتري (معاصر) ٣٥٩

الفصل الرابع: فقه الحديث وشواهده من الكتاب والسنة

توطئة ٣٦٣

المبحث الأول: شرائط صحّة المتن ٣٦٥

القسم الأول: الشرائط التي بفقدها يكون الحديث ضعيفاً ٣٦٥

١. أنْ لا يكون الحديث شاذاً ٣٦٦

٢. أنْ لا يكون الحديث معلّلاً ٣٦٦

القسم الثاني: الشرائط التي بفقدها يكون الحديث موضوعاً ٣٦٦

١. أن لا يناقض نصّ القرآن ٣٦٧

٢. أن لا يناقض السنة المتواترة ٣٦٨

٣. أن لا يناقض صريح العقل ٣٦٩

٤. أن لا يخالف الإجماع القطعي ٣٧٠

٥. أن لا يكون ركيكاً في اللفظ أو المعنى ٣٧٤

خلاصة الحكم على متن الحديث ٣٧٤

المبحث الثاني: في الدلالات والمعطيات ٣٧٥
أولاً: تمهيد في بيان قصّة سفينة نوح ٣٧٥
ثانياً: الأمثال والتشبيه في الشريعة الإسلامية ٣٧٧
ثالثاً: المثل لغة واصطلاحاً ٣٧٩
١. المثل لغة ٣٧٩
٢. المثل اصطلاحاً ٣٨١
رابعاً: دلالات الحديث ٣٨٣
الدلالة الأولى: مرجعية أهل البيت الدينية ٣٨٤
الدلالة الثانية: عصمة أهل البيت ٣٨٦
الدلالة الثالثة: الخلافة السياسية لأهل البيت عليهم السلام ٣٨٧
الدلالة الرابعة: تحديد الفرقة الناجية ٣٨٨
الدلالة الخامسة: دلالته على أفضلية أهل البيت على غيرهم ٣٨٩
الدلالة السادسة: الكثرة ليست معياراً في معرفة الحق ٣٩٠
دلالة الحديث في كلمات علماء أهل السنة ٣٩٠
خامساً: الشبهات المثارة حول دلالة الحديث ٣٩٢
الشبهة الأولى: الحديث برواية علي غير ناظر إلى أهل البيت ٣٩٣
الجواب ٣٩٣
الشبهة الثانية: النجاة تتوقف على سفينة سالمة وكواكب يُهتدى بها وهم الصحابة ٣٩٨
الجواب ٣٩٨
الشبهة الثالثة: أنّ الحديث يدلّ على حبّ أهل البيت دون التمسّك بهم ٤٠٢
الجواب ٤٠٢
الشبهة الرابعة: أنّ المتمسّك بأهل البيت هم أهل السنة ٤٠٣
الجواب ٤٠٤
الشبهة الخامسة: الحديث يدل على بطلان العقيدة الاثني عشرية ٤٠٧
الجواب ٤٠٨
المبحث الثالث: الشواهد الدلالية على الحديث من القرآن والسنّة ٤١٠

أولا: آية التطهير.. ٤١٠
ثانياً: حديث الثقلين.. ٤١٢
ألف ـ صيغ حديث الثقلين.. ٤١٣
ب ـ دلالات ومعطيات حديث الثقلين ٤١٨
ثالثاً: حديث: النجوم أمانٌ لأهل السماء وأهل بيتي أمانٌ لأمتي ٤٢٢
رابعاً: حديث الاثني عشر خليفة.. ٤٢٥
المبحث الرابع: في بيان المراد من أهل البيت ٤٢٩
أولاً: بيان اتّحاد لفظ العترة والآل وأهل البيت.. ٤٢٩
ثانياً: في تحديد المراد من أهل البيت.. ٤٣١
ثالثاً: مناقشة الأقوال الأخرى في بيان أهل البيت.. ٤٤٠
القول الأوّل ٤٤٠
الجواب ٤٤٠
القول الثاني.. ٤٤٢
الجواب ٤٤٢
القول الثالث ٤٤٧
الجواب ٤٤٧
شبهة وجواب ٤٤٧
نتائج البحث ٤٥٠
المصادر.. ٤٥٢
المجلات ٤٦٩
الأشرطة الصوتية ٤٧٠
المواقع الإلكترونية.. ٤٧٠
المحتويات.. ٤٧١